RAGIP PAŞA
2302

T.C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KÜTÜPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ

2302

مغنی الطلاب شرحی سیف الغلاب

ناشری

— شرکت صحافیهٔ عثمانیه مدیری الحاج احمد خلوصی افندی —

شرکتمزك بدایت تشکلندنبرو کتب ورسائل عربیه و ترکیه غایت مصحح و اهون فیئاتله نشر اولندیغی کبی لله الحمد اشبو بیك اوچیوز التی سنه‌سی دخی ﴿مغنی الطلاب شرحی سیف الغلاب﴾ نام کتابك تصحیحنه اهتمام ایله طبعنه موفق اولنوب بیوك دیوز یتوسی حکاکلر ارقه زقاغنده (١٦) نومرولی مغازه اولوب شعبه‌لرندن برنجی شعبه‌سی حکاکلرده (٣) و ایکنجی شعبه‌سی ازمیرده کاغدجیلر ایچنده بکارلی‌زاده حافظ احمد طلعت افندینك (١٦) نومرولی دکانده واوچنجی شعبه‌سی قونیه‌ده صوفی زاده محمد رضا افندینك دکانده و دردنجی شعبه‌سی طربزونده سپاهی پازارنده کائن صحاف موسی افندینك دکانده و بارطینده احسانیه جاده‌سنده قره قاش زاده ابراهیم رحمی افندینك دکانده کرك و مصارفات نقلیه‌سی ضم ایله استانبول فیئاتنه صاتلمقده‌در وسلانیکده استانبول چارشوسنده مصطفی صدقی افندینك دکانده دخی صاتلمقده‌در

— معارف نظارت جلیله‌سنك رخصتیله طبع اولنمشدر —

نومرو ٢٧٧
R.4
2654

درسعادت
(شرکت صحافیهٔ عثمانیه) مطبعه‌سی - بایزید جامع شریفی کتبخانه‌سی تحتنده (نومرو ٨٧)
١٣٠٦

مغنى الطلاب شرحى سيف الغلاب

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يامن هو الغنى المغنى للطلاب * والمحسن الحقيقى فى كل باب * ونشكرك يامن منّ علينا بفهم اللفظ الدال على مرادات اولى الالباب * ووعد بصنوف الجزائل الغير المتوارية بها الحجاب * للفئة الناصبة خيمة الكليات الخمس الاسلامية بامتن الاطناب * والعاملة بالقول الشارح لصدور اهل الكتاب * ونصلى ونسلم على من لاينطق منطق الهوى * ان هو الا وحى يوحى * ولاتكذب قضية شفاعته العظمى * يوم الحشر والجزاء * مطلقة عامة لكل من اتبع سبيله السواء * ولايكون عكس ولانقيض لاصل المقدمات التى نسجت فى وعد اهل التصديق لهو وعيد من كان على تصور جحده ثم حكم به فغوى * وعلى آله واصحابه الذين ثبت ان ازلفت الجنة نتيجة لاقيستهم بالبرهان * واختصت دعويهم بالتأيد والرجحان * هل جزاء الاحسان الا الاحسان (امابعد) فيقول العبد الفقير الى الطاف ربه الغنى القوى القدير * الحاج محمد الفوزى ابن الحاج احمد اليار انكموى تولدا والادرنوى توطنا * رزق الله العليم لمن حضر بمجلس تعليم تفننا * لما كان الشرح الشهير بين الاساتيذ والطلاب بمغنى الطلاب * اسكن المولى الكريم جامعه فى اعلا المأب * كافيا وافيا شافيا مغنيا عن سائر الكتاب * فى حق المعلمين والمنتهين وموجزا مختصرا قريبا من الاستتار تحت الحجاب * فى حق المتعلمين مع ان متنه متين *

لابدى ثنايه للمبتدئ الا بشرح مبين * والاولى بالرعاية انما هو حال المبتدئين * اشار لى بعض الاخوان * لما كانت علوة الهمة من الايمان * الى ان اكتب له شرحا باسهل العبارة يبين بعض لغاته ويعل بعض كلماته * ويرجع بعض ضمائره الى مراجعه * ويعطف بعض معطوفاته على معاطفه * لئلا يرقد المتعاطف على مضاجعه * ويشير الى بعض نكاته وحقيقته ومجازه * ويفصل بعض اجماله وايجازه * فقبلت همته العليه * لما كانت قبول الهمة من الاخلاق السنية * كما قيل الامر فوق الادب * ولمطيع الامر يعين الرب * فعطفت عنان الارادة على ذلك * وسلكت الى اصعب المسالك * وان كنت بان كان قلبى عاقرا وقالبى ضامرا بعيدا من هنالك * قائلا (رب هب لى من لدنك رحمة وهيئ لنا من امرنا رشدا) فوجدت فى ذلك من ربى المعين عناية ومددا * حتى بداءت وختمت فى اقل السنين عددا فلما تيسر الاتمام بعون الله الوهاب (سميته بسيف الغلاب على مغنى الطلاب) جعله الله فى الدنيا مقبولا بين المبتدئين من الاخوان وفى الاخرة سببا لدخول الجنان * بحرمة الاسم الاعظم والحبيب الاكرم الكنز المطلسم ثم المرجو من الاخوان * المتصفين بالانصاف الذى هو من اوصاف اولى العرفان اصلاح ماوقع فيه من الخطاء والخلل * واخذ اليد عند وقوع الزلل * لان الكملين يداوون لاهل العلل ولا يوقدون بوقود الكبر والحسد والطعن ضراما (واذا مروا باللغو مروا كراما) حسبى الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير * ولما اراد الشارح رحمه الله بدأ هذا الشرح الشريف وكان اول مابدأ القلم بنقشه البسملة الشريفة بامر الملك اللطيف بدأ بها خطا وتلفظا فقال (بسم الله الرحمن الرحيم) قاصدا به التبرك فى كل شيم ورائما به الاقتداء باسلوب الكتاب الاعظم ومريدا به العمل بما شاع بين خيار الامم ومبتغيا به الامتثال لفعل رسول الملك الاكرم ولقوله عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ بسم الله فهو اجذم (اعلم ان ههنا اسئلة واجوبة مشهورة بين الاعلام بل كادت بشهرتها ان تسمع من السنة العوام بان يقولوا هكذا لايقال انه كم من امر ذى بال بدأه البادئ ولم تخطر بباله البسملة فضلا عن ان يذكرها بلسانه ولم يبق ابتر كما انه كم من مبتدأ بها بقى اجذم على حاله ولايمكن للثقلين انكار هذين الامرين مع ان الحديث النبوى ينافى الاول بمنطوقه والثانى بمفهومه (لانا نقول ان المراد بالاجذمية هى الاجذمية الشرعية اعنى عدم الخير واليمن والبركة فى الامر المبتدأ به بلا تسمية فلانسلم عدم الاجذمية عند عدم البدأ بها

هذا السوءال احد تلك الاسئلة وجوابه هذا احد تلك الاجوبه وان اردت
ان تسمع غيرهما فعليك بمطالعة كتب المحررين وباستماع تقرير المقررين
فلا علينا ان نكون من زمرة المنفرين وان ههنا كلاما مشهورا من جهة الاعراب
يتكلم به كل طالب بان قال الباء فی بسم الله اما للاستعانة كما اختاره البيضاوی
او للملابسة كما آثره الزمخشری وعلی كلا التقديرين فالظرف مستقر حال من فاعل
الفعل المحذوف مطلقا ای سواء كان الفعل المحذوف عاما او خاصا علی ما قاله
بعض من النحاة وان قال البيضای والمولی خسرو عليهما الرحمة بكون الظرف
لغوا اذا كان الباء للاستعانة دون الملابسه لانه اذا كان للملابسة فالظرف مستقر
قطعا فالمعنی اشرع فيما قصدته من التأليف ملابسا بسم الله ومتعلق الجار
محذوف وجمله البسملة اسمية عند البصريين فالتقدير ابتداء امری كائن
بسم الله وفعلية عند الكوفيين فالتقدير ابتدائ بسم الله ثم اعلم ٩ ان القضيه
التی ستطلع ان شاء الله تعالی علی انها ماهی اما حقيقية وهی التی يحكم فيها
علی الافراد المحققة الوجود فی الخارج او المقدرة الوجود فيه واما خارجية
وهی التی يحكم فيها علی الافراد الموجودة فی الخارج محققة فقط واما ذهنية
وهی التی يحكم فيها علی الافراد الموجودة فی الذهن فقط (فان قلت قضية
البسملة من ای قبيل (قلنا هی حقيقية لان المختار فی الفعل المحذوف ان يكون
خاصا كالتأليف والقراءة لا عاما كالابتداء اذ الدال علی تلبس كل مشروع
فيه بالبسملة ابتداء وانتهاء الفعل الخاص لان غرض المؤمن من التلبس
بالفعل الخاص تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية فيفيد ذلك ان كل
مشروع فيه محققا او مقدرا ملابس بسم الله فتكون القضية حقيقية (فان
قيل ان غرض الشارع فی الفعل بالتسمية التبرك بها فی جميع اجزائه
المحققة فقط والمقدرة غير المحققة فتكون القضية خارجية او ذهنية (قلنا
ان كون القضية ههنا حقيقية يفيد المبالغة فی التبرك بالتسمية علی ما استفيد
مما مر آنفا فيكون انسب بالمقام (وكذلك ان القضية اما مطلقة
او موجهة (والاولی اما مسورة او مهملة (فان قلت قضية البسملة
من ای قبيل (قلنا قد فهم ذلك من تقديرنا الكلام علی كونها
حقيقية ولكنا نقول تصريحا بما علم ضمنا انها موجبة كلية
مسورة مأخوذة من لام استغراق فی مصدر الفعل من نحو التأليف
او القراءة اذ معنی الفت اوقرأت فعلت التأليف او القراءة اومن الاضافة

٩ قوله ثم اعلم
آه انما ذكر
هذا الكلام
فی هذا المقام
ليكون بيان
قضية البسملة
منجرابه

الاستغراقية فی نحو ابتدائی اوقراءتی اوتأليفی او الجنسية الاتحادية (والثانية
ای الموجهة اما ضرورية او دائمة او غير ذلك من الاقسام المذكورة
فی التصديقات وسائر المطولات) فان قلت قضية البسملة من ای قبيل
(قلنا دائمة علی رأی المولی خسرو واختيار الفاضل ابی سعيد الخادمی
ومطلقة عامة علی ماذهب اليه بعض من الافاضل واما تعريفات هذه الاقسام
فمحالة الی محلها لان اسماءها انما ذكرت ههنا لحكمة تقتضيها ولما ذكر الشارح
رحمه الله تعالی احد الثلثة التی وجب استعمالها علی كل مؤلف وشارح ومحش
اراد ان يذكر ثانيها فقال (نحمدك يامن) اداء لحق شیء مما يجب عليه من
شكر نعمائه التی هی تأليف هذا او هو اثر من آثارها علی ماذكره العلامة الثانی
سعد الدين التفتازانی واقتداء باسلوب الكتاب المبين وعملا بما شاع بين المؤلفين
وامتثالا للاثر المأثور والخبر المشهور من سيد المرسلين كل امر ذی بال لم يبدأ
بالحمد لله فهو ابتر او اجذم وقد توهم بعض المتوهمين التعارض بين الحديثين
بان حديث ابتداء التسمية يدل علی نفی الابتداء بالتحميد الذی هو مدلول
حديث ابتداء التحميد وهو يدل علی نفی الابتداء بالتسمية الذی هو مدلول
حديث ابتداء التسمية لامتناع الابتداء بالامرين اللذين هما التسمية والتحميد
ووجهه ان الابتداء معناه التصدير ومعنی بدأت الكتاب بكذا
جعلته فی اوله بناء علی ان الجار والمجرور واقع موقع المفعول به وهو لا يتصور
بالامرين فالعمل باحد الحديثين يفوت العمل بالآخر ولقد دفعه بعض
المتداركين بحمل احدهما علی الحقيقی والآخر علی الاضافی كما هو المشهور
بان يقدم احدهما فيقع الابتداء به حقيقة وبالآخر بالاضافة الی ماسواه
من قبيل قوله عليه السلام اول ماخلق الله روحی واول ماخلق الله العرش
والاول حقيقی والثانی اضافی والمراد بالابتداء الحقيقی ما يكون بالنسبة الی
جميع ماعداه وبالاضافة ما يكون بالنسبة الی البعض علی قياس معنی القصر
الحقيقی والاضافی كما قاله السيلكوتی فی حاشيته علی الخيالی والكلام ههنا
يطول اكثر مما نطيله وان اردت الوصول الی الغور ورفع الغواشی فعليك
بمطالعة شروح البسملة والحمدلة فی اوائل الشروح والحواشی ومعناه اعنی
قوله نحمدك يامن نثنی عليك يارب بصفاتك الكمالية العليا ثناء بليغا وفی ان
قال نحمد اشارة الی ان المحذوف المقدر فی التسمية نبتدیء ان كان عاما او نقرأ
ومافی معناه ان كان خاصا ليكون علی وتيرة واحدة (فان قلت لم اختار صيغة

المتكلم مع الغير دون المتكلم وحده قلنا عرضا على الله سبحانه ان المؤمنين معه
فى حمده تعالى على كل حال سوى الكفر و الضلال (فان قلت لم اختار صيغة الغابر
على العابر مع ان صيغته تدل على الحمد السابق على النعم السابقة (قلنا اختيارا لما يدل
على الاستمرار مع التجدد لان المضارع يدل عليهما واما الماضى فيدل على
الانقطاع والتقضى (فان قلت لم آثر الجملة الفعلية على الاسمية (قلنا للاعتراف
بالعجز عن استدامة الحمد لان الفعلية تدل على التجدد اولكون الفعلية اصلا
لاصالة جزئيها بخلاف الاسمية (فان قلت لم قال نحمدك ولم يقل نحمد الله
(قلنا رعاية لقاعدة الالتفات لان فيه التفاتا من الغائب اعنى به لفظة الجلالة
فى بسم الله الى الخطاب اعنى به ضمير الخطاب فى نحمدك وفائدة الالتفات ههنا
التلذذ وله فوائد اخر فى مقامات اخر (فان قلت لم عقب الخطاب باداة نداء البعيد
وبما يدل على البعيد ايضا اعنى لفظ من مع ان الاول يدل على الحضور والثانى
على الغيوبة والله سبحانه وتعالى اذا كان حاضرا فلا يكون غائبا وان كان
غائبا فلا يكون حاضرا ففيه الجمع بين الضدين وذا لا يجوز (قلنا بل يجوز
اذا كان باعتبارين مختلفين لانه انما لا يجوز اذا اتحد الاعتباران ولكن
الشارح عليه الرحمة والغفران اعتبر فى هذا المقام الجهتين المختلفتين بان قال
نحمدك باعتبار انه تعالى قريب بقرب معنوى كما يدل عليه قوله تعالى
فانى قريب وقوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد ثم قال يامن
باعتبار انه تعالى اله العالمين فى غاية عليا والشارح من جملة العابدين فى غاية
سفلى (فان قلت لم قال يامن ولم يقل ياالله قلنا لاجل التعظيم والتفخيم له تعالى
لان ما يدل على الابهام قد يؤتى به للتفخيم على مالا يخفى (ثم اعلم ان جملة الحمدلة
اخبار لفظا انشاء معنى لان الخبر اما ان يسمى فائدة الخبر او لازم فائدة الخبر والاول
كقولنا زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم وفائدته ايقاع العلم بقيام زيد فى ذهن
المخاطب والثانى كقولنا الصلوة واجبة لمن لا يعلم ان وجوبها ثابت وفائدته
النهى عن ترك الصلوة والله العليم الخبير عالم لكل شئ فلا يحتاج الى اعلام احد
ولا يؤمر بشئ ولا ينهى عن شئ فكيف تكون جملة الحمدلة خبر الفظا ومعنى بل
خبر لفظا وانشاء معنى ولما ذكر الشارح رحمه الله تعالى الحامد والمحمود مما
تتوقف عليه ماهية المحمود من الاشياء الخمسة اى الحامد والمحمود والمحمود به
والمحمود عليه وهما قد يتحدان وقد يتغايران وما به الحمد اراد ان يذكر المحمود
به والمحمود عليه فقال (جعل المنطق) وهو اما مصدر ميمى بمعنى النطق

او اسم مكان بمعنى اللسان ولا يجوز كونه اسم زمان فان اوردت على الوجه
الاول بان تقول لاى شئ اختار الميمى على غير الميمى قابلناك بان نقول رعاية
لقاعدة براعة الاستهلال الشايعة عند اولى الكمال وهى كون ابتداء الكلام
مناسبا للمقصود (ميزانا) وهو اسم لكل آلة الوزن واصله موزان على وزن
قسطاس ويرادفه فى المعنى وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وهو مفعول
ثان لجعل ومفعوله الاول قوله المنطق (لطريق التفهيم) اى تفهيم المتكلم
مراده للمخاطب (والتحقيق) اى بيانه لحقيقة الشئ فيكون عطف الخاص
على العام لان تفهيم المراد اعم من ان يكون بيانا لحقيقة الشئ او غيره
ويجوز ان يكون التحقيق بمعنى تثبيت المراد فيكون ح عطف تفسير للتفهيم
(فان قلت وفيه نظر لان المعطوف عليه المفسر اجلى من المعطوف المفسر
وذا غير جائز فى مقام التفسير والبيان (قلت نعم الا انه يحتمل ان يكون بناء
على غلبة استعمال الشارح لفظ التحقيق فى مقام لفظ التفهيم كما شوهد امثاله
فى بعض الترقيم وحقيقة المراد عند الملك العليم والحاصل ان كلا منهما
يحصل بالمنطق الذى هو النطق او اللسان ولذا شبه بالميزان فكما انه تستبان
به كمية الموزونات ومقاديرها كذلك النطق او اللسان تستبان به كيفية
المراد الظاهر من الكلمات وفى قوله ميزانا ذهاب الى منهج البراعة وسلوك الى
طريق الاشارة الى ان فن المنطق ميزان سائر الفنون التى رتبت فيها الشرح والمتون
كما ذهب الى فرضية تعلمه المحققون ولما ذكر الشارح تعظيمه تعالى بلفظ
اخص مورده اراد ان يذكرها بشئ اعم مصدره فقال (ونشكرك
يامن زين) من التزيين ومفعوله قوله (الاذهان) وهو جمع ذهن بكسر الذال
بمعنى الفهم والعقل لانه يقال هو من اهل الذهن اى الفهم والعقل وقد يجئ
بالفتحتين واذا وقع لفظة عن صلة له يكون بمعنى الاشغال ويقال ذهننى عنه
اى انسانى والمراد هنا معنى العقل (باكتساب) متعلق بزين والاكتساب
تحصيل الشئ او ادراكه بطريق التجشم واضافته اضافة المصدر الى مفعوله
اى بسبب اكتسابها (التصور) الذى هو حصول الشئ فى العقل (والتصديق)
الذى هو تصور الشئ مع الحكم عليه بنفى او اثبات وفيه اشارة الى موضوع
هذا الفن المشار اليه بالمنطق آنفا لان موضوعه المعلومات التصورية التى
يتوصل بها الى المجهولات التصورية والمعلومات التصديقية التى يتوصل بها
الى المجهولات التصديقية ولما ذكر الشارح رحمه الله تعالى ثانى الاشياء الثلثه

التي وجب استعمالها اراد ان يذكر ثالثها فقال (ونصلي) اى وندعوك يارب بان تنزل عواطفك العلية ونواميك السنية (على نبيك) الذى انباء لعبادك بما انزلت عليه (محمد) عطف بيان للنبي المضاف الى الكاف (الهادى) باذنك وتوفيقك لان النبي الهادى لايهدى لاحد الا باذن الله تعالى لقوله تعالى انك لاتهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء ومعنى الهداية ستسمعه ان شاء الله تعالى عند قول المصنف هداية طريقه (الى سواء الطريق) من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والسواء بفتح السين بمعنى المستقيم اى الى الطريق المستقيم الذى هو الايمان والاستقامة عليه ويجوز فيه وجه آخر من وجوه الاضافة كما لايخفى على اولى الفطانة ولما دعا الشارح رحمه الله لرسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم بالاصالة اراد ان يدعو لاصحابه واحبابه بالتبعية فقال (وعلى آله واصحابه الذين فازوا) اى نالوا ما يتمنونه من الثواب وآمنوا وخلصوا مما يخافونه من العقاب والعتاب (بالهداية والتوفيق) اى بسبب هداية الله تعالى وتوفيقه اياهم الى اسباب النجاة من المهلكات ولما فرغ الشارح رحمه الله تعالى من ذكر الاشياء الثلثة التي وجب استعمالها عليه اراد ان يذكر صراحة او اشارة الى الاشياء الاربعة التي جاز له استعمالها وهى اسم الكتاب وفن الكتاب وتعداد الفصول وتبيين الغرض فقال (امابعد) اعلم انك تجد فى بعض الكتب (و بعد) كما فى بعض نسخ متن هذا الشرح وتجد فى بعضها (امابعد) كما فى هذا المقام وايا ما كان اصله مهما يكن من شئ بعد زمن الفراغ عن البسملة والحمدلة والصلوة فاقول كذا وفيه ابحاث يناسب لنا ان نذكر ههنا بعضا منها اما اولا فقيل انه فصل الخطاب ووجه تسميته على ما عليه علماء البلاغة ان يفتتح المتكلم كلامه فى كل امر ذى بال بذكر الله تعالى فاذا حاول الخروج منه الى المقصود بالذات الذى هو الغرض المسوق له الكلام يأتى بهذا اللفظ فاصلا بين الخطابين اى بين ذكر الله تعالى وبين الغرض المسوق له ولهذا يسمى فصل الخطاب واما ثانيا فقيل انه اقتضاب قريب من التخلص والاقتضاب انتقال من كلام الى كلام آخر بلا رعاية مناسبة بينهما والتخلص انتقال منه اليه مع رعاية مناسبة بينهما فاما بعد من جهة عدم المناسبة بين الثناء والديباجة اقتضاب ومن جهة اتيانه بلفظ يفيد انتهاء الثناء وبداية الديباجة قريب من التخلص واما ثالثا فهو فى الاصل ظرف مكان ثم شاع فى ظرف الزمان فصار حقيقة عرفية فيه وقال الشيخ الحموى فى شرح الاشباه

انه يستعمل فى الزمان والمكان واما رابعا فان اما هذه لمجرد تأكيد الجزاء فانك اذا اردت تأكيد زيد منطلق مثلا تقول اما زيد فمنطلق قال الزمخشرى ان اما لتوكيد مضمون الجزاء فانك تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيده قلت اما زيد فذاهب واما خامسا فان اما متضمن لمعنى الشرط وفعله فعلم منه ان قضية اما بعد فكذا شرطية لزومية على ماهو الحق او اتفاقية عامة على ماقيل واما سادسا فالفاء داخلة على الجزاء كما فى قول الشارح (فلما كانت الرسالة) وهى الوساطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعانى المدونة كذلك والالف واللام فيها للعهد الخارجى (المشهورة) صفة للرسالة (ب) اسم (ايساغوجى) وستسمع من الشارح ان شاء الله تعالى سبب تسميتها بهذا الاسم عند شرح قول المص ايساغوجى (المنسوبة) صفة ثانية لها (الى الشيخ) قد يطلق ويراد به من كبر سنه وظهر فى وجهه اثر الشيوبة حقيقه وقد يطلق ويراد به من كثر علمه وتبحر درسه حقيقة عرفية او مجازا على طريق الاستعارة المصرحة بان يشبه العالم بالشيخ فى كونه متخلقا باخلاق الشيخ من السكونة والوقار او فى كونه معظما ومطاعا بين الناس ثم يذكر الشيخ ويراد به العالم وقد يطلق ويراد به المرشد على الطريقة السابقة آنفا والمراد ههنا المعنى الثانى مع احتمال اجتماع الثلثة (الامام) مصدر بمعنى المأموم او اسم لمن يقتدأ به سواء كان انسانا عادلا كقولك امامنا عادل او ظالما كقولك امامنا ظالم وسواء كان كتابا كقول المؤمنين امامنا كتاب الله (العلامة) هو من جمع بين العلوم النقلية والعقلية كقطب الملة والدين الشيرازى وزيادة التاء للمبالغة وللفرق بين الخالق العلام وبين من جعله الله تعالى علامة بفضله من خلقه (فان قلت لم لاتزاد التاء على العلام عند كون المراد به هو الخالق العلام للغيوب وتزاد عند كون المراد به هو المخلوق الذى لاعلم له الاما علمه الله تعالى (قلنا لتوهم كون التاء للتأنيث الموهمة للتحقير ويحتمل ان تكون للنقل من الوصفية الى الاسمية كالكافية والشافية (افضل المتأخرين) اى من المنطقيين لان المصنف من متأخريهم والف رسالته هذه على مسلكهم (قدوة الحكماء) اى مقتداهم لان القدوة بكسر القاف وضمها مصدر بمعنى المفعول واسم لمن يقتدى به بمعنى الاسوة واضافتها الى الحكماء لامية وهو جمع حكيم كالغرباء جمع غريب والحكيم اسم لمن يعلم احوال اعيان الكائنات على ماهى عليه فى نفس الامر

بحسب الطاقة البشرية (الراسخين) صفة الحكماء من رسخ رسوخا من باب
فتح والرسوخ كون الشئ ثابتا ومتقررا يقال رسخ الشئ اى ثبت وتقرر اى الثابتين
والمتقررين فى علمهم كقوله تعالى والراسخون فى العلم (اثير الدين) عطف
بيان او بدل من الشيخ او صفة بعد صفة له والاثير فعيل بمعنى الفاعل او المفعول
بمعنى المختار اى مختار الدين (الابهرى) بفتح الباء وسكون الهاء اسم قبيلة
والياء نسبية والمنسوب على ثلثة اقسام الاول منسوب الى القبيلة كهاشمى
وقريشى والثانى منسوب الى البلد نحو المكى والمدنى والثالث الى لصفة نحو البياضى
والاسودى والابهرى من القسم الاول لان الشيخ عليه الرحمة من قبيلة الابهر
واسمه مفضل بن عمر (نور الله مضجعه) اى جعل الله قبره منورا فان المضجع
اسم للمكان الذى يرقد فيه على الجنب والمراد به ههنا القبر وهو مفعول نور وفاعله
لفظة الجلالة والضمير المجرور راجع الى اثير الدين او الى الشيخ فالمعنى جعل الله
تعالى قبره منورا بنور الايمان منه والتجلى من الله تعالى (ثم اعلم ان جملة نور
اخبارية مستعملة فى معنى الانشاء مجازا فى النسبة على طريق الاستعارة المصرحة
الاصلية والتبعية بان يشبه النسبة الانشائية الكائنة فى لينور الله بالنسبة الاخبارية
الكائنة فى نور الله فى تحقق الوقوع فهذا التشبيه اصلية عند المحققين
ثم استعملت الصيغة الموضوعة للنسبة الاخبارية اعنى نور الله فى النسبة الانشائية
اعنى لينور الله فهذا استعارة تبعية (محتوية) خبر كانت واسمه الرسالة اى محرزة
وجامعة (على العجائب) والجار متعلق الى محتوية والعجائب جمع عجيبة
(من القواعد) والجار والمجرور فى موقع الحال اى حال كونها من القواعد
او فى موقع الصفة والقواعد جمع قاعدة (ومشتملة) عطف على محتوية (على
الغرائب) حال كونها (من الفوائد) جمع فائدة (نكات) جمع نكتة (معانيها)
والضمير راجع الى الرسالة بقرينة شروحها الآتى اى معانى الفاظها بحذف
المضاف والنكات مبتداء وخبره قوله محتجبة اى مستترة (تحت حجاب) ههنا
استعارة مكنية وتخييلية لانه شبه النكات فى النفس بالبنات العذراء فى النفاسة
او فى ايراث الفرح وترك ذكر المشبه به وذكر المشبه واراده فهذه مكنية ثم
اثبت مايلايم المشبه به بقوله محتجبة للمشبه فهذه تخييلية ولكن هذا التشبيه
من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس (ووجازة الفاظها) الوجازة على وزن
الكرامة بمعنى المختصر من الكلام واضافتها الى الالفاظ بيانية اى الوجازة
التى هى الفاظها او هى من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى الفاظها

المختصرة (مستورة فى كل باب من ابوابها المنطقية فيعسر منها فهم المراد (وكان
ما وجد من شروحها) بيان لما (فى غاية الاختصار) الجار والمجرور خبر كان واسمه
قوله ما وجد واختصار الشئ صيرورته مختصرا ويقابله صيرورته مطولا (و) فى
(نهاية الاقتصار) معطوف على قوله فى غاية الاختصار واقتصار الشئ صيرورته
قصيرا (بل) للترقى فى بيان اختصار الشروح واقتصارها (بعضها) اى الشروح
(كمتن متين) فى كونه مختصرا ومحتاجا الى الكشف والتبين ولذا وصفه بقوله
(يحتاج الى) شرح (موضح) من الافعال او التفعيل فيكون مصدره بمعنى الكشف
والبيان (ومبين) هكذا وجد فى النسخة التى وجدت عندى فعلى هذا يكون
عطف تفسير للموضح من الابانة بمعنى الاظهار او من التبيين ويجوز موضح مبين
كفرأن مبين فيكون صفة له (احتاجت) جواب لما كانت والضمير المرفوع فيه
راجع الى الرسالة (الى شرح) متعلق باحتاجت (يزيل) من الازالة وجملته صفة
الشرح (احتجابها) مفعول يزيل والضمير المجرور راجع الى الرسالة (ويسهل)
من التسهيل ومعطوف على يزيل (الوصول) مفعول يسهل (لمن) متعلق بيسهل
(اراد انتسابها) اضافة المصدر الى مفعولها اى انتساب المريد الى الرسالة لينتفع
بها بقراءة الفاظها وفهم معانيها وحفظ قوانينها (وكان يخطر) وكان
هذه لحكاية حال الماضى ويخطر من الخطور بمعنى ظهور الشئ بالقلب بعد
النسيان وقيل سواء كان قبله او بعده وهو انسب بالمقام اى وكان يأتى
ويظهر (ببالى) اى فى قلبى (وان) وصلية (كان) اى ذلك الاتى ببالى (غير لائق
بحالى) لقصور فهمى او لقلة مطالعتى وهذا الكلام اعتراض من الشارح بين
الفاعل والمفعول هضما لنفسه (ان اكتب) فاعل يخطر (لها) اى لتلك الرسالة
شرحا (يحلل) اى يسهل ذلك الشرح (صعابها) جمع صعب بمعنى عسير
(ويكشف) اى ذلك الشرح عن (وجوه) جمع وجه ومضاف الى (فرائده) وهى
جمع فريدة بمعنى درة مقبولة او بمعنى لانظير له فى حسن وصفه وهذا انسب
بالمقام بقرينة قوله (نقابها) اى حجابها لان الحجاب اتخاذه على الدرة المقبولة
خلاف العادة بل هو يتخذ فى وجه البنات فعلى هذا شبه مسائل الرسالة بالبنات
الجميلة المخدرة فى النفاسة او ايراث الفرح استعارة مكنية واثبت لها مايلايم للبنات
اعنى النقاب استعارة تخييلية ولعل تذكير ضمير فرائده باعتبار كون مرجعه
اعنى الرسالة متنا (نقد) من الانتقاد لانه يجئ من الثلاثى بمعنى النظر فى الشئ
بالدقة ومن الافعال بمعنى الانظار مصدر انظر مثل الاكرام مصدر اكرم والجملة حال

من فاعل اكتب (فيه) اى فى ذلك الشرح الذى اردت انا كتبه (مطارح الافكار) المطارح جمع مطرح على وزن منبر بمعنى العين الذى له دقة النظر و الافكار جمع فكر و المعنى حال كونى امر عين الفكر بان ينظر فى ترتيب هذا الشرح بنظر الا معان كى لا يذهل عن شئ يصلحه (و اوضح) من الايضاح بمعنى الكشف و معطوف على انقد (فيه) اى فى ذلك الشرح (خزائن الاسرار) الخزائن جمع خزينة و الاسرار جمع سر و يحتمل ان يراد بالاول الذهن و بالثانى المسائل المستحضرة فيه و بالايضاح فى الشرح كتب تلك المسائل فيه على طريق يسهل للطالب استفادتها كما افاده بقوله (على وجه لطيف) اى مناسب (و منهج) اى طريق (منيف) و هو على وزن مجيب فى الاصل بمعنى عالى ثم شاع استعماله وصفا لكل شئ مرغوب و ههنا عبارة عن كون الشرح حاويا على الالفاظ السهيلة اليسيرة والفوائد الشريفة الكثيرة حتى تنحل به عقد القواعد العسيرة (اعانة) اى ليكون اعانة منى او حال كونه اعانة منى (للطالبين) معرفة القواعد المنطقية (وهدية) منى (لاهل اليقين) لا للتابعين الى كل طنين (و) مع تلك الارادة (لقد طال) من الطول (ما) فاعل طال (جال) من الجولان بمعنى الدوران (فى صدرى) مفعول فيه لجال (الى ان وقع) اى الى وقت وقوع (الاحتياج اليه (فى درسى) يناسب كون المراد من الدرس درس التعليم لا درس التعلم (ثم) للتراخى الزمانى يعنى المناسب ههنا كونه لذلك لا للتراخى الرتبى (استشغاف بعض الطلبة) اى سؤاله و رجاءه على وجه يلين قلبى و يؤثر فيه مع تردده و تعلقه (الى والى قراءتها) اى قراءة تلك الرسالة (لدى) اى عندى قوله استشغاف مبتدأ و خبره قوله (قد هيجنى) اى حركنى (الى شروع) تحرير (ذلك) الشرح (وان) وصلية (كنت) انا (بعيدا من هنالك) اى من مضمار فرسان الشراح الذين يسوون محدبات المسالك ثم بين سبب كونه بعيدا و علله بقوله (لوفور) اى كثرة (قصورى فى بضاعات) جمع بضاعة بمعنى رأس المال و قيل يجئ بمعنى الفهم فعلى الاول تكون اضافتها (الى الفنون) اى العلوم المتنوعة بيانية و على الثانى يجوز كونها ظرفية بمعنى لكثرة قصورى فى فهم المسائل فى الفنون (مع توزع) هو من باب التفعل جعل الشئ حصة حصة و قبول الشئ للانقسام و مضاف (الى خطورى) فعلى الاول تكون اضافته الى الخطور اضافة المصدر الى مفعوله و على الثانى الى فاعله والخطور مصدر خطر و يجوز كونه اسما لما يخطر بالبال و هو انسب بالمقام

(وتشتت)

(وتشتت المنون) اى و مع تفرق المنون و هو على وزن صبور بمعنى الدهر و المراد هنا حوادثها مجازا مرسلا على طريق ذكر المحل و ارادة الحال و الحاصل لم اكن اهلا للشروع فى الشرح لكون فهمى قاصرا و لكون مطالعتى فى الكتب قليلا و لكثرة الخليا و وفرة غموم الدنيا و لكنى لم التفت الى هذه الموانع بل شرعت فيه (ليكون) اى ذلك الشروع او الشرح المشروع فيه (وسيلة) قال صاحب القاموس فى البصائر هى اى الوسيلة ما به التوصل الى شئ بالرغبة انتهى اى ليكون سببا (للاشتغال) بالتحرير (والمذاكرة) بالتقرير (و ذريعة) معطوف على الوسيلة التى هى كهى وزنا و معنى اى و ليكون سببا (لاستعمال الخواطر فى المطالعة) الجار متعلق بالاستعمال اى فى مطالعة المؤلفات و المصنفات دون تخيل الشهوات و المنهيات (مسترشدا) حال من مفعول هيجنى اى هيجنى الى شروع ذلك حال كونى طالب الرشد (من) الله (المرشد) اى الهادى (الرشيد) من اسماء صفاته تعالى و هو المرشد كلاهما بمعنى واحد (الذى هو يبدئ) الخلق بعد ان لم يكن (و يعيد) بعد ان كان او يبديه بالوجود ثم يكتمه من الشهود ثم يعيده اليه فى يوم مشهود (متجنبا) حال بعد حال اى حال كونى محترزا (عن الاطالة) اى عن اطالة اللسان بمعنى الذم (للسالفين) اى المصنفين السابقين و الشارحين العابرين (و معرضا) من الاعراض بمعنى عدم الالتفات و يلزمه الترك اى و تاركا (عن الطعن لاراء) جمع رأى و مضاف (الى المؤلفين) فى مقام التفسير للجملة السابقة (والمأمول) اى المطلوب بطريق الرجاء من الاحباء (المتحلين) صفة الاحباء اى المتزينين (بحلى الانصاف) الحلى بمعنى الزينة و اضافته الى الانصاف بيانية اى بزينة هى الانصاف (المتخلين) اى المتفرغين (عن رذيلتى) بسقوط نون التثنية للاضافة الى البغى (والاعتساف) البغى بمعنى الطغيان و الاعتساف بمعنى العدول عن الطريق و المراد بهما ههنا الدخل و التعرض على جناب الشارح (اذا عثروا) اى اطلعوا (على شئ) من المسائل (زلت فيه) اى فى ذلك الشئ (القدم) اللام عوض عن المضاف اليه اى قدمى (او طغى به القلم) اى قلمى و يجوز ان يكون المراد بالقلم قلم من استنسخ من كتاب الشارح و اسناد الفعل الى القلم مجازى و زلة القدم و طغيان القلم ههنا عبارة عن الوقوع فى السهو و الخطاء فالمعنى على ما كان المراد من القدم و القلم قدم الشارح و قلمه اذا اطلعوا على شئ نسيته او اخطأت فيه فالمرجو منهم (ان يصلحه) اى ان يصلحوه

(عما) اى بمحو او اثبات (يقتضيه) ذلك المحل الذى اخطأت فيه بحسب البشرية (فان الانسان) الفاء للاستيناف يعنى كانه قيل لم اخطأت او نسيت فاجاب بقوله فان الانسان (منشاء) اسم مكان النشأة و مضاف الى (النسيان) بالاضافة اللامية (والزلل) جمع زلة معطوف على النسيان (متمنيا) التمنى بمعنى التوقع او الرجاء لشئ مرغوب حقيقة و قد يستعمل فى الرجاء لشئ مرعوب مكروه مجازا اى حال كونى راجيا (من الناظرين) اليه (ان ينظروه) اى ذلك الشرح (بنظر الانصاف) بحذف المضاف اى بنظر اهل الانصاف و يجوز فيه وجه آخر فتأمل (فان الانصاف) فى الموصوفين (خير الاوصاف) لانه مستلزم لترك البغى و الاعتساف (فلما تيسر) بعد ان تعسر بتهاجم الالام (الاتمام) فاعل تيسر اى اتمام الشرح المشروع فيه (بعون) الباء متعلق بتيسر و العون يجئ بمعنى الظهير و الناصر و يجئ اسم مصدر بمعنى الاعانة و هو المراد هنا و مضاف الى (الله الوهاب) اى المبالغ فى ان يهب مايشاء لمن يشاء (سميته) من التسمية بمعنى نام دادن و الضمير المنصوب راجع الى الشرح (بمغنى الطلاب) المغنى من الاغناء بمعنى قطع الاحتياج و الطلاب جمع مكسر للطالب فكان هذا الشرح يغنى لطالب فهم الرسالة الاثيرية عن مطالعة الشروح السائرة حتى صار مناسبا للتوسم بهذا لاسم كما قال الشارح (ليكون الاسم) هذا (مطابقا للمسمى) اى الشرح (فى التحقيق) اى فى نفس الامر و موافقا له عطف على خبر ليكون و اسمه الاسم و ضميره له راجع الى المسمى (من جميع الوجوه) جمع وجه و المراد هنا الجهة و الطريق اى من جميع الجهات و الطرق (باتم التوفيق) ستعلم معناه ان شاء الله تعالى عند قوله على توفيقه (و الى الله تضرع) قدم قوله الى الله على قوله تضرع ليفيد انه يتضرع اليه تعالى خاصة دون من سواه و التضرع رجاء الشئ على طريق الابتهال و التذلل اى اتذلل الى الله تعالى و ارجو منه (ان يجعل) الله (هذا) الشرح (خالصا) اى عاريا و بريئا عن الرياء و السمعة و سائر الاغراض الفاسدة بل معمولا (لوجهه الكريم) (ومقربا) اى سببا للقربة (من رحمته تعالى) فى دار النعيم اى الجنة (ومنه) هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر بان يقال لم تخص الله تعالى بالتضرع اليه فاجاب بقوله (ومنه) اى من الله تعالى (المعونة) اى النصرة فى كل امر (والتوفيق وبيده) المعنوية المرادة بها القدرة (ازمة) جمع زمام و مضاف الى (التحقيق) اعلم ان الشارح رحمه الله تعالى لما بين احد الثلثة الواجبة عليه من حيث انه

(شارح)

شارح بقوله بسم الله اه و ثانيها بقوله نحمدك الله و ثالثها بقوله نصلى و بين ايضا احد الاربعة الجائزة له بقوله و سميته بمغنى الطلاب و ثانيها بقوله المنطق على طريق البراعة و ثالثها بقوله فى كل باب على طريق الاشارة و رابعها بقوله اغاثة و هدية و ليكون وسيلة اراد ان يبدأ بما اراده و جال فى صدره من شرح الرسالة الاثيرية فقال (قال) اى الشيخ المصنف (رحمه الله تعالى) فيه استعارة مصرحة اصلية و تبعية على نسق ماسبق فى قوله نور الله مضجعه ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ و اشار الشارح الى اختياره لما اختاره الكوفيون بان قال فى مقام التفسير (اى ابتدئ) على صيغة المتكلم وحده و لو قال بدله نبتدئ لكان على وتيرة قول المص ﴿ نحمد الله ﴾ على صيغة المتكلم مع الغير اللهم الا ان يقال انه قدر الفعل كذلك دفعا لايهام ان المصنف غير منفرد فى بدأ تأليف هذه الرسالة بل معه مؤلفون آخرون ثم اراد ان يذكر الفائدة العائدة الى المص من ذكره باول كتابه البسملة و الحمدلة فقال (جمع) اى المصنف رحمه الله (بين التسمية) بقوله بسم الله اه (و) بين (التحميد) بقوله نحمد الله اه من غير اقحام شئ بينهما (فى) زمان (الابتداء) اى ابتداء التأليف (عملا) مفعول له لجمع اى لاجل العمل (بكتاب الله) الكريم لانه تعالى انزل كتابه المبين على رسوله الامين و فى اوله بسم الله و بعده اى بعد بسم الله الحمد لله من غير تخلل شئ بينهما (و) عملا (بخبر) اى بحديث (كل امر ذى بال) اى ذى شرف (لم يبدأ فيه) اى فى ذلك الامر الذى هو ذو بال (ببسم الله فهو) اى الامر الذى لم يبدأ فيه بسم الله المتعال مع انه ذو بال (اجذم) صيغة التفضيل ههنا مستعمل فى تفضيل اسم المفعول فلذا فسر بقوله (اى مقطوع البركة) هذا الحديث خرجه المدنى و ابن مسعود و الرهاوى عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه (وفى رواية) اى فى رواية النسائى و ابى داود كل امر ذى بال لم يبدأ (بحمد الله) فهو ابتر اجذم و كانه قيل للشارح الا تعارض بين الحديثين لان العمل باحدهما ينافى العمل بالاخر لانه لا يمكن الابتداء بالامرين بمعنى التصدير فاجاب عنه بقوله (ولا تعارض بينهما) اى بين الحديثين المذكورين كما توهمه البعض (اذ الابتداء) على قسمين الاول (حقيقى) و هو مايكون بالنسبة الى جميع ماعداه (و) الثانى (اضافى) و هو مايكون بالنسبة الى بعض ماعداه كما بيناه فى شرح الديباجة (فا) لابتداء (الحقيقى حصل بالبسملة) لانها مصدرة على جميع ماعداها من الكلام فى هذا المتن (و) الابتداء (الاضافى) حصل (بالحمدلة)

لانها مصدرة على ماسواه من الكلام بعد البسملة ثم كان قيل لم قدم المص البسملة على الحمد لة فاجاب عنه بالواو الاستينافية تصريحا بما علم فى ضمن قوله عملا بكتاب الله الكريم فقال (وقدم البسملة) على الحمد لة (اقتفاء) اى اقتداء واتباعا (لمانطق به الكتاب) اى لمادل عليه كتاب الله تعالى من التقديم ففيه استعارة كما فى نطقت الحال (واتفق عليه) الضمير راجع الى مرجع ضمير به وهو ما فى لما نطق (اولو الالباب) فاعل اتفق واولوا جمع ذو من غير لفظه والالباب جمع لب وهو هنا بمعنى العقل اى ذوى العقول ثم اراد ان يبين معنى الحمد والنسبة بينه وبين سائر الفاظ التعظيم فقال (والحمد) مبتداء هو ضمير الفصل بين المبتداء المعرفة والخبر كذلك وهو قوله (الثناء باللسان) الذى هو آلة البيان مافى الجنان (على الجميل الاختيارى سواء تعلق) ذلك الثناء (بالفضائل) جمع فضيلة وهى ماتلزم صاحبها ولاتتجاوز منه الى غيره كالعلم والشجاعة (ام بالفواضل) جمع فاضلة وهى ماتتجاوز من صاحبها الى غيره كالعطايا والمواهب (والمدح هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا) اى سواء كان ذلك الجميل باختيار الممدوح او بمجبوليته ومخلوقيته على ذلك (والشكر) يكون (فى مقابلة النعمة) الواصلة من المشكور الى الشاكر (بالقول) كالثناء باللسان (او الفعل) المنبئ عن تعظيم المنعم بسائر الاركان (او الاعتقاد) بالجنان واذا كان الامر كذلك (فهو) اى الشكر (اعم من الحمد والمدح بحسب المورد) اى من جهة ما ورد اى صدر منه الشكر لان مورده يجوز ان يكون لسانا او اركانا سائرة او جنانا جمعا او انفراد او امامورد الحمد والمدح فهو اللسان فقط فلا محالة يكون الشكر اعم منهما بحسبه (واخص) اى الشكر اخص من الحمد والمدح (بحسب المتعلق) اسم مفعول لانهما يتعلقان بالفضائل والفواضل فيكونان اعمين من الشكر بحسبه واما الشكر فيتعلق بالفواضل فقط فيكون اخص منهما بحسبه واذا كان الامر كذلك (فبينه) اى بين الشكر خبر مقدم (وبينهما) اى بين الحمد والمدح (عموم) مبتدأ (وخصوص من وجه) من النسب وهى اربعة اولها مساواة وهى تكون بين الشيئين اللذين يصدق احدهما فيما يصدق الاخر كالانسان والناطق وثانيهما عموم وخصوص مطلق وهى توجد بين الامرين اللذين يجتمعان فى مادة ويفترقان فى مادة اخرى كالانسان والحيوان وثالثها عموم وخصوص من وجه وهى تقع بين امرين اللذين يجتمعان فى مادة واحدة ويفترقان فى مادتين كالانسان والابيض ورابعها

مباينة وهى تثبت بين الامرين اللذين لايصدق احدهما فيما يصدق الآخر كالانسان والفرس ولما بين معنى الحمد والنسبة بينه وبين سائر الفاظ التعظيم اراد ان يذكر نكتة اسلوب المصنف فى اداء الحمد فقال (فعلم من هذا) البيان (ان المص انما اختار الحمد دون المدح) اى قال نحمد ولم يقل نمدح (ليؤذن) من الايذان بمعنى الاعلام (بالفعل الاختيارى) لانه لوقال نمدح دون نحمد ربما يكون فيه احتمال الاشعار الى سلب الاختيار اذ المدح يكون على الجميل الاختيارى وغيره بخلاف الحمد لانه لايكون الا على الجميل الاختيارى كما عرفت (و) اختاره ايضا (دون الشكر) يعنى قال نحمد ولم يقل نشكر (ليعم) اى لاجل ان يعم حمد (الفضائل والفواضل) سبق معناهما (واختار الجملة الفعلية) اى رجحها لان الاختيار اذا استعمل مجردا عن لفظ على يكون بمعنى الانتخاب كقوله عليه الصلوة والسلام اختارنى من بين العرب اى انتخبنى واصطفانى واما اذا استعمل بعلى يكون بمعنى الايثار والترجيح (على) الجملة (الاسمية) والحاصل قال نحمد الله ولم يقل الحمد لله (ههنا) اى فى هذا المقام الثناء (و) قال (فيما سيأتى) اى فى مقام الدعاء ونصلى ولم يقل والصلوة (قصدا) مفعول له لاختار (لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها) اى الجملة الاسمية (على وجه الثبات والدوام) والحاصل ان قصده من ترجيح الجملة الفعلية على الاسمية اظهار عجزه عن ان يقول ان حمدى لله ثابت دائما ومستمرا ومنه قوله عليه السلام لااحصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك (واتى) فعل لازم والباء فى قوله (بنون العظمة) الباء للتعدية يعنى قال نحمد بنون دال على العظمة ولم يقل احمد (اظهارا) اى لاجل الاظهار (لملزومها) اى للعظمة (الذى هو نعمة من تعظيم الله له بتأهيله للعلم) يعنى اراد المصنف ان يظهر نعمة الله الموجودة فيه وهى ان الله تعالى جعله اهلا للعلم والفضل الذى هو مستلزم لعظمة اهله لقوله تعالى والذين اوتوا العلم درجات ولذا اتى بذلك النون الدال عليها (امتثالا لقوله تعالى واما بنعمة ربك) الواصلة اليك (فحدث) اى فاخبر الناس بانها قداتى اليك من ربك بفضله واحسانه تعالى ولما ذكر الشارح النكت المترتبة على اسلوب المصنف فى اداء الحمد عقبه بقوله (فمعنى نحمد الله اى نثنى ثناء بليغا) على الله تعالى ولما ذكر المصنف الحمد والمحمود اراد ان يذكر المحمود به وعليه فقال ﴿ على توفيقه ﴾ فان قلت لم قال لنا ولم يقل لى قلت اودع الشارح حكمته عند بيان سبب قوله نحمد

دون احد ويمكن ان يجاب بانه قال هكذ تعميما لغيره من الامة لان كثرة الموفقين من الامة نعمة عظيمة فلك ان تربت ههنا قياسا من الشكل الاول آخذا من قوله نحمدالله دعو اه ومن قوله على توفيقه صغر اه هكذا الله مستحق للحمد لانه تعالى موفق وكل موفق مستحق للحمد فالله تعالى مستحق للحمد فسر الشارح التوفيق بقوله (اى خلقه تعالى قدرة الطاعة فينا) وكانه قيل له لم فسرته هكذا فاجاب بقوله (فان التوفيق عند) الشيخ ابى الحسن (الاشعرى و عند اكثر الصحابة) رضوان الله تعالى عليهم اجمعين (خلق القدرة) اى ان يخلق الله تعالى فى عباده القدرة (على الطاعة) والعبادة (وقال امام الحرمين هو) اى التوفيق (خلق) نفس (الطاعة) ورد تعريف الاشعرى وتابعيه بانه يلزم ح ان يكون الكافر موفقا لكونه قادرا على الايمان والطاعة وان لم يكن مؤمنا ومطيعا بالفعل ولذا قال الشارح (والظاهر ان ماقاله الامام) اى امام الحرمين (حق) حقيق بالقبول (فان القدرة على) الايمان (والطاعة متحقق اى ثابت (فى كل مكلف) سواء كان ذلك المكلف مؤمنا اوكافرا مطيعا او عاصيا ثم اشار الى تدارك الجواب عن السؤال الوارد على تعريف الاشعرى بقوله (اللهم الا ان يكون المراد) بالقدرة فى قوله خلق القدرة (هو) اى المراد (القدرة المؤثرة) وقد يعبر عنها بالقدره الميسرة (القريبة من الاستطاعة التى هى مع الفعل) اى القدرة الحقيقية التى يكون بها الفعل و يعبر عنها بالاستطاعة (كما هو مذهب اهل الحق من) بيان لما (ان القدرة مع الفعل والتوفيق مبتدأ وخبره قوله (عكس الخذلان) مصدر خذل (فانه) اى (الخذلان خلق قدرة المعصية) فى العصاة قال فى الكليات التوفيق هو التسهيل وكشف حسن الشئ على القلب لا خلق قدرة الطاعة كما ذهب اليه المحدثون ووافقهم الاشعرى ولا خلق الطاعة كما ذهب اليه امام الحرمين ومن تبعه اقول ينبغى ان يكون المراد من انه هو التسهيل وكشف حسن الشئ على القلب هو دواعى الطاعة كما قالوا التوفيق والهداية دواعى الطاعة وهى مايحدثه الله تعالى فى قلب المطيع من العلم فينبعث منه الشوق الى الطاعة وينصرف الاراده بلا ايجاب ولا اضطرار بل بالقصد والاختيار كما هو قاعدة اهل السنة وقد تسمى تلك الدواعى لطفا وعناية ويقابلهما الخذلان والاضلال وهو دواعى الشر والمعصية التى ينبعث منها الطلب والاختيار الجزئى لهما (وانما حمد آه) اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال

لاى شئ لم يحمد المصنف حمدا مطلقا كما هو دأب اكثر المصنفين اذهم يقولون الحمد لوليه او الحمد لله وحده بل حمد على توفيقه تعالى فاجاب بقوله وانما حمداى المصنف (على التوفيق) حيث قال نحمدالله على توفيقه (اى فى مقابلته) اى التوفيق (لا مطلقا) اى حمدا مطلقا من الاتيان بمحمود عليه كان يقال نحمدالله او نحمد ولى الحمد او نحمدالله رب العالمين فان هذه المحامد وان كان فيها اشارة الى المحمود عليه الا انها مجردة عنه فى الظاهر (لان الاول) اى الحمد على التوفيق والنعمة (واجب والثانى) اى الحمد مطلقا (مندوب) والواجب مختار على المندوب فلذا حمد ههنا فى مقابلة النعمة ولم يحمد مطلقا ولما اثبت المص ان سبحانه وتعالى موفق بقوله نحمدالله على توفيقه عطف عليه قوله ❋ ونسئله هداية طريقه ❋ ليبين بان الله تعالى هاد الى صراط مستقيم فالواو عاطفة وهذه الجملة معطوفة على جمله نحمدالله ولك ان تقول انها حالية فتكون حالا من ضمير نحن فى نحمد او اعتراضية والضمير المنصوب والمجرور راجعان الى لفظة الجلالة فى الجملة السابقة ثم اراد الشارح تحقيق مصدر نسئله فقال (السؤال) مبتدأ (والدعاء) معطوف على المبتدأ وخبره قوله (مترادفان) اى هما متحدان فى المعنى ومتغايران فى اللفظ (وليس بينه) اى بين السؤال المترادف للدعاء وهو طلب الادنى من الاعلى بالخضوع والتذلل (وبين الامر) وهو طلب الاعلى من الادنى (وبين الالتماس) وهو طلب الاقران من الاقران (فرق) فارق (من جهة الصيغة) لان صيغة السؤال مثل هب لى وصيغة الامر اقم الصلوة وصيغة الالتماس كلمنى وكلها صيغ الطلب فلا فرق بينها (وانما يحصل الفرق) بينها (بالمقارنة) اى بسبب مقارنة هذه الصيغ (فانها) اى الصيغة (ان قارنت الاستعلاء) اى استعلاء الطالب على المطلوب منه (فهو) اى ذلك الطلب (الامر وان قارنت التساوى) اى تساوى الطالب للمطلوب منه (فهو الالتماس وان قارنت الخضوع فهو السؤال والدعاء) ولله در الشارح حيث اتى بترتيب مناسب لانه ذكر اولا مايدل على الاعلى ثم الاوسط ثم الادنى واذا كان الامر كذلك (فالسؤال) هو (مادل على طلب الفعل دلالة وضعية مقارنا للخضوع) وستعرف الدلالة الوضعية ان شاء الله تعالى عند قول المص اللفظ الدال بالوضع (والهداية) معطوف على السؤال وهى (الدلالة على ما) اى على شئ (يوصل) ذلك الشئ (الى المطلوب) سواء (اوصل) ذلك الشئ (اليه) اى الى المطلوب (بالفعل اولا) يوصل هذا التعريف على مذهب

اهل الاعتزال ولكن الشارح اعطاه لاهل الحق كما ستسمعه منه بعد كلمات (او الدلالة الموصلة الى المطلوب بالفعل) وهذا مذهب اهل الحق اذقال به الشيخ ابو الحسن الاشعرى كما ذكره الزمخشرى فى تفسيره الكشاف والشارح عكس فقال (فالاول مذهب اهل الحق والثانى مذهب اهل الاعتزال) ثم قال (و) القول (الحق) ان يقول (انها) اى الهداية (مستعملة فى كلا المعنيين) المذكورين آنفا (لانه لانزاع) حاصل (بينهم فى الحقيقة لانها) اى لفظها (يجيئ تارة بمعنى خلق الاهتداء) وهو مايتحراه الانسان على طريق الاختيار امافى الامور الدنيوية اوالاخروية فيقبله فيكون مطاوعا لكليهما والطريق هو السبيل الذى يطرق بالارجل اى يضرب وجمعه طرق واضافته الى ضميره تعالى قرينة على انه استعارة شبه الافعال المحمودة والخصال الممدوحة الموصلة الى رضاء الله تعالى بالسبيل الموصل الى المطلوب فى الايصال ثم استعمل لفظ الطريق الموضوع للثانى فى الاول استعارة مصرحة (ثم اعلم انه لافرق بين الطريق والسبيل والصراط فى التذكير والتأنيث بل هى متساوية فيها واما فى المعنى فبينها فرق لطيف وهو ان الطريق كل مايطرقه طارق معتاد اكان اوغير معتاد والسبيل من الطريق ماهو معتاد السلوك والصراط من السبيل مالا التواء فيه بل يكون على سبيل القصد فهو اخص كما قال به اسمعيل الحقى احسنه الله تعالى بالترقى ثم لما حمد المص اولا على النعم الخاصة والعامة ليرتبط به العتيد ويستجلب به المزيد وصرح بسؤال اشرفه واجله وصلى على سائر الانبياء وآله باجمعه بقوله ﴿ ونصلى على محمد ﴾ الخ ليتوسل بهم الى الفوز بذلك المقصود والمطلوب المدعو بقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم واراد الشارح بيان هذا القول فقال (الصلوة) النازلة (من الله تعالى رحمة) اى هى منه بمعنى الرحمة (و) الصلوة الصادرة (من الملئكة استغفار) اى هى منهم بمعنى الاستغفار (و) الصلوة الواردة (من) طائفة (الانس والجن دعاء وقد جمعها) اى المعانى المتنوعة للصلوة بحسب موردها (قوله تعالى) فاعل جمع البدل منه (ان الله وملائكته يصلون على النبى ياايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) فالمعنى ان الله تعالى ينزل رحمته على وجه الاستمرار على نبيه والملائكة يستغفرون له ولامته ياايها الذين امنوا اى الذين اتصفوا بصفة الايمان ادعوا له بنزول الرحمة والبركة عليه ودوام نور التجلى لديه (ومحمد) اى هذا اللفظ (معناه الوضعى اولا) ظرف ولذلك نون تنوينا كما كان فى اعلم اولا (هو البليغ) من المبالغة

لامن البلاغة (فى كونه محمودا) فيقع التكثير المعتبر فى بنائه فى المفعول كما فى غلق زيد الباب ثم جاز ان يسمى كل احد ابنه بذلك للتفاؤل والتبرك به واذا كان الامر كذلك (فيجوز) بل يجب (ان يكون سبب تسمية النبى عليه السلام به ثبوت هذا المعنى) اى كونه محمودا بالمبالغة (فى ذاته) العلية المحمدية فكيف لاوقد حمده الاولون والاخرون فى المقام المحمود المدعوله خاصة من بين الناس يوم يحشرون ولما صلى المص على رسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم بالاصالة اراد ان يدعو لآله بالتبعية فقال ﴿ و ﴾ نصلى بالتبعية ﴿ على عترته ﴾ (هو) اى لفظ العترة ملابس (بكسر العين) المهملة (وسكون التاء المثناة) الفوقيه والمراد منه (قيل) انه (اهل بيته وقيل ازواجه وذريته وقيل اهله وعشيرته الادنون) من الدنو بمعنى القرب لامن الدناءة بمعنى السافل الخسيس اى الاقربون ومنه قول ابى بكر رضى الله عنه نحن عترة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (وقيل نسله ورهطه) اى قومه وقبيلته ﴿ اجمعين ﴾ تأكيد معنوى لعترته ولما فرغ المص عن البسملة والحمدلة والصلولة وحال الشروع فى المقصود قال ﴿ اما بعد ﴾ وفى بعض نسخ المتن اتى الواو بدل اما اى كان (يؤتى بها) اى بكلمة امابعد (للانتقال من اسلوب الى) اسلوب (آخر) والتفصيل والبيان القرين بالاذعان او دعناه عند شرحنا لديباجة الشارح عليه الرحمة والغفران (والتقدير) اى تقدير الكلام فى امابعد (مهما يكن من شئ بعد البسملة وما) وقع (بعدها) اى بعد البسملة من الحمدلة والصلولة ومهما اداة الشرط ويكن فعله وجوابه القول الآتى الداخل عليه الفاء الجوابية وهو ﴿ فهذه ﴾ اراد الشارح ان يبين المشار اليه بالاشارة هذه حقيقة اومجازا فقال اى الامور الحاضرة فى الذهن) وهى المعانى المستحضرة فى ذهن المشير او المشارله كما سيفيده الشارح بعد اسطر فتكون الاشارة ذهنيه ومجازا لان لفظة هذه موضوعة للاشارة الى الامور المحسوسة بالبصر فاذا اشير بها الى غير المحسوسة بالبصر تكون الاشارة مجازا على طريق الاستعارة المصرحة الاصلية كما فيما فعل المص ههنا بان شبه المعانى المستحضرة بالامور المحسوسة بالبصر فى كمال الوضوع والظهور واستعمل لفظة هذه الموضوعة للامور المحسوسة بالبصر فى المعانى الغير المحسوسة واشار الشارح الى ذلك بقول (كان المص استحضر المعانى التى سيذكر) هو (فى رسالته) هذه (على وجه الاجمال) متعلق باستحضر لابسيذكر

و ان كان ذكره على وجه الاجمال ايضا (واورد اسم الاشارة لبيانها) والضمير راجع الى المعانى المستحضرة (فان اسماء الاشارة) الموضوعة لاشارة القريب نحو هذه في العربى واين فى الفارسى او لاشارة البعيد مثل ذلك فى العربى وآن فى الفارسى (وان كان وضعها) راجع الى اسماء الاشاره (للامور المبصرة) اى للاشارة اليها (الاانها) اى لكن تلك الاسماء (ربما) اى كثيرا ماأو بعضا ما (تستعمل) مجازا (فى الامور المعقولة) الغير المحسوسة كالمعانى و هذا الاستعمال المجاز لايكون الالنكتة وكانه قيل للشارح فما النكتة فى استعمال المص ذلك اللفظ الموضوع للمحسوسة بالبصر فى المعانى الغير المحسوسة فاجاب بالواو الاستينافية فقال (وهى) اى تلك النكتة (ههنا اما) ان المص فعل هكذا (للاشارة الى اتقان هذه المعانى) والاتقان بكسر الهمزة بمعنى جعل الشئ محكما وهو عبارة عن احاطة علم المص بتلك المعانى كماينبغى ولذا قال الشارح (حتى صارت) تلك المعانى (لكمال علمه) راجع الى المص (بها) راجع الى المعانى (كانها مبصرة) والجملة الاسمية خبر صارت و اسمه مستتر تحته ومبرز جنبه (عنده) اى عند المص (ويقدر) بهذا الاتقان (على الاشارة اليها واما) ان يفعل المص هكذا للاشارة (الى كمال فطانة الطالب) وزكاوته (كانه بلغ) ذلك الطالب بقوة زكاوته وكثرة سعيه وهمته (مبلغا صارت المعانى عنده كالمبصرات) من الاشياء (واستحق) ذلك الطالب الفطين (انه يشارله الى) جنس (المعقول بالاشارة الحسية وفيه) اى فى ان يفعل هكذا (مبالغة فى) بيان قوة (حس الطالب) هكذا وجدنا فى نسختنا ولوكان لفظ الحس بالثاء لكان اولى فيكون ح وفيه مبالغة فى حث الطالب اى فى تحضيضه وتشويقه وترغيبه الى تحصيل العلوم كانه قيل له انك من اهل الزكاوة والفطانة وانك اريب اديب فواجب عليك ان لاتضيع وقتك ولا تفنى عمرك بل لابد لك من ان تسعى فى تحصيل العلوم كى تفوز فوزا عظيما (هذا) المذهب انمايذهب اليه (اذا كانت الديباجة) التى رتبها المص (متقدمة على) هذه (الرسالة وان) لم تكن متقدمة عليها بل (كانت متأخرة عنها كما هو) اى تقديم الديباجة على المقصود من الكتاب وختمه (دأب الاكثرين من المصنفين) وعادة الاوفرين من المؤلفين (فيكون المشار اليه) باسم الاشارة (محسوسا متحققا) ويكون الاسم الاشارة مستعملا فى محله الوضعى فلايكون مجاز الامرسلا ولا استعارة ﴿ رسالة ﴾ خبر المبتدأ وهو قوله فهذه السابقة وبينا نبذة من الكلام على الرسالة فى شرح ديباجة الشارح

وقال (مؤلفة) ليتعلق به قول المص ﴿ فى ﴾ علم ﴿ المنطق ﴾ ظرف مستقر صفة للرسالة وهذه الظرفية مجازية بتقدير البيان بانه تقول فهذه رسالة مؤلفة فى بيان علم المنطق لان مدخول فى امان يكون ظرف زمان واما ان يكون ظرف مكان لتصحيح المعنى الحقيقى لكلمة فى لانها وضع بوضع عام وهو الظرفية المطلقة لظرفية مخصوصة زمانية او مكانية فيقتضى ان يكون مدخوله ظرف مكان والبيان الكائن فى قولنا فى بيان علم المنطق ليس منهما فيحمل على المجاز والعلاقة بين البيان والزمان والمكان مشابهة فيكون استعارة والاستعارة فى مثل هذا يكون فى الحروف استعارة تبعية عند البعض اويكون فى المدخول استعارة مكنية عند بعض المذهب مبنيا على ان البيان اعم من جهة كونه يحصل بالفاظ هذا الكتاب وغيره كذلك يكون بالالفاظ العربية وغيرها والعام يشمل الخاص كما يشمل الظرف على المظروف فيشبه الشمول العمومى بالشمول الظرفى فى الاحاطة استعارة مصرحة ثم يسرى الى الظرف المخصوص الذى هو موضوع له لكلمة فى فيستعمل كلمة فى الموضوعة للشمول الظرفى المخصوص ويراد الشمول العمومى استعارة تبعية والمذهب الثانى بتشبيه البيان بالظرف المكانى كذلك فى الاحاطة بادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به فذكر المشبه وارادة المشبه به الغير المتعارف استعارة مكنية وكلمة فى استعارة تخييلية فاحفظه فاجره فى كل مقام لايكون فيه مدخول فى ظرف زمان ولا ظرف مكان ويجوز ان يكون فى بمعنى اللام الاجلية كما فى عذبت امراة فى هرة فيكون المعنى فهذه رسالة مؤلفة لبيان علم المنطق ويكون علة لقوله هذه رسالة وهو دعوى مع ضم ضميمة وقوله فى المنطق اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية والتقرير هكذا هذه رسالة يبحث فيها عن الكليات الخمس على الاجمال لانها رسالة فى المنطق وكل رسالة فى المنطق يبحث فيها عن الكليات الخمس على الاجمال فهذه رسالة يبحث فيها عن الكليات الخمس على الاجمال ولك انه تعكس الترتيب فتقول هكذا هذه رسالة فى المنطق لانها يبحث فيها عن الكليات الخمس اجمالا وكل شئ شانه كذا فهو رسالة فى المنطق فهذه رسالة فى المنطق ولك ان تقول هكذا هذه رسالة فى المنطق لانها اورد فيها مايجب استحضارها لمن يبتدئ فى شئ من العلوم وكل شئ شانه كذا فهو رسالة فى المنطق فهذه رسالة فى المنطق ثم لفظ المنطق اودعنا كلمته ولغته عند قول الشارح جعل المنطق ميزانا كما سنبينه لك بنفسه تديانا بعد بيان تعريفه بان يقول (وهو) اى المنطق فى الاصطلاح

(آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر) والالة هى الواسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول اثره اليه وهو بمنزلة الجنس والقانون لفظ سريانى روى انه اسم المسطر فى لغتهم اما مسطر الكتابة او مسطر الجدول وايا ما كان فهو امر واحد يتوصل به الى امور كثيرة فيناسبه المعنى الاصطلاحى وهو امر كلى ينطبق على جميع جزئياته عند تعرف احكامها منه فالقانونية تخرج الالات الجزئية لارباب الصنايع وكذا تخرج القضايا الجزئية والشخصية والكلية التى احكام جزئيات موضوعها بديهية غير محتاجة الى تنبيه وانما كان المنطق الة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية فى الاكتساب وانما كان قانونا لان كل مسئلة منه قانون كلى منطبق على جميع جزئيات موضوعه كما اذا عرفت ان كل سالبة كلية ضرورية تنعكس سالبة كلية دائمة واردت ان تعرف حكم قولنا لا شئ من الانسان بحجر بالضرورة مثلا الذى هو من جزئيات موضوع تلك القضية قلت هذه سالبة كلية ضرورية وكل سالبة كلية ضرورية تنعكس سالبة كلية دائمة فهذه تنعكس الى سالبة كلية دائمة اعنى قولنا لا شئ من الحجر بانسان دائما وكذا اذا قلت قولنا العالم متغير وكل متغير حادث شكل اول وكل شكل اول منتج فهذا منتج وانما قال تعصم مراعاتها ولم يقل تعصم هى بنفسها لان المنطق ليس نفسه يعصم عن الخطاء بدون المراعاة والا لم يعرض للمنطقى خطاء اصلا وليس كذلك فانه ربما يخطأ بسبب اهمال الالة وبهذا القيد يخرج العلوم القانونية التى لا تعصم كذلك كالعلوم العربية والفكر ستستمع تعريفه من الشارح (فان قلت ان هذا التعريف احد ام رسم قلنا ان هذا التعريف رسم للمنطق لان الالية ثابتة له بالقياس الى غيره من العلوم فتكون عارضة له اذ الذاتى يكون للشئ فى نفسه والتعريف بالعارض رسم اولانه تعريف بالغاية وغاية الشئ خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم (ثم اعلم ان القوم قد اوردوا فى اوائل الكتب مقدمة باحثة عن امور ينتفع بها الشارع فيها وهى اى تلك الامور على ما افاده استاذ البشر والعقل الحادى عشر سيدنا العلامة الشريف الجرجانى قدس سره النورانى فى حواشى التصورات تسعة ولكن الشيخ المص ترك الامور رأسا وقصر على ماهو المقصود روما للايجاز والاختصار لكون كتابه عجالة للمبتدى والشارح قد ذكر اربعة

(منها)

منها لكثرة نفعها للطالب بالنسبة الى خمسة تركها للاختصار الاول من التسعة تصور العلم الذى اراد الشروع فيه بوجه ما ذاتى اوعرضى وهذا مما يمتنع الشروع بدونه لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق اى المجهول من كل وجه وقد سمعته من الشارح آنفا بقوله وهو آلة قانونية الخ والثانى منها التصديق بموضوعية موضوع ذلك العلم اعنى التصديق بان موضوعه اى شئ هو مثل ان يصدق بان الشئ الفلانى موضوعه فانه مالم يتعين عنده موضوعه لم يتميز ذلك العلم فى نفسه عنده عن العلوم الآخر اذ تمايز العلوم فى ذواتها تمايزا معتبرا عند القوم بحسب تمايز الموضوعات ولذا ذكر الشارح موضوع ذلك الفن بقوله (وموضوعه) اى موضوع المنطق (المعلومات التصورية) والمعلومات (التصديقية) اى من حيث يصلح كونها موصلة الى المجهولات بيان كون المعلومات موضوعه انه يبحث فيه عن المعلومات التصورية من حيث انها توصل الى تصور مجهول ايصالا قريبا اى بلا واسطة ضميمة كما يحكم على المعلوم التصورى بانه حد اورسم فان معناه انه موصل الى التصور ايصالا بلا واسطة وهو معنى الايصال القريب سواء كان الى الكنه اولا وايصالا بعيدا كما يحكم عليها بانها كلية وذاتية وعرضية وجنس وفصل فان مجرد امر من تلك المعلومات المحكوم عليها بهذه الاشياء لا يوصل الى التصور مالم ينضم اليه آخر يحصل منهما الحد او الرسم وهو معنى الايصال البعيد وكذا يبحث فى المنطق عن المعلومات التصديقية من جهة انها توصل الى تصديق مجهول ايصالا قريبا كما يحكم على المعلوم التصديقى بانه قياس اواستقراء اوتمثيل معناه انه موصل الى التصديق بلا واسطة ضميمة وايصالا بعيدا اى متوقفة على اعتبار ضميمة كما يحكم على المعلوم التصديقى بانه قضية او حملية او شرطية او عكس قضية اونقيض قضية اى انه موصل بانضمام ضميمة الى التصديق ولهما ايضا ايصال ابعد ولكنا لم نسرد كل الكلام فيهما لضيق المحل والثالث من التسعة المذكورة التصديق بفائدة ما فيه تصديقا جازما اوغير جازم مطابقا اوغير مطابق وهذا ايضا ضرورى اذ الشروع فعل اختيارى لا يمكن صدوره عن المختار بدون التصديق بفائدة فيه على ما علم فى موضعه ولذا بينه الشارح بقوله (وفائدته) اى فائدة المنطق وهو مبتدأ وخبره قوله (الاحتراز عن الخطاء فى الفكر الذى هو) فى اللغة بكسر الفاء وفتحها بمعنى اعمال النظر فى شئ ويعبر عنها فى التركى بدو شونمك وفى الفارسى

باندیشه وفی الاصطلاح هو (ترتیب امور معلومة حاصلة) بتقدیم بعضها
وتأخیر بعضها (یتوسل بها) ای بتلك الامور المعلومة المرتبة (الی تحصیل
غیر الحاصل) کترتیب التعریف مثلا لیحصل به تعلق العلم بالمعرف فالتعریف
امر معلوم حاصل والمعرف امر مجهول غیر حاصل قبل ترتیب التعریف
والرابع من تلك الامور التسعة بیان وجه تسمیته باسمه لیحصل له مزید اطلاع
علی حاله فیوجب کمال استبصاره فی شانه واقدامه فی مسائله بتحصیلها ولذا
قال الشارح (ووجه تسمیة هذه الدلالة با) سم (المنطق) ثابت ووجیه
(لان) لفظ (المنطق مصدر میمی) من الباب الثانی (یطلق بالاشتراك علی
النطق) الظاهری الخارجی الذی هو (بمعنی) التلفظ و (التکلم و) یطلق
ایضا (علی ادراك الکلیات) ای علی النطق الباطنی الداخلی الذی هو ادراك
المعقولات الکلیات (و) یطلق ایضا (علی قوانینها) ای قواعد تلك الکلیات
(ولما کانت) ای وجدت (هذه الالة) المسماة بالمنطق (تعطی الاول) ای
النطق الظاهری وهو مفعول اول لتعطی ومفعوله الثانی قوله (قوة) ای متانة
وکیف لا فان من علم المنطق یحصل له فی نطقه قوة ومتانة فی بیان المجهولات واثبات
المطلوبات (و) تعطی (الثانی) ای ادراك الکلیات (اصابة) وهو مصدر
اصاب یقال اصاب فلان فی شیء کذا اصابة ای ما وقع فی الخطاء (و) تعطی
(الثالث) ای قوانین تلك الکلیات (کما الاسمیت) تلك الالة (بالمنطق) مبالغة
هذا اذا کان مصدر میمیا واما اذا کان اسم مکان فبمعنی منع النطق ومعدنه
والخامس من الامور التسعة بیان مرتبة ذلك العلم اهو خادم ام رئیس متقدم
فیجب تقدیم تحصیله او متأخر فیجب تأخیره مثلا یشتغل الطالب بالمهم ویترك
الاهم واما مرتبة المنطق فهو انه مقدم علی جمیع ماعداه لان افتقار ماعداه
الیه بین لا یدفع والسادس منها بیان شرفه لیعرف قدره فیؤدی حقه من
الجد والاعتناء به وجهات شرف العلم ثلث شرف الموضوع وشرف الغایة
وشرف الدلائل واما شرف المسائل فراجع الی شرف الدلائل اذ هو بسببه
وشرف المنطق یعلم مما ذکرناه فی بیان مرتبته والسابع منها بیان واضعه لیوجب
حسن الاعتقاد به السعی فی تحصیله وواضع المنطق قد قالوا انه ارطوتلس ویقال
ارسطو بحذف نصفه وهو فی لغة یونان بمعنی الفاضل الکامل وله ترجمة لطیفة
دالة علی کماله فی علمه وعقله وقد ترکناها حذرا عن التطویل والثامن منها
الاشارة الی مسائله اجمالا لیتنبه الطالب علی ما یتوجه الیه تنبها یوجب مزید

(استبصار)

استبصاره کان یقال هی کل حکم یکون کذا او راجعا الی کذا ومعرفة مسائل
المنطق اجمالا کان یعرف ان مسائل المنطق کل حکم یکون راجعا فی الایصال
القریب او البعید او الابعد الی مطلوب تصوری او تصدیقی والتاسع منها
مباحث الالفاظ ای مباحثها فی الجملة لتوقف افادة العلم واستفادته ولذا
ذکره الشیخ المص فی باب الکلیات کما سیأتی ان شاء الله تعالی وترك ماعدا
لما مر من ان کتابه عجالة للمبتدی فیناسب فیه الاختصار وربما یمکن
ان یکون فی قوله ﴿ اوردنا فیها ﴾ (ای فی تلك الرسالة) ﴿ ما یجب
استحضارها ﴾ اشارة الی مرتبة العلم وشرفه بل الی غایته ایضا فتفطن
والله الموفق ولفظ ما مفعول لاوردنا وهو عبارة عن القواعد ولذا انث ضمیر
استحضارها الراجع الیه وقوله اوردنا فیها الظاهر ان هذه الجملة صفة
ثانیة للرسالة للمدح ویجوز ان تکون استینافا بیانیا کانها قیل للمص ما الغرض
من هذه الرسالة وما المورد فیها فاجاب بها او استیناف لبیان ما اورده
فی الرسالة من ابحاث المنطق واعتراض بیان لشرف الرسالة او لما اورده
فیها وتعبیر المص عن نفسه بنون العظمة اما لدفع الانانیة واما للتنبیه علی ان
هذا التألیف امر جلیل یحتاج فیه الی الاعانة واعلم انه ان کان التألیف قبل
الدیباجة فالماضی باق علی حاله حقیقة فالمعنی اوردنا فی هذه الرسالة ما یجب
ایراده یدل علیه حقیقة الماضی والایراد اعنی الذکر الکتابی او الذهنی وان
کان بعدها ففیه استعارة مصرحة وتبعیة شبه الایراد فی المستقبل بالایراد
فی الماضی فی تحقق الوقوع فهذا التشبیه استعارة مصرحة اصلیة ثم استعمل
اوردنا المأخوذ من الایراد فی الماضی فی نورد المأخوذ من الایراد فی المستقبل
فهذا استعارة تبعیة والنکتة فی هذا المجاز هی التفاؤل واظهار الحرص
فی وقوعه ثم اراد الشارح بیان المراد من الوجوب فی هذا المقام فقال
(قیل المراد بالوجوب) ای المفهوم من قول المص یجب المراد مبتدأ وخبره
قوله (الوجوب الاستحسانی) وقد یعبر عنها بالوجوب العادی الذی لیس
فاعلها مثاب وتارکها آثم یعنی الوجوب العرفی الذی مرجعه الی اعتبار
الالیق والاولی فی نظر المعرف (لا الوجوب الشرعی) الذی امر الله تعالی
لعباده بان یراعوه بای حال وقد یعبر عنه بالفرض ولذا (یکون تارکه)
ای تارك ذلك الوجوب بالوجوب الشرعی (اثما) ومذنبا وعاصیا اذا کان
ترکه بلا عذر شرعی (کالصلوة) المأمور بها بقوله تعالی واقیموا الصلوة

والصوم) المأمور به بقوله تعالى كتب عليكم الصيام (والزكوة) المامور بهابقوله واتوالزكوة (ولا الوجوب العقلى الذى يمتنع) اى لايمكن (الشروع) اى شروع الفاعل المختار على البصيرة فى امر من الامور (بدونه) اى بدون الواجب بالوجوب العقلى (كالتصور) للامر المشروع فيه(بوجه ما) اى بوجه من الوجوه (و)كما (التصديق بوجه ما) قبل الشروع وعلل نفى الوجوب العقلى بقوله(لان كثيرا من المحصلين) للفنون (يحصل كثيرا من العلوم) المتداولة فيما بين العلماء (من غير شعور) اى من غير علم ومعرفة (بشئ) متعلق بالشعور (من تلك الاصطلاحات) المنطقية الموردة فى هذه الرسالة الواجبة استحضارها ثم فى قوله يجب الخ اشارة الى ان تعلم المنطق واجب فان كان الواجب شرعيافيكون واجبا شرعياوان كان استحسانيافيكون مستحبا وعلى كلا التقدير ين فالتحقيربه كفر اذلاشك فى استحبابه حتى اشار الشارح باتيان صيغة التمريض الى انه قد ترقى بعضهم من مرتبة الاستحباب الى مرتبة الفرض على الكفاية ولم يشك فيه بل شك فى انه فرض عين ويؤيده ماحكاه بقوله (قال الامام) حجة الاسلام محمد الغزالى فى كتابه المسمى بمنقذ الضلال (من لامعرفة له بالمنطق لاثقة بعلمه) وسماه الامام (معيار العلوم) اى آلة عيارها ووزنها يعنى ميزانها ﴿ لمن يبتدئ فى شئ من العلوم ﴾ اللام متعلق بيجب والمراد بمن يبتدئ من يكتسب المطالب النظرية بطريق الفكر (والمراد من العلوم هنا العلوم الكسبية التى تحتاج) ايها المخاطب (فى حصولها الى كسب وفكر) لا العلوم البديهية (لان العلوم البديهية لا تحتاج فى تحصيلها الى شئ من الكسب فكيف) تذهب (الى وجوب استحضار شئ من القواعد المنطقية) فى تحصيل تلك العلوم البديهية بل لاتحتاج فى تحصيلها الى استحضار شئ من تلك القواعد اصلا ففى الكلام اشارة الى ان الاحتياج الى المنطق بالنسبة الى من هو من اوساط الناس الذين يحصل لهم الانتقال من المقدمات الى النتيجة فى الشكل الاول كما هو المشهور لا بالقياس الى صاحب القوة القدسية لانه يعلم المطالب كلها بالحدس ولا بالنسبة الى المتناهى فى البلادة (وانما قال) المص (يجب استحضارها) ولم يقل تجب هى فى نفسها (لان القواعد ليست نفسها تفيد معرفة الفكر) لو قال المص كذلك يلزم ح ان تكون القواعد المنطقية بنفسها تفيد معرفة الفكر وهذا خلف (والا) اى وان كانت نفس تلك القواعد تفيد تلك المعرفة

(لم يعرض) من العروض اى لم يطرأ (للمنطق غلط اصلا وليس) الامر والحال (كذلك لانه) اى المنطق(ربما) اى كثيرا مااو بعضا ما(يغلط)فى شئ (لاهمال) تلك (القواعد) المنطقية (اولنسيانها) اى لنسيان المنطق بتلك القواعد (والى هذا) التقرير (يشير قولهم) اى قول المنطقين (فى تعريف المنطق) باعتبار غايته (تعصم مراعاتها الذهن) حيث لم يقولوا فيه تعصم الذهن يعنى اسند والعصمة والحفظ الى مراعاة الة المنطق لا الى نفس الة المنطق لان نفسها لاتعصم الذهن عن الخطاء فى الفكر بل تعصم مراعاتها كما مر ولذا قال هنا يجب استحضارها كما عرفت (ثم اعلم ان الاستحضار التفات النفس الناطقة قصدا الى المعقول المخزون فى العاقلة وكيفية الاستحضار فلان المرتسم فى ذات النفس لابقاء فيه الا الى ذهولها عنه فح يرتسم فى خزانتها ثم اذا التفتت النفس اليه ثانيا ارتسم فيها ثانيا فيكون مشاهدالها بعد زوال المشاهدة الاولى فادام فى النفس يكون مشاهدا لها ومادام فى خزانتها تكون النفس ذاهلة عنه تحتاج الى التفاته وهو الاستحضار كما مر (وانما يجب استحضارها) اى استحضار تلك القواعد قبل الابتداء (لمن يبتدئ فى شئ من العلوم) الكسبية التى يحتاج فى تحصيلها الى كسب وفكر (لانه) اى المنطق (الة لسائر العلوم والة الشئ مقدمة على ذلك الشئ) الذى يحصل بواسطة تلك الالة المخصوصة له ولك ان ترتب ههنا قياسا من الشكل الاول آخذ اصغر اه من قوله لانه الخ وكبراه من قوله والة الشئ الخ هكذا المنطق مقدم على العلوم الكسبية لانه الة للعلوم الكسبية وكل الة للعلوم الكسبية مقدم على العلوم الكسبية فالمنطق مقدم على العلوم الكسبية وبمناسبة هذا تقول المنطق مقدم على العلوم لانه معيار العلوم وكل معيار العلوم مقدم على العلوم فالمنطق مقدم على العلوم وبمناسبة هذا تقول المنطق معيار العلوم لانه يجب استحضارها الخ وكل شئ هذا شانه فهو معيار العلوم فالمنطق معيار العلوم (فان قلت يلزم من كونه) اى المنطق (الة للعلوم) السائرة (كونه الة لنفسه) ايضا(لانه من العلوم) المشمول للعلوم الشامل المحلى باللام الاستغراقية فيلزم توقف الشئ على نفسه وهو محال (قلت انه علم فى نفسه) لا الة لها (و الة لغيره) وكانه قيل له هل يجوز كونه كذلك فاجاب بالواو الاستينافية فقال (والشئ الواحد يجوز ان يكون الة وعلما باعتبارين) مختلفين كما وقع فيما نحن فيه ثم اشار الى جواب آخر بقوله (والمراد من العلوم فى قوله)

اى المص (فى شئ من العلوم سوى المنطق) يعنى ان المنطق مستثنى من سائر العلوم بالاستثناء العقلى كقولنا محمد خاتم الانبياء و المرسلين اذا المرادمنه خاتم سائره من الانبياء و المرسلين والا يلزم ان يكون خاتما لنفسه ولسائره وكقولك القرأن افضل الكتب الالهية وغير ذلك ثم اراد المص التنبيه على نزاهة اعتقاده والتبرئ عن الرياء و السمعة فى اعماله فقال ﴿ مستعينا بالله ﴾ حال من فاعل اوردنا لايقال فيلزم ح ان يقول مستعينين ليطابق الحال بذى الحال لانانقول ان نون العظمة فى الواقع كناية عن الواحد الحقيقى فلذا افرد (اى) حال كونى (طالبامنه) اى من الله تعالى (المعونة) هى على وزن مقولة والمعانة على وزن كرامة و المعونة على وزن مكرمة و المعون على وزن مقول كلها بمعنى واحد ويعبر عن ذلك المعنى فى التركى ياردم و فى الفارسى ياورى وطلب المعاونة على الايراد المذكور او على كل خير ومن جملته ذلك الايراد ﴿ انه مفيض الخير ﴾ (هو ماينتفع به) فى الدارين او فى احدهما (فى نفس الامر) ومنه تأليف الرسالة ﴿ والجود ﴾ (اى العطاء على عباده) والمفيض المعطى لالعوض ولالغرض واصله من قولهم فاض الماء فيضا وفيوضة اذا كثر حتى سال عن جوانب الوادى و الافاضة اسالة الماء بطريق الانصباب ففى الكلام استعارة مكنية وتخييلية شبه الخير والجود بالماء المنصب فى الكثرة و المنفعة فهذا استعارة مكنية ثم اسند مايلايم المشبه به اعنى الماء الى المشبه اعنى الخير والجود فهذا استعارة تخييلية ثم اعلم ان قوله انه مفيض الخير والجود استيناف بيان لسبب طلب المعونة منه تعالى خاصة نحو قوله تعالى وماابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء ولك ان تقرر ههنا قياسا من الشكل الاول هكذا الله مستعان لانه مفيض الخير والجود و كل مفيض الخير و الجود مستعان فالله مستعان ونحن نستعين بالله الوهاب على اتمام هذا الشرح المستطاب بحرمة من شرح له صدره واتبعه اولوا الالباب (ثم) نقول (لما كان الغرض من) قراءة علم (المنطق) ووضعه (معرفة صحة الفكر) اى الافكار الجزئية فى المواد المخصوصة (و) معرفة (فساده) اى الفكر كما حققته فيماسبق (والفكر) قد سمعت تعريفه من الشارح فى بيان فائدة المنطق (اما لتحصيل المجهولات التصورية او) لتحصيل المجهولات (التصديقية كان للمنطق طرفان تصورات) خبر للمبتدأ المحذوف او بدل اى المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية من جهة الايصال الى المجهولات التصورية (والتصديقات معطوف على التصورات اى المباحث

المتعلقة بالمعلومات التصديقية من جهة ايصالها الى المجهولات التصديقية (ولكل) واحد (منهما) اى من طرفى التصورات والتصديقات (مباد) جمع مبدأ واصله مبادى (ومقاصد) جمع مقصد (فكان اقسامه اربعة) مبادى التصورات ومقاصدها ومبادى التصديقات ومقاصدها (فبادى التصورات اى المبادى الكائنة فى جانب التصورات (الكليات الخمس) التى ستعده بان تقول جنس نوع فصل خاصة عرض عام (ومقاصدها) اى مقاصد فى جانب التصورات (القول الشارح) اى اقسامه (ومبادى التصديقات) اى المبادى الكائنة فى طرف التصديقات (القضايا) بانواعها (واحكامها) من العكسين والنقيض ولوازم الشرطيات (ومقاصدها) اى المقاصد فى طرف التصديقات (القياس) ستسمعه ان شاء الله تعالى فى محله القريب (ثم القياس بحسب المادة) اى بحسب مايتركب منه القياس (خمسة) اى خمسة اقسام يسمونها الصناعات الخمس) وهى البرهان والجدل والخطابة و الشعر والمغالطة كما ستزد عليها فى آخر الكتاب (فهى) اى الصناعات الخمس (مع الاقسام الاربعة) المشار اليها آنفا (ابواب تسعة للمنطق) فعلى هذا يصير ابواب المنطق تسعة (و) لكن بعض المتأخرين من المنطقيين (عد مباحث الالفاظ) لشدة احتياج افادة تلك الابواب واستفادتها الى الالفاظ لكونها قوالب المعانى (جزأمنها) اى من ابواب التسعة ولو قال ضم اليها باب الالفاظ لكان اولى فتأمل (فصارت تلك الابواب (عشرة) كاملة تسعة منها مقصودة بالذات اى بالنسبة الى الفن لانها اجزاؤه وان كان بعضها وسيلة الى البعض وواحد منها وهو باب الالفاظ مقصود بالعرض اذ هو خارج عن الفن فى الحقيقة ولما اراد الشيخ (المص) رحمه الله تعالى (ان يلمح) من الالماح او من التلميح حاصله ان يشير (الى كل واحد من هذه الابواب) تسعة او العشرة (تسهيلا) وتيسيرا (للطلاب) الرغاب (رتبها على وفق ماأشرنا اليه) فى هذا الكتاب (فصار تقديم مباحث ايساغوجى) على التسعة الباقية اذا كان معدودا من العشرة (واجبا عليه) اى على المص رحمه الله تعالى فى عادة اولى الالباب وهذا اقصر للمسافة فى ترتيب الابواب او نقول ابواب الموصل الى التصور مستحق التقديم بحسب الوضع لان الموصل الى التصور التصورات والموصل الى التصديق التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعا فيجب تقديمه وضعا ليوافق الوضع الطبع وانما قلنا التصور مقدم على التصديق طبعا لان التصور اما جزء للتصديق او شرط له و الجزء مقدم على الكل

وكذا الشرط مقدم على المشروط صح طبعا وتحقيق البيان فى المطولات ولما كان
باب ايساغوجى مقدما على باب قول الشارح طبعا من اجل ان الكليات
مباد للقول الشارح والمبادى مقدمة على المقاصد طبعا وجب عليه تقديم
مباحث الاولى على مباحث الثانية طبعا (فقال بعد ذكر الحطبة) ﴿ايسا
غوجى﴾ (اى هذا باب ايساغوجى) فيه اشارة الى انه تبع لمن عد مباحث
الالفاظ من ابواب المنطق والى ان قول المص ايساغوجى خبر مبتدأ محذوف
ومصاف اليه لمضاف مقدر وتجوز فيه وجوه اخر فتدبر (وهو) اى لفظ
ايساغوجى الذى هو علم للكليات الخمس فى الاصل (لفظ يونانى مركب
من ثلث كلمات) يونانية (الاول) منها وانما لم يقل الاولى ليوافق الصفة وهى
الاول للموصوف وهو الكلمة باعتبار انها لفظ كلمة (ايس) وهو يونانى و
(معناه) فى العربية (انت) وفى الفارسى تو (والثانى) الكلام ههنا مثل
ما كان فى الاول كلمة (اغو) وهى يونانى ايضا و (معناه) فى العربية (انا)
وفى الفاسى من (والثالث كلمة (اجى) وهو يونانى ايضا و (معناه) فى العربية
(ثمه اى فى هذا المكان) وفى الفارسى اينجا هكذا وجدت فى النسخة التى هى
عندى ولو كان بدله هنالك او فى ذلك المكان لكان احق لان ثمه موضوع للمكان
البعيد كقوله تعالى اذا رأيت ثمه رئيت وقوله تعالى مطاع ثمه امين فح معناه فى الفارسى
آنجا (ثم نقله) اى ذلك اللفظ المركب من تلك الكلمات الثلث (المنطقيون)
من اليونانية الى العربية (وجعلوه علما) اى اسما خاصا (للكليات الخمس)
التى هى مبادى التصورات (اعنى) بها (النوع والجنس والفصل والخاصة
والعرض العام) ستسمع كلها على ماهى عليه وكانه قيل للشارح ما المناسبة
بين المنقول والمنقول اليه اذ هى مرعية فاجاب بالواو الاستينافية فقال
(واختلف فى سبب تسميتها) اى الكليات الخمس (به) اى بلفظ ايساغوجى
(فقيل ان حكيما) وهو من يعلم الاشياء على ماهى عليه بقدر الطاقة البشرية
يعنى الحكيم يطلق على من اتصف بهذه الصفة لانه من الحكمة وهى العلم بالشى
على ماهو عليه (من الحكماء المتقدمين اودع) اى ترك على طريق الامانة (تلك
الكليات عند شخص مسمى) صفة للشخص (بايساغوجى) متعلق بمسمى (وكان
ذلك الشخص المسمى بايساغوجى (يطالعها) اى الكليات (فاله قوة استخراج
مافيها) من المعانى ولو اتى بالواو الحالية بدل الفاء لكان اربط كما لا يحتاج فى وجهه
الى تأمل (ثم جاء) ذلك (الحكيم الذى اودعها عنده (وقرأها) اى قرأ

ذلك الشخص تلك الكليات (عنده) اى عند الحكيم (وكان ذلك الحكيم
يخاطب له) اى لذلك الشخص (يا ايساغوجى) الحال ليس كما قلت بل
(الحال كذا وكذا فصار لفظ ايساغوجى علما لها) اى الكليات الخمس
(فعلى هذا) القول (يكون هذا النقل او هذا الجعل تسمية للشئ باسم قارئه)
وهذا من قبيل المجاز المرسل باطلاق اسم السبب على المسبب وهذا الوجه
منقول عن فخر الدين الرازى (وقيل انه) اى ايساغوجى (كان علما للحكيم
الذى استخرجها) اى الكليات من كتاب اقليدس فى الهندسة (ودونها)
من التدوين بمعنى جمع الدفاتر اى جمعها وجعلها كتابا مدونا (ثم جعل
مبنى للمفعول ونائب الفاعل فيه راجع الى ايساغوجى (علما لها فعلى هذا)
القول يكون (تسمية للمستخرج) اسم مفعول (باسم المستخرج) اسم فاعل وهذا
ايضا من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب مجازا مرسلا وهذا الوجه
منقول عن مولينا مبارك شاه ناقلا عن مولانا قطب الدين (وقيل انه) اى
لفظ ايساغوجى (كان فى الاصل) اى فى اصل الوضع (اسما موضوعا لورد)
وهو نوع لطيف من الازهار مشهور بين الاخيار بانه خلق من عرق سيد الابرار
(له خمس ورقات) صفة للورد (نقل ذلك) اللفظ بنقل المنطقيين
(الى هذه الكليات) الخمس (لمناسبة) كائنة (بين المنقول) وهو ايساغوجى
(والمنقول اليه) وهو الكليات وهى اى تلك المناسبة الكائنة بينهما كون
الكليات خمسا مثل ورقات ذلك الورد (فعلى هذا) القول يكون (تسمية للشئ)
وهو ههنا الكليات (باسم شبيهه) وهو ههنا ذلك الورد والظاهر ان هذا الوجه
من قبيل الاستعارة المصرحة شبه الكليات الخمس بورد له خمس ورقات فى العدد ثم
اطلق اسم الورد الذى هو ايساغوجى عليها من قبيل رأيت اسدا فى الحمام (وهذا
الوجه مشهور فى وجه تسميتها به) ولم ار ان هذا الوجه من اى ذات نقل ولذا
لم احرره وكانه قيل للشارح لم حصر المص الكليات فى الخمس او لم انحصرت
الكليات فى الخمس فاراد الجواب بالواو الاستينافية فقال (وانما انحصرت
الكليات فى) العدد (الخمس) بلا زيادة ولا نقصان (لان) الشئ (الكلى) لابد
من ان يكون تحته جزئيات له لانه لا يكون كليا الا اذا كان كذلك اما بالاعتبار واما
فى الحقيقة فلا يرد السؤال بالكليات الفرضية و (اذا نسبناه) اى الكلى (الى ما تحته
من الجزئيات فلا يخلو اما ان يكون) ذلك الكلى (تمام ماهيتها) اى الجزئيات
كما اذا نسبنا الانسان الى زيد وعمرو وبكر مثلا (او داخلا فيها) معطوف على تمام

ماهيتها كما اذا نسبنا الحيوان الى الانسان و الفرس و الابل وكما اذانسبنا الناطق
الى زيدوعمر وو بكر مثلا (او خارجاعنها) كما اذانسبنا الضاحك الى زيدوعمرو
و بكروكما اذانسبنا الماشى اليهم (فان كان الاول) اى ان كان الكلى تمام ماهية
جزئياته (فهو النوع) وهو الواحد من الخمس (وان كان الثانى) اى ان كان
الكلى داخلا فى ماهية جزئياته (فهو لايخلو من ان يكون مقولا فى جواب)
من سئل وقال (ماهو اولا) يكون مقولا فى جواب ماهو بل يكون مقولا فى جواب
اى شئ هو فى ذاته (الاول الجنس) وهو الثانى من الخمس (والثانى الفصل)
وهو الثالث من الخمس (وان كان الثالث) اى وان كان الكلى خارجا عن ماهية
جزئياته (فلا يخلو من ان يكون) ذلك الخارج (مقولا فى جواب اى شئ
هو فى عرضه الخاص اولا) يكون مقولا فى جواب اى شئ هو فى عرضه
الخاص بل يكون مقولا فى جواب اى شئ هو فى عرضه العام (الاول الخاصة)
وهو الرابع من الخمس (والثانى العرض العام) وهو خامس الخمس (ثم) نقول
(لما كان مقصودهم) اى المنطقيين من المنطق (استحضار الكليات) خبر
كان و اسمه مقصودهم (و) استحضار (غيرها من الاصطلاحات المنطقية
واستحصال المجهولات) معطوف على خبركان (و) الحال الشئ (المجهول اما
مجهول (تصورى واما) مجهول (تصديقى والموصل الى الاول) اى الى المجهول
التصورى بالايصال القريب و هو مبتدأ و خبره (القول الشارح المركب
من الكليات الخمس والموصل الى الثانى) اى الى المجهول التصديقى ايصالا قريبا
(الحجة المركبة من القضايا كان نظرهم) جواب لما اى نظر المنطقيين (اما)
بكسر الهمزة حرف ترديد و يقال لها اداة الانفصال (الى القول الشارح و) الى
(مايتركب هو) اى القول الشارح (منه) راجع الى ماهو عبارة عن الكليات
الخمس لانه يتركب منها كما عرفت آنفا (اما فى الحجة و) فى (مايتركب هى)
اى الحجة (منه)راجع الى ما ايضا وهو عبارة عن القضايا وقوله كان نظرهم الى قوله
هى منه قضية منفصلة حقيقية مثل العدد اما زوج و اما فرد واستعمل النظر فى مقدم
القضية بالى و فى تاليها بفى و لو استعمل بكل منهما بفى لكان ادعى للمعنى الوضعى
لان كلمة النظر اذا استعملت بالى او بنفسها يعنى بلاشئ يكون بمعنى الرؤية
و اذا استعملت باللام يكون بمعنى الرحمة واذا استعملت بلفظ بين يكون بمعنى الحكم
و اذا استعملت بفى يكون بمعنى الفكر ونظر المنطقيين على طريق الفكر فالانسب
استعمالها بفى كما لاينكره الزكى (وهو) اى مقصودهم او نظرهم (لايتوقف

لاعلى الالفاظ ولاعلى الدلالات)لانهم يبحثون عن القول الشارح والحجة وكيفية
ترتيبهما وذلك لايتوقف على الالفاظ ولايتوقف على الدلالات فان الموصل
الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما وكذلك مايوصل الى التصديق
مفهومات القضايا لاالفاظها فالمنطقى من حيث هو منطقى لاشغل له بالالفاظ
(لكن لما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلث)
اللفظية (و) على معرفة (اقسام اللفظ بدأ) المص (ببيانهما فقال)
✵ اللفظ الدال بالوضع ✵ اللفظ مبتدأ والدال بالوضع صفته وخبره قوله
الاتى يدل اعنى جملته ثم اعلم ان المص انما اقتصر ههنا على ذكر الدلالات الثلث
لكون الافادة والاستفادة ومعرفة الكليات مبتنية عليها لاعلى غيرها من اقسام
الدلالة اللفظية فلذا ترك تعريف مطلق الدلالة ولكن الشارح اراد ذكره
واقسامها تتميما للبحث فقال (الدلالة) مطلقة (هى كون الشئ) ملابسا
(بحالة يلزم من العلم به) اى بذلك الشئ (العلم) فاعل يلزم (بشئ) متعلق
بالعلم (آخر) صفة لشئ والحاصل كون الشئ بحيث متى علم علم منه شئ آخر
فان اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك ابدا وهو اللزوم الكلى الذى اعتبره القوم
فى الدلالة لابمعنى عدم الانفكاك فى الجملة كما اكتفى به اهل العربية والاصوليون
والمراد بالعلم اعم من الادراك تصوريا او تصديقيا ومن الالتفات ومن الظن
واليقين والعلم بالكنه وبالوجه على التوافق والتخالف ان وجد (ويسمى
الشئ الاول) الذى علم منه شئ اخر (دالا) لكونه بتلك الحالة ولك ان تقرر
ههنا قياسا هكذا يسمى الشئ الاول دالا لانه اذا علم علم منه شئ آخر وكل
شئ اذا علم علم منه شئ آخر فيسمى دالا فالشئ الاول يسمى دالا (و) يسمى
الشئ (الثانى مدلولا) لوقوع دلالة الشئ الاول عليه (و) الشئ (الدال
ان كان لفظا فالدلالة لفظية) اى منسوبة الى اللفظ لكونها بسببه (والا)
اى وان لم يكن الدال لفظا بل كان غيره (فغير لفظية) اى فالدلالة غير منسوبة
الى اللفظ لعدم كونها بسببه (وكل منهما) اى من اللفظية وغير اللفظية (اما
وضعية) اى منسوبة الى الوضع لكونها بواسطته (او عقلية) لكونها
بواسطة العقل (او طبيعية لكونها بواسطة اقتضاء الطبع (لان دلالة اللفظ)
الدال (على المعنى) المدلول (اما) كائنة (بواسطة وضع اللفظ) الدال
(بازاء المعنى) المدلول (او) كائنة (بواسطة العقل او) كائنة (بواسطة
اقتضاء الطبع فان كانت الاولى) اى فان كانت دلالة اللفظ على المعنى بواسطة

وضع اللفظ بازاء المعنى (فالدلالة لفظية وضعية) وهى (كدلالة لفظ الانسان
على الحيوان الناطق) لان لفظ الانسان موضوع بازاء الحيوان الناطق ليدل
عليه فهذه الدلالة لفظية وضعية لكونهـا بسبب اللفظ وبواسطة الوضع
(وان كانت الثانية) اى وان كانت دلالة اللفظ على المعنى بواسطة العقل
(فالدلالة لفظية عقلية) لكونها بسبب اللفظ وبواسطة العقل وهى (كدلالة
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ) لانك اذا سمعت صوتا
من وراء الجدار تفهم بعقلك ان هنالك شخصا وانما قيد بقوله المسموع من وراء
الجدار اشارة الى ان اللافظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر
لا بدلالة اللفظ (وان كانت الثالثة) اى وان كانت دلالة اللفظ على المعنى
بواسطة اقتضاء الطبع (فالدلالة لفظية طبعية) لكونها بسبب اللفظ وبواسطة
اقتضاء الطبع اى طبع اللافظ وهو المصرح به المشهور فى الكتب وقيل
يحتمل ان يكون المراد بالطبع طبع اللفظ فانه يقتضى ان يتلفظ به عند عروض
المعنى او طبع المعنى فانه يقتضى عند عروض المعنى التلفظ بذلك اللفظ دون
لفظ آخر وقيل او طبع السامع وفيه نظر فتأمل وجهه فان قلت عليك
بيانه اقول ان هذا مشترك بين العقلية والطبعية اذ ليس الفهم فيهما
مستندا الى العلم بالوضع فلا يصلح فارقا فالتعويل فى الفرق على احد الثلثة
الاول فتدبر وهى (كدلالة اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة) المشددة
او المخففة (على الوجع مطلقا وكدلالة اح بفتح الهمزة او ضمها والحاء
المهملة على وجع الصدر وهو السعال) المعبر عنها فى التركى باوكسرك
وفى الفارسى بسرفه وسكنج وهى حركة تدفع بها الطبيعة اذى عن الرئة
المعبر عنها فى التركى باق جكر والاعضاء التى تتصل بها ولما بين الشارح
انقسام الدلالة اللفظية الى الوضعية والعقلية اراد ان يبين الدلالة الغير اللفظية
فقال (وكذلك) اى وكالدلالة اللفظية (الدلالة الغير اللفظية اما ان تكون
بواسطة الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى) اى
فان كانت الدلالة الغير اللفظية بواسطة الوضع (فالدلالة غير لفظية
وضعية) لكونها بسبب غير اللفظ مع كونها بواسطة الوضع وهى (كدلالة
الدوال) اسم فاعل جمع الدالة المكسر واصله دوالل مثل نواصر جمع ناصرة
(الاربع) صفة الدوال وهى الخطوط والعقود والاشارات والنصب
(على ما) اى على شئ (وضعت هى) اى تلك الدوال الاربع (له) اى لذلك

الشئ لتدل عليه (وان كانت الثانية) اى وان كانت الدلالة الغير الوضعية
بواسطة العقل (فالدلالة غير لفظية عقلية) لكونها بسبب ماسوى اللفظ
مع كونها بواسطة العقل وهى (كدلالة الاثر على المؤثر) ودلالة احد آثار
المؤثر الواحد على اثره الآخر كما كان فى نقش النقاش مثلا (وان كانت الثالثة)
اى وان كانت الدلالة الغير اللفظية بواسطة الطبع (فالدلالة غير لفظية
طبعية) لكونها بسبب ماعدا اللفظ مع كونها بواسطة الطبع وهى (كدلالة
تغير وجه العاشق عند رؤية المعشوق) اى عند رؤية العاشق معشوقه
(على) ثبوت (العشق) وحالاته وحرارته فيه وكدلالة حمرة الوجه
على الخجل وحركة النبض على المزاج المخصوص هذا اعنى تحقق الطبعية
فى غير اللفظية مما حققه المحقق الدوانى وبعض المحققين المدققين كالشريف
وغيره قدس الله اسرارهم حصر الغير اللفظية فى العقلية والوضعية (فان قلت
لم لم توضح المرام قلت قصرت الكلام لضيق المقام فعليك بمطالعة المطولات
للاعلام كى تلقيه فيها باذن الملك العلام ثم اراد الشارح جواب ماقيل
من انه لم لم يذكر المص العقلية والطبعية من اللفظية بل قصر على الوضعية
فقال (والمقصود الاصلى بالنظر الى المنطق الدلالة اللفظية الوضعية)
لا غير لانها هى التى تبتنى عليها مباحث الالفاظ اما على اللفظية فلما مر من
انها طريقة معتادة فى التفهيم والتفهم واما على الوضعية فلكونها
منضبطة شاملة بخلاف غيرها (لان غيرها غير منضبطة لاختلافه باختلاف
الطبائع والعقول بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة) فاختص
النظر بالدلالة اللفظية الوضعية المنضبطة الشاملة لما يقصد اليه من المعانى
وعرفوها بكون اللفظ بحيث متى اطلق او تخيل فهم معناه للعلم بوضعه
اى وضع ذلك اللفظ فى الجملة سواء كان لذلك المعنى المدلول او لما هو
جزؤه او لمزومه فيدخل فيه الاقسام الثلثة لها (وههنا سؤال وجواب مشهور
ان تقرير السؤال هكذا ان العلم بالوضع الذى هو نسبة بين اللفظ والمعنى
متوقف على فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ وقد ذكر فى التعريف
ان فهم المعنى لاجل العلم بالوضع فلو صح هذا لزم توقف كل من فهم المعنى
والعلم بالوضع على صاحبه فى الوجود فيكون دورا محالا وتقرير الجواب بوجهين
الاول ما اشار اليه الشيخ الرئيس فى الشفاء ان العلم بالوضع انما يتوقف
على فهم المعنى سابقا لا على فهم المعنى حين اطلاق اللفظ والمتوقف

على العلم بالوضع انما هوالفهم الثانى لاالاول فلادور لتغاير الفهمين (الثانى ان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى مطلقـا لاعلى فهمه من اللفظ وهو الموقوف على العلم بالوضع فالفهمان متغـاير ان بحسب الاطلاق والتقييد فلادور (فان قيل لما وجب ان كون صورة المعنى مرتسمة فى النفس محفوظه لها لم يتصـور فهم المعنى من اللفظ ولاعنـد اطـلاقه اوتخيله اذ يلزم فهم المفهوم قلنا ارتسام المعنى فى النفس اعم من ان يكون فى ذاتها او فى خزانتهـا كما فى حال ذهول النفس عنه فاذاتلفظ لفظه ارتسم ذلك المعنى فى ذات النفس بعد زوال ارتسام اللفظ فيها فيكون ادراكا ثانيا بعدزوال الادراك الاول فلايلزم اجتماع الفهمين لشئ واحد ثم قال الشارح (اذا عرفت) ايها المخاطب (هذا) الذى قررناه لك (فنقول ان اللفظ) لاغير اللفظ من الدال (الدال بالوضع) لاالدال بالطبع اوبالعقل فان تلك الدلالات غير منقسمه الى الاقسام المذكورة ﴿يدل﴾ وقول الشارح (ذلك اللفظ) ابراز لفاعل يدل (بتوسط الوضع) ﴿على تمام ما﴾ اى تمـام المعنى الذى ﴿وضع﴾ ذلك اللفظ الدال بالوضع ﴿له﴾ اى لذلك المعنى اى من حيث انه موضوع له بذلك الوضع واللام صلة للوضع ﴿بالمطابقة﴾ اى دلالة كائنـة بدلالة المطـابقة اوبسـبب مطـابقة ذلك اللفظ لماوضع له وهذا مختار الشـارح ولذا قال (لموافقته اياه) اى لموافقة ذلك اللفظ لما وضع له ﴿وعلى جزئه﴾ (اى جزء ماوضع) ذلك اللفظ (له) من حيث انه جزؤ ماوضع له بذلك الوضع ﴿بالتضمن﴾ اى دلالة كائنة بدلالة التضمن (لدلالته) اى لدلالة ذلك اللفظ (على ما) اى المعنى الذى حصل (فى ضمن) المعنى (الموضوع) ذلك اللفظ (له) اى لذلك المعنى وهذه الدلالة التضمنية ثابتة ﴿ان كان له﴾ (اى لما) اى للمعنى الذى (وضع) ذلك اللفظ (له) اى لذلك المعنى ﴿جزء﴾ اما اذا لم يكن له جزء كما فى البسـائط وهى جمع بسيطة مثل فرائض جمع فريضة والبسيط هو مالاجزء له و يقابله المركب (مثل الواجب تعالى) لانه لاجزء له فلاتضمن هناك (والنقطة) لانها لاجزء لها (فلايتصور التضمن) ﴿و﴾ يدل ذلك اللفظ ﴿على مايلازمه﴾ (اى ما) اى المعنى الذى (يلازم الموضوع له) ﴿فى الذهن﴾ متعلق بيلازمه ﴿بالالتزام﴾ تذكر فيه مامر فى نظيره (واللوازم ثلثة) اى منقسمة الى ثلثة اقسام اولها (لازم) بمعنى انه يمتنع انفكاكه عن الملزوم (ذهنا وخارجا) هذا اللازم بالنظر الى الماهية من حيث هى هى ولذا يمتنع ان توجد الماهية

باحد الوجودين الخارجى والذهنى منفكة عن ذلك اللازم بل اينمـا وجدت كان معـه موصوفة به من غير مدخلية شئ من الوجـودين بخصوصه فيه ويسمى هـذا اللازم لازم الماهية كالفردية للثلثة والزوجية للاربعـة (وكقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان و) ثانيهـا (لازم) بمعنى انه يمتنع انفكاكه عن الملزوم (خارجا فقط) ويسمى هذا اللازم لازما خارجيا ولازم الوجود الخارجى كالحدوث للجسم و (كالسواد للغراب والزنجى) الغراب طير معروف معبر عنها فى التركى بقارغه وفى الفارسى بزاغ (و) ثالثها (لازم) بمعنى انه يمتنع انفكاكه عن الملزوم (ذهنا فقط) ويسمى هذا اللازم بلازم الوجود الذهنى كالكلية والنوعية للانسان و (كالبصر للعمى) وكل واحد من الاقسـام الثلثة امابين وهو الذى يكفى ادراك الملزوم واللازم فى جزم الذهن باللزوم بينهما اى فى التصديق به وهذا لزوم ضرورى اولى كقابلية العلم للانسان والكلية للحيوان والاعظمية من الجزء للكل واماغير بين وهو الذى لايكفى فيه ذلك بل يفتقر الى آخر من الوسط فى اللزوم النظرى كتسـاوى الزوايا الثلث للمثلث للقـائمتـين والحدوث للجسم ومن الحدس والتجربة واخواتهمـا من المشاهدة والتواتر وغيرهما فى اللزوم الضرورى الغير الاولى (والمعتبر فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى وهو كون الشئ) وهو عبارة عن الملزوم (مقتضيا للاخر) وهو عبارة عن اللازم (فى الذهن) وهذا كائن (بمعنى كلما تحقق الملزوم) اى كلما ثبت وجوده (فى الذهن تحقق) اى ثبت (اللازم فيه) اى فى الذهن (ولذا) اى ولاجل هذا المعنى الذى قررناه قيده) اى قيد المص الملزوم بقوله ﴿فى الذهن﴾ وكانه قيل للشارح الايجوز اصلا اوفى بعض الاحيان ان يشترط فى دلالة الالتزام اللزوم الخارجى فاجاب عنه بالواو الاستينافية فقال (ولايجوز) اصلا وقطعا (ان يشترط فيها) اى فى دلالة الالتزام (اللزوم الخاجى وهو) اى اللزوم الخارجى (كون الشئ مقتضيا للآخر) اى للشئ الآخر (فى الخارج) واقتضاء الشئ للاخر كائن (بمعنى كلما ثبت الملزوم فى الخارج ثبت اللازم فيه) اى فى الخارج ثم علل بقوله (اذ) تعليلية (لوكان هذا) اى اللزوم الخارجى الذى قررنالك ماهو عبارة عنه (شرطا) فى دلالة الالتزام (لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه) اى من غير اللزوم الخارجى الذى كان شرطا فيها بالفرض والتقدير (لامتناع تحقق المشروط) وهو ههنا على ذلك التقدير عبـارة عن دلالة الالتزام (بدون الشرط) اى

اللزوم الخارجى على ذلك الفرض ايضا (واللازم) اى عدم تحقق دلالة
الالتزام (باطل فكذا اللزوم) باطل وهو كون اللزوم الخارجى شرطا
فيها (لان العدم) وهو (كالعمى يدل على الملكة) وهى (كالبصر
التزاما) يعنى كلما تحقق تصور العمى فى الذهن تحقق تصور البصر فيه
لافى الخارج (لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا)
فح لاينفك تصور الاول عن تصور الثانى فى الذهن (مع ان بينهما)
اى بين العمى والبصر (معاندة فى الخارج) لان العمى لايوجد فيمن له
بصر والبصر لايوجد فيمن عليه العمى والواو فى قوله (وفى قوله) ابتدائية
اواستينافية اى فى قول المص (ان كان له جزء اشارة الى ان المطابقة
لاتستلزم التضمن) اى ليس كلما تحقق المطابقة تحقق التضمن يعنى ينفك المطابقة
عن التضمن بخلاف العكس كما سيأتى لان اسم الله تعالى يدل على ذاته المنزهة
عن التجسم والتجزى بالمطابقة ولا يدل على جزئه لانه لاجزء له (وكذا)
ان المطابقة (لاتستلزم الالتزام خلافا للفخر الرازى) فانه يقول كلما تحققت المطابقة
تحقق الالتزام وكلما تحقق الالتزام تحققت المطابقة بناء على زعمه بانه لايخلو
معنى من المعانى عن لازم بين بالمعنى الاخص واقله انه ليس غيره خلافا للجمهور
والحق بيدهم وتفصيل المحاكمة الى المطولات (واما التضمن والالتزام فيستلزمان
المطابقة ضرورة) فيكون بينها وبينهما عموم وخصوص مطلق على رأى الجمهور
وبينها وبين الالتزام مساواة على زعم الامام (فدلالة المطابقة لفظية)
لامدخل فيها للعقل (لانها لمحض اللفظ) ههنا معنى دقيق وعليك استخراجه
ياايها الرفيق بعناية ولى التوفيق (والاخريان) اى التضمنية والالتزامية
(عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه) اى الى جزء المعنى
(ولازمه وقيل) انهما (وضعيتان وعليه) اى على القول بانهما وضعيتان
اتفق اكثر (اكثر المنطقين) وكانه قيل للشارح لم انحصرت الدلالة اللفظية
الوضعية فى المطابقة والتضمن والالتزام فاجاب بالواو الاستينافية فقال
(وانما انحصرت الدلالة اللفظية الوضعية فى الثلث) لافى الزيادة ولافى النقصان
(لان اللفظ الدال) صفة اللفظ ﴿ بحسب الوضع ﴾ متعلق بالدال على المعنى
متعلق بالدال ايضا (لايخلو) ذلك اللفظ (من ان يدل على تمام ما) اى على تمام
المعنى الذى (وضع) ذلك اللفظ (له) اى لذلك المعنى (او على جزء ما وضع له
او على ما) اى على المعنى الذى (يلازمه) اى يلازم ذلك المعنى للمعنى الذى

(وضع)

وضع بازائه اللفظ (فى الذهن) متعلق بيلازم (فان كان الاول) اى فان كان
اللفظ يدل على تمام ما وضع له (فالدلالة دلالة بالمطابقة) سيجئ سبب التسمية بها
وباخويها (وان كان الثانى) اى وان كان اللفظ يدل على جزء ما وضع له (فالدلالة
دلالة بالتضمن وان كان الثالث) اى وان كان اللفظ يدل على ما يلازمه فى الذهن
(فالدلالة دلالة بالالتزام) وقد علم بذلك حد كل واحد منها لان كل تقسيم حقيقى
مشتمل على ماهو مشترك بين اقسامه وعلى ما يتميز به كل واحد منها عن اخواته
وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك ولانعنى بالحد الا ذلك وعلم بذلك ايضا
ان الحصر عقلى فان اللزوم شرط تحقق الالتزام وليس بمعتبر فى حده فان
اعترضت على الحصر المذكور بان لفظ ضرب مثلا اذا لم يذكر مع الفاعل يدل
على الحدث وليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لانه لم يفهم فى ضمن الكل
ولا التزامية والا تحقق الالتزام بدون المطابقة اجبناك عنه بانه لاتحقق لدلالة لفظ
ضرب بدون الفاعل على معنى اذلا استعمال له بدون الفاعل اصلا ولو سلم فهى
مطابقة لانه دلالة الفعل على الحدث بجوهره الموضوع له ودلالته على النسبة
والزمان بهيئته الموضوعة له فانصف واقبل وفقك الله وايانا عز وجل (مثال
الدلالة بالمطابقة) ﴿ كالانسان ﴾ اى كدلالة لفظ الانسان ﴿ فانه يدل على ﴾
مجموع معنى ﴿ الحيوان الناطق ﴾ الذى هو تمام ما وضع له ﴿ بالمطابقة ﴾
(وانما سميت هذه الدلالة) اى دلالة لفظ الانسان على مجموع معنى الحيوان الناطق
(بالمطابقة لان اللفظ) الموضوع وهى لفظ الانسان مطابق (موافق لتمام ما)
اى لمجموع المعنى الذى (وضع) ذلك اللفظ (له) اى لاجل ذلك المعنى وهو
الحيوان الناطق كما عرفت (وذلك) الوجه فى تلك التسمية مأخوذ (من قولهم)
اى من قول العرب (طابق النعل بالنعل) اسم لجنس ما يلبس بالرجل سواء
كان من الاديم او الخشب وليس بمخصوص لما يتخذ من الخشب وهذا القول
يصدر منهم (اذا توافقتا) اى النعلان فى النوع او فى الطول او القصر او فى غير
ذلك وانما انث الفعل لكون الفعل مؤنثا سماعيا ﴿ و ﴾ (مثال الدلالة) اى دلالة
اللفظ على جزء معناه (بالتضمن كالانسان) اى كدلالته (فانه يدل) ﴿ على
احدهما ﴾ (اى على الحيوان) الذى هو جزء معناه (فقط او على الناطق) الذى
هو جزء معناه ايضا ولكن الاول هو الجزء الاول فى ترتيب الحد والثانى هو الثانى فيه
لان الاول مميز بفتح الياء والثانى مميز بكسرها والمميز مقدم على المميز (فقط
﴿ بالتضمن ﴾ لكن لامطلقا) دفع به التوهم الناشى من الكلام السابق بان

دلالت اللفظ على جزء معناه المجموع تضمن سواء اطلق واريد به المعنى المجموع او اطلق واريد به جزء معناه فقط ولذا اضرب لانكار هذا التوهم بقوله (بل عند ارادة المعنى المطابق اعنى المجموع من الحيوان والناطق لانه) اى الشان (ربما يكون اللفظ) الموضوع (دالا على جزء معناه المطابق فقط) عند عدم ارادة المعنى المجموع منه (و) الحال انه (لا يكون دلالته) اى اللفظ (عليه) اى على جزء معناه (تضمنا بل) يكون (مطابقة كما) كان ذلك (فى دلالة لفظ الانسان على الحيوان) فقط (او على الناطق) فقط (عند ارادة) المتكلم (احدهما منه) اى من لفظ الانسان (لا) يكون تضمنا بل يكون مطابقة (عند ارادة) المعنى (المجموع) وهو الحيوان والناطق معا (وانما سميت هذه الدلالة) اى دلالة اللفظ على جزء معناه على الشرط السابق (تضمنا لانه) اى اللفظ (يدل على ما) اى على المعنى الذى حصل (فى ضمن الموضوع له) اى فى ضمن المعنى الذى وضع اللفظ ليدل على مجموعه ❊و❊ (مثال الدلالة) اى مثال دلالة اللفظ على ما يلازم لمعناه فى الذهن (بالالتزام كالانسان فانه يدل) ❊على❊ معنى ❊قابل العلم وصنعة الكتابة❊ الذى هو الخارج عما وضع له اللازم له ❊بالالتزام❊ والغرض التمثيل وفيه يكفى الغرض فلا يرد ان القابلية المذكورة لازم بين اعم فلا يصلح مثالا للمدلول الالتزامى فالاولى التمثيل بزوجية الاثنين بل بكونه ضعفا للواحد (وهذا ايضا) اى ككون دلالة الانسان على احد المعنيين المذكورين فقط تضمنا بشرط ان يراد المجموع (يكون عند ارادة) مجموع (المعنى الموضوع له لا) يكون عند (دلالته) اى اللفظ (على الامر الخارج) من مجموع المعنى (اللازم) له (مطلقا) اى سواء كان المعنى المجموع مرادا اولا يكون (وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه) اى عن المعنى الذى وضع ذلك اللفظ بازائه (والا) وان كان اللفظ دالا على كل امر خارج من المعنى الموضوع له (لزم) حينئذ (دلالة اللفظ على معان غير متناهية) وهو باطل فان الامور الخارجية عن المعنى الموضوع له غير متناهية بالضرورة مثلا الانسان موضوع للحيوان الناطق وما عداه من الاشياء الغير المتناهية كالضرب والشتم والاكل والشرب والنوم وغيرها خارج عن الموضوع له فلو كان اللفظ الدال على المعنى الموضوع له دالا على كل امر خارج عنه لكان الموضوع له للحيوان الناطق دالا على كل امر خارج عنه وانه ظاهر البطلان فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهنى (و)

لان اللفظ ايضا (لا يدل على بعض شئ) اى على بعض معنى كالضرب مثلا (غير مضبوط) اى غير متعلق بالموضوع له ولا مناسبة بينهما (لعدم الفهم) اى لعدم فهم الشئ الغير المضبوط عن الموضوع له (بل يدل) اى اللفظ الدال بالوضع (على الامر) اى على المعنى كقابل العلم مثلا (الخارج) عن الموضوع له لا عينه ولا جزؤه (اللازم له) اى للموضوع له (ذهنا) ثم اعلم ان القابل يطلق على شئ له قابلية لشئ يقال له قابلية لشئ كذا اى من شانه ان يتصف بشئ كذا مثلا تقول لاحدان ابنك هذا له قابلية لان يكون عالما جليلا اى من شانه وقوته ان يكون كذلك وان لم يخرج كونه كذلك من القوة الى الفعل وبهذا الاعتبار اذا قلت كل انسان عالم او كل انسان كاتب فتكون صادقا ولا يكون كقولك كل انسان طائر فى السماء لان الانسان من شانه ان يكون عالما لا طائرا ولا يطرأ عليك وهم بان القابل يطلق على العلم بقرينة صنعة الكتابة لانه يقال الكتابة صنعة من الصنايع ولا يقال العلم قابل من القابلين او القوابل بل يطلق على من من شانه ان يتصف بشئ مضافا الى ذلك الشئ نحو زيد قابل العلم او بادخال حرف على المضاف اليه مثل عمر وقابل للتدريس فهذا تصريح لك بما علم ضمنا ثم اسمع ما يتلى عليك فانه ينفعك عند ارادتك ان تصل الى غور تعريف العلم وهو ان للانسان قوة مدركة منتقش فيها صور الاشياء كما فى المرآة لكن لا تحصل فى المرآة الا صور المحسوسات وفى تلك القوة صور المحسوسات والمعقولات والمحسوس ما يدرك باحد الحواس الخمس الظاهرة التى هى الباصرة والسامعة والشامة والذائقة واللامسة والمعقول ما يدرك بغير شئ منها والتفصيل فيه ان مدركات الانسان بالفتح ثلثة اقسام الاول الكليات وما فى حكمها من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية والثانى الجزئيات المادية وهى الصور المحسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة والثالث المعانى الجزئية المنتزعة من تلك الصور المحسوسة ولكل من هذه الاقسام مدرك وحافظ فمدرك الاول العقل وحافظه على ما زعموا المبدأ الفياض ومدرك الثانى الحس المشترك وحافظه الخيال ومدرك الثالث الوهم وحافظه الذاكرة اى الحافظة ولا بد من قوة اخرى متفرقة تسمى قوة مفكرة ومتخيلة ولهذه الامور السبعة تنتظم احوال الادراكات كلها والمحققون على ان مدرك الكل هو النفس الناطقه والقوى المذكورة آلات لها فى الادراك ونسبة الادراك اليها كنسبة القطع

الى السكين فالادراكات الحسيه تأدى بواسطة الارواح التى فى الاعصاب التى فى مباديها المتصلة بالروح المصبوب فى البطن المقدم و بواسطة ذلك الروح الى النفس و هذه التأدية مجاز عن ادراك النفس بواسطه الروح المصبوب فى مبدأ كل حس محسوسة و بواسطة الروح الذى هو مبدأ لجميع المحسوسات و اتصال الاعصاب ليس لتمهيد طرق تسير فيها الكيفيات لا تنتقل من موضوعاتها وادراك النفس ليس بمتأخر عن ملاقاة الحواس للمحسوسات بزمان يقطع فيه تلك المسافات فتأمل و العقل هو النفس الناطقة او قوة فيها متحدة معا بالذات مغايرة لها بالاعتبار و يقال لتلك القوة القوة العاقلة و قد تطلق القوة العاقلة على النفس الناطقة ايضا والقوة تطلق على مبدأ الفعل او الانفعال جوهرا كان او عرضا فعلى تقدير كون العقل هو النفس نسبة الادراك اليه على ظاهره وعلى تقدير كونه عبارة عن القوة فيها نسبة الادراك اليه على نحو سائرها فالنفس مدركة بواسطة انها عقل و عاقلة والقوة الواهمة تستعملها النفس و تستعين بها فى ادراكات سائر الحواس ايضا و لذا قيل الوهم سلطان القوى الجسمانية الحسية كما قيل النفس سلطان مدينة البدن وقواها بل ربما تستعمل فى المعقولات الصرفة من الكليات و المجردات ولذا تحكم عليها باحكام المحسوسات فتقع فى الخطاء و الغلط (ثم تلك القوة المدركة الانسانية تسمى ذهنا و الصور المنتقشة فيها تسمى علما فالقوم عرفوا العلم بالصورة الحاصلة من الشئ فى العقل وصورة الشئ ما يؤخذ منه سواء كان الاخذ عند حذف المشخصات او معها ان وجدت والعقل جوهر مجرد عن المادة فى ذاته مقارن لها فى فعله وهو النفس الناطقة التى يشير اليها كل احد بقوله انا فالعقل و النفس الناطقة متحدان عند الحكماء فهو جوهر مجرد متعلق بالبدن تعلق التدبير و التصرف و اما عند المتكلمين فالعقل عرض اما قوة او هيئة و القوة اما قوة للنفس الناطقة بها تستعد للعلوم والادراكات و هو المعنى بقولهم غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات والعقل بهذا المعنى مرادف للذهن لانهم عرفوه بانه قوة لاكتساب التصورات و التصديقات او قوة مميزة بين الامور الحسنة و القبيحة او قوة تحصل الادراك للقلب باشراقها كما للبصر بالشمس و الهيئة اما هيئة محمودة للانسان فى مثل حركاته و سكناته وكلامه و اختياره و نحوها او هيئة حاصلة عند الكرم و الغضب فتشمل المحمودة

والمذمومة وهو مرجوح اذ تسميته عقلا لعقاله ومنعه عن المنهيات والقبايح و الكلام فى هذا المقام اطول مما طولناه ولم نقصد هذا التطويل الا النفع لاهل التحصيل ولنرجع الى ما كنا فيه من التفصيل للعلم (فنقول اختلف القائلون بالوجود الذهنى من الحكماء وغيرهم فى انه من مقولة الكيف او الانفعال او الاضافة اختلافا ناشئا من ان العلم ليس حاصلا قبل حصول الصورة فى الذهن بديهة و اتفاقاً وحاصل عنده بديهة و اتفاقا و الحاصل معه امور ثلثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لها من المبدأ الفياض واضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف وهى الهيئة فى الشئ لاتقتضى القسمة ولا النسبة كالسواد والبياض و بعضهم الى انه الثانى فيكون من مقولة الانفعال وهى كون الشئ متأثراً من غيره كالمنقطع مادام منقطعا و بعضهم الى انه الثالث فيكون من مقولة الاضافة وهى نسبة معينة تقتضى تصور الطرفين كالابوة والبنوة وهذا البعض هو الامام ومن تبعه و طائفة من المتكلمين القائلين بالوجود الذهنى و جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهنى ذهبوا الى ان العلم اضافة مخصوصة بين العالم و المعلوم وهى المسماة بالتعلق و بعضهم الى انه صفة حقيقية ذات تعلق فعرفوا تارة بانه صفة توجب تمييزا لا تحتمل النقيض و اخرى بانه صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هى به و نحوه والاصح من المذاهب الثلثة الاول هو الاول اعنى كون العلم من مقولة الكيف ولذا قال قدس سره فى حاشية شرح المطالع انه المذهب المنصور ثم نقول ان وصنعة الكتابة عطف على العلم فالتقدير وقابل صنعة الكتابة فان قلت لم لم يقل المص وعلى قابل صنعة العلم و الكتابة قلت لان الصنعة لاتطلق على العلم بخلاف الكتابة فانها تطلق عليها الصنعة ولذلك لم يقل كذلك وان قلت لم لم يقل وعلى قابل العلم و الكتابة بلا ذكر الصنعة قلت فرقاً بينه و بين الكتابة وبيانا لشرف العلم الذى لا يتوسل به الى الدنيا الدنية كقوله تعالى ولا تشتروا باياتى ثمنا قليلا بخلاف الكتابة فانها من مفاتيح رزق الدنيا الخسيسة (ثم لما فرغ المص) رحمه الله تعالى (عن بيان الدلالات الثلث) المطابقية والتضمنية والالتزامية (شرع فى بيان تقسيم اللفظ) ليحصل به فائدة تامة لاهل التحصيل (فقال) ﴿ ثم اللفظ ﴾ (الموضوع) صفة اللفظ (لمعنى) ليدل عليه لان المواد باللفظ اللفظ الموضوع لمعنى وانما ترك المص هذا القيد

بناء على ماسبق من ان نظر المنطق مختص بالدلالة الوضعية و ذلك لانه
لوار يدبه مطلق الافظ لانتقض حد المفرد بالمهملات والالفاظ الدالة بحسب
الطبع والعقل فانها ليست الفاظا مفردة اصطلاحا وكذا غير اللفظ من الدال
فانها لاتوصف بالافراد والتركيب فى الاصطلاح و كذا مدلولاتها
بل هما مخصوصان بالفاظ الموضوعة اماحقيقة بوضع واحدكزيداو باوضاع
متعددة مع تعدد المعنى اذ الترادف ينافى التركيب لوحدة المعنى كرامى الحجارة
و اماحكما يشمل مثل قولنا جسق مهمل و ديز مقلوب زيد بخلاف زيد ديز فان
ضم مهمل الى مستعمل لايكون تركيبا ﴿ اما مفرد وهو الذى لايراد بالجزء
منه دلالة على جزء معناه ﴾ (وهو) اى عدم ارادة الدلالة بالجزء منه على جزء
معناه (اعم من ان لايكون له) اى للفظ المفرد (جزء) اصلا وهو (كق علما)
فانه لاجزله ولابمعناه (اوكان له) اى للفظ المفرد المعرف بهذا التعريف
(جزء) ولكن (لا) يكون (لمعناه) جزء وهو (كافظة النقطة) فيه ان معناه
نهاية الخط وله جزء وان لم يكن لماصدق عليه هذا المعنى جزء و الصواب
ان يمثل باسماء حروف التهجى تدبر (اوكان له جزء و) يكون (لمعناه ايضا) اى
كما كان للفظه (جزء و) لكن (لايدل جزء ذلك اللفظ على جزء معناه) فيكون
مفردا وهو ﴿ كالانسان ﴾ (فانه لفظ) له اجزاء كالهمزة والنون والسين والالف
والنون ولمعناه ايضا جزأن احدهما الحيوان والآخر الناطق ولكن (لايراد
بجزئه دلالة على جزء معناه فان الالف) والمراد من الالف الالف الذى بعد السين
او الهمزة فى اوله لكن الشارح عبر عنها بالالف لكونه فى صورته الكائن
(منه) اى من الانسان (مثلا) وكذا السين والنون الآخر (لايدل على الحيوان
والنون) الكائن (منه) ايضا (لايدل على الناطق اوكان له) اى للفظ المفرد
(جزء دال على معنى) والمراد بهذا المعنى المعنى الغير المقصود لان الشارح
لم يضفه الى ضمير اللفظ ولذا قال (لكن لا) يدل (على جزء المعنى المراد) وهو
(كعبد الله) حال كونه (علما) اى اسما اشتهر به شخص فان للفظ عبد الله
جزأن احدهما العبد والآخر الله ولمعناه ايضا جزأن احدهما العبودية والآخر
الالوهية ولكن لايدل جزء هذا اللفظ على جزء معناه المقصود ههنا وهو الشخص
المعلم (اذليس شئ من العبودية والالوهية جزأ للشخص المعلم لان المراد)
من هذا اللفظ علما (ذاته المشخصة او كان له جزء دال على جزء المعنى المراد
ولايكون دلالته) اى دلالة اللفظ المفرد الاصطلاحى مرادة حال كون ذلك المعنى

مرادا وهو (كالحيوان الناطق) حال كونه (علما) لشخص مثلا فان للفظ
الحيوان الناطق جزأن احدهما الحيوان والآخر الناطق وكذلك لمعناه جزأن
احدهما جسم نام حساس متحرك بالارادة والآخر ذات ثبت له النطق فلفظ
الحيوان يدل على معنى جسم نام الخ ولفظ الناطق يدل على معنى ذات ثبت له
النطق لكن هذه الدلالة غير مرادة (اذليس) علة للايكون دلالته الخ (شئ
كائن (من معنى الحيوان والناطق) اضافة المعنى الى الحيوان والناطق بمعنى اللام
ان كانا عبارتين عن الالفاظ وبمعنى من ان كانا عبارتين عن المعنى فح تكون
الاضافة بيانية بان يكون المضاف عبارة عن المضاف اليه وهو الاصح (الجزئين)
صفة للحيوان والناطق الكائنين (للانسان بجزء) خبر ليس واسمه شئ
للشخص المعلم) بالحيوان الناطق (مرادا) حال من خبر ليس (فى حال العلمية)
ظرف المراد يعنى اذا قيل الانسان ماهو تقول الحيوان الناطق فيكون
الحيوان والناطق جزأن للانسان وتكون جزئيتهما له مرادة ويدل الحيوان
على معناه كما عرفت والناطق كذلك وتكون دلالتهما على معناهما مرادة
واما اذا كانا علما اى اسما خاصا لشخص اشتهر به فلا يكون جزئيتهما
ودلالتهما على معناهما مقصودة لانك اذا قلت جاءنى الحيوان الناطق
تريد به انه جاءنى شخص معلم ومشهور بهذا الاسم ولاتريد به غير شئ
(وانما المراد دلالة بمجموع الحيوان والناطق على الذات المشخصة فالمفرد)
يقال لهذا الفاء فاء النتيجة (خمسة اقسام) هذا من قبيل تفريع النتيجة
على الدليل وخلاصة قول الشارح تكون هكذا المفرد خمسة اقسام لان
المفرد اعم من ان لايكون له جزء اوكان له جزء لا لمعناه اوكان لمعناه ايضا
ولايدل على جزء المعنى اويدل على جزء المعنى ايضا لكن لايدل على جزء
معناه اويدل على جزء معناه ايضا لكن لايكون دلالته مرادة وكل شئ
شانه كذا فهو خمسة اقسام فالمفرد خمسه اقسام ﴿ واما مؤلف وهو ﴾ اى
المؤلف ﴿ الذى ﴾ اى اللفظ الدال بالمطابقة ﴿ لايكون ﴾ اى ذلك اللفظ
﴿ كذلك ﴾ اى كالمفرد (اى) المؤلف هو (الذى يراد بالجزء منه
دلالة على جزء معناه) الغير المتحققة فى المفرد (بان) اى بسبب ان (يكون
القيود) جمع القيد (الخمسة) المعدودة (متحققة) خبر يكون اى ثابتة
وموجودة (فيه) اى فى اللفظ المؤلف لان ماعد من القيود فى تقسيم المفرد
باعتبار كونه غير موجود فيه لان مانفى عن المفرد اثبت للمؤلف وهو

﴿ كرامى الحجارة ﴾ بالاضافة فان القيود الخمسة متحققة فيه يعرف بالتأمل اليسير (فان الرامى) اى لفظ الرامى (يراد به) اى بذلك اللفظ (الدلالة) اى دلالة ذلك اللفظ (على ذات) اى على شخص (صدر منه) اى من ذلك الشخص (الرمى و) ان (الحجارة) اى لفظها (يراد به الدلالة) اى دلالة لفظ الحجارة (على جسم معين بالتعيين النوعى) فيكون رامى الحجارة مؤلفا ومركبا لو روعيت جمعية الحجارة الدالة على الاجسام المعينة لكان اولى ثم تثبت كون رامى الحجارة مؤلف هكذا رامى الحجارة موءلف لان رامى لفظ يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه وكل لفظ يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه موءلف فلفظ رامى الحجارة مؤلف (فان قلت) ايها السائل اعلم ان منشأ السؤال تقسيم المص اللفظ الى المفرد والمركب ومورده تقديم المص تعريف المفرد على تعريف المركب ثم الفاء فى فان قلت الفاء تفريعية فح كان قوله فان قلت تفريعا على مورد السوءال لان من القاعدة ان الفاء اذا دخلت على السؤال فتفريع على مورد السوءال واذا دخلت على مابعده بان يكون ان قلت فالقيود المذكورة الخ مثلا فتفريع على منشأ السوءال بانه (لم) اى لاى سبب ولاى وجه (قدم المص تعريف المفرد) بماعرفت (على تعريف المؤلف) بماعرفت ايضا (مع ان الاولى) والاحرى فى هذا المقام (عكسه) بان يعكس المص التقديم بان يقدم تعريف المؤلف على تعريف المفرد (لان القيود المذكورة فى تعريف المؤلف) كان يكون للفظه جزء ولمعناه ايضا وغيرهما من القيود (وجودية) لتحققها وثبوتها فيه (و) ان القيود (فى تعريف المفرد عدمية) لعدم تحققها ولعدم اعتبار وجودها لكونها مضرة فيه (والاعدام انما تعرف بملكاتها) اى بموجودها لان اعدام الملكات مضاف اليها كعدم البصر وعدم السمع والمضاف من حيث انه مضاف لايعرف الابعد معرفة المضاف اليه خلاصة السوءال هكذا هذا التقديم لايصح لان هذا التقديم الوضع فيه على خلاف الطبع وكل تقديم الوضع فيه على خلاف الطبع لايصح فهذا التقديم لايصح (قلت ان مقصود المص ههنا التقسيم) اى تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب لا التعريف ويفهم ذلك (بقرينة تصدير اللفظ) اى تصدير المص اللفظ بان يقول ثم اللفظ اما مفرد الخ (والتعريف) اى تعريف المفرد ومقابله (يستفاد منه) اى من التقسيم (ضمنا) حال من ضمير التعريف تحت يستفاد اى حال

كون ذلك التعريف حاصلا فى ضمن التقسيم (والتقسيم) يكون اوكائن (باعتبار الذات) حقيقة وصورة على مذهب العلامة الثانى سعد الدين التفتازانى لان التقسيمات من المطالب التصديقية حقيقة وصورة وصورة فقط على مذهب السيد الشريف الجرجانى قدس سره النورانى لان التقسيمات من المطالب التصديقية فى الصورة واما فى الحقيقة فهى من المطالب التصورية يعنى ان التقاسيم يراد منها الافراد ومن التعريفات الماهيات (لاباعتبار المفهوم) والمقسم معتبر فى اقسامه (وذات المفرد) اى والحال ان ذات المفرد (سابق على ذات المركب) لان المركب مركب من مفردين بادنى مرتبة والشئ المركب منه الشئ مقدم على ذلك الشئ فيكون المفرد الذى يتركب منه وقرينه المركب سابقا ومقدما على ذلك المركب قوله (واعلم) الى قوله الاان المص تقرير لسؤال مقدر وهو انه لم قسم المص اللفظ الى المفرد والمركب والكلى والجزئى والجنس والنوع وغيرها مع ان المنطقى من من حيث انه منطقى لايبحث من الالفاظ لان المفردية والمركبية والكلية والجزئية حال المعنى وصفته لا حال اللفظ وصفته وجواب هذا السؤال قوله الاان المص الخ (ان المفرد والمركب واقسامهما) اى اقسام المفرد والمركب وهى الكلية والجزئية والجنسية وغيرها (الآتية) فى باب الكليات الخمس (اقسام للمفهوم) خبران واسمه المفرد مع ماعطف عليه (اولا) ظرف لنسبة الاقسام الى المفهوم ويجوز فيه غير هذا الوجه تدبر (وبالذات) اى بالحقيقة (و) اقسام (للفظ ثانيا) ذكره فى مقابلة اولا (وبالعرض) ذكره فى مقابلة وبالذات (تسمية) انما كان المفرد والمركب واقسامهما اقساما للفظ ثانيا تسمية (للدال) اى الالفاظ (باسم المدلول) اى المعنى (الاان المص) رحمه الله تعالى (اعتبر التقسيم المجازى) وهو تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب واقسامها الآتية (تقريبا) اى لاجل التقريب (الى فهم) الطالبين (المبتدئين) فى علم المنطق لان فهمهم قد استأنس باللفظ فى الصرف والنحو الى هنا (ولما فرغ) المص (مما) اى من بيان ما (يتوقف عليه الاصطلاحات) المنطقية من اللفظ والدلالة شرع الآن (فى) بيان (مباحث) نفس تلك (الاصطلاحات فقال) ﴿ و ﴾ اللفظ ﴿ المفرد ﴾ بالنظر الى معناه لا الى لفظه لان الكلية والجزئية وغيرهما حال المعنى وصفته ﴿ اما كلى ﴾ وليس المراد بالمفرد الاسم المفرد بناء على ان الكلمة والاداة ليس معناهما صالحا للاتصاف بالكلية والجزئية لعدم الاستقلال بالمفهومية فان عدم الاستقلال

لا ينافى الاتصاف المذكور كما لايخفى (فان قلت خفى على عدم الخفاء) قلت
و ذلك لان معنى الفعل والاداة اذا حصل فى الذهن باى وجه استقلالا
او بتبعية الغير فاما ان يمنع كمعانى الادوات اولا يمنع كمعانى الافعال و ذلك
ظاهر لاينبغى ان يشك فيه ﴿ و ﴾ الكلى ﴿ هو ﴾ اللفظ ﴿ الذى لايمنع
نفس ﴾ اى مجرد ﴿ تصور مفهومه ﴾ الضمير راجع الى الذى (اى لا يمنع
مفهومه) ولكن (لا) يثبت عدم منعه (من حيث هو هو) بلاشرط شئ
(بل) يمنع مفهومه (من حيث انه متصور) بناء على ما يفيده قيد النفس
حيث لم يقل المص لم يمنع مفهومه بل قال لا يمنع نفس تصور مفهومه كما هو
بين ﴿ عن وقوع الشركة ﴾ متعلق بلا يمنع والشركة مصدر كالسرقة (بين
كثيرين) اى الكائنة بين كثيرين (والمراد) ههنا (بعدم منع الاشتراك) المفهوم
من قوله لا يمنع نفس تصور مفهومه الخ (امكان فرض صدقه) اى كون
فرض صدق اللفظ الكلى ممكنا (على كثيرين) سواءكانت تلك الافراد الكثيرة
ممتنعة كشريك البارى او ممكنة ولم توجد كالعنقاء او وجدا لواحد منها فقط
مع امكان غيره كالشمس او مع امتناع غيره كواجب الوجود اووجد الكثير
منها مع التناهى كالكواكب السيارة اومع عدم التناهى كمعلومات الله
تعالى ومقدوراته (لا) المراد بعدم منع الاشتراك (اشتراكه) اى كون اللفظ
مشتركا(فى الواقع ولا) المراد بفرض صدق الكلى على الافراد الكثيرة
(فرضه بالفعل) بل المراد كونه ممكنا كما عرفت آنفا فان قلت لم لم ترد
اشتراكه فى الواقع وفرضه بالعقل قلت انما لم نرده (حتى يدخل) اى ليدخل
(الكليات الفرضية)وهى (كشريك البارى) تعالى عن الشركة فى
الواقع علوا كبيرا (واللاشئ واللاممكن فى تعريف الكلى) متعلق بيدخل
واشكل عليك فهم حكمة ان علماء المنطق قد اضطروا الى ارتكاب التكلف
فى ادخال الكليات الفرضية فى تعريف الكلى من جهة انهم اعتبروا حال
المفهومات والوجود الذهنى فعدوا مثل الواجب وشريك البارى الذى
لاشريك له من الكليات ولم يعتبروا حال المفهومات فى حدذاتها ووجودها
الخارجى اعنى امتناعها عن الاشتراك فى نفس الامر وعدم امتناعها عنه
فيه ولم يجعلوا تلك المفهومات داخلة فى تعريف الجزئى مع انها تمنع الشركة
بوجودها الخارجى فيناسب ادخالها فيه بلا ارتكاب تكلف فاسمع عنى ماذا
اقول فيه نعم الا انهم من حيث كونهم من اهل هذا الفن لاشغل لهم بالبحث

عن الاشياء الا من حيث انها موصلة الى المجهول لان مقصودهم التوصل ببعض
المفهومات الى بعض فان الكليات الفرضية من الكليات الخمس وكونها
موصلة الى المجهول التصورى لايحصل الا باعتبار حصولها فى الذهن يعنى
من حيث انها موجودة بوجودها الذهنى فاعتبار احوالها الذهنية انسب
لما هو غرضهم فى هذه الحكمة اعتبروا الوجود الذهنى وادخلوها فى تعريف
الكلى ولم يعتبروا الوجود الخارجى ولم يدخلوها فى تعريف الجزئى (و)
عاطفة (تخرج) معطوف على يدخل وفاعله تحته راجع الى الكليات الفرضية
(عن) متعلق بتخرج (تعريف الجزئى) الذى سيأتى (والا) اى وان لم ترد
ما اردنا وادخلنا الكليات فى تعريف الجزئى واخرجناها عن تعريف الكلى
(لانتقضا) اى التعريفان يعنى انتقض تعريف الكلى (جمعا) فيقال هذا التعريف
باطل لانه غير جامع لافراده وكل تعريف هذا شانه باطل هذا التعريف باطل (و)
تعريف الجزئى (منعا) فقال هذا التعريف باطل لان هذا التعريف غير مانع
عن دخول اغياره فيه وكل تعريف هذا شانه فهو باطل فهذا التعريف باطل (وانما
قيد)المص رحمه الله تعالى (المفهوم) الذى ذكره فى التعريف (بالتصور) متعلق
بقيد حيث انه لم يقل لا يمنع مفهومه بل قال نفس تصور مفهومه جاعلا (التصور)
مضافا الى المفهوم (لان) علة للقيد (من الكليات ما يمنع) اى بعض كلى من الكليات
يمنع (الاشتراك بين كثيرين) اى لا يكون هو مشتركا بين افراد كثيرة بل يختص لواحد
(بالنظر الى الدليل الخارجى) وهو (كواجب الوجود تعالى) عن الشريك
فى ذاته وصفاته (فان الدليل الخارجى قطع عرق الشركة عنه) اى عن الواجب
الوجود فبالنظر الى الدليل الخارجى يظن انه داخل فى تعريف الكلى كما عرفت
(واما بالنظر الى مجرد تصوره) وتفكره فى الذهن بلا ملاحظة دليل الوحدة
(فلا يمنع) واجب الوجود (عن صدقه على) شركاء (كثيرين والا)
اى وان منع عن ذلك مع انه كذلك (لم يحتج)مبنى للمفعول (فى اثبات وحدانيته)
تعالى (الى دليل خارجى) يدل على انه تعالى واحد كقولك الله تعالى واحد لانه
جاء فى بيان وحدانيته قل هو الله احد والله واحد لانه لو لم يكن واحدا لكان له شريك
ولو كان له شريك لخرج ملكه عن النظام (والاحتياج) اى والحال ان الاحتياج
(فيه) اى فى اثبات وحدانيته عند اشراك المشركين (الى دليل) متعلق
بالاحتياج (مقرر) اى ثابت لاينكر واذا كان الامر كذلك (فظهر ان العقل
لم يمنع) بمجرد تصوره (صدق مفهومه) اى اى مفهوم الواجب الوجود

على كثيرين (عند قطع النظر عن الدليل الخارجى) فيلزم ح دخوله
فى تعريف الجزئى مع انه ليس كذلك فقيد المفهوم بالتصور حتى يدخل
الواجب الوجود فى تعريف الكلى و يخرج عن تعريف الجزئى فعلم من هذا
انه كما كان للمراد المذكور مدخل فى تصحيح التعريفين كذلك لهذا القيد
مدخل فيه (واما تقييده) اى تقييد المص المتصور (بالنفس) حيث قال
نفس تصور مفهومه الخ ولم يقل تصور مفهومه الخ (فلئلا يتوهم) وهو
مبنى للمفعول (دخول) نائب الفاعل ليتوهم (مفهوم الواجب فى حد الجزئى)
اى فى تعريفه ايضا (واما ذكر المفهوم) اى ذكر المص لفظ المفهوم فى تعريف
الكلى (فبنى) جواب لاما المتضمن لمعنى الشرط (على ان مورد القسمة)
و يعبر عنه بالمقسم ايضا كما رأيته فى كتب الآداب (اللفظ) خبر ان واسمه
المورد لان المص قال اولا اللفظ اما مفرد واما مركب ثم قال واللفظ المفرد
اما كلى واما جزئى فورد القسمة فى هذه التقسيمات اللفظ لان المقسم معتبر فى اقسامه
(فلا يلزم) فى تعريف الكلى (ان يكون للمفهوم مفهوم) ولا يرد السؤال
بانه يلزم فى تعريف الكلى ان يكون للمفهوم مفهوم بارجاع الضمير فى مفهومه
الى الذى هو عبارة عن المعنى لان مورد القسمة اذا كان لفظا وكان المقسم
معتبرا فى اقسامه يكون لفظ الذى فى تعريف الكلى عبارة عن اللفظ المفرد
فيكون ضمير مفهومه راجعا الى اللفظ المفرد لا الى المعنى فلا يكون للمفهوم
مفهوم كما قال به الشارح آنفا و بمناسبة ذكر المفهوم نذكر لك تعريفه بان
المفهوم هو ما حصل فى العقل بالفعل حقيقة او اعتبارا من حيث انه كذلك
والمفهوم من اللفظ ما حصل منه فى العقل بالفعل كذلك ثم اعلم ان الواجب
هو الذى يقتضى ذاته وجوده والعدم عليه محال و الممكن هو الذى ان الوجود
والعدم عليه بالنظر الى ذاته مساو و الممتنع هو الذى يقتضى ذاته عدمه
والوجود عليه محال (فمثال الكلى) الذى ضبطت تعريفه كائن
﴿ كالانسان ﴾ (فان مفهومه) وهو الحيوان الناطق (اذا تصور) مبنى
للمفهوم نائب فاعله تحته راجع الى المفهوم (لم يمنع) ذلك المفهوم من حيث
انه متصور (عن صدقه على كثيرين من افراده) اى من افراد الانسان
ولذلك كان كليا ثم ان الانسان مثال للكلى المتواطئ لان الكلى اذا استوت
افراده فى معناه فمتواطئ وان تفاوتت فيه بالشدة والضعف والتقدم والتأخر
والاولوية وعدمها فمشكك فالانسان صالح للمثالية للمتواطئ فان مفهومه

وهو الحيوان الناطق اذا تصور لم يمنع عن صدقه على كثيرين من افراده
كما سمعت آنفا فهى متساوية فى معناه و يصلح الحيوان ايضا للمثالية له فان معناه
وهو الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة يصدق على زيد وعمرو وغيرهما
بواسطة الانسان بناء على ان الكليات المترتبة اذا حملت على شئ واحد
يكون حمل العالى عليه بواسطة حمل السافل عليه كما فصل به فى المفصلات
ومثال الكلى المشكك كالبياض فان معناه فى الثلج اشد منه فى العاج وكالوجود
فان مفهومه فى الواجب اقدم واولى منه فى الممكن ﴿ واما جزئى وهو الذى ﴾
اى اللفظ المفرد ﴿ يمنع نفس تصور مفهومه ﴾ اى اللفظ المفرد يعنى يمنع
مجرد مفهومه المتصور اى مجرد حصوله فى الذهن مع قطع النظر عن وجوده
الخارجى وعن دليله الخارجى ﴿ عن ذلك ﴾ (اى عن وقوع الشركة بين
كثيرين) فالابحاث الجارية فى تعريف الكلى جارية ههنا فيعلم معنى التعريف
واحترازاته بالقياس الى تعريف الكلى ومثال الجزئى المعرف بهذا التعريف
كائن ﴿ كزيد ﴾ (وعمرو) علما (فان مفهومه) اى مفهوم كل واحد منهما
واعلم ان الصورة الحاصلة فى العقل من حيث انها تقصد باللفظ سميت معنى
ومن حيث انها تحصل من اللفظ سميت مفهوما ومن حيث انها مقولة فى جواب
ماهو تسمى ماهية ومن حيث انها ثابتة فى الخارج تسمى حقيقة ومن حيث
امتيازها عن الاغيار تسمى هوية ومن حيث حمل اللوازم لها تسمى ذاتا فالذات
واحدة واختلاف العبارات باختلاف الارادات والاعتبارات (الذات) خبر ان
اى الماهية والانسانية التى هى الحيوان الناطق المقارنة (مع التشخص)
يعنى ان مفهومه الماهية الانسانية مع مشخصات ومعينات يمتاز بها
كل فرد من غيره من الافراد الانسانية سواء كانت تلك المشخصات صورا
كالطول والقصر والبياض والسواد واللحيوية والامردية المدركة بالحواس
وتسمى هذا بالمشخصات الخارجية له او معانى جزئية تدرك بالوهم كالاوصاف
الحميدة له من العلم والحلم وغيرهما وكالاخلاق الذميمة من الغضب والجبن وغيرهما
وتسمى هذا بالمشخصات الذهنية (وهو) اى مفهوم زيد (من حيث
انه متصور يمنع عن وقوع الشركة بين كثيرين بان يحصل) متعلق بيمنع
(من تعقل) متعلق بيحصل (كل واحد منها) اى من الافراد الكثيرة (اثر)
فاعل يحصل (متجدد) صفة اثر اى مخالف للاثر الحاصل من تعقل الاول
(مثلا اذا رأينا زيدا ولاحظناه) اى زيدا (مع مشخصاته) اى مع حالاته

المعينه الموجودة فى شخصه من كونه طويلا اوقصيرا وباللحية اوكوسج
(يحصل منه) اى من زيد المرئى الملاحظ مع هذه الحالات (فى اذهانـا)
ظرف ليحصل (الصورة) فاعل يحصل (الانسـانية) صفة للصورة
(المتصفة) صفة بعدها (باللواحق) متعلق بالمتصفة اللواحق جمع لاحقة
وهى اى اللواحق المشخصات الخارجية والذهنية سواء ارتسمت تلك الصورة
فى النفس او آلاتها بناء على المذهبين فى ارتسام الصور الشخصية الجسمـانية
(واذا رأينا عقيبه) اى عقيب زيد (عمراو لاحظناه ايضا) اى كما لاحظناه
زيدا (مع مشخصاته يحصل منه صورة اخرى غير الصوره الاولى) التى حصلت
فى اذهاننا من ملاحظتنا زيدا مع اللواحق المختصة له (وقس) واحمل غيره
من النظائر (على هذا) الذى قررناه لك ثم اراد الشارح جواب ماورد على
جعل المص المفرد مورد القسمة دون المؤلف وعلى تقديمه الكلى على الجزئى
فقال بالواو الاستينافية (وانمـا قسم) المص اللفظ (المفرد تقسيمـا مجازيا
(الى الكلى والجزئى دون المؤلف) يعنى لم يقسم المؤلف اليهما (لان كون
المؤلف كليا اوجزئيـا انما يكون باعتبـار كون اجزائه كليا اوجزئيـا)
يعنى ان المؤلف والمركب لايكون كليا اوجزئيـا من حيث انه مؤلف بل من
حيث ان اجزاءه كلى اوجزئى فناسب للمص ان يقسم المفرد الذى يتركب
منه المؤلف الى الكلى والجزئى دون المؤلف (و) نقول فى الجواب (قسمة
المفرد اليهما) اى الكلى والجزئى (لاينافى قسمة المؤلف اليهما) يعنى لايتوهم
من تقسيم المفرد الى الكلى والجزئى بان المؤلف لايجوز تقسيمه اليهمـا
بل هو جائز ايضـا كحافظ القرأن فانه لفظ كلى مؤلف يطلق على كل من
يقرأ القرأن عن ظهر القلب (وقدم) المص (الكلى على الجزئى) حيث
قال اولا والمفرد اما كلى ثم قال واما جزئى وهذا التقديم انسب (لان الكلى
(جزء للجزئى غالبا) على عدم كونه جزأله وهو (كالانسان فانه) اى الانسان
الكلى (جزء لزيد الجزئى لان الانسان) الكلى (هو الحيوان النـاطق و)
ان (زيدا هو الحيوان الناطق مع التشخص) فعلم ان مفهوم الجزئى مركب
من الحيوان الناطق وهو الجزء الاول ومن مع التشخص وهو الجزء الثانى
(والجزء) المركب من هذين المعنيين (كل لكون الكلى جزأمنه) وهذا
مبنى (على تقدير كونه مركبا) لا على عدم تقدير كونه كذلك ونقول فى الجواب
تقديم الكلى على الجزئى مناسب (لان الكلى مادة الحدود) لانها تتركب من

جنس قريب او بعيد وهو كلى ومن فصل قريب او بعيد وهو كلى (والبراهين)
معطوف على الحدود جمع برهان بمعنى الدليل (والمطالب) بمعنى النتايج لان كلها
تتركب من الكلى كما ستعرف (بخلاف الجزئى) فانه لاتتركب منه المذكورات
(اعلم) ايها المخاطب (ان الجزئى) اى لفظ الجزئى (يطلق بالاشتراك على المعنى
المذكور) وهو كون نفس تصور مفهومه مانعا عن الشركة كما كان فى زيد
يعنى ان لفظ الجزئى مشترك بين هذا المعنى والمعنى الآتى ويقال لهذا الاشتراك
الاشـتراك اللفظى (ويسمى) معطوف على يطلق عطف الجملة على الجملة
و نائب فاعله فيه راجع الى الجزئى اى ويسمى ذلك الجزئى (جزئيا
حقيقيا لان جزئيته) كائن (بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة) وقع (بازائه)
و مقابلته (الكلى الحقيقى) وهو ما كان نفس تصور مفهومه غير مانع عن الشركة
كما وقع فى الانسان ويسمى ذلك كليا حقيقيا لان كليته بالنظر الى حقيقته الغير
المانعة عن الشركة (و) كذلك يطلق الجزئى (على كل) شئ (اخص) كائن
(تحت) شئ (اعم) وهو (كالانسان) لانه اخص (بالنسبة الى الحيوان) وهو اعم
من الانسان لكونه شاملا له ولسائر الانواع الذى تحته كالفرس والبغل وغيرهما
فيكون الانسـان اخص منه لكونه مندرجاً تحته (ويسمى) هذا الجزئى
(جزئيا اضافيا) و نسبيا (لان جزئيته) كائن (بالاضافة) اى بالنسبة (الى
شئ آخر) اعم منه ويكون خزئيا بالنسبة اليه وان كان كليا بالنسبة الى حقيقته
الغير المانعة عن الشركة (و) وقع (بازائه) ومقابلته (الكلى الاضافى) الذى
اعتبرت كليته بالنسبة الى ما تحته من الجزئيـات ثم ان للكلى تقسيمات اخر الا
ان المص والشارح رحمهما الله تعالى لم يمد ايديهمـا اليهـا لضيق المحل
من كتـابيهما لكونهمـا مهيأ ين للمبتدئ المتسـائم من التطويل لان الكلى
ينقسم تارة الى قسمين احدهما كلى متـواطئ والآخر مشكك وقد اشرنا
اليهما سابقا وتارة اخرى ينقسم الى ثلثة اقسام الاول كلى طبيعى و الثانى
كلى منطقى و الثـالث كلى عقلى فالكلى الطبيعى كالحيوان من حيث هو
هو والكلى المنطقى ككون الحيوان كليـا اعنى عدم منع نفس تصـور
مفهومه عن وقوع الشركة والكلى العقلى هو المركب منهما ولما فرغ الشارح
رحمه الله تعالى من شرح ماسبق من كلام المص اراد ان يبين ان المص فى صدد
اى شئ يكون بعد فقال (ولما فرغ) المص (من تقسيم اللفظ المفرد) مجازيا
(الى الكلى والجزئى ابتدأ بالكلى فقال) ❊ و ❊ (اللفظ المفرد) اشار الشارح

بهذا التقدير الى ان المقسم معتبر فى اقسامه اذا كان تقسيم الكلى الى جزئياته كتقسيم الكلمة الى الاسم والفعل والحرف لا تقسيم الكل الى اجزائه كتقسيم السكنجبين الى الخل والدبس والماء لان كل قسم حاصل من هذا التقسيم لايحمل عليه المقسم فلايقال الخل سكنجبين فلا يعتبر فيه المقسم فى اقسامه بخلاف تقسيم الكلى الى جزئياته فان كل قسم فيه يحمل عليه المقسم فيقال الاسم كلمة والفعل كلمة فيعتبر فيه المقسم فى اقسامه (ثم اعلم ان بين المفرد المذكور فى قول المص والمفرد اما كلى وبين هذا المفرد المذكور فى قول الشارح لبيان موصوف قول المص والكلى فرقا لان المراد بالمفرد هنالك اعم من الاداة والكلمة كما عرفت وهنا اخص لان المراد به هنا الاسم المفرد لان المعتبر فى الكليات الخمس الاسم الكلى اعنى الكلية هى وصف لمعنى الاسم تدبر ﴿ الكلى اما ذاتى ﴾ هذا شروع فى مباحث المعانى اعنى الكليات الخمس والظاهر ان المراد من الكلى الذى هو مقسم للذاتى والعرضى هو الكلى الحقيقى فيشمل الفرضيات ايضا وهو الاوفق لعموم الفن لجميع المفهومات الموجودة والمعدومة والممكنة والممتنعة وان كان المقصود الاصلى من الفن ان يستعمل فى معرفة احوال الموجودات اذ لا كمال يعتد به فى معرفة المعدومات لكن معرفة احوال المفهومات الاعتبارية قد يحتاج اليها فى معرفة احوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات لبطل الحكمة فلاجرم يكون مقسم الكليات الخمسة الكلى الحقيقى وقد يخص بالكلى الذى له افراد بحسب الحقيقة وان كانت ذهنية متوهمة كالعنقاء او يحمل على الاضافى بناء على المقصود الاصلى من الفن كما عرفت او على ماقيل المنحصر فى الخمسة الكليات التى لها افراد بحسب الحقيقة دون الاعتباريات التى افرادها انما هى بحسب اعتبار العقل فقط كالفرضيات الصرفة ومايأتى من كلمات المص فى التقسيم والتعريفات يمكن حمله على الامرين فاعرف وفقك الله ﴿ وهو ﴾ اى الذاتى اللفظ المفرد الكلى ﴿ الذى يدخل ﴾ اى مفهوم ذلك اللفظ المفرد الكلى ﴿ فى حقيقة جزئياته ﴾ اى حقيقة جزئيات مفهومه الحقيقية والاضافية اويدخل ذلك اللفظ المفرد الكلى فى لفظ حقيقة جزئيات مفهومه الحقيقية والاضافية يعنى فى تفصيل لفظ حقيقة الجزئيات اوفى لفظ تفصيل حقيقتها فيدخل مفهومه ايضا فى حقيقة الجزئيات ومثاله كائن ﴿ كالحيوان ﴾ يجوز ان يراد منه اللفظ والمفهوم الكائن

﴿ بالنسبة الى الانسان والفرس ﴾ (فان الحيوان) بيان لحكمة اختيار المص الحيوان فى تمثيل الكلى الذاتى والانسان فى تمثيل الجزئى (كلى) خبر ان واسمه الحيوان (ذاتى) صفة لكلى (داخل) صفة بعد صفة له (فى حقيقة الانسان) فيكون الحيوان كليا ذاتيا والانسان جزئيا دخل فى حقيقته الحيوان (لكونه) اى لكون الانسان (مركبا من الحيوان والناطق) اللذين هما تماما ماهيته (وكذا) الحيوان (بالنسبة الى الفرس والبقر والبغل وغيرها) الضمير راجع الى الفرس ومابعده (من الافراد) بيان لغيرها (النوعية) قيد الافراد بالنوعية احترازا عن الافراد الجزئية كزيد وعمرو بالنسبة الى الانسان (المندرجة اى المجتمعة تحت الحيوان) ظرف للمندرجة ثم اعلم ان الداخل يطلق على شئ يكون خارجا من شئ ثم يدخل فيه بعد ان كان خارجا وعلى شئ لايسبقه الخروج اصلا بل يكون فى شئ منذ ماوجد ذلك الشئ وقد عرفت ان الدخول مأخوذ فى تعريف الكلى الذاتى فلان تعرف انه محمول على اى معنى من المعنيين المذكورين قال الشارح (اعلم ان الكلى الذاتى) الذى عرفه المص آنفا (يطلق بالاشتراك) اللفظى (على معنيين احدهما) اى احد المعنيين اللذين يطلق عليهما الكلى الذاتى (ما) اى معنى كلى (يكون) ذلك المعنى الكلى (داخلا فى حقيقة جزئياته وثانيهما مالا يكون خارجا عنها) والاول كقولك زيد داخل فى داره والثانى كزيد رأسه داخل فى جسده (والمراد من الدخول ههنا) اى فى تعريف الكلى الذاتى الذى نحن بصدده (هو المعنى الثانى) فان قلت هل يجوز ان يراد بالداخل غير الخارج وهل يدل لفظ الداخل على معنى غير الخارج باحدى الدلالات الثلث حتى اريد منه هو قلت نعم يدل بدلالة الالتزام لان عدم الخروج لازم للدخول فيكون مجازا مرسلا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الدخول يستلزم عدم الخروج وقرينة هذا المجاز عد المص النوع من اقسام الذاتى فيما سيجئ وانما اريد هذا المعنى دون الاول (ليدخل) به (نفس الماهية) فاعل ليدخل (فى الكلى الذاتى (ثم كانه قيل ما الضرر فى ارادة المعنى الاول فاجاب بالواو الاستينافية التى يؤل اليها ان الشرطية فقال (وان حمل) الدخول (على المعنى الاول لم يصح بعد ذلك) اى بعد ذلك الحمل (تقسيم الكلى الذاتى الى الجنس والنوع والفصل) التى ستأتى لك تعريفاتها من قبل المص وبين عدم صحة ذلك التقسيم بعد ذلك الحمل بقوله (فان النوع)

بناء (على المعنى الاول الجار) والمجرور ظرف مستقر حال من اسم ليس او من النوع (ليس) اسمه فيه راجع الى النوع (بذاتى) خبر ليس (لانه) اى ذلك النوع (تمام حقيقة الجزئيات) يعنى ان كل نوع يكون تمام حقيقة جزئياته مثلا زيد جزئى لنوعه وهو الانسان وحقيقته اى حقيقة زيد الجزئى الحيوان الناطق و كذلك حقيقة الانسان الذى هو النوع الحيوان الناطق (فيلزم منه) اى من الحمل على المعنى الاول مع كون النوع تمام حقيقة الجزئيات (دخول) فاعل يلزم (الشئ فى نفسه) فيكون كقولك دخلت انا فى نفسى (وهو) اى دخول الشئ فى نفسه (محال) ولا يوجد اليه مجال (واما بناء على المعنى الثانى) الذى هو اعم من ان يكون عين حقيقة الجزئيات او جزء منها (فيكون) جواب اما (نفس الحقيقة) اسم يكون (داخلة) خبر يكون (فيه لانه) اى الشان (كما يصدق على جزئى) سقط نون التثنية بالاضافة الى (الحقيقة الاعم بدل من الجزئين او صفة له (والمساوى) معطوف على الاعم (اعنى) بالاعم (الجنس) و هو الحيوان بالنسبة الى الانسان (و) اعنى بالمساوى (الفصل) وهو ناطق بالنسبة اليه (انهما) اى الجنس و الفصل (غير خارجين) وان مع اسمه وخبره فاعل ليصدق (عنها) اى عن الحقيقة (كذلك يصدق على نفس الحقيقة انها غير خارجة عنها) اى عن الحقيقة (والا) وان لم يصدق ان نقول ان نفس الحقيقة غير خارجة عن الحقيقة (يلزم) حينئذ (كون الشئ غير نفسها وهو) اى والحال ان كون الشئ غير نفسها (محال) لان مغايرة الشئ لنفسه لا يوجد فى محال (فان قلت حقيقة النوع عين الذات) كما قالوا (فكيف يكون) النوع (ذاتيا اى منسوبا الى الذات) مع كونه عين الذات (و) الحال ان (النسبة) اى نسبة الشئ الى الشئ (تقتضى) تلك النسبة المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه) يعنى لا ينسب شئ الى شئ مالم يكن الاول مغايرا للثانى فلزم من نسبة النوع الذى هو عين الذات ان يكون النوع مغاير النفسه (و) الحال (ان الشئ لا يغاير لنفسه قلت) مجيبا لك عنه بالجواب المشهور المنقول عن الشيخ الرئيس وهو (اطلاق الذاتى عليه) اى على النوع الذى عين الذات كما قلت (اصطلاحى) اى باعتبار معناه الاصطلاحى (هو الذى ليس بعرضى) اى هو الذى لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته لا اللغوى فلا يقتضى المغايرة (ومن هذا لا يلزم كون الشئ منسوبا الى نفسه) فان قلت فباى معنى اطلق الذاتى على المعنى الاصطلاحى قلت بحسب اللغة

(باعتبار)

باعتبار بعض افراده اعنى الجنس والفصل ان كان الذات نفس الحقيقة وباعتبار جميع افراده ان كان المراد به ماصدق عليه الحقيقة فان قلت انك قلت سابقا بالجواب المشهور فهل يمكن ان يجاب عنه بغيره قلت نعم اجيب عنه بان الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ماصدق عليه الحقيقة فهذه نسبة الحقيقة الى ماصدقت هى عليه وذلك جائز كما جاز نسبة جزئيها اليه وبان المنسوب وهو الحقيقة ذات مخصوصة والمنسوب اليه مطلق الذات فتغايرا كما فى الجنى والانسى والكلام الى هنا متعلق بالقسم الاول للكلى وهو الذاتى فان قلت لم قدم المص الذاتى على العرضى قلت انما قدمه عليه لان الذاتى نفس ماهية الشئ اوجزؤها والعرضى عارض لماهية الشئ او جزئها فيكون الذاتى معروضا والعرضى عارضا والمعروض مقدم على العارض طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع فاعرفه ﴿ و ﴾ اللفظ المفرد الكلى ﴿ اما عرضى وهو ﴾ اى العرضى هو اللفظ المفرد الكلى ﴿ الذى يخالفه ﴾ والضمير المرفوع تحت يخالف راجع الى اسم الموصول وفاعل ليخالف والضمير المنصوب الراجع الى الذاتى مفعوله (اى لا يدخل) العرضى (فى حقيقة جزئياته بان يكون) الباء سببية ومتعلق بلا يدخل اى لا يدخل بسبب ان يكون (خارجا عنها) اى عن حقيقة جزئياته وتفسير الشارح بقوله اى لا يدخل الخ تفسير ليخالفه وبيان لجهة المخالفة لان المخالف للشئ مايغاير لذلك الشئ امافى ذاته او صفاته وهذا مغاير للذاتى فى صفته لان الذاتى يدخل فى حقيقة جزئياته وهذا اى العرضى يخالفه فى ذلك بان لا يدخل فى حقيقة جزئياته واماحد ذاته فهو لفظ مفرد كلى مثل الذاتى ومثاله كائن ﴿ كالضاحك ﴾ الكائن ﴿ بالنسبة الى الانسان ﴾ (فانه) اى الضاحك (لم يدخل فى حقيقة جزئيات الانسان) لان حقيقة جزئياته الحيوان الناطق والضاحك خارج عنها اى عن حقيقة جزئيات الانسان (التى هى زيد وعمرو وبكر) وغيرهم من افراد الانسان فصح ان يقال ان الحيوان ذاتى داخل فى حقيقة الانسان والضاحك عرضى خارج عن حقيقة الانسان فان قلت قد قلنا ان الحيوان ذاتى داخل فانقول فى الناطق هل هو ذاتى مثله ام عرضى مثل الضاحك قلت بل ذاتى مثل الحيوان (فان قلت ان الحكم) يعنى ان تحكم (على الناطق) مثل الحيوان (بانه داخل فى حقيقة الانسان و)ان الحكم (على الضاحك بانه خارج عنها) اى عن تلك الحقيقة (تحكم) صرف اى دعوى بلا دليل

وترجيح بلامرجح وعلل كونه تحكما بقوله (لكونهما) اى الناطق والضاحك (متساويين فى اختصاصهما بالانسان) يعنى كما كان الناطق مختصا بالانسان كذلك الضاحك مختص به فكيف لافان الضاحك يميز الانسان عن سائر انواع الحيوان كما ان الناطق يميزه عنها (قلت) فى دفع شبهتك ورداعتراضك (ههنا قاعدة) يحتمل ان تكون غافلا عنها وتجاسر بسبب غفلتك عنها على الاعتراض (وهى) اى تلك القاعدة انك اذا اردت ان تطلع على الذاتى للشئ والتميز بينه وبين العرضى له فتنظر الى ذلك الشئ فان كان من المفهومات اللغوية او الاصطلاحية اى المفهومات الاعتباريه كالالفاظ الموضوعة فى اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا لها جنسا ان كان مشتركا او فصلا ان لم يكن مشتركا وما كان خارجا عنه كان عرضيا لها مثلا اذا عرف النحاة الكلمة بانها لفظ وضع لمعنى مفرد فما هو داخل فى التعريف كاللفظ والوضع ذاتى لها وما هو خارج عنه كدخول اللام والتنوين والاضافة عرضى لها واما ان كان ذلك الشئ الذى اردت ان تطلع على الذاتى له والتميز بينه وبين العرضى له من الحقايق الموجودة فالتميز بين الذاتيات والعرضيات عسير بل متعذر فان الجنس شبيه بالعرض العام والفصل شبيه بالخاصة فالاطلاع والتميز لمبدع الحقايق وهو الله سبحانه وتعالى ولذا جرت عادتهم على (ان نوعا ما اذا كان) اى اذا وجد (له) اى لذلك النوع (خواص مترتبة) بان يكون بعضها اقدم وبعضها اعقب (كالناطق) الخاص للانسان (والمتعجب والضاحك) الخاصين له (فاقدمها) اى فاقدم تلك الخواص المترتبة لنوع ما (يعتبر ذاتيا) لذلك النوع (لان الذاتى اقدمها) اى اقدم الخواص المترتبة واذا كان الامر كذلك (فالناطق) الذى اعترضت على عدنا اياه من الذاتيات الداخلة (اقدم الخواص) المترتبه للانسان (لان اختصاص الناطق بالانسان) اى كونه مختصا به ومميزا اياه عما عداه (اقوى من اختصاص الضاحك) بالانسان وتمييزه اياه عما عداه (لان اختصاص الضحك تابع ومتفرع على اختصاص الناطق به) اى بالانسان فكون اختصاص الناطق متبوعا واصلا واختصاص الضاحك تابعا وفرعا له والمتبوع والاصل اقوى واقدم (بناء على ان الانسان مالم يتصف بالادراك مطلقا وهو النطق (لم يتصف بالانفعال عند ادراك الامور الغريبة وهو

الضحك) كذا قال الشارح وقيل ان الاصوب ان يقال هكذا اى لا يتصف بادراك الامور الغريبة وهو التعجب ولا بالانفعال عند ادراكها وهو وهو الضحك والمشهور ان التعجب هو الانفعال المذكور واما الضحك فهو كيفية غير راسخة يحصل من حركة الروح الى الخارج دفعة بسبب ذلك الانفعال واستبان منه ان اطلاق العرضى على الخاصة باعتبار مأخذ الاشتقاق كالضحك للضاحك وكذا العرض العام واما اطلاقه على المفهوم الاصطلاحى الذى هو مايكون خارجا عن حقيقة جزئياته فباعتبار افراده وكذا اطلاق الذاتى والعرضى على مفهومات الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام باعتبار الافراد ولما قسم المص الاسم المفرد الى الذاتى والعرض وعرفهما فى ضمن التقسيم اخذ الاول منهما وبدأ بتقسيمه الى اقسامه فقال ﴿ والذاتى ﴾ الذى حمل على معناه الثانى مؤلا بالارادة معنى غير الخارج من الداخل المذكور فى تعريف الذاتى فح يكون قول المص والذاتى اما مقول مطابقا لقاعدة الاصول وهى ان الشئ اذا ذكر نكرة اولا واعيد معرفة ثانيا يكون عين الاول ولذا اى ولاجل ان المراد بالذاتى ههنا الذاتى الذى حمل على المعنى الثانى اعنى مالايكون خارجا عن حقيقة جزئياته قال الشارح رحمه الله تعالى (قدسبق) اى منا لامن المص عند تقسيم المفرد الى الذاتى والعرضى (بيان) فاعل سبق (ما) وما عبارة عن المعنى اى بيان المعنى (هو) اى ذلك المعنى (المراد) اى مراد المص (منه) اى من اللفظ الذاتى (وهو) اى الذاتى الذى حملناه على المعنى الثانى (ينحصر فى ثلثة اقسام) بلا زيادة ولانقصان والبدل من الاقسام الثلثة اوالاول منها (جنس ونوع وفصل) وسيجئ تعريف كل منها (لانه) اى الذاتى هذا بيان لعلة الانحصار وهو من قبيل اكتساب التصديق من التصديق لان الانحصار تصديق وقوله (اما مقول) الخ تصديق ايضا فيكون اكتساب التصديق من التصديق كما سترى صورته بعد اسطر (فى جواب ماهو) اى فى جواب السؤال بما هو الذى هو السؤال عن الماهية (بحسب الشركة فقط وهو) اى مايكون خبرا وجوابا لمن سئل عن شئ بما هو بحسب الشركة فقط (الجنس او) ذلك الذاتى مقول (فى جواب) من سئل عن شئ وقال (ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا) اى مجتمعين والمراد

من المعية ههنا المعية الذاتية لا الزمانية (وهو) اى المقول فى جواب ماهو
بحسب الشركه والخصوصية (النوع او) ذلك الذاتى مقول (فى جواب)
من سئل عن شئ قائلا (اى شئ هو فى ذاته وهو) اى المقول فى جواب اى
شئ هو فى ذاته (الفصل) ثم نثبت دعوى الانحصار للشارح بادنى تغيير لترتيب
المقدمات تحسينا له بان يقال الذاتى منحصر فى ثلثة اقسام لانه اما مقول
فى جواب ما هو اوفى جواب اى شئ هو فى ذاته وماهو مقول فى جواب
اى شئ هو فى ذاته فهو الفصل وما هو مقول فى جواب ماهو امامقول
فى جواب ماهو بحسب الشركة فقطاو مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة
والخصوصية معا وما هو مقول فى جواب ما هو بحسب الشركة فقط فهو
الجنس وماهو مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة و الخصوصية معافهو
النوع فالذاتى اما فصل واما جنس واما نوع وكل شئ شانه كذا فهو
منحصر فى ثلاثة اقسام فالذاتى منحصر فى ثلثة اقسام هذاماقلتك قبل اسطر
بانك سترى صورته بعد اسطر (ولذا) اى ولاجل ان الذاتى منحصر فى ثلثه
اقسام (قال) المص رحمه الله تعالى ❁ اما مقول ❁ اى متكلم به ومتلفظ
به اداو محمول يعنى يقع خبرا وجوابا ❁ فى جواب ماهو ❁ (اى فى جواب السؤال
بماهو) اى بعنوان ما هو الذى هو السؤال عن الماهية ❁ بحسب
الشركة ❁ اى الكائن بطريق الشركة مافوق فرد من افراد ذلك الذاتى
فى السؤال المذكور فهو ماهما وماهم لا ما هو فقوله ماهو مجرد اصطلاح
وقوله بحسب الشركة صفة ماهو او حال منه او هو متعلق بمقول لان المقول
بحسب الشركة لايكون الا بان يكون السؤال بحسب الشركة فهو مستلزم له
اى قولا بحسب المشركة ❁ المحضة ❁ (اى لا) بحسب (الخصوصية ايضا) اى كما
كان بحسب الشركة (يعنى كما انه) اى ان المقول فى جواب ماهو بحسب
الشركة (يكون مقولا فى جواب السؤال بما هو حال الشركة لم يكن) ذلك
المقول (مقولا فى جوابه) اى فى جواب السؤال بما هو (حال الخصوصية)
قوله اى لا بخصوصية ايضا تفسير للمحضة وقوله يعنى كما انه الخ زيادة من
الشارح فى ايضاح المعنى و فى بعض النسخ لم يوجد قوله المحضة لكنه
مراد ومثال ماهو مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كائن
❁ كالحيوان ❁ الملابس ❁ بالنسبة ❁ الى افراده المختلفة نحو ❁ الانسان
والفرس ❁ فان الانسان والفرس افراد المقول ونوعه وهما مشتركان فى ستة

(اشياء)

اشياء الطولية والعرضية والعمقية على مذهب الامام الفخر الرازى من
الحكماء والمتكلمين لانه قائل كون الطول والعرض والعمق ذاتيا لا عرضيا
كما وقع فى حاشية رمضان افندى على شرح العقائد فى بحث الرؤية والحساسية
والمتحركية بالارادة من الذاتيات والجامع لهذه الاشياء الستة مفهوم
الحيوان اولا وبالذات ولفظه ثانيا وبالعرض فيكون مفهومه اولا وبالذات ولفظه
ثانيا وبالعرض مقولا فى جواب السؤال بما الانسان والفرس واما من العرضيات
فالشئ المشترك بينهما كثير كالماشية والمتنفسية والبياضية والسوادية وكون
قامتهما مقدار ذراع او اكثر او اقل وفسر الشارح قول المص بالنسبة الى الانسان
والفرس بقوله (اى بالنسبة الى الافراد المختلفة الحقيقة) لا بالنسبة الى الافراد
المتفقة الحقيقة ومختلفة العدد فان الانسان والفرس والبغل والجمل وغيرها
من الافراد الحيوانية مختلفة حقيقتها لان حقيقة الانسان الحيوان الناطق
وحقيقة الفرس الحيوان الصاهل (فانه) اى الشان (اذا سئل بما هما عنهما)
يعنى اذا سألك احد عن الانسان والفرس قائلا ماهما (كان الحيوان جوابا
عنهما) يعنى اذا قلت فى جواب ذلك الاحد الذى سألك عن الانسان والفرس
بان قال ماهما الحيوان فيقع ذلك جوابا صوابا عن الانسان والفرس (لان السؤال
بما هما عن الشيئين طلب لتمام الماهية المشتركة بينهما) فالسائل عن الانسان
والفرس بما هما طالب منك ان تبين له تمام الماهية المشتركة بين الانسان
والفرس فيلزم عليك ان تبين له تمام الماهية المشتركة بينهما ليطابق الجواب
للسؤال (وتمام الماهية المشتركة هو الحيوان فقط فيكون الجواب) المطابق
للسؤال (هو الحيوان فقط) من غير زيادة شئ عليه لان الانسان يشارك
الفرس فى الحيوانية لا فى الصاهلية والفرس يشاركه كذلك فى الحيوانية
لا فى الناطقية فانها تختص بالانسان كما كانت الصاهلية تختص بالفرس واما الحيوانية
فهى مشتركة بينهما كما عرفت (فاذا افرد كل واحد منهما فى السؤال) اى اذا سئل
عن كل واحد من الانسان والفرس منفردا بان يقال الانسان ماهو والفرس
ماهو لم يصح قولك (الحيوان) بلا زيادة شئ (ان يقع جوابا) لمن سألك (عن
كل واحد منهما) اى من الانسان والفرس بان قال الانسان ماهو والفرس
ماهو (لان السؤال بماهو عن شئ واحد) كالانسان مثلا (طلب لتمام الماهية
المحضة) اى المختصة (به) اى بذلك الشئ الواحد وليس الحيوان كذلك
اى وليس الحيوان تمام الماهية المختصة بالانسان او بالفرس (بل هو) اى الحيوان

(جزء عن تمام ماهية كل واحد منهما) لان تمام ماهية كل واحد منهما مركب
من الحيوان وغير شئ وهو اى الجزء الثانى الذى عبرناه بغير شئ فى الانسان
الناطق وفى الفرس الصاهل فيكون الجواب) الصواب (فى السؤال عن الانسان
وحده) حال من الانسان بتأويل منفردا كالتأويل فى ارسلها العراك بمعتركا (هو
الحيوان الناطق و) يكون الجواب الصواب فى السؤال (عن الفرس وحده هو
الحيوان الصاهل) وانما يكون الحيوان الناطق جوابا فى السؤال عن الانسان
وحده والحيوان الصاهل فى السؤال عن الفرس وحده (لكونهما تمام ماهية
كل واحد منهما) اى لكون الحيوان الناطق تمام ماهية الانسان ولكون
الحيوان الصاهل تمام ماهية الفرس وكذلك اذا سئل عن زيد وهذا الفرس
وكذا عن زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس بما هما على ان يعتبر زيد
وعمرو واحدا وهذا الفرس وذلك الفرس الآخر كان الحيوان جوابا عنهما لانه
تمام الماهية المشتركة بينهما بخلاف ما اذا افرد كل منهما فى السؤال مثل ماز يد
وماهذا الفرس ومثل ماز يد وعمرو على اعتبار الوحدة اوما هذا الفرس
وذلك الفرس فان الحيوان لايكون جوابا لان تمام ماهية زيد وتمام الماهية
المشتركة بين زيد وعمرو الحيوان الناطق لا الحيوان فقط وكذا تمام
ماهية هذا الفرس وتمام الماهية المشتركة بين هذا الفرس وذلك الفرس الحيوان
الصاهل لا الحيوان فقط (واعلم ان لفظة ماقد يسئل بها عن مدلول اللفظ
لغة فيجاب بما يرادف ذلك اللفظ ان وجد والاجئ بمركب يعين مفهومه
ولايكون التفصيل الموجود فى ذلك المركب مقصودا بل يقصد مجرد تعيين
خصوصية مفهومه مثلا قولك ما الغضنفر سائل عن مدلوله لغة اى مدلول
هذا اللفظ اى جنس من اجناس المفهومات هو فيجاب بالاسد مثلا ويسمى
مثل ذلك اعنى تعيين مدلول اللفظ تعريفا لفظيا وقد يسئل بها عن ماهية
الشئ وحقيقته نحو قولك ما الانسان سائلا عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم
بمدلوله الوضعى على الخصوص وقولك ما الكلمة طالبا لحدها الاسمى الذى
يفصل مدلولها الاصطلاحى بعد معرفة خصوصيته اجمالا فيجاب بنحو حيوان
ناطق ولفظة وضعت لمعنى مفرد وهذا انسب بالعلوم اذ يطلب
فيها تفاصيل الحقايق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية
والاول انسب باهل اللغة والعرف فانهم يقنعون بالمعرفة الاجمالية ذكره
قدس سره فى شرح المفتاح فائدة اذا سئل عن ماهيته بماهى يجاب

بلفظ دال عليها بالمطابقة ولايجوز اصطلاحا ان يجاب بما يدل عليها تضمنا
او التزاما فالمقول فى جواب ماهو لايذكر اصطلاحاً الا بلفظ دال عليه بالمطابقة
واما جزء المقول فى جواب ماهو فيجوز ان يدل عليه مطابقة وتضمنا لا التزاما
فالمطابقة معتبرة فى جواب ماهو كلا وجزأ والتضمن مهجور كلا معتبر جزأ
والالتزام مهجور كلا وجزأ وباعث الاصطلاح على ذلك الى المطولات
﴿ وهو ﴾ (اى ذلك المقول) هذا بيان من الشارح لمرجع الضمير المرفوع
المنفصل الذى هو المبتدأ وخبره قول المصنف ﴿ الجنس ﴾ وبين الشارح
وجه تقديم الجنس على النوع فى الكتاب بقوله (قدمه) اى قدم المص
الجنس (على النوع) الذى يؤول اليه (لانه) اى الجنس فى الحقيقة (جزء
النوع والجزء) اى والحال ان الجزء (مقدم) طبعا (على الكل) فلذا قدمه
ليوافق الوضع الطبع ﴿ ويرسم ﴾ مبنى للمفعول ونائب فاعله تحته نظرا الى عبارة
المص (والجنس) نظرا الى عبارة الشارح اى يعرف الجنس تعريفا رسميا ﴿ بانه ﴾
اى الجنس ﴿ كلى ﴾ يجوز ان يراد منه المفهوم او اللفظ ويجوز ايضا ان يكون
حقيقيا او اضافيا لكن الاصح كونه حقيقيا ﴿ مقول ﴾ اى محمول فى نفس
الامر وبالقوة او مقول بالفعل او مقول بمعنى يمكن فرض صدق كونه مقولا وهذا
المعنى اصح واقوى والحاصل ان لقوله كلى معنيين احدهما حقيقى والآخر اضافى
ولقوله مقول ثلث معان فان اخذنا الكلى الكلى الحقيقى الذى هو اعم تحته
اخص فلقوله مقول معنيان احدهما مقول فى نفس الامر وبالقوة القريبة
من الفعل هذا على مذهب من يقول ان الكليات الخمس هى الكليات التى
لها افراد خارجية وافراد ذهنية تخرج الى الخارج كالحيوان ونحوه وثانيهما
مقول بحسب فرض العقل على مذهب من يقول من المنطقيين ان الكليات
الخمس هى الكليات التى سواء كانت لها افراد خارجية اولا وسواء كانت لها
افراد ذهنية اولا بل يمكن فرض صدق كونه مقولا على كثيرين كالكليات
الفرضية وهو الاصح وان اخذنا الكلى الكلى الاضافى الذى هو الاخص
تحت الاعم فلقوله مقول معنى واحد وهو المقول فى نفس الامر وبالفعل لان
الكلى الاضافى هو الكلى الذى كانت افرادها موجودة فى الخارج بالفعل
هذا على مذهب من يقول ان الكليات الخمس هى الكليات التى لها افراد خارجية
بالفعل لكن الاصح المراد ههنا هو المعنى الاول للكلى والمعنى الثانى للمقول
﴿ على كثيرين ﴾ والمراد بالكثيرين ههنا انواع الجنس كنوع الانسان

ونوع الفرس ونوع البغل ثم ان الكثيرين ههنا مجرد اصطلاح لان المراد بالجمع الواقع في التعريفات مافوق الواحد عند المنطقيين وليس المراد ان الكثيرين جمع الكثير والا يلزم ان يكون الجنس مقولا على تسعة لان اقل الجمع ثلثة واذا ضرب الثلثة الى الثلثة فيكون تسعة او يلزم ان يكون مقولا على ستة فصاعدا لان اقل الكثير اثنان ﴿ مختلفين بالحقايق ﴾ وبالاشخاص ايضا لانه يستلزم ﴿ في جواب ماهو ﴾ لمشابهته تلك الامور من حيث انه معقول واحد له نسبة الى كثرة تشترك فيه ثم اراد الشارح بيان فائدة القيود المذكورة في تعريف الجنس فقال (قوله) اى قول المص (كلى جنس للجنس) المعرف لان المعرف ههنا جنس فلفظ الكلى جنس له ولذا قال جنس للجنس والمراد منه جنس بعيد وان كان بالقياس الى الحيوان قريبا فتأمل (شامل لسائر الكليات) الخمس كالنوع والفصل والخاصة والعرض العام فيلزم ان يذكر في التعريف قيدا يخرج سائر الكليات عن تعريف الجنس ليكون جامعا لافراده ومانعا عن دخول اغياره فيه (وقوله) اى قول المص (مقول انما ذكر) في التعريف (ليتعلق به قوله على كثيرين) يعنى ان على حرف جر لابد له من متعلق وهو فعل او شبه فعل او معنى فعل فذكر ههنا شبه فعل وهو مقول ليتعلق به لفظ على فليس شئ منهما مستدركا (وقوله على كثيرين انما ذكر) في التعريف ايضا (ليوصف) اى ليكون موصوفا (بقوله) اى بقول المص (مختلفين بالحقايق) لان قوله مختلفين صفة لقوله كثيرين لكونه اسم فاعل لازم له من الموصوف حقيقة او حكما فيرتبط اجزاء التعريف بعضها ببعض فيحصل العلة الصورية للتعريف (وبقوله مختلفين بالحقايق خرج النوع) والمراد بالنوع النوع الحقيقى كالانسان لا الاضافى لان النوع يكون مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق (وخاصة) معطوف على فاعل خرج وهو النوع اى وخرج بقوله خاصة النوع والمراد بالخاصة الخاصة الحقيقية الشاملة كالضاحك بالقوة (و) خرج ايضا (الفصل القريب) للنوع كالناطق لان الناطق ايضا يكون مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق (و) خرج (بقوله في جواب ماهو الفصل البعيد) سواء كان للانسان كقابل الابعاد الثلثة فانه يميز الانسان عن الجوهر الفرد والنامى والحساس والمتحرك بالارادة او كان للحيوان كالجوهر والحساس وغيرهما لان الفصل البعيد لا يكون مقولا في جواب ماهو لان السؤال بماهو سؤال عن تمام الحقيقة والفصل البعيد ليس من تمام الحقيقة (و) خرج به ايضا

(العرض)

(لعرض العام) مطلقا سواء كان للنوع كالماشى او للجنس كالمتنفسية والموجودية لان العرض العام لا يقال في الجواب اصلا (و) خرج به ايضا (خاصة الجنس) كالماشى فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان لان الخاصة لا تكون مقولا في جواب ماهو بل في جواب اى شئ هو في عرضه (اعلم) ايها المخاطب (ان الجنس) منقسم الى اربعة اقسام لانه (اما) جنس (عال) اصله عالى ويسمى ايضا جنس الاجناس (وهو) اى الجنس العالى (الذى) اندرج (تحته جنس وليس) وجد (فوقه جنس) مثاله كائن (كالجوهر) بناء (على القول بجنسيته) والحكماء حصروا الجنس العالى للموجودات الممكنة من الممكنات المادية المحسوسة باحدى الحواس فهى منحصرة في اعتقادهم في عشرة يسمونه المقولات العشرة احدها الجوهر وتسعة الباقية من الاعراض والسبعة منها نسبية يتوقف تصورها على تصور الغير وهى الاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال واثنان منها ليسا نسبيين وهما الكم والكيف وكل مايشمل ملك المقولات واعم منها فهو عرض عام لها كالشئ والموجود ونحوهما (واما) جنس (متوسط وهو) اى الجنس المتوسط (الذى) وجد (فوقه) جنس (و) اندرج (تحته جنس) مثاله كائن (كالجسم النامى) والجسم المطلق (فيه مناقشة مشهورة وهى ان الجنس من الكليات المفردة والجسم النامى مركب (واجيب بانه من مسامحات القوم وبان الجنس انما هو المقيد والقيد خارج وقيل تمثيلهم هذا ليس باعتبار مقايسة الى هذا اللفظ الدال عليه تفصيلا بل باعتبار مقايسته الى اللفظ المفرد الدال عليه اجمالا كلفظ الجسم والحاصل ان المثال فرد من الجسم اعنى مايكون ناميا باعتبار انه مستفاد من لفظ الجنس وذكر النامى لتعيين الفرد الممثل به لانه مأخوذ مع الجسم والمثال مايفهم من مجموع لفظ الجسم والنامى بالتفصيل (واما) جنس (سافل وهو) اى الجنس السافل (الذى) وجد (فوقه جنس وليس) اندرج (تحته جنس) بل اندرج تحته انواع ومثاله كائن (كالحيوان لان الذى) اندرج تحته (انواع لا اجناس واما) جنس (منفرد وهو) اى الجنس المنفرد (الذى ليس) وجد (فوقه جنس وليس) اندرج (تحته جنس) قالوا ولم يوجد له مثال وقد يمثل بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا له وان يكون العقول العشرة التى تحته انواعا مختلفة لا اشخاصا ثم اعلم ان هذا التعريف وامثاله من تعاريف النوع والفصل والخاصة والعرض العام انما كان رسما لا حدا لان المقولية عارضة للكليات

و التعريف بالعارض رسم لاحد كما تراه فى شرح المولى العلامة و الاولى الفهامة مولانا شمس الدين الفنارى (فان قلت ان تعريف الجنس هل هو رسم ناقص ام رسم تام) قلت انه رسم ناقص لان الجنس الذى ذكر فى التعريف و هو الكلى جنس بعيد و الفصلان اللذان ذكرا فيه احدهما قوله مختلفين بالحقايق و الآخر قوله فى جواب ماهو فصلان بعيد ان اذا اخذا فرادى و فصل قريب اذا اخذا معا و سائر الالفاظ من عرضيات التعريف و التعريف المركب من الجنس البعيد و الفصل البعيد او القريب و من العرضى رسم ناقص فافهم * و * الذاتى * اما مقول جواب ماهو بحسب الشركة و الخصوصية * قال مولينا حسن چلبى واعلم ان الافصح فى الخصوصية الفتح يعنى ان يكون بفتح الخاء المعجمة لا بضمها لانه حين اذا كان بالفتح يكون الخصوص صفة الحق بها الياء المصدرية لتدل فيها معنى المصدر و التاء للمبالغة واما اذا كان بالضم فيكون مصدرا فيحتاج فيه الى تكلف تدبر * معا * اى مجتمعين ليس المراد به هنا المعية الزمانية بل المعية يعنى مطلق الاجتماع فيكون كالتأكيد لقوله بحسب الشركة و الخصوصية بمنزلة جميعا و مثاله كائن * كالانسان * الكائن * بالنسبة الى زيد و عمرو * و لا يكون الانسان مثالا بالنسبة اليهما فقط بل يكون بالنسبة اليهما (و) الى (غيرهما) اى غير زيد و عمرو (من الافراد الشخصية الانسانية) احترز بالشخصية من الافراد النوعية (فانه) اى الشان (اذا سئل عن زيد و عمرو) معا (بماهما) يعنى اذا سألك احد عن زيد و عمرو بان قال زيد و عمرو ماهما (كان الجواب) الصواب لسؤال ذلك السائل ان تقول (الانسان) فكان هذا الكلى الذاتى ههنا اعنى به لفظ الانسان مقولا فى جواب ماهو بحسب الشركة (لان السائل) القائل زيد و عمرو ماهما (طلب) به بيان (الماهية المشتركة بينهما) اى بين زيد و عمرو فيلزم ان يجاب له ببيان الماهية المشتركة بينهما ليطابق الجواب السؤال (و الماهية المشتركة بينهما الانسان) و اذا كان الامر كذلك (فيكون) الانسان (جوابا عنه واذا افرد) اى جعل منفردا (الافراد) المسؤل عنها (بان سئل عن زيد فقط) بان قيل زيد ماهو (او) بان (سئل عن عمرو فقط) بان قيل عمرو ماهو (كان الجواب) الصواب (ايضا) اى كما كان الجواب الصواب اذا سئل عن زيد و عمرو بحسب الشركة (الانسان) فكان ح مقولا فى جواب ماهو بحسب الخصوصيه (لان السؤال عن الافراد على سبيل الانفراد طلب الماهية المختصة بكل واحد) من تلك الافراد يعنى اذا سألك احد عن زيد

(فقط)

فقط بان قال زيد ماهو كان ذلك الاحد يطلب منك بيان الماهية المختصة بزيد فيلزم ان تجيب له ببيان الماهية المختصة به ليكون الجواب مطابقا لسؤاله (و الماهية المختصة بكل واحد) من افراد الانسان (هو الانسان فقط) فيكون قولك الانسان جوابا لذلك السائل الطالب الماهية المختصة بزيد بقوله زيد ماهو (فعلم منه) مما قلنا او من التفصيل السابق (ان النوع) وهو الانسان مثلا (يكون مقولا فى جواب ماهو بحسب الشركة) اذا كان السؤال بحسبها كما عرفت (و) بحسب (الخصوصية) اذا كان السؤال بحسبها (معا) يعنى لا يختص باحدهما (و) علم منه ايضا (ان افراد النوع منحصرة فى الجزئيات الحقيقية) فلا يتجاوز منها الى الجزئيات الاضافية ☼ وهو ☼ (اى ذلك المقول)يعنى المقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا ☼ النوع و يرسم ☼ اى يعرف ذلك النوع بالرسم الناقص ☼ بانه ☼ اى النوع ☼ كلى اى لفظ كلى او معنى كلى ☼ مقول ☼ اى محمول ☼ على كثيرين ☼ كزيد و عمرو و بكر و المراد من الكثيرين مافوق الواحد كما عرفت ☼ مختلفين بالعدد ☼ اى بالاشخاص فقط ☼ دون الحقيقة ☼ اى متفقين فى الحقيقة و ان كانوا مختلفين بالاشخاص و هذا تفسير باللازم فى جواب ماهو ☼ متعلق بمقول اذا تقرر هذا عندك (فذكر الكلى) اى فذكر المص لفظ الكلى فى تعريف النوع (و) ذكره ايضا لفظ (المقول على كثيرين) كائن (كما) فى تعريف الجنس من الحكمة فى ذكرها يعنى ان الكلى جنس بعيد للنوع شامل لسائر الكليات و المقول انما ذكره المص ليتعلق به حرف الجر اعنى به لفظ على و على كثيرين انما ذكره ليكون موصوفا بقوله مختلفين فلا يكون شئ منها مستدركا (وقوله) اى الشيخ المص (مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز) اى ذلك قيد احترازى ذكره المص ليحترز به (عن) دخول (الجنس و خاصته و العرض العام و الفصل البعيد) فى تعريف النوع لئلا يكون التعريف فاسدا بدخولها فيه لانه يلزم ح ان لا يكون التعريف غير مانع عن دخول اغيار المعرف فيه و انما كانت المذكورات اغيار النوع لان الجنس منها كالحيوان مقول على كثيرين مختلفين فى الحقيقة و النوع مقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة و خاصة الجنس كالماشى تكون مقولا على مختلفين بالحقايق كما كانت مقولة على مختلفين بالعدد و العرض العام سواء كان للجنس او للنوع كالماشى و المتغذى لا يكون مقولا اصلا بطريق السؤال

بل بطريق الحمل و الفصل البعيد سواء كان للنوع كالجسم النامى او للجنس كقابل
الابعاد الثلاثة يكون مقولا على مختلفين بالحقايق (وقوله) اى قول المص ايضا
(فى جواب ماهو احتراز عن الفصل القريب) للنوع كالناطق مثلا
لانه فصل قريب لنوع الانسان (و) عن (خاصة النوع) كالضاحك
مثلا لانه خاصة لنوع الانسان وانما احترز عنهما فانهما اى الفصل
القريب وخاصة النوع (مقولان فى جواب اىّ شئ هو فى ذاته) هذا
بالنظر الى الفصل القريب (او) فى جواب اىّ شئ هو (فى عرضه) وهذا بالنظر
الى خاصة النوع واما النوع فقول فى جواب ماهو كما عرفت (اعلم) ايها المخاطب
(ان النوع قسمان) الاول نوع (اضافى وهو) اى النوع الاضافى
(المندرج تحت جنس) من الاجناس (و) الثانى نوع (حقيقى وهو)
اى النوع الحقيقى (ما) اى النوع الذى (ليس) اندرج (تحته جنس)
ومثاله كائن (كالانسان) واذا كان الامر كذلك (ف) يكون (بينهما) اى
بين النوع الاضافى والحقيقى (عموم وخصوص من وجه) من النسب الاربعة
لاجتماعهما فى مادة وافتراقهما فى مادتين واذا كان الامر كذلك (فيجتمعان
فى نحو الانسان) وهذا مادة اجتمع فيها النوع الاضافى والحقيقى (فانه)
اى الانسان (نوع اضافى لاندراجه) اى لكونه مندرجا (تحت جنس وهو)
اى ذلك الجنس الذى اندرج تحته الانسان (الحيوان وحقيقى اذ ليس)
اندرج (تحته جنس) بل جزئياته (وينفرد) النوع (الاضافى بنحو الجسم
النامى) هذا احد المادتين اللتين افترق النوع الاضافى عن الحقيقى فيهما
وانما افترق الاضافى عن الحقيقى فيه (فانه) اى الجسم النامى وجد (فوقه
جنس وهو الجسم المطلق و) اندرج (تحته جنس وهو الحيوان وينفرد) النوع
(الحقيقى) عن النوع الاضافى (بالماهية البسيطة) وهذه مادة افترق فيها
الحقيقى عن الاضافى ومثالها كائن (كالعقل المطلق عند الحكماء) بناء (على
القول بنفى جنسية الجوهر) المأخوذ فى اول تعريف العقل (ولما فرغ) المص
(من) بيان (القسم الاول و) بيان القسم (الثانى) الكائنين (للذاتى شرع فى)
بيان (القسم الثالث منه) اى الذاتى (فقال) * و * اللفظ المفرد الكلى الذاتى
* اما غير مقول * اى غير محمول ومجاب به ﴿ فى جواب ﴾ من سأل عن شئ بان
قال * هو بل * هو * مقول * فى جواب) من سئل عن شئ بان قال * اىّ
شئ هو * اى الشئ الفلانى مثلا الانسان معتبرا * فى ذاته * (اى) فى جوهره و

(حقيقته) فان قلت لم قال المص ابتداء واما غير مقول الخ حتى احتاج الى
الاضراب بقوله بل مقول الخ مع انه لو قال ابتداء واما مقول فى جواب اىّ
شئ هو فى ذاته لكان افيد للمرام ولم يحتج الى اضراب الكلام مثل ماسبق فى
القسم الاول والثانى (قلت انما لم يقل مثل ماقلت تنبيها على انه لا يكتفى فى جواب
اىّ شئ هو فى ذاته بالتميز فى الجملة بل لابد معه من ان لا يكون تمام المشترك بين
الشئ ونوع آخر فالجنس خارج فكان المص اعتبر التمايز بين الاقسام
بحسب الذات مهما امكن واعتبر التقسيم باعتبار الحقيقة لا التقسيم الاعتبارى
لكن يجب كون القسمة اعتبارية لتصادق الكليات على شئ واحد
فلابد من التمايز بالحيثية ثم قوله فى ذاته يحتمل ان يكون حالا من اىّ شئ على
ان يرد ضمير ذاته الى ما يرجع اليه هو لكن الظاهر انه فى موضع الحال من
هو بالتأويل او بدونه على اختلاف رأى النحاة فى وقوع الحال عن المبتدأ
او معناه اىّ شئ هو معتبرا وملاحظا فى ذاته اى مع قطع النظر عن عوارضه
(ههنا) اى فى هذا المقام يعنى اذا كان سؤال السائل عن شئ باىّ شئ هو دون
ماهو فهناك (قاعدة لابد) للطالب (من معرفتها) لفائدة عائدة (وهى)
اى تلك القاعدة (ان السؤال عن الشئ باىّ شئ هو) كائن (على ثلثة اقسام
احدها) اى احد تلك الاقسام الثلثة (ان لا يزاد) مضارع منفى مجهول من
زاد يزاد مثل قال يقال اى ان لا يجعل زيادة فى السؤال (على اىّ شئ هو
قيد) زائد عليه مثل فى ذاته او عرضه (وثانيها ان يزاد) فيه (عليه) اى على
اىّ شئ هو (قيد) آخر (وهو) اى ذلك القيد (فى ذاته) وما يجرى مجراه
فيكون اىّ شئ هو فى ذاته (وثالثها ان يزاد) فيه (عليه) اى على اىّ شئ
هو لا على فى ذاته (قيد) زائد (وهو فى عرضه) فيكون اىّ شئ هو فى عرضه
(فان كان) الطريق المسلوك اليه فى السؤال من الطرق الثلثة هو الطريق
(الاول) او فان كان المعتبر فى السؤال من الاقسام الثلثة هو القسم الاول
يعنى فان لم يزد السائل شيئا فى سؤاله على قوله اىّ شئ هو مثل فى ذاته او فى
عرضه بل اكتفى فى السؤال بقوله اىّ شئ هو (كان) ذلك (السؤال)
الذى لم يزد فيه شئ على اىّ شئ هو واقعا (عن المميز المطلق) للشئ
المسؤل عنه سواء ميزه عن جميع ماعداه او عن بعضه وسواء ميزه تمييزا ذاتيا
او عرضيا واذا كان الامر كذلك (فيكون الجواب بما يميزه) اى يميزه الشئ
المسؤل عنه (فى الجملة سواء كان) ما يميزه (فصلا قريبا) للشئ المسؤل عنه

(او) كان (فصلا بعيدا) له (او) كان (خاصة) له (كما اذا سئل عن الانسان
باى شئ هو) يعنى اذا وقع سوءال السائل عن الانسان مثلا بقوله الانسان
اىّ شئ هو (يصح حينئذ) ان يقال فى جوابه (اى فى جواب ذلك) السوءال
(انه) اىّ ان الانسان (ناطق) يعنى ان المجيب مختار فان اراد يجيب بالمميز
الذاتى الذى يميزه تمييزا ذاتيا ويقول انه ناطق لان الناطق الذى هو الفصل
القريب للانسان داخل فى ذاتياته ومميزله تمييزا ذاتيا وابلغ فيه من الجنس
القريب وهو الحيوان لانه يميز الانسان عن جميع مالايكون حيوانا ولكن
لايميزه عما لايكون ناطقا من سائر الحيوانات وان اراد المجيب يجيب بالفصل
البعيد الذى يميزه عن بعض ماعداه ويقول انه حساس ولذا قال الشارح
(اوحساس) اى ويصح ايضا ان يقال فى جوابه انه اى الانسان حساس
لان الحساس الذى هو الفصل البعيد للانسان يميزه عن بعض ماعداه وهو
مالايكون حساسا وان اراد يجيب بالخاصة التى هى داخل فى عرضياته ومميزله
تمييزا عرضيا ويقول انه ضاحك ولذا قال (او ضاحك) اى ويصح ايضا ان يقال
فى جوابه ان الانسان ضاحك وهو خاصة للانسان ومميزله تمييزا عرضيا
والحاصل اذا كان السؤال عن المميز فى الجملة فيلزم ان يكون الجواب بما يميزه
فى الجملة ليطابق الجواب السؤال فح يجوز الجواب بالناطق او الحساس
او الضاحك (فان كلا منها) اى من الناطق والحساس والضاحك (يميزه)
اى الانسان (عن غيره فى الجملة) فيكون بها الجواب مطابقا للسوءال (وان كان
الثانى) تذكر ماقلناه فى سابقه اى وان زاد قيد فى ذاته على اى شئ هو اى
وان كان السؤال باىّ شئ هو فى ذاته (كان السؤال) ح واقعا (عن المميز
الذاتى) لا عن غيره واذا كان الامر كذلك (فيكون الجواب بالفصل القريب
وحده لان المميز الذاتى الذى سأل عنه السائل) هو الفصل القريب لا غير كما اذا سأل
(عنه) اى عن الانسان (باىّ شئ هو فى ذاته يصح فى الجواب) بل يجب
(ان يقال انه ناطق) فاذا قيل كذلك يكون الجواب مطابقا للسوءال (ولا يصح
ان يقال) فى الجواب (انه ضاحك او) انه (حساس) لانه لا يكون الجواب
حينئذ مطابقا للسؤال كما لا يخفى (وان كان الثالث) اى وان زيد فى السوءال
قيد فى عرضه على اىّ شئ هو اى وان كان السؤال باىّ شئ هو فى عرضه (كان
السؤال) حينئذ واقعا (عن المميز العرضى فيكون الجواب بالخاصة وحدها
كما اذا سئل عنه) اى عن الانسان (باىّ شئ هو) اى الانسان (فى عرضه فالجوال

عنه الضاحك) فاذا قيل كذلك يكون الجواب مطابقا للسؤال واما اذا قيل
انه ناطق فلا يكون الجواب مطابقا للسؤال لكون السؤال عن المميز العرضى
والجواب بالمميز الذاتى (فاذا عرفت) ايها المخاطب (هذا) الذى قررناه لك
(فنقول الذاتى الذى لا يكون) ككون الجنس (مقولا) فى جواب من سأل وقال
(ماهو بل يكون) ذلك الذاتى (مقولا فى جواب) من سأل وقال (اى شئ
هو فى ذاته هو الفصل) لا غيره من الجنس والنوع والخاصة (فلما كان فى قوله
اى فى قول المص (بل مقول فى جواب اىّ شئ هو فى ذاته نوع خفاء) حيث
لم يتميز منه انه مميز عن المشاركات الجنسية او الوجودية فان الذات كما يطلق
على الماهية والحقيقة يطلق على الهوية بمعنى الموجود الخارجى فيعم القول
المذكور كلا المميزين (فسره) اى فسر المص قوله بل مقول الخ (بقوله)
﴿ وهو ﴾ اى الذاتى الذى هو مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته ﴿ الذى ﴾
اى الكلى الذى ﴿ يميز ﴾ اى الذاتى ﴿ الشئ ﴾ مفعول يميز اى الانسان مثلا
ولو فى الجملة * عما * اى الافراد كالفرس والبغل والبقر والحمار ونحو ذلك
* يشاركه * اى يشارك تلك الافراد الى ذلك الشئ * فى الجنس * سواء كان
جنسا قريبا كالحيوان او بعيدا كالجسم النامى والجسم المطلق والجوهر
(وانما) لم يقيده بغير شئ كفى الوجود مثلا بل (قيده) المص (بقوله فى الجنس
بناء على ان كل ماهية) من الماهيات التى (لها فصل) كالناطق للانسان مثلا
(فلها) اى فلتلك الماهية التى لها فصل (جنس البتة) كالحيوان للانسان
مثلا (كما هو مذهب المتقدمين) الذين ينفون تركب الماهية من امرين متساويين
وكان الشيخ الرئيس فسر الفصل فى الاشارات بانه الكلى الذى يحمل على الشئ
فى جواب اىّ شئ هو فى جوهره وفسره فى الشفاء بانه الكلى الذى يقال
على النوع فى جواب اىّ شئ هو فى ذاته من جنسه فكان الشيخ المص اختار
المذكور فى الشفاء وهو مذهب القدماء كما عرفت (واما المتأخرون فاختاروا)
ان كل ماهية من الماهيات التى لها فصل لا يجب ان يكون لها جنس البتة وقالوا
(ان الفصل) لا يختص بان يميز عن المشاركات الجنسية فقط بل هو (اعم من ان
يميز) فاعله فيه راجع الى الفصل والمفعول مقدر (عن المشاركات الجنسية)
والفصل المميز عن المشارك فى الجنس كائن (كفصل الانسان) الذى هو الناطق
وكفصل (الحيوان) الذى هو الحساس (فانه) اى فان الفصل (يميز الشئ)
الذى وقع ذلك الفصل فصلا له (عما) اى عن الشئ الذى (يشاركه فى الجنس)

ظرف ليشارك (او عن المشاركات الوجودية) والذى يميز الشئ عمايشاركه
فى الوجود كائن (كاجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية
فانها) اى فان اجزاء الماهية المركبه من امرين متساويين (تميز الشئ عما)
اى عن الشئ الذى (يشاركه) اى يشارك الشئ (فى الوجود) ظرف ليشاركه
(كما) كان ذلك التمييز (اذا فرضنا ان) بالفتح (ماهية ب) مثلا (مركبة من ج د و)
الحال ان (ج د متساويان فى الصدق) يعنى يصدق ج مثلا فيما يصدق
د و بالعكس (كان كل واحد منهما) اى من ج د اللذين يتساويان فى الصدق
(يميز ماهية ب) التى هى مركبة من ج د (عما يشاركه فى الوجود و) اعلم ان
(هذا الخلاف) الواقع فى ان كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة او انه ليس
كذلك (مبنى على امتناع تركب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية
عند) ظرف للامتناع ومضاف الى (المتقدمين و) على (جوازه) اى جواز
تركب الماهية مما ذكر (عند المتأخرين) واعلم ان المتقدمين والمتأخرين نازعوا
فى شيئين الاول فى الجنس العالى هل هو بسيط ام مركب كالجوهر فان
للاجناس اربع مراتب الاول الحيوان وفوقه الجسم النامى وفوقه الجسم
المطلق وفوقها الجوهر فان جميع الحكماء المتقدمين والمتأخرين يجعلون مايكون
جوابا لسؤال ماهو عشرا و يسمونه مقولات عشرة وكلها اجناس عالية احدها
جوهر يعنى جنس الجوهر وتسعتها عرض وقسموا الجوهر الى الخمسة الهيولى
والصورة والجسم الطبيعى والنفس الناطقة والعقل و يسمون التسعة الباقية
التى هى العرض بالمقولات التسع وهى الكم والكيف والفعل والانفعال والاين
والمتى والوضع والاضافة والملك ثم قال المتقدمون ان الجنس العالى بسيط
لانه لوكان مركبا لكان من امرين متساويين اقل القليل وهما لايكونان اعم لانه
لوكانا اعم لزم ان يكون فوق الجنس العالى جنسا وهو خلاف المفروض
ولايكونان اخص ايضا لانه لوكانا اخص فاما ان يكونا نوعين او فصلين
او احدهما نوعا والآخر فصلا ولا سبيل الى الاول اعنى كونهما نوعين لان النوع
تمام ماهية وهما فرادى فرادى لايكونان نوعا ولامجال ايضا الى الثانى
والثالث لانه لوكانا فصلين او احدهما نوعا والآخر فصلا يلزم ان يكون
فوق الجنس العالى جنسا لان عندهم اذا كان للماهية فصل يجب ان يكون
لها جنس كما سبق وقد يستدل على امتناع تركب الماهية من امرين متساويين
بانه لابد فى اجزاء الماهية الحقيقية من احتياج البعض الى البعض واحتياج

كل الى الآخر دور واحتياج احدهما فقط ترجيح بلامرجح لانهما ذاتيان
متساويان وجوابه من طرف المتأخرين منع لزوم الدور لجواز احتياج كل الى
الآخر بوجه آخر كالهيولى والصورة فان الهيولى موقوف على الصورة
فى الوجود وهى موقوفة عليه فى القيام والحال ان الجسم ماهية مركبة
منهما ومنع لزوم الترجيح بلا مرجح لجواز ان يكون احدهما مايقتضى
الاحتياج من غير عكس لانهما وان تساويا فى الصدق لكنهما متغايران
بحسب المفهوم وقال المتأخرون ان الجنس العالى مركب لانه اذا كان مركبا
من امرين متساويين فليس بواجب ان يكونا اعم او اخص او نوعا بجواز
ان يكونا فصلا وان كان فصلا لايلزم ان يكون فوق الجنس العالى
جنسا لان عندهم ليس بواجب ان يكون لكل ماهية لها فصل جنسا فحينئذ
يميز ذلك الفصلان الجوهر المركب عن العرض فى الوجود لانهما مشاركان
فى الوجود ولفظ الشئ والموجود فان الجوهر والشئ والموجود مشاركة
فى الوجود فاذا سئل عن الجوهر بان الجوهر اى شئ هو فى ذاته تكون اجزاؤه
جوابا والثانى فى العقل هل هو بسيط ام مركب قال المتقدمون انه بسيط لانه
لوكان مركبا لكان من امرين متساويين او اكثر وهما لايكونان اعم ولا اخص
واذا كانا اخص فلايكونان نوعا ولا فصلا ولا احدهما نوعا والآخر فصلا لما مر و
قال المتأخرون انه مركب يعنى يجوز كونه مركبا لما مر من انه لوكان مركبا من
امرين متساويين فليس بواجب ان يكونا اعم او اخص وان يكونا نوعا لجواز
ان يكونا فصلا وان كان فصلا لايلزم ان يكون فوق الجنس العالى جنسا
لان عندهم ليس بواجب ان يكون لكل ماهية لها فصل جنسا وهذا
الاختلاف مبنى على عدم كون العقل تحت الجوهر واما اذا كان تحت الجوهر
فلايكون جنسا عاليا بل يكون بالنظر الى مافوقه نوعا والى ماتحته جنسا
(وكأن) اى اظن ان (المص رح اختيار مذهب المتقدمين) فذهب اليه
وكانه قيل للشارح لم ترك المص لفظ الجنس فى تعريف الفصل مع انه ذهب
الى مذهب المتقدمين القائلين بان كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة
فاجاب الشارح بقوله (ولم يذكر) المص (لفظ الجنس فى رسمه) اى فى تعريف
الفصل (اكتفاء) اى للاكتفاء (بما) اى بلفظ الجنس الذى (ذكره) المص
(فى تفسيره) اى فى تفسير الفصل بقوله وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه
فى الجنس (او اشار) المص (فى الموضعين الى المذهبين) يعنى اشار فى تفسيره

للفصل الى مذهب المتقدمين ثم اشار فى تعريفه له الى مذهب المتأخرين وقدم بيان مذهب الاولين رعاية لتقدمهم فى الزمان على الآخرين (فعلى هذا) الذى قلناه بانه اشار فى الموضعين الى المذهبين (لا يرد ماقيل لو قال) المص (او فى الوجود بعد قوله فى الجنس) يعنى لو قال وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس او فى الوجود (لكان اشمل على المذهبين) وذلك اعنى مايميز الشئ عما يشاركه فى الجنس كائن ✲ كالناطق ✲ الكائن ✲ بالنسبة الى الانسان (فان الناطق) الذى هو الفصل القريب للانسان (يميز الانسان عمايشاركه) اى عن الشئ الذى يشارك الانسان (فى الحيوان) وذلك المشارك له فيه كائن (كالفرس والبغل والبقر وغيرها) من الجمل والحمار وغيرهما لانها انواع مندرجة تحت الحيوان كما كان الانسان كذلك (فاذا سئل) عن الانسان (باىّ شئ هو فى ذاته كان الجواب) عنه (الناطق) ✲ وهو ✲ اى المقول فى جواب اىّ شئ هو فى ذاته ✲ الفصل ✲ ولما كان الفصل منقسما الى الفصل القريب والبعيد وكان لكل منهما تعريف اراد الشارح بيان تعريفهما فى ضمن التقسيم فقال (وهو) اى مطلق الفصل منقسم الى قسمين لانه (اما) فصل (قريب ان ميز) الفصل (الشئ) مفعول ميز (عما) اى عن الشئ الذى (يشاركه) اى يشارك الشئ (فى الجنس القريب) مثال الفصل القريب كالناطق للانسان ومثال الجنس القريب كالحيوان له ايضا ومثال المشارك له فيه كالفرس والبغل كما سبق آنفا (واما فصل بعيد ان ميزه) اى الشئ عمايشاركه فى الجنس البعيد) وقد علم بذلك حد كل واحد منهما ومثال الفصل البعيد كالحساس للانسان لانه فصل قريب للحيوان وفصل بعيد للانسان ومثال الجنس البعيد كالجسم النامى للانسان لانه جنس بعيد له وجنس قريب للحيوان وانما قلنا فى مثال الفصل البعيد كالحساس فان المتحرك بالارادة اى بالقوة من العوارض بناء على انه لايجوز ان يكون للماهية الحقيقية فصلان فى مرتبة واحدة فهما لازمان للفصل اقيما مقامه لجهالته واعلم ان للفصل عند المنطقيين معنى اول يستعملونه فيه وهو مايتميز به شئ عن شئ ذاتيا كان او عرضيا لازما او مفارقا شخصيا او كليا وهذا المعنى يتناول الفصل المشهور والخاصة ومعنى ثانيا وهو الذى نقلوه اليه وهو الكلى الذى يتميز به الشئ فى ذاته وهو المعدود من الكليات الخمس كذا فى حواشى شرح المطالع للسيد السند حيث قال ان الفصل كان له معنى اول عند

(المنطقيين)

المنطقيين كانوا يستعملونه فيه ثم نقلوه الى معنى آخر هو المعدود من الخمسة انتهى فعرف الشيخ المص الفصل بالمعنى الثانى المنقول اليه المصطلح المشهور المقابل لسائر الكليات فقال * ويرسم * اى يعرف الفصل بالرسم الناقص سواء كان قريبا او بعيدا * بانه * اى الفصل * كلى * اى لفظ كلى او مفهوم كلى فهو جنس شامل للكليات كما سيقول به الشارح * مقول * اى محمول ومجاب به والمراد بالمقول ههنا المقول بالفعل لاخراج الكليات الفرضية لامايصلح لان يكون مقولا كما اعطى هذا المعنى الى القول فى تعريف الجنس والنوع لان بعضا من المنطقيين قال الكليات الفرضية غير داخل فى الكليات الخمسة يعنى انها ليست جنسا ولا نوعا ولا فصلا ولا خاصة ولا عرضا عاما والبعض الاخر منهم قال انها داخلة فى الجنس او فى النوع وهو الاصح ولذا عمم المقول فى تعريف الجنس والنوع بان يقال المراد من المقول مايصلح لان يكون مقولا * على الشئ * اى الانسان مثلا * فى جواب اىّ شئ هو فى ذاته * اى من جنسه او مطلقا اعم من جنسه ومن وجوده على مامر من الاختلاف بين الاولين والآخرين كلمة اى استفهام عن المميز يعنى اذا قلنا الانسان اىّ شئ هو فى ذاته فالمعنى اىّ شئ يميز الانسان عن مشاركيه فى المضاف اليه لاىّ والجواب ناطق واراد الشارح بيان فائدة القيود الكائنة فى رسم الفصل فقال (فقوله) اى قول المص (كلى جنس يشمل الكليات) يعنى يشترك للفصل الكليات الاربعة الباقية فى الكلية لانها كلية كما كان الفصل كليا فيلزم هنا من قيد آخر يخرج تلك الكليات المشاركة له عن تعريفه (وقوله يقال على الشئ فى جواب اىّ شئ هو يخرج) عن تعريفه (الجنس والنوع والعرض العام لان الاولين) يعنى الجنس والنوع يقال اى يصلحان ان يقالا (فى جواب ماهو لا) يقالان (فى جواب اىّ شئ هو) كما يقال فيه الفصل فافترقا من هذه الجهة (والثالث) يعنى العرض العام (لا يقال) لا بالفعل ولا بالصلاحية (فى الجواب اصلا) فافترق ايضا من هذه الجهة (وقوله فى ذاته) اى فى جوهره (يخرج) عن التعريف ايضا (الخاصة لانها) اى الخاصة (وان كانت مميزة للشئ لكن لا) تكون مميزة للشئ (فى ذاته بل) تكون مميزة للشئ (فى عرضه فافترقت ايضا من هذه الجهة اى من جهة ان الفصل يميز الشئ فى ذاته وهى تميزه فى عرضه وكانه قيل للشارح لم لم يقل المص فى تعريف الفصل على كثيرين بل قال على الشئ والحال انه تغير الاسلوب

السابق فى التعريفات السابقة للكليات فاراد ان يجيب عنه فقال (انما قال
المص (على الشئ ولم يقل على كثيرين كما قال فى سائر تعريفات الكليات
يشمل) مبنى للفاعل اى ليكون تعريف الفصل شاملا (فصل النوع)
مفعول ليشمل (الذى ينحصر فى شخص واحد بحسب الخارج كالشمس)
قيل هذا الجواب غير تام لانه وان لم يوجد له افراد فى الخارج لكن له
افراد فى الذهن ولان مثل هذا النوع غير داخل فى تعريف الفصل
اولا حتى يحتاج الى اخراجه والجواب الصواب ان يقال هكذا انما قال
كذلك تفننا فى العبارة او لشمول الشئ على افراد كثيرة ولعمومه على كل
شئ كالانسان والبغل والحمار والارنب والغنم والمعز والهرة والثعلب
وغيرها او لاجل المطابقة بقوله فيما سبق وهو الذى يميز الشئ ولما قسم
المص الذاتى الذى هو احد قسمى الكلى المنقسم الى الذاتى والعرضى اراد
ان يقسم القسم الآخر فعطفه على القسم الاول وقال * واما العرضى * (فقسمان)
الفاء جواب لاما المتضمن لمعنى الشرط القسم الاول (خاصة و) القسم الثانى
(عرض عام) اعلم ان غرض الشارح من هذا التقسيم اجمال العرضى وبيان
انحصار الكليات فى الخمس والجواب عن السؤال الوارد على قولنا ان الكليات
خمسة لا زيادة وهو اى السؤال هكذا ان الكليات ليست خمسا بل سبع او تسع
لان المص قسم العرضى الى اللازم والمفارق فالكليات بهما سبع ثم قسم
كلا منهما الى الخاصة والعرض العام فهى معهما تسع كما يشهد عليه قوله
الآتى فبهذا الاعتبار الخ (لانه) اى العرضى (ان اختص) اى ان كان
مخصوصا (بحقيقة واحدة) كاختصاص الضاحك بحقيقة الانسان
(فخاصة) اى فهو خاصة (و) ان لم يختص بحقيقة واحدة بل (اشتمل)
اى العرضى (على الحقايق) الكثيرة كاشتمال الماشى على جميع حقايق
ما من شانه ان يمشى (فعرض عام) اى فهو عرض عام (فبهذا الاعتبار
صارا الكليات خمسا) كلمة صار هنا متضمن بمعنى تم مثل صار التسعة عشرة
اى صار عشرة كاملة (وان اندرج فيه) اى فى التقسيم الذى اعتبرناه (تقسيم
آخر) بناء (على ماقال المص) رحمه الله تعالى * فاما ان يمتنع انفكاكه *
اى افتراق ذلك العرضى * عن الماهية * اى عما يطلق عليه لفظ الماهية
بطريق عموم المجاز وهذا قول الشارح سواء امتنع انفكاكه الخ لا يقال انه يلزم
فى الجمع بين الحقيقة والمجاز لانا نقول ان عموم المجاز مفهوم كلى

(والمعنى)

والمعنى الحقيقى والمجازى للماهية المذكورة فى عبارة المص
كائن من افراد ذلك المفهوم الكلى والمعنى الحقيقى لها الماهية من حيث
هى هى والمعنى المجازى لها الماهية الموجودة فالماهية المذكورة فى عبارة
المص ليست مطلق الماهية كما سبق الى بعض الاوهام من ان الماهية فى تعريف
اللازم اعنى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلق الماهية وهى اعم من الماهية
الموجودة والماهية من حيث هى هى وهذا وهم فاسد ثم الماهية اصلها
ماهوجئ باخره ياء نسبية مشددة وتاء مصدرية فصار ماهوية ثم قلبت
الواو الفا على غير القياس للتخفيف وبدل ضمة الهاء الى الفتحة لاقتضاء الالف
فتحة ماقبلها فاجتمع الساكنان احدهما الالف المقلوبة والاخر ياء النسبة
فحذف الالف المقلوبة لدفعه فصار ماهية ثم بدل فتحة الهاء كسرة لتصحح
بناء الياء فصار ماهية وقيل اصلها ماهى جئ باخره تلك الياء والتاء فصار ماهيية
ثم حذف الياء الاولى للتخفيف مع حركتها فصار ماهية وقيل مائية قلبت
الهمزة الى الهاء فمعنى الماهية على هذا ان يقول منسوبة الى ما ومعنى المنسوبة
الى ما ان يقول منسوبة الى السؤال بما فح كان المعنى انفكاكه عن الحقيقة التى
يسئل عنها بما (سواء امتنع انفكاكه) اى العرضى (عن الماهية) المأخوذة
(من حيث هى) مبتدأ اى تلك الماهية (هى) خبر المبتدأ اى تلك الماهية
(بان يمتنع انفكاكه) اى العرضى (عنها) اى عن الماهية اى لا فى الذهن فقط
ولا فى الخارج فقط بل (فى الذهن والخارج معا) مثال العرضى الذى امتنع
انفكاكه عن الماهية فى كل الوجودين كائن (كالفردية) العارضة (للثلاثة
والزوجية العارضة للاربعة (ويسمى هذا) العرض الذى لا ينفك عن الماهية
اصلا لا ذهنا ولا خارجا (لازم الماهية) لعدم افتراقه عنها فيهما (او)
امتنع انفكاكه (عن الماهية الموجودة بان يمتنع انفكاكه) اى العرضى (عنها)
اى عن الماهية الموجودة (باعتبار وجودها) اى وجود الماهية (فى الخارج)
فقط (دون وجودها) فى الذهن لا منفردا ولا معا ومثاله كائن (كالسواد
العارض (للحبشى) فان انفكاكه عن ماهية الحبشى ممتنع فى الخارج فقط دون
الذهن (فان السواد) العارض للحبشى (ليس بلازم لماهية الحبشى من حيث
هى هى) اى لا يمتنع انفكاكه عنها فى الذهن والخارج (والا) اى ولو كان السواد
لازما لماهية الحبشى فى الذهن والخارج (لكان كل انسان) من غير ان يكون
فرد من افراده بياضا (اسود) وليس كذلك (بل) هو (لازم لوجوده)

الخارجى لا الذهنى (ويسمى هذا) العرضى الذى يلزم للشئ فى الخارج فقط (لازم الوجود) لعدم افتراقه عن الوجود الخارجى فقط * وهو * اى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية * العرض اللازم * انما سمى عرضا لانه ليس من ذاتيات الماهية ولازما لان انفكاكه عنها ممتنع ولازم لها كان حق العبارة العرضى اللازم لانه احد قسمى العرضى الذى يقابله الذاتى فلما خفف بحذف الياء المشددة صار اسم العرض مشتركا بينه وبين ماهو قسيم للجوهر فصار مظنة الاتحاد فاحتيج الى الفرق لكن الفرق ظاهر بما مر مثاله كائن (كالضاحك بالقوة لا بالفعل (بالنسبة الى الانسان) * او لا يمتنع * (انفكاكه) اى العرضى (عنها) اى عن الماهية (بل يمكن مفارقته) اى العرضى (عنها) اى الماهية * وهو * اى ما لا يمتنع انفكاكه عنها * العرض المفارق * انما سمى عرضا لما مر ومفارقا لامكان مفارقته والمراد بالامكان ههنا الامكان العام وهو رفع الضرورة عن جانب المخالف وهو عدم المفارقة (وهو) العرض المفارق كائن (على قسمين) القسم (الاول) منهما (ما) اى العرض المفارق الذى (يكون مفارقته عن المعروض (بالفعل اما) بكسر الهمزة (يسيرا) اى اما يكون مفارقته عن المعروض بعد عروضه عليه يسيرا لا عسيرا مثاله كائن (كمفارقة القيام عن القائم) لان القيام عارض والقائم معروض وافتراقه عنه يسير وكذا مفارقة القعود عن القاعد (او) يكون مفارقته عن المعروض (عسيرا) لا يسيرا مثاله كائن (ك) مفارقة (العشق) بكسر العين (عن العاشق) لان مفارقة العشق العارض عن المعشوق المعروض عسير جدا كما لا يخفى على من ذاقه لان من لم يذق لم يعرف (و) القسم (الثانى) منهما (ما) اى العرض المفارق الذى (يكون مفارقته بالامكان لا بالفعل) يعنى يمكن مفارقته وان يفارق بالفعل مثاله كائن (كمفارقة حركة الافلاك فانها) اى حركة الافلاك (لا تنفك عن الفلك بالفعل مع انها ممكن الانفكاك عنه) اى عن الفلك * وكل واحد * كائن * منهما * فسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى من العرض اللازم والعرض المفارق) السابق بيانهما * اما ان يختص * كل منهما * بحقيقة واحدة * بالنظر الى جميع ماعداها فيكون خاصة حقيقية مطابقا لمذهب المتأخرين لا بالنظر الى بعض ماعداها لانه ح يكون خاصة اضافية على مذهب المتقدمين والمراد ان يختص بها من حيث هو كذلك لئلا ينتقض بالعرض العام النوع كالمتنفس والماشى للانسان مع انهما خاصا للحيوان الذى هو الجنس والمراد بالحقيقة الواحدة

مطلق الماهية سواء كانت نوعا او جنسا اخيرا او متوسطا او عاليا او غيرها وسواء كانت حقيقة موجودة فى الخارج او اعتبارية فيشمل التعريف خواص الانواع والاجناس وخواص الماهية الحقيقية والاعتبارية على ماهو المصطلح المشهور ﴿ وهو ﴾ اى كل من العرض اللازم والمفارق المخصوصين بحقيقة واحدة بالنظر الى جميع ماعداها ولو قلنا وهو اى كل من العرض اللازم والمفارق الشاملتين بجميع افراد الحقيقة الواحدة بالنسبة الى جميع اغيارها تكون الخاصة خاصة النوع ولو قلنا وهو اى كل من العرض اللازم والمفارق الشاملتين بجميع انواع الحقيقة الواحدة بالنسبة الى جميع اغيارها تكون خاصة الجنس ﴿ الخاصة ﴾ حقيقية كانت او اضافية فان اريد بالحقيقة الواحدة حقيقة الانسان فهى خاصة النوع وان اريد بها حقيقة الحيوان فخاصة الجنس ثم المص انما قال ان يختص بحقيقة واحدة ولم يقل بافراد الحقيقة او بانواعها ليشمل خاصة النوع والجنس (وهى) اى الخاصة (ثلثة اقسام احديها) اى احدى الاقسام الثلثه للخاصة (ما) اى الخاصة التى (توجد فى جميع افراد ذى الخاصة والمراد من ذى الخاصة نظرا الى المثال الآتى هو الانسان ومن افراده زيد وعمرو وبكر وبشر وغيرهم (مع امتناع انفكاكها) اى الخاصة (عنه) اى عن جميع افراد ذى الخاصة (وتسمى هذه) الخاصة (خاصة شاملة لازمة) وانما سميت خاصة لاختصاصها بما اختصت هى به وسميت شاملة لشمولها بافراد ما اختصت هى به وسميت لازمة لعدم افتراقها عما اختصت هى به اصلا مثالها كائن ﴿ كالضاحك بالقوة ﴾ ثم الشيخ المص اختار مذهب المتأخرين حيث اعتبر المفارق فى الخاصة فح يكون الاختصاص فى قوله اما ان يختص بحقيقة واحدة الاختصاص بها بالنسبة الى جميع ماعداها كما اشرنا اليه والى جميع افرادها ومثل الخاصة اللازمة بهذا المثال اعنى المثال السابق الذى هو الضاحك بالقوة اى بقوة صاحبه وذاته وركب مع طبيعته ولذا كان شاملا بجميع افراده فالقوة بمعنى امكان الحصول بالامكان الاستعدادى مع عدم الحصول لا بمعنى الامكان الجامع للعقل فانه معنى بالفعل لا مقابل له وذلك المثال (بالنسبة) اى بالنظر (الى جميع افراد الانسان فكان) جميع افراد الانسان ضاحكا بالقوة (فان الضاحك بالقوة) اى فان كون الضاحك بالقوة وانما قلت هكذا لان الضاحك معروض لا عرض فيتوهم ان يكون كل فرد من افراد الانسان محلا لفرد آخر ضاحك وليس كذلك بل كل فرد محل

لعرض وهو الضحك لا الضاحك (يوجد فى جميع افراد الانسان مع امتناع
انفكاكه) اى الضاحك بالقوة (عنه) اى عن جميع افراد الانسان (وثانيتها)
اى وثانية الاقسام الثلثة للخاصة (ما) اى الخاصة التى (توجد) اى تلك
الخاصة (فى جميع افراد ذى الخاصة) سبق ماهو المراد من الافراد ومن ذى
الخاصة نظرا الى المثال ولما توهم من قوله ماتوجد الخ كونها ممتنع الانفكاك
كما كان فى الخاصة الشاملة اللازمة اراد دفع ذلك التوهم الناشى من الكلام
السابق فقال (لكن يجوز انفكاكه) الانفكاك فاعل يجوز والضمير راجع
الى ما وهو عبارة عن الخاصة والجار فى قوله (عن كل واحد) متعلق بالانفكاك
(من افراد ذى الخاصة) والجار مع المجرور ظرف مستقر حال من واحد او صفة
له (وتسمى هذه) الخاصة التى توجد فى جميع افراد ذى الخاصة مع جواز
انفكاكها عنه (خاصة شاملة غير لازمة) وسبب التسمية ظاهر مما بيناه
فى قسيمها الاولى ﴿و﴾ مثالها كائن (كالضاحك) ﴿بالفعل﴾ اى بفعل صاحبه
﴿بالنسبة الى الانسان﴾ (فانه) اى الضاحك بالفعل (يوجد فيه)
اى فى الانسان (فى وقت) ظرف ليوجد (دون وقت) فلا يوجد فيه
فى وقت آخر لانه غير لازم للانسان وفى هذا المثال الاخير نظر لانه غير شامل
لجميع افراد الانسان كما لا يخفى فلا ينطبق على مذهب المتقدمين والمتأخرين
لاشتراط اللزوم عند الاولين والشمول عند الآخرين اللهم الا ان يكون لغير الشاملة
كما نقله بعض من الناس عن شارح المطالع او يحمل الفعل على الفعل حقيقة او حكما
ومن لم يوجد منه الضحك بالفعل حقيقة يوجد منه بالفعل حكما على ان المناقشة
فى المثال ليس لها جدوى ويكفى فيه الفرض (وثالثها) اى وثالثة الاقسام
الثلثة للخاصة (ما) اى الخاصة التى (لا توجد) اى تلك الخاصة (فى جميع
افراد ذى الخاصة بل توجد) اى تلك الخاصة (فى بعضها) اى فى بعض
افراد ذى الخاصة (وتسمى هذه) الخاصة التى توجد فى جميع افراد ذى
الخاصة بل توجد فى بعضها (خاصة غير شاملة) لعدم شمولها واحاطتها
على جميع افراد ذى الخاصة مثاله كائن (كالكاتب بالفعل) اى بفعل صاحبها
(بالنسبة) والنظر (الى افراد الانسان فانه) اى الكاتب بالفعل اى كون
الكاتب بالفعل (يوجد فى بعض افراد الانسان دون بعضها) اى دون بعض
افراد الانسان ﴿وترسم﴾ اى تعرف الخاصة سواء كانت لازمة او مفارقة

(بالرسم)

بالرسم الناقص ﴿بانها﴾ اى الخاصة ﴿كلية تقال﴾ اى تحمل فى نفس الامر
والنكتة فى العدول مامر ويمكن ان يكون وجه العدول هنا خاصة التنبيه
على التجدد والعروض لان مقول اسم يشعر الثبات والدوام والذاتى ثابت
دائم وتقال فعل يشعر التجدد والعروض والعرضى كذلك غير ثابت ودائم
بل متجدد ثم المراد بالحمل الحمل فى نفس الامر يعنى صالح لان يكون مقولا ولو لم يقل
مرة سواء كان بطريق السؤال او بطريق الحمل لا الحمل بالفعل ﴿على ما﴾
اى الشئ لانه لو كان عبارة عن الافراد لم يشمل خاصة الجنس لانها تقال
على الانواع اولا وبالذات وان كان مقولا على الافراد ثانيا وبالعرض ولو كان
عبارة عن الانواع لم يشمل خاصة النوع لانها لم تقل على الانواع بل على الافراد
وجد ﴿تحت حقيقة واحدة فقط﴾ وهو قيد لقوله تقال على ماتحت حقيقة
الخ اى لا يقال على ماتحت حقايق (يخرج به) اى بقوله فقط عن تعريف
الخاصة (الجنس) سواء كان قريبا كالحيوان لانه يقال على ماتحت حقايق
نحو زيد حيوان بكر حيوان هذا الفرس حيوان ذلك الفرس حيوان او بعيدا
لانه ايضا يقال على ماتحت حقايق كالجسم النامى نحو زيد جسم نام بكر
جسم نام هذا الفرس جسم نام ذلك الفرس جسم نام (و) كذلك يخرج به
(العرض العام) لانه ايضا يقال على ماتحت حقايق نحو زيد ابيض وعمرو
ابيض وهذا الفرس ابيض وذاك الفرس ابيض ﴿قولا عرضيا﴾ (يخرج به
النوع والفصل) لانهما يقالان قولا ذاتيا لا قولا عرضيا فقوله قولا مفعول مطلق
لتقال اى تقال قولا عرضيا ﴿واما ان يعم﴾ عطف على قوله اما ان يختص
بحقيقة الخ (كل واحد من اللازم والمفارق) بين الشارح به فاعل ان يعم ﴿حقايق﴾
مفعول به ليعم وهى اى الحقايق كحقيقة الانسان وحقيقة الفرس وحقيقة الحمار
وغيرها ﴿فوق﴾ (حقيقة) ﴿واحدة﴾ انما اتى الشارح بقوله حقيقة قبل
واحدة رعاية لما اقتضى الواحدة من الموصوف وقطعا لاحتمال ان يكون صفة
لغيرها ثم قوله فوق حقيقة واحدة صفة حقايق اى يعم كل منهما حقايق فوق
واحدة من حيث ان كلا منهمـا عاما لحقايق فوق واحدة لان كلا منهمـا من
حيث انه مخصوص بحقيقة واحدة لا يكون عرضا عاما بل خاصة وفيه اشارة
الى ان المراد من الجمع الواقع فى التعريفات مافوق الواحد عند المنطقيين ﴿وهو﴾
اى كل من اللازم والمفارق الذى يعم حقايق فوق واحدة ﴿العرض العام﴾
وهو ايضـا اى كالخاصة على قسمين الاول العرض العـام اللازم والثـانى

العرض العام المفارق (فاللازم منه) اى من العرض العام كائن ﴿ كالمتنفس بالقوة ﴾ (فانه) اى المتنفس بالقوة (عرض) غير ذاتى لعروضه على الحيوانات وعدم دخولها فى ذاتياتها (لازم) قوله (غير منفك) تفسير لقوله لازم لانه يلزمه عدم الانفكاك (عن ماهية الحيوانات) وقوله (غير مختصة بحقيقة واحدة) اشارة الى سبب تسميته بالعرض العام ﴿ و ﴾ (المفارق منه) اى من العرض العام كائن (كالمتنفس) ﴿ بالفعل ﴾ (فانه) اى المتنفس بالفعل (عرض) ايضا لكنه (مفارق ينفك) و يفرق (عن ماهية الحيوانات) ولذا قيل له مفارق ولكنه عرض عام مثل الاول (لانه غير مختصة بحقيقة واحدة) ايضا ولما كان مانسب اليه المتنفس بالقوة و الفعل مظنة احتمال ان يكون متعلقا للاول او الثانى من المثالين دفعه الشارح بقوله (وقوله) اى قول المص ﴿ للانسان وغيره ﴾ اى و غير الانسان (من الحيوانات) السائرة (يتعلق بالمثالين) اى بمثال العرض العام اللازم و بمثال العرض العام المفارق (و بيان لعمومهما) حيث لم يكتف بقوله للانسان فقط يعنى كان المص ادعى به عموم المتنفس بالقوة و المتنفس بالفعل هكذا المتنفس بالقوة و بالفعل عرض عام لانهما شاملان للانسان وغيره من الحيوانات وكل ماهو شامل للانسان وغيره من الحيوانات عرض عام فالمتنفس بالقوة و بالفعل عرض عام فعلم من هذا ان معنى قول الشارح و بيان لعمومهما اى دليل لدعوى المص بعمومهما ﴿ و يرسم ﴾ (اى) يعرف (العرض العام) بالرسم الناقص سواء كان لازما او مفارقا ﴿ بانه ﴾ اى العرض العام ﴿ كلى يقال ﴾ اى يحمل فى نفس الامر بطريق الحمل لان العرض العام لايقال بطريق السؤال لا بالفعل وانما لايقال بطريق السؤال و فى الجواب لانه لايقال فى الجواب اصلا لانه ليس ماهية ماتحته من الجزئيات و لا مميزا لها بل يقال فى غير الجواب ﴿ على ما ﴾ اى الشئ لا الافراد ولا الانواع ليشمل العرض العام للجنس و النوع من غير سؤال بما هو لان السؤال بما هو عن تمام الحقيقة و العرض ليس كذلك و باى شئ هو لان السؤال باى شئ هو سؤال عن تمام المميز و العرض العام ليس كذلك ولو سلم بالنسبة الى الحيوان لكنه من حيث يعم الحقايق يكون عرضا عاما و من حيث كونه مخصوصا بحقيقة واحدة يكون خاصة ولذا لايقال فى السؤال بما هو و باى شئ هو لكن يقال من غير سؤال بهما وجد ﴿ تحت حقايق مختلفة ﴾ انواعا او اجناسا قريبة او بعيدة حقيقة او اعتبارية فيتناول العرض العام للانواع

والاجناس مطلقا فان كان مقولا على جميع ماتحت الحقايق المختلفة فعرض عام شامل لازم او مفارق والا فغير شامل كذلك فاعتبر هذا بالخاصة و العرض العام للجنس عرض عام للانواع التى تحته كالتحيز للحيوان وانواعه ولاعكس كليا كمثال الكتاب و هذا كما ان الخاصة الحقيقية للنوع خاصة حقيقية لجنسه كالضاحك بالقوة و الفعل للانسان و الحيون ولاعكس كليا كالحيوة للحيوان وليست مختصة بالانسان فظهر ان الشئ الواحد قد يكون خاصة وعرضا عاما بالقياس الى الماهيتين بل الى ماهية واحدة كالماشى عرض عاما م للانسان وخاصة اضافية له وكل جنس بالقياس الى الفصل الذى يقسمه عرض عام له كالجوهر جنس للانواع المندرجة تحته عرض عام لفصولها و كالحيوان جنس لانواعه عرض عام لفصولها و ذلك بالحيثيات هذا (خرج به) اى بقوله على ماتحت حقايق مختلفة (غير الجنس) وهو النوع لانه يقال على ماتحت حقيقة واحدة (و) غير (الفصل البعيد) وهو اى غيره الفصل القريب لانه يقال ايضا على ماتحت حقيقة واحدة فيحتاج الى قيد يخرج الجنس و الفصل البعيد عن تعريف العرض العام كما خرج غيرهما ولذا بين الشارح مايخرجهما عنه وقال (و خرجا) اى الجنس و الفصل البعيد عن تعريف العرض العام (بقوله) اى المص ﴿ قولا عرضيا ﴾ لان الجنس قريبا كان او بعيدا يقال قولا ذاتيا وكذلك الفصل البعيد يقال قولا ذاتيا فان قلت هذه التعريفات اهى رسم ام حد قلت بل انها رسم فان قلت لاى شئ كانت رسما قلت قد سمعت منى سببه فيما سبق وان لم تصدقنى فاسمعه من الشارح فانه يقول (وانما كان تعريفات هذه الكليات) الخمس (رسوما) لاحدودا (لان المقوليه) المفهومة من قولك مقول او يقال (عارضة فيها) اى فى تلك التعريفات (و التعريف بالعارض لايكون) حدا (الا رسما) اعلم ان الشارح اشار بقوله انما كان الخ الى دعوى قياس من الشكل الاول و بقوله لان المقولية الخ الى صغراه و بقوله و التعريف بالعارض الى كبراه كما هو بين ثم اراد لنا ان ينبه على اننا اى مسافة من طرق هذا الكتاب قطعنا فقال (ولما فرغ) الشيخ المص رحمه الله (من) بيان (مبادى التصورات وهى) اى مبادى التصورات (الكليات الخمس) التى عرفتها برسومها (شرع فى) بيان (مقاصدها) اى مقاصد تلك الكليات (فقال) اى المص ﴿ القول الشارح ﴾ هذا مبتدأ مؤخر وخبره المقدم ماقدره الشارح بقوله (اى

مما يجب استحضاره) هذا خبر مقدم كما قلنا (القول الشارح) وهذا مبتدأ مؤخر كما مر آنفا ويجوز ان يكون التقدير هكذا هذا باب القول الشارح او الباب الثانى هو القول الشارح بل الاقوال الشارحة اى المباحث المتعلقة بمقاصد التصورات وهى المعرفات (ويرادفه) اى القول الشارح اعنى ان الضمير المنصوب المتصل راجع الى القول الشارح فيكون هو مفعول الفعل وفاعله قوله (المعرف) بكسر الراء اى باعتبار ماصدق عليه لا باعتبار المفهوم يعنى ان القول الشارح والمعرف والتعريف الفاظ مترادفة بذلك الاعتبار عند المنطقيين لا عند الآدابيين والترادف تغاير اللفظين وتطابق المعنى يعنى ان كان اللفظان متوافقين فى المعنى مع اختلافهما فى المبنى فهما مترادفان كالليث والاسد اخذا من الترادف الذى هو ركوب احد خلف آخر فكان المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين (واعلم ان التعريف تصوير ونقش لصورة المعرف بفتح الراء فى الذهن ولا حكم فيه اصلا فان قلت لم ذكر المعرف المعرف بالتعريف مع انه لا حكم فيه اصلا قلت انما ذكر المعرف المعرف بالتعريف ليتوجه الذهن الى ماهو معلوم بوجه ما ثم يرتسم فيه صورة اخرى اتم من الاول لا ليحكم عليه بالحد اذ ليس هو بصدد التصديق بثبوته له فما مثله الا كمثل النقاش وليتضح ذلك ان التعريف مع المعرف ليس بقضية فى الحقيقة وان كان على صورتها ثم ان التعريف اربعة اقسام الاول تعريف حقيقى وهو تعريف مايكون افراده موجودا فى الخارج كتعريف الانسان والثانى تعريف اسمى وهو تعريف مالا يكون افراده موجودا فى الخارج كتعريف الكلمة مثلا والثالث تعريف لفظى وهو ما يقصد به تعيين معنى اللفظ بلفظ آخر واضح الدلالة على ذلك المعنى بالنسبة الى السامع كتعريف الغضنفر بالاسد والرابع تعريف تنبيهى وهو مايقصد به اخضار صورة مخزونة فى الخزينة بلا تجشم الى كسب جديد فالاولان داخلان فى القول الشارح لان المقصود من القول الشارح الكسب اى كسب الصورة الغير الحاصلة فى الذهن والاعلام اى اعلام المعرف المخاطب لان التعريف بالحقيقى والاسمى يكون لمن لا يعلم المعرف اصلا وكذلك المقصود منهما هو والاخيران غير داخلان فيه لان المقصود منهما التمييز اى استحضار الصورة الحاصلة فى العقل فى التنبيهى للذهول عنها والتعيين اى تعيين معنى المعرف فى اللفظى لا الكسب مع ان المقصود من القول الشارح الكسب ثم ان التعريف الحقيقى اربعة اقسام

وكذلك الاسمى اربعة اقسام فمجموع التعريفات عند المنطقيين ثمانية اقسام الحد التام والناقص الحقيقيين والرسم التام والناقص الحقيقيين الحد التام والناقص الاسميين والرسم التام والناقص الاسميين واما عند الآدابيين فمجموع التعريفات عشرة اقسام لشموله اى المعرف التعريف اللفظى والتنبيهى الى هذه الثمانية لان المعرف اعم من القول الشارح عندهم مطلقا لكن المناظرة من العشرة لا يجرى الا فى الاقسام الثمانية من الحقيقى والاسمى وفى اللفظى ايضا وان لم تكن فيه اكمل ثم اعلم ان المعرف (يسمى) اى ذلك المعرف (بالقول لكونه) اى المعرف (مركبا) لان القول هو المركب والمعرف مركب دائما على مذهب المتقدمين لانهم يقولون لا يجوز التعريف بالمفرد الا بالمركب او مركب غالبا على مذهب المتأخرين لانهم يقولون يجوز التعريف بالمفرد وان كان بالمركب غالبا قال الشارح الفنارى والاول اصح يعنى مذهب المتقدمين اصح (ويسمى) المعرف ايضا (شارحا لشرحه الماهية) اى لكونه شارحا ومبينا لماهية المعرف بالفتح وحقيقته لان المعرف اى التعريف يشرح ويكشف حقيقة الشئ ويخرجه من المجهولية ويجعله معلوما (امابان) اى بسبب ان (يكون تصوره) اى المعرف المركب من الامور المعلومة كالحيوان الناطق مثلا (سببا لاكتساب تصور الماهية) المعرفة المجهولة قبل التعريف كماهيه الانسان مثلا الاكتساب والكسب تحصيل مالم يحصل بصرف الارادة الجزئية وبالاختيار لا بالاضطرار (بكنهها) اى بمجرد ذاتياتها اى بحسب حقيقتها الباء متعلق بالاكتساب او التصور والضمير راجع الى الماهية (وهو) اى مايكون تصوره سببا لاكتساب تصور الماهية بكنهها (الحد او) معطوف على اما (بان) اى بسبب ان (يكون تصوره) اى المعرف (سببا لاكتساب تصورها) اى الماهية (بوجه يميزها) اى يميز ذلك الوجه الماهية (عما) اى عن الغير الذى عداها) اى عدا ذلك الغير تلك الماهية (وهو) اى مايكون تصوره سببا لاكتساب تصور الماهية بوجه يميزها عما عداها (الرسم) ولك ان ترتب ههنا قياسين اولهما هكذا المعرف يسمى قولا لان المعرف مركب وكل مركب يسمى قولا فالمعرف يسمى قولا وثانيهما هكذا المعرف يسمى شارحا لان المعرف يشرح الماهيه اما بكنهها او بوجه يميزها عما عداها وكل مايشرح الماهية اما بكنهها او بوجه يميزها عما عداها فهو يسمى شارحا فالمعرف يسمى شارحا (وبهذا) البيان (علم ان القول الشارح

اما حد اورسم) لاغيرو اذا كان الامر كذلك (فعرف) المص (الحد) كان هذا الكلام اتى من الشارح بيانا لوجه المناسبة لتعريف المص الحد ووجه ارتباط كلامه هنا لكلامه فيما سبق بان يقول لما كان القول الشارح حدا اورسما وكان الحد اشرف واتم من الرسم وكان من الاشياء التى لابد من الاهتمام بشانها قدم المص الحد على الرسم و عرفه دون الرسم اهتماما بشانه (بقوله) ﴿الحد﴾ اعلم ان الحديه حال المعنى وصفته اولا وبالذات وحال اللفظ ثانيا وبالعرض وهواى الحد مبتدأ وخبره ﴿قول﴾ اى قول معقول او قول ملفوظ قال السيد الشريف ان القول حقيقة فى المعنى مجاز فى اللفظ اويراد منه عموم المجاز اى مايطلق عليه لفظ القول فالمعنى الحد قول اى شئ يطلق عليه لفظ القول وفيه اشارة الى ان الحد مركب لامفرد والى ان البسائط كالاجناس العالية والنقطة والوجود للموجود لايقبلون الحديعنى لايعرفون بالحد بل بالرسم (فان قلت لماعبر المص عن الحد بالقول ولم يعبرعنه بشئ او بمؤلف خرج عن تعريف الحد بالكتابة والاشارة بان يكتب على الكاغد الانسان حيوان ناطق وبان اشير بالاشارة المعهودة فى الخارج قلت ان الحد بالكتابة والاشارة داخلان فى تعريف الحد لان الكتابة دالة على الالفاظ والالفاظ على المعانى المعقولة فيكون الحد بالكتابة قولا معقولا وكذا الاشارة دالة على المعانى المعقولة فتكون قولا معقولا و اعلم ان القول والمعرف والتعريف شئ واحد وهومايستلزم تصوره تصور الشئ اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه ﴿دال﴾ صفة قول والمراد بالدلالة الدلالة المختصة بالحد وهى الدلالة المطابقية اى دلالة الموصل على الموصل اليه والكاسب اى التعريف كالحيوان الناطق على المكتسب اى المعرف كالانسان يعنى يستلزم تصوره تصور الماهية بطريق الكسب فلايرد اللفظ المركب الدال على ماوضع له ولا الملزوم المركب الدال على لازمه البين لان دلالتهما ليست بطريق الكسب والنظر والاصح ان المعتبر فى دلالة الدال على الشئ دلالة العقل وقد يوجد دلالة العقل والوضع كما وجد ههنا فى تعريف الانسان بالحيوان الناطق ﴿على﴾ كنه ﴿ماهية الشئ﴾ والمراد بالشئ هو المحدود اعم من الموجود والمعدوم فيشمل التعريف الحد الحقيقى والاسمى وقد يخص الماهية بالموجودة قال فى شرح المطالع واعلم ان الحد امابحسب الكم وهو قول مشتمل على تفصيل مادل عليه الاسم اجمالا واما بحسب الحقيقة وهومايدل على ماهية الشئ الثابتة ولما كان للموجودات مفهومات وحقايق

(فلها)

فلها حدود بالوجهين واما المعدومات فليس لها الا الحدود بحسب الاسم وكذلك الرسوم ثم ان فوائد القيود معلومة بلاتأمل او بادنى تأمل وفسر الشارح ماهية الشئ بقوله (اى حقيقته) الضمير راجع الى الشئ (الذاتية) صفة الحقيقة واعلم ان لحسن التعريف شرطا و لصحته شروطا اما شرط حسنه فهو خلو التعريف عن الاغلاط اللفظية وهى اشتماله على لفظ غير ظاهر الدلالة عند السامع كالالفاظ الغريبة الوحشية و الالفاظ المشتركة والمجازية بدون القرينة الواضحة المعينة للمراد ولايكفى القرينة المانعة فى المجاز لانها داخلة فى مفهوم المجاز عند البيانيين وشرط خارج عند الاصوليين فلايصح المجاز بدونها فلايصح التعريف المشتمل للمجاز بدونها وكالالفاظ الدالة على المقصود بالالتزام لانه ربما يكون هناك لوازم متعددة فلايتعين المقصود ولايعتمد على القرينه لجواز خفائها على السامع فالخلل فى الكل هو الافضاء الى الاستفسار الغير المناسب فى مقام التعريف لطول المسافة بلاطائل فالاولى والاحسن الاحتراز عنه فيه واما الالفاظ الدالة تضمنا فعلى ماقال الفاضل العصام فى حواشى التصديقات ويشعربه كلام جلال الدين الدوانى فى شرح التهذيب من ان الفرق بين التعريف وجواب ماهو مجرد اصطلاح كان التضمن مهجور فى جواب ماهو بقرينة وبدونها فكذلك فى التعريفات لكن قال السيد السند قدس سره والاولى جواز الالتزام فيهامع ظهور القرينة المعينة للمقصود اى وان كان مهجورا كلا وبعضا فى جواب ماهو فعلى قياس قوله قدس سره يجوز التضمن فيها ايضا مطلقا مع ظهور القرينة المعينة فتدبر وقال بعض الحواشى قالوا دلالة الالتزام مهجورة فى الحدود التامة كلا و بعضا ودلالة التضمن مهجورة فيها كلا لابعضا ودلالة المطابقة معتبرة فيها كلا وبعضا انتهى واما شروط صحة التعريف فالاول مساواته للمعرف بالفتح بحسب الصدق عند المتأخرين والمشهور ان الحد التام يساوى المحدود بحسب المفهوم والصدق معا وسائر المعرفات يساوى المعرف بحسب الصدق فقط ومعنى المساواة بحسب الصدق ان يكون المعرف بالكسر بحالة متى صدق صدق المعرف بالفتح ومتى صدق المعرف بالفتح صدق هواى كل ماصدق عليه المعرف بالكسر صدق عليه المعرف وبالعكس وكون المعرف مطردا ومنعكسا وجامعا ومانعا كما وقع فى عباراتهم والمرجع واحد والثانى كون المعرف اجلى من المعرف بالفتح اى كون مفهوم المعرف بالكسر فى نفسه اجلى سواء كان دلالة اللفظ عليه اجلى

اولا والثالث خلو المعرف بالكسر عن المحالات كاجتماع النقيضين وارتفا عهما وحمل النقيض على النقيض وسلب الشئ عن نفسه وتعريف الشئ بنفسه والترجيح من غير مرجح والدور والتسلسل وغيرهما عن المحالات واذا عرفت هذا فاعلم انه (قيل لم يجز تعريف المعرف) بالكسر بشئ اصلا وعلل صاحب القيل او الشارح حكاية عنه بقوله (لئلا يتسلسل) اى تعريف المعرف بان يقتضى المعرف معرفا آخر هلم جرا الى غير النهاية حاصله اعتراض على الشارح يعنى كان الشارح ادعى جواز تعريف المعرف وقال يجوز تعريف المعرف واعترض عليه بعض من الناس بان يقول لا يجوز تعريف المعرف لانه لو جاز للمعرف معرف لكان للمعرف معرف آخر ولو كان للمعرف معرف آخر لزم التسلسل لكن لزوم التسلسل باطل وكذا ان يكون للمعرف معرف باطل وهذا الاعتراض نقض شبيهى يعنى غصب ان لم يقدر من طرف الشارح دليل اومعارضة ان قدر من طرفه دليل (اجيب)عن ذلك الاعتراض بان معرف المعرف عينه كوجود الوجود لكن هذا الجواب غير مستقيم لان العينية ممنوعة كما قال به اى بانها ممنوعة لاستاد الفنارى بل الصواب ان يجاب عنه (بان التسلسل) الذى ادعيت لزومه(غير لازم)هذا الجواب بمنع الكبرى(لان معرف) وهو قوله قول دال الخ(المعرف)وهو قوله الحد مأخوذ(من حيث هو) اى معرف المعرف(غير محتاج الى معرف آخر) وههنا محذوف اى هو بعد من حيث هو لان هو الاول مبتدأ وهو الثانى خبره فيكون التقدير من حيث هو هو يعنى معرف المعرف من حيث هو هو اى فى ذاته مع قطع النظر عن كونه معر فالمعرف غير محتاج الى معرف آخر ثم ان قيد الحيثية ههنا للاطلاق لا للتقييد ولا للتعليل لان لمعرف المعرف ههنا ثلثة اعتبارات احدها اعتبار ذاته وثانيها اعتبار اطلاقه و ثالثها اعتبار كونه معرفا للمعرف والمراد ههنا هو الاول وعلل عدم احتياجه الى معرف آخر بقوله (اما لبداهة اجزائه) اى اجزاء معرف المعرف وهو القول والدال والماهية والشئ (او لكونه) اى معرف المعرف(معلوما)للمخاطب او للمتكلم (بالكسب)وتلخيص هذا الكلام انا لا نسلم انه لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل لان معرف المعرف اما ان يراد به مجرد ذاته اومع وصف المعرفية وايا ما كان لا يحتاج الى معرف آخر اما على الاول فلجواز ان يكون اجزاؤه بديهية واما على الثانى فلكونه معلوما بالكسب (و) اجيب ايضا(بان التسلسل ههنا) اى فى تعريف المعرف كائن (فى الامور) التى هى (الاعتبارية)والواو فى (والتسلسل)

اما حالية او ستينافية فكانه قيل للشارح الا يضر التسلسل فى الامور الاعتبارية فاجاب بقوله والتسلسل (فيها) اى فى الامور الاعتبارية (ليس بمحال)فلا يضر (لانه ينقطع بانقطاع اعتبار المعتبر) وحاصل هذا الكلام منع بطلان اللازم يعنى ان الصغرى والكبرى والنتيجة مسلمة لكن المقدمة الرافعة غير مسلمة وهى قوله لكن التسلسل بط تقريره هكذا لانم ان هذا التسلسل باطل وان سلم لزومه لان هذا التسلسل فى الامور الاعتبارية وذلك ينقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل قد يعتبر معرف المعرف من حيث هو فى ذاته مع قطع النظر عن كونه معرفا للمعرف فلا يلزم من احتياج المعرف الى معرف آخر احتياجه اليه لكون اجزائه بديهيا وقد يعتبر من حيث هو معرف للمعرف فيلزم من احتياجه اليه ولكن لا يدوم العقل على هذا الاعتبار فينقطع التسلسل بسبب انقطاع الاعتبار (و) اعلم ان (الحد) المعرف (منحصر فى الاقسام الاربعة) لا فى الزيادة ولا فى النقصان (لانه اما) كائن (بمجرد الذاتيات) اى بمجرد ذاتيات المحدود (اولا) يكون بمجرد الذاتيات (فان كان) الحد (بمجرد الذاتيات فاما ان يكون) ذلك الحد ملابسا (بجميعها) اى الذاتيات كالحيوان الناطق (وهو) اى ما كان ملابسا بجميع الذاتيات (الحد التام) لا الناقص وسيجئ سبب تسميته بذلك (او) لا يكون بجميع الذاتيات بل يكون (ببعضها) كالجسم الناطق (وهو) اى ما كان ببعض الذاتيات (الحد الناقص) لا التام وسيجئ سبب تسميته بذلك (وان لم يكن) الحد (بمجرد الذاتيات) فاما ان يكون بالجنس القريب من المحدود كالحيوان من الانسان (و) ب (الخاصة اللازمة) للمحدود كالضاحك للانسان (وهو) اى ما كان بالجنس القريب والخاصة اللازمة (الرسم التام) لا الناقص كما ستسمع سبب تسميته بذلك(او) يكون(بغير ذلك) الجنس القريب والخاصة الازمة كالعرضيات المختصة جملتها بحقيقة المحدود (وهو) اى ما كان بغير ذلك (الرسم الناقص) لا التام كما سيأتى سبب تسميته بذلك (فالحد التام) عند المنطقيين ما يعرف بالتعريف الاتى واما عند اهل العربية فهو اى الحد التعريف الجامع المانع سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات فهم يسمون جميع اقسام المعرف بالكسر حدا فتبصر ﴿وهو﴾ اى الحد التام ﴿الذى يتركب﴾ هو ﴿من جنس الشئ و﴾ عن ﴿فصله﴾ اى الشئ ﴿القريبين﴾ صفة للجنس والفصل ولذا خرج بقوله عن جنس الشئ وفصله الجزئى الشخصى كزيد لانه لا يقبل الحد التام لانه اذا

اريد تعريفه اعتبر طوله وقصره وبياضيته وسواديته وامرديته ومحبوبيته وهى من الاعراض (فالجنس القريب للشئ هو) الجنس (الذى لايكون بينهما) اى بين الجنس والشئ (جنس آخر) مثاله كائن (كالحيوان بالنسبة الى الانسان) فانه جنس قريب للانسان لانه لايوجد جنس من الاجناس الاخر فيكون اقرب اليه من سائره البتة ويكون سائره بعيدا او ابعد (والفصل القريب للشئ هو) الفصل (الذى لايكون بينهما) اى بين الفصل والشئ (فصل آخر) ومثاله كائن (كالناطق بالنسبه الى الانسان) فانه فصل قريب للانسان لانه لايوجد بينهما فصل من الفصول الاخر فيكون اقرب اليه من سائره لامحالة ويكون سائره بعيدا او ابعد واذا كان الامر كذلك (فالمركب منهما) اى من الجنس القريب والفصل القريب (هو الحد التام) لا الناقص مثاله كائن (كالحيوان الناطق) لانه حد تام (بالنسبة الى لانسان) لا بالنسبة الى سائره من انواع الحيوانات (فانك اذا قلت ما الانسان) فكنت به سائلا عن الجنس القريب للانسان والفصل القريب له اللذين هما تمام ماهيته وجميع ذاتياته (فيقال) حينئذ فى جوابك (الحيوان الناطق) فان الحيوان جنس قريب للانسان والناطق فصل قريب له ومجموعهما حد تام مساوله لان الحيوان مأخوذ فيه بشرط النطق فيكون مساويا للانسان فطبيعة الحيوان فى ضمن افرادها الناطقة موصوفة بالنطق وكذا فى ضمن افرادها الاخر موصوفة بعدمه وبوجود قيد تنحصر به فيها فالطبيعة الكلية اذا قسمت بقيود متباينة كانت شاملة لتلك الاقسام مقارنة فى ضمن كل قسم بقيد من تلك القيود المتنافية ﴿وهو﴾ (اى المركب المذكور) ﴿الحد التام﴾ قدمه على الناقص لان فيه شرافة لانه يميز الماهية عن جميع ماعداها والناقص عن بعض ماعداها (اما تسميته) اى تسمية الحد التام فى الاصطلاح (حدا فلان الحد فى اللغة المنع) يقال حده عن الكلام اذا منعه عنه ووجه المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى (وهو) ان الحد التام (لاشتماله على جميع الذاتيات) للمعرف بالفتح (مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه) اى فى تعريف المعرف بالفتح ولاجل وجود معنى المنع فيه سمى حدا (واما تسميته تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها) حقيقة كالحيوان والناطق (فيه) اى فى الحد التام او حكما وانما قلنا حكما لان قولك الحيوان الناطق يشتمل على الجوهر والجسم والنامية والحساسية والمتحركية بالارادة والذات والناطق ولذا سمى تاما ثم اعلم ان

(الحد)

الحد التام هل يقبل التعدد ام لا متنازع فيه لكن الاصح يقبل باعتبار لفظه لان الانسان مثلا يعرف مرة بالحيوان الناطق وهو الحد التام ومرة اخرى بان يقال الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق وهو الحد التام ايضا واما باعتبار معناه فلا يقبل التعدد لان معنى التعريفين واحد (ويعتبر فى الحد التام تقديم الجنس على الفصل لانه) اى الفصل (مفسر) بالكسر (للجنس ومفسر الشئ) بالكسر (متأخر عنه) اى عن الشئ المفسر بالفتح كما لا يخفى اعلم ان الشارح جعل كون الجنس مفسرا بالفتح سببا لتقديمه على الفصل جمعا بين المتقدمين والمتأخرين فى هذا الوجه واما اذا اعتبر غير هذا الوجه فى تقديم الجنس ففيه كلام مفصل وهو ان الحد التامية اسم الجنس والفصل القريبين من حيث كونهما معروضا للصورة العارضة عليهما بعد كونهما مركبا عند المتقدمين فكان الصورة عندهم شرطا لاولوية تقديم الجنس على الفصل فيكون المركب من الجنس والفصل القريبين حدا تاما سواء قدم الجنس او اخر لان الصورة ليست جزأ من المركب لكن تقديم الجنس اولى واما عند المتأخرين ان الحد التامية اسم الجنس والفصل القريبين والصورة العارضة عليهما بعد كونهما مركبا والصورة العارضة حصلت من تقديم الجنس والفصل فيجب تقديم الجنس على الفصل عندهم ولو قدم الفصل على الجنس لايكون المركب حدا تاما لان الصورة لم توجد مع انها جزء من المركب فكان الصورة عندهم شرطا لوجوب تقديم الجنس على الفصل فاذا قال المص عن جنس الشئ وفصله القريبين اشار الى مذهب المتقدمين باولوية تقديم الجنس على الفصل والى مذهب المتأخرين بوجوب تقديم الجنس على الفصل لان المتقدمين والمتاخرين اختلفا فى ان الصورة والهيئة هل هى جزء من المركب ام لا وهى جزء عند المتأخرين وغير جزء عند المتقدمين ﴿ والحد الناقص وهو ﴾ اى الحد الناقص هذا ليس بجزء من تعريف الحد الناقص بل التعريف مابعده وانما الضمير عن المرجع والواو للاستيناف لا للعطف وقيل ان هذا الواو واو لصوق يدخل بين المبتدأ والخبر للدلالة على كمال لصوق واتصال بينهما هذا على ماوجد فى اكثر النسخ من كتب الواو واما على ماوقع فى بعضها من تركه فلا حاجة الى ماسبق من المقال ﴿الذى يتركب من جنسه﴾ اى الشئ وفى بعض النسخ من جنس بعيد للشئ * البعيد * صفة للجنس ﴿وفصله﴾ وهذا الضمير ايضا راجع الى الشئ

* القريب * صفة للفصل فافترق الحد الناقص عن التام فى جزئه الاول لان الاول فى الاول قريب وفى الثانى بعيد و اما الثانى فى الاول والثانى فقريب وكانه سئل عن الشارح بان يقال ما الجنس البعيد للشئ فاجاب بالفاء الاستينافية فقال (فالجنس البعيد للشئ هو) اى الجنس (الذى يكون بينهما) اى بين الجنس البعيد والشئ (اجناس آخر) وهو ﴿ كالجسم الناطق ﴾ لانه حد ناقص ﴿ بالنسبة الى الانسان ﴾ لكونه مركبا من جنسه البعيد وفصله القريب لان الجسم و ان كان جنسا قريبا للحيوان لكنه جنس بعيد للانسان (اما كونه) اى الجسم الناطق (حدا فلما) من ان الحد فى اللغة المنع فان قلت ان هذا الوجه مستقيم فى الحد التام لانه لاشتماله على جميع الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية و اما الحد الناقص فهو غير مشتمل على جميع الذاتيات فلا يستقيم فيه وجه التسمية لقصور منعه قلت هذا وان لم يكن مشتملا على جميع الذاتيات لكنه لاشتماله على النطق المختص للانسان يمنع دخول الاجنبى كمنع من سل سيفه لغيرته على حرمه (واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه) او لنقصانه فى الافادة بالنسبة الى الحد التام فان الجسم ليس بمشتمل على النامى و الحساس ولا دال عليهما لعدم دلالة العام على الخاص و الناطق وان دل عليهما بالالتزام الا ان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات فاعرف ثم اعلم ان المص لم يقل او بفصله فقط كالناطق لانه لو قال كذلك لكان معناه اما جسم له النطق او جوهر له النطق او شئ له النطق و نحوه فعلى الاولين يكون كالجسم الناطق بعينه وعلى الثالث لم يكن حدا لان الشيئية عارضة و التعريف بالعارض رسم لا حد و ما عرف المص ما يكون لمجرد الذاتيات من التعاريف الاربعة اراد ان يعرف ما لا يكون بمجرد الذاتيات منها فقال ﴿ والرسم التام وهو ﴾ اى الرسم الذى ﴿ يتركب ﴾ فيه وفى امثاله السابقة اشارة الى ان الرسم التام وما يماثله فى التعريفية من التام والناقص لا يكون الا مركبا والى ان البسائط لا يكون الا بالتعريف بالمفرد ﴿ من جنس قريب للشئ وخواصه ﴾ اى الشئ ولم يقل وخاصته مفردة اشارة الى ان خاصة الانسان لم ينحصر فى الضاحك ﴿ اللازمة ﴾ صفة للخواص وقيد وقوعى و بالمعنى الاصطلاحى يعنى ما يمتنع انفكاكه على مذهب المتقدمين وقيد احترازى و بالمعنى اللغوى يعنى ما يشتمل

على جميع افراد المعرف على مذهب المتأخرين لان الاولين ليسوا بقائلين بالعرض الخاصة المفارقة واما الاخرون فهم قائلون بالعرض الخاصة اللازمة والمفارقة ومثال كون ما يتركب عن الجنس القريب والخواص اللازمة رسما تاما كائن ﴿ كالحيوان الضاحك ﴾ بالقوة لا بالفعل وانما قيدنا مع الشارح الفنارى قول المص بقولنا بالقوة لان المتأخرين غير قائلين بالخاصة الغير الشاملة من قسم الخاصة الحقيقية ولما قيدنا به كانت الخاصة خاصة شاملة بخلاف ما لو قيد بالفعل لانه يكون ح خاصة غير شاملة فافهم ﴿ فى تعريف الانسان ﴾ لان هذا التعريف المركب من الحيوان الذى هو جنس قريب للانسان ومن الضاحك الذى هو من الخواص اللازمة للانسان رسم تام (اما كونه) اى التعريف السابق بالحيوان الضاحك (رسما فلاجل ان رسم الدار اثرها) اى الدار فقيل ما وجه المناسبة هذا التعريف رسما من اجل كون رسم الدار اثرها فاجاب بقوله (ولما كان هذ التعريف) يعنى الحيوان الضاحك (تعريفا بالخاصة للازمة) فاريد بقوله التعريف الحاصل بالمصدر واريد بقوله تعريفا اولمعنى المصدرى (الخارجية) صفة بعد صفة للخاصة (التى هى من آثار الشئ كان تعريفا بالاثر) جوابا لما وكل ما هو تعريف بالاثر فهو رسم وقيل وانما سمى الرسم رسما لانه لا يخلوا عن العرض وعرض الشئ ليس نفسه ولا جزئه بل اثره والرسم هو الاثر لان الرسم بمعنى الاثر فلا تفاوت كثيرة بين السابق وهذا (واما كونه) اى ذلك التعريف المسمى بالرسم (تاما) لا ناقصا (فلكونه مشابها بالحد التام من جهة انه) اى الشان (وضع) مبنى للمفعول اى اوقع (فى) اول (كل منهما) اى الحد التام والرسم التام (الجنس القريب) وهو الحيوان (المقيد بامر) يعنى الناطق فى الاول والضاحك فى الثانى (مخصص) اسم فاعل لان الناطق و الضاحك يخصصان الجنس يعنى ان الحيوان قبل التقييد بهما عام شامل لجميع الانواع ولما قيد بهما خرج عن العموم وصار خاصا لنوع الانسان لان الحيوانية مع الناطقية والضاحكية لا يوجد الا فى الانسان (وانما قيد) المص (الخواص باللازمة لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة) كالكاتب بالفعل مثلا بالنسبة الى الانسان كما اشرنا اليه فيما سبق (لكونها) اى الخاصة المفارقة (اخص من ذى الخاصة) اى من الانسان مثلا والتعريف بالاخص غير جائز لانه يلزم ح ان يكون التعريف غير جامع

لافراد المعرف هذا من الشارح عين ماسبق منى عند بيان فائده القيد بالللازمة من ان هذا قيد احترازى على مذهب المتأخرين فافهم ﴿والرسم الناقص وهو﴾ اى الرسم الناقص ﴿الذى يتركب﴾ فيه اشارة الى مااشرنا اليه فيماسبق من ان فى قول المص يتركب اشارة الى ان البسائط لا يكون الا بالتعريف بالمفرد لايقال ان البسائط لاتعرف الابالرسم الناقص وهو مركب فيلزم منه تركب البسائط المعرفة به لانا نقول ان الرسم الناقص لايتركب الامن العرضيات لامن الذاتى والعرضى فلايلزم من التعريف به تركب البسائط اعلم ان البسائط والاجناس العالية لاتعرف الا بالرسم الناقص عندالمتقدمين وبالحد والرسم الناقصين عندالمتأخرين فتعبير المص بالتركيب اما لرعايه الاسلوب فيماسبق فيجوز التعريف بالمفرد بالرسم الناقص او اشارة الى مذهب المتقدمين يعنى لاوجود للتعريف بالمفرد فالتعريفات باسرها مركبة وتعريف البسائط و الاجناس العالية من التعريفات اللفظية او التنبيهية لامن القول الشارح ونحن فيه ﴿من عرضيات﴾ الجار متعلق بيتركب والعرضيات جمع عرضى مقابل للذاتى ﴿تختص جملتها﴾ وان لم تختص كل واحد منها ﴿بحقيقة واحدة﴾ كالحيوان الناطق الذى هو حقيقة الانسان وهو ﴿كقولنا فى تعريف الانسان انه﴾ اى الانسان ﴿ماش على قدميه﴾ فقط لافى ضمن المشى على الاربعة (يخرج) من الخروج اوالاخراج (الماشى) فاعل او مفعول (على الاقدام الاربعة) وهو (كالفرس والبقر) فانهما يمشيان على القوائم الاربعة كماترى بخلاف الانسان والطيور ﴿عريض الاظفار﴾ (يخرج ماليس بعريض الاظفار) بل مدور الاظفار او طويل الاظفار مثلا (كالطيور) فان اظفارها طويلة عوجاء كما تشاهدها ﴿بادى البشرة﴾ من البدو ناقصا واو يا بمعنى البدور والظهور والبشرة ظاهر الجلد (يخرج ماهو مستور البشرة كالشعر) بحسب اقتضاء نوعه فلايرد مايقال بادى البشرة لايصدق على من له شعر كثير حتى ان تستر بشرته لان من اقتضاء نوع الانسان ان لاتستر بشرته بشعرها ومن هو مستور البشرة اقل وجودا مع ان ذلك ليس من اقتضاء نوعه ﴿مستقيم القامة﴾ (يخرج ماهو منحنى القامة كالابل والبقر) وغيرهما فلما قال المص ﴿ضحاك بالطبع﴾ لابالتعليم (اختص الجميع) اى جميع هذه العرضيات (بالانسان وخرج) به (غيره) اى غير الانسان من تعريفه (لان جملته هذه الامور العرضية) اى على وجه الاجتماع مع الضحاكية

بالطبع (مختصة بالانسان لاغير بخلاف كل واحد منها) بدون الاجتماع مع الضحك الطبيعى (لوجود البعض منها) اى من تلك العرضيات بدون الضحك الطبيعى (فى غيره) اى فى غير الانسان (ايضا) اى كما وجد (فيه) فان (ماهو) الماشى على القدمين يوجد (ايضا) اى كالانسان (فى الطيور) لانه لايوجد من الطيور ماهو يمشى على اربع (وعريض الاظفار) اى ماهو عريض الاظفار مثل الانسان (يوجد فى) نوع (الفرس و) كذلك (بادى البشرة يوجد فى الحية والسمك) وغيرهما من الضفدع والضب (ومستقيم القامة) اى ماهو مستقيم قامته (يوجد فى الاشجار) خصوصا فى العرعر والنخلة قيل بل جميعها يوجد فى غير الانسان كالنسناس وهو الحيوان البحرى الذى صورته كصورة الانسان ويقال له الانسان البحرى (واما الضحاك بالطبع ففى وجوده فى غير الانسان خلاف) قيل يوجد وقيل لا (لكن الاولى) بل الحق (ان لايوجد) فلذلك اختص الجميع مع الاجتماع به بالانسان وكان سببا لخروج ماعدا الانسان عن تعريفه (اما كونه) اى هذا التعريف (رسما) لاحدا (فلما) من انه تعريف بالاثر العرضى الخارج لابالذاتى الداخل (واما كونه ناقصا) لاتاما (فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام) فيه او لنقصانه فى الافادة عن الرسم التام او فى المشابهة بالحد التام (حتى يتحقق) ويثبت (المشابهة) التامة (بالحد التام كتحققها) اى المشابهة التامة (بين الرسم التام) المركب من الجنس القريب والخواص اللازمة (والحد التام) المركب من الجنس والفصل القريبين وذلك المشابهة بينهما من حيث انه وضع فى اولهما الجنس القريب وقيد بامر مختص بالمعرف (ولما) اتم المص و (فرغ) باذن الله تعالى (من) بيان طرف (التصورات ومباديها) يعنى الكليات الخمس (ومقاصدها) يعنى القول الشارح (شرع) متوكلا على الله تعالى (فى) بيان طرف (التصديقات فقدم المص (مباديها) اى التصديقات ليطابق الوضع الطبع (وهى) اى مبادى التصديقات (مباحث القضايا واحكامها فقال) اى المص ﴿القضايا﴾ اى الباب الثالث الذى عهد كونه جزأ من الرسالة مباحث القضايا وانما قدرنا هكذا لان الباب الثالث لايبحث فيه عن نفس القضايا بل عن احوالها بان يجعل القضايا موضوعات ذكرية وتحمل عليها احوالها مثل ان يقال القضية اما حملية او شرطية ثم كل منهما اما موجبة او سالبة الى غير ذلك فلابد من تقدير المباحث كما اشار اليه الشارح آنفا (فان قلت من اى شئ اخذ

الباب الثالث وقدر ههنا قلت للامر المشتهر فيمابين ارباب هذا الفن من ان ابواب
المنطق تسعة فبادى التصورات باب اول و مقاصدها باب ثان و مبادى
التصديقات باب الثالث ولذا قدر الباب الثالث او التقدير هذا الذى لوحظ
وحوفظ فى ذهنى باب القضايا و اما الشارح فقال فى بيان المقدر (اى مما يجب
استحضاره القضايا) اعتمادا على قول المص فيما سبق اوردنا فيها ما يجب
استحضاره فعلى الاول والثانى قوله القضايا بتقدير المضاف اى مباحث القضايا
او باب القضايا وعلى الثالث بلا تقدير المضاف مبتدأ مؤخر للخبر المقدر المقدم
(هى) اى القضايا (جمع قضية و) ايضا (يعبر عنها) اى القضية (بالخبر)
المقابل للانشاء لان الخبر عرفوه بما يحتمل الصدق والكذب و كذلك
﴿القضية قول يصح ان يقال لقائله﴾ اى القول ﴿انه﴾ اى قائل ذلك القول
﴿صادق﴾ اى مخبر عما هو مطابق للواقع ﴿فيه﴾ اى فى ذلك القول ﴿او كاذب﴾
اى مخبر عما هو غير مطابق للواقع ﴿فيه﴾ اى فى ذلك القول فاذا صح ان يقال
لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه علم ضمنا انه يحتمل الصدق و الكذب لانه
لو لم يحتمل اليهما لما صح ان يقال لقائله كذلك (والقول) الكائن فى قوله القضية
قول يصح الخ (هو) اى ذلك القول (المركب) حال كونه (ملفوظا) اذا اريد
بالقضية القضية الملفوظة (او معقولا) اذ اريد بها القضية المعقولة واذا كان
المراد بالقول هو المركب (فهو) اى القول (جنس) شامل لجميع المركبات
(كذلك) اى ككون لفظ القضية التى نحن بصدد تعريفها جنسا شاملا
للملفوظة و المعقولة فيدخل فى تعريف القضية اقسام المركبات الاسنادية نحو
زيد قائم و التعدادية نحو خمسة عشر و التوصيفية نحو الحيوان الناطق
و الاضافية نحو غلام زيد و الصوتية نحو سيبويه و المزجية نحو بعلبك فاحتيج
الى قيد يخرج الاغيار من تعريفها و نبه عليه الشارح بقوله (و باقى القيود) يعنى
قوله يصح ان يقال لقائله الخ (فصل يخرج المركبات) التى هى (الانشائية)
لا الخبرية (سواء كانت) تلك المركبات الانشائية (طلبية) وهى (كالامر) لانه
يطلب بصيغته وجود الفعل عن الحاضر او الغائب (و) كا(لنهى) لانه يطلب
بصيغته ترك الفعل عن الحاضر او الغائب (و) كا(لنداء) لانه يطلب به اقبال
المنادى (او) كانت (غير طلبية) وهو (كالقسم) لانه لا طلب فيه بل عبارة
عن اظهار جلالته تعالى عند اثبات شئ او نفيه (و) كـ(افعال المدح) نحو
و نعم الوكيل (و) كافعال (الذم) نحو فبئس مثوى المتكبرين (و) كـ

(صيغ العقود) وهى (كبعت واشتريت فانها) اى المركبات الانشائية
المذكورة ليست بقضية (حتى تدخل فى تعريفها بل هى) اى تلك المركبات
(من قبيل التصورات الساذجة) الصرفة التى لا حكم فيها وان قال بعض
القوم بوجود الحكم فى بعضها لكنه لا حكم فيها (عند ارباب هذا الفن)
لما ستعرفه (وكذا) اى وكما اخرج المذكورات (يخرج ذلك الفصل المركبات
التقييدية) مثل الحيوان الناطق فانها ايضا ليست بقضية بل عبارة
عن تقييد الحيوان بالناطق (و) كذا (يخرج المركبات الاضافية مثلا
غلام زيد) فانها ايضا خالية عن القضاء بمعنى الحكم بل عبارة عن ضم
غلام الى زيد (وغيرها) معطوف على مفعول يخرج اى ويخرج ايضا
غير المركبات التقييدية والاضافية (من نحو خمسة عشر لان) علة يخرج
(صدق القول مطابقة حكمه) اى القول (للواقع) اى لنفس الامر (وان لم
يكن) حكمه (مطابقا للاعتقاد) اى لاعتقاد المخبر كقول الكافر الاسلام
حق من غير اعتقاد مضمونه لان حكمه بحقية الاسلام مطابق لنفس
الامر وان لم يطابق لاعتقاده هذا مبنى (على مذهب الجمهور) من
اهل السنة وهو الاصح (او) صدق القول مطابقة حكمه (لاعتقاد المخبر
وان كان) حكم ذلك القول (غير مطابق للواقع كقول) الكافر الكفر حق لانه
اعتقد بحقية الكفر وان لم يطابق لنفس الامر وهذا مبنى (على مذهب النظام
من المعتزلة (او) صدق القول مطابقة حكمه (لهما) اى لاعتقاد المخبر
ونفس الامر (جميعا) كقول المسلم الاسلام حق وهذا مبنى (على مذهب
الجاحظ) من المعتزلة (وكذبه اى كذب القول المقابل لصدق
القول (عدم مطابقته) اى عدم مطابقة حكمه (للواقع) عند الجمهور
(او) عدم مطابقته (للاعتقاد) عند النظام (او) عدم مطابقته (لهما معا)
عند الجاحظ (و) الحال انه (لا حكم فى الانشائيات والتقييديات والاضافيات)
حتى لا يخرجها الفصل عن تعريف القضية التى كان وجود القضايا والحكم فيها
سببا لتسميتها بها (لان) علة لقوله لا حكم فى الانشائيات (الحكم) اسم ان وخبره
(اداء للواقع فى نفس الامر) ظرف للواقع (من طرفى النسبة) حال من الواقع
(وهما) اى طرفى النسبة (الثبوت والوقوع كما فى) القضية (الموجبة) فانك
اذا قلت زيد قائم فقد اديت وقوع قيام زيد وثبوته (والانتفاء واللا وقوع)
معطوف على الثبوت والوقوع (كما فى) القضية (السالبة) فانك اذا قلت

ليس زيد بقائم فقد اديت لاوقوع قيام زيد وانتفائه (و) الحال انه (لا اداء فى الانشائيات و التقييديات والاضافيات) كما لايخفى حتى يكون فيها حكم ولا تخرج من تعريف القضية لانه او كان فيها اداء لكان فيها حكم لكنه لااداء فيها ولوكان فيها حكم لماخرجت عن تعريف القضية لكنها لاحكم فيها ثم اعلم انه قيل لايصح تفسير الحكم بالاداء لان الاداء هو ايصال الحكم بتكلم ما يدل عليه الى السامع فهو صفة المتكلم وليس هذا بحكم لان الحكم فى اصطلاح المنطقيين اما عبارة عن المعلوم وهو النسبة التامة الخبرية عند القدماء ووقوع النسبة اولا وقوعها عند المتأخرين واما عبارة عن العلم وهو ادراك النسبة التامة الخبرية عند الاولين وادراك وقوع النسبة وادراك لاوقوعها عند الاخرين وعلى كل تقدير لايصح تفسير الحكم بالاداء انتهى فنقول اللهم الا ان يحمل على احد هذين المعنيين لنوع تمحل وهو ان يقال الاداء بمعنى المؤدى من قبيل كون المصدر بمعنى المفعول او يقال الحكم مايفهم من الاداء للواقع وما يفهم من الاداء للواقع يصح ان يكون نفس النسبة او ادراك وقوعها اولاوقوعها تأمل ووجه التمحل هو ان يطلق اداء الواقع وهو الايصال الى السامع ويراد به النسبة لكونها سببا للاداء فيكون مجازا مرسلا من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب (ولما فرغ) المص (من تعريف القضية) بالرسم التام او الناقص وهو الاصح لانه مركب من الجنس البعيد وهو القول ومن الخاصة اللازمة من العرضيات وهو احتمال القضية الصدق والكذب و المركب منهما رسم ناقص وقيل ان القول جنس قريب فيكون تعريف القضية رسما تاما (شرع) جواب لما (فى تقسيماتها) اى القضية فان قلت لم لم يقل تقسيمها مفردا بل قال تقسيماتها جمعا قلت تنبيها على ان للقضية تقسيمات متعددة باعتبارات متعددة و انما عرفها اولا وقسمها ثانيا لانه اوقع فى الذهن (فقال) اى المص ﴿ وهى ﴾ (اى) جنس (القضية) وانما قدرنا لفظ الجنس اذا التقسيم كالتعريف للماهية عند المحققين لان التقسيم لتحصيل انواع ماهية المقسم بذكر اقسامه فيكون المراد من المقسم ايضا الماهية فلا ضير فى حمل اللام على الجنس (تنقسم اولا) بالتنوين لانه ظرف للمظروف لاصفة لموصوف فانه ح لايقبل التنوين (ب) سبب (اعتبار الطرفين) للقضية الى قسمين ﴿ اما حملية ﴾ لان طرفيها اما مفردة بالفعل او بالقوة واما مركبة كذلك (و) الحملية (هى التى يكون طرفاها اعنى) بطرفيها (المحكوم عليه) المسمى بالموضوع وهو الطرف الاول (و) المحكوم (به)

(المسمى)

المسمى بالمحمول وهو الطرف الاخير مفردين) خبر يكون سواء كانا مفردين (بالفعل) نحو زيد قائم (او) كانا مفردين (بالقوة) نحو الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه (موجبة كانت) تلك القضية الحملية ﴿ كقولنا زيد كاتب او ﴾ كانت (سالبة كقولنا زيد) ﴿ ليس بكاتب ﴾ فان قلت لم سميت هذه القضية حملية قلت (وتسميتها حملية) ثابتة (ب) سبب (اعتبار طرفيها الاخير) المسمى بالمحمول لان فيه معنى الحمل لاجل انه انما وضع لان يحمل به على شئ (الاان) بمعنى لكن لانه نشأ من الكلام السابق توهم انه وضع الجزء الاخير من القضيه السالبة لان يحمل على شئ ولذلك سميت هى ايضا حملية مع انه لايحمل على شئ بل يسلب عنه فدفع الشارح ذلك التوهم بان يقول لكن (الموجبة هى الحملية فى الحقيقة) يعنى اطلاق الحملية عليها حقيقة (لتحقق معنى الحمل فيها) باعتبار طرفها الاخير كما سبق (واما السالبة فلا حمل فيها) لعدم معنى الحمل فى طرفها الاخير (لكن كثيرا ماتسمى الاعدام باسم الملكات اتساعا) فاطلق على السالبة ما اطلق على الموجبة لمناسبة التضاد بينهما او لمشابهة السالبة اياها فى الطرفين او النسبة وقال سيد المحققين اجراء اسم الحملية على الموجبة و السالبة بحسب مفهومها الاصطلاحى قطعا وهو القضية التى يكون طرفاها مفردين اما بالفعل او بالقوة فان هذا المفهوم كما يصدق على زيد قائم يصدق على زيد ليس بقائم بلا تفاوت انتهى وتحريره انهم نقلوا اسم الحملية من المعنى اللغوى الى المفهوم الاصطلاحى بناء على وجود المناسبة فى بعض افراده وهو الموجبة وهذا القدر من المناسبة كاف فى صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين مع ان قاعدة النقل ترك المنقول عنه فليحرر ﴿ واما شرطية ﴾ (وهى التى لايكون طرفاها) المسميان بالمقدم والتالى (مفردين) بخلاف طرفى القسم الاول فهذه القسمة للقضية باعتبار الطرفين و يستفاد منه وجه انحصارها فى القسمين عقلا على ماذكره قدس سره من ان الحصر المذكور عقلى وقد تقسم ايضا باعتبار تفاوت النسبتين بان يقال القضية ان حكم فيها بثبوت شئ لشئ اوسلبه عنه فحملية والا فشرطية او يقال النسبة فيها ان كانت ثبوت مفهوم لمفهوم فحملية وان كانت ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر اومباينة مفهوم عن مفهوم آخر فشرطية و بالجملة قسمة القضية الى الحملية والشرطية اولية الا ان التقسيم الاخير لاينطبق الا على مذهب المتأخرين القائلين بالنسبة بين بخلاف الاولين فانهما لايختصان بمذهب فتدبر (وهى)

اى الشرطية (اما) ﴿ متصلة ﴾ (وهى) القضية الشرطية (التى يحكم فيها بصدق قضية او) يحكم فيها ب (لاصدقها على تقدير صدق قضية اخرى) اى يحكم فيها باتصال تحقق قضية بتحقق قضية اخرى او بسلبه فان الصدق بمعنى التحقق وقوله على تقدير ينبئ عن الاتصال او نقول معناه يحكم فيها بوقوع اتصال تحقق قضية بتحقق قضية اخرى اولا وقوعه (فان كان الاول) يعنى ان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قصية اخرى (فالقضية) حينئذ (شرطية متصلة موجبة) ﴿ كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ﴾ هذه القضية تصلح مثالا للممثل لها يعنى انها شرطية فانها مشتملة لاداة الشرط و متصلة و موجبة (فانه حكم فيها بصدق قضية النهار موجود) ولذا كانت موجبة (على تقدير صدق قضية الشمس طالعة) ولذا كانت متصلة (وان كان الثانى) يعنى اذا حكم فيها بلاصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى (فالقضية) حينئذ (شرطية متصلة سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود) وهذه ايضا شرطية لما عرفت ومتصلة وسالبة (فان حكم فيها بسلب صدق قضية الليل موجود) ولذا كانت سالبة قال بعض الافاضل تسمية المتصلة بالشرطية لما فيها من معنى الشرط وادواته وبالمتصلة لاتصال طرفيها وذلك فى الموجبة ظاهر وفى السالبة بمناسبة التضاد او المشابهة فى الطرفين او النسبة كما فى الحملية انتهى (على تقدير صدق قضية الشمس طالعة) ولذا كانت متصلة ﴿ واما ﴾ (شرطية) ﴿ منفصلة ﴾ (وهى) اى الشرطية المنفصلة القضية (التى يحكم فيها) اى فى تلك القضية (بالتنافى) والمعاندة (بين القضيتين) ايجابا اوسلبا (فان كان الحكم بالتنافى بينهما) اى بين القضيتين (ايجاباف) تلك القضية (منفصلة موجبة) ﴿ كقولنا العدد اما زوج واما فرد ﴾ قال بعض الافاضل واصل هذه القضية اما العدد زوج واما العدد فرد ثم حذف العدد الثانى للاختصار فصارت العبارة اما العدد زوج واما فرد ثم كرهوا دخول احدهما على المقسم وهو العدد والآخر على القسم وهو الفرد لانه ح يرى كل من المقسم والقسم عديلا للآخر وهو ليس كذلك فقدم المقسم على اما الاول فصارت العدد اما زوج واما فرد كما ترى انتهى وهذا المثال مطابق للممثل له (فانه حكم فيها) اى فى هذه القضية الممثل بها (بان كون العدد زوجا ينافى)

ويعاند (كونه) اى العدد (فردا وان كان) الحكم بالتنا فى بين القضيتين (سلباف) هى (منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون هذا اسود اوكاتبا) وهذا المثال ايضا مطابق للممثل له (فانه حكم فيها) اى فى تلك القضية الممثلة بها (بسلب) المعاندة و (المنافاة بين كونه) اى بين كون المشار اليه الاعتبارى وهو زيد مثلا (و) بين (كونه كاتبا وتسمية) القضية الشرطية (المتصلة بالشرطية ظاهرة) عند اهلها (لاشتمالها) علة الظهور او خبر مبتدأ محذوف اى وتسميتها بذلك لاشتمال (المتصلة) على اداة الشرط ومعناه (واما تسمية المنفصلة بها) اى بالشرطية (فلمشابهتها) اى المنفصلة (المتصلة من حيث انهما) اى المتصلة والمنفصلة مركبتان من القضيتين فيكون معنى الشرطية (فى المتصلة حقيقة لوجود اداته ومعناه فيها) و (يكون معنى الشرطية) فى المنفصلة (مجازا) على طريق الاستعارة ويوافق لهذا ما قال بعض الافاضل من ان تسمية المنفصلة بالشرطية لمشابهتها المتصلة من جهة انهما مركبتان من القضيتين او لتضاد هما فى النسبة فانها فى المتصلة الاتصال وفى المنفصلة الانفصال اى المنافاة والمباينة وبالمنفصلة لوجود حرف الانفصال ومعناه فيها ثم اعلم ان قسمة الشرطية الى المتصلة والمنفصلة استقرائية لاعقلية لبقاء ما يحكم فيها باتصال الصدق والتنافى بينهما الا ان الاستقراء نفاه وهى قسمة اولية للشرطية وثانية للقضية كذا فى شرح الشمسية وحاشية السيد السند قدس سره فلا يلتفت الى ما نقل من شرح الاشارات من ان اصناف التركيب الخبرى ثلثة الحملية والمتصلة والمنفصلة ولما قسم المص القضيه مطلقا الى الحملية والشرطية وقسم الشرطية ايضا الى المتصلة والمنفصلة وكان هذا التقسيم باعتبار جزئيهما الاول والثانى اراد ان يبين ما يعبر به عنهما فى اصطلاح ارباب هذا الفن فقال ﴿ والجزؤ الاول ﴾ المراد بالاولية ما هو فى الاصل وبالطبع يعنى لو خلى العقل والطبيعة فى نفسه ليقدم ذلك الجزء سواء ذكر اولا اولم يذكر فيتناول المبتدأ والفاعل فان زيدا فى قال زيد موضوع وقال محمول لان محصل معناه زيد قائل او ذو قول فى الزمان الماضى وانما كان اولا بالطبع لان ذلك الجزء الذات والمحمول الوصف والذات مقدم على الوصف وفى تفسير الشارح بقوله (اى المحكوم عليه) اشارة الى ما ذكرنا يعنى ليس المراد بالجزء الاول ما هو فى الذكر سواء كان محكوما عليه او به بل المراد به المحكوم عليه سواء ذكر اولا او ثانيا ﴿ من ﴾ (القضية) ظرف مستقر صفة للجزء الاول او حال منه على مذهب من يجوز الحال

من المبتدأ وانما قدر الشارح قول القضية اشارة الى ان قول المص ﴿ الحملية ﴾
صفة لموصوف محذوف وهو ماقدره ﴿ يسمى موضوعا ﴾ فان قلت اذا قلنا
الانسان كاتب مثلا ففى طرف الموضوع ثلثة اشياء احدها ذات الموضوع وهو
افراد الانسان كزيد وعمرو وبكر وغيرهم وثانيها عنوان الموضوع وهو
الماهية الانسانية التى هى الحيوان الناطق وثالثها اتصاف ذات الموضوع
بوصف الموضوع فاىّ منها يسمى موضوعا قلنا هو المجموع بحسب الظاهر
والذات فقط بحسب الحقيقة واعلم ان الذات يسمى لها ذات الموضوع والماهية
يسمى لها وصف الموضوع وعنوانه واتصاف الذات بالماهية يسمى له عقد
الوضع وانما سمى موضوعا (لانه) اى الجزء الاول (انما وضع لان يحكم عليه)
اى على ذلك الجزء (بشى وهو) اى الشئ (المحكوم به) وكل شئ هذا شانه
فيسمى موضوعا ﴿ و ﴾ ﴿ الجزء ﴾ (الثانى) منها (اى المحكوم به) سواء قدم
او اخر فى الذكر (يسمى) ﴿ محمولا ﴾ فان قلت اذا قلنا زيد كاتب ففى طرف
المحمول شيئان احدهما وصف المحمول وهو الكتابة وثانيهما اتصاف ذات
الموضوع بوصف المحمول فاىّ منها يسمى محمولا قلنا هو المجموع بحسب
الظاهر والوصف فقط بحسب الحقيقة ثم اعلم ان اتصاف ذات الموضوع
بوصف المحمول يسمى له عقد الحمل وانما سمى محمولا (لانه) اى الجزء
الثانى (انما وضع لان يحمل به) اى بالجزء الثانى (على شئ وهو) اى الشئ
(الموضوع وللحملية جزء آخر) غير الجزئين المذكورين (وهو) اى ذلك
الجزء الآخر (النسبة التى يرتبط بها المحمول بالموضوع وتسمى) تلك النسبة
نسبة (حكمية ولم يذكرها المص) رحمه الله (لانه) اى المص (يريد ان يبين
اسم ماسبق ذكره فى تقسيم القضية) تقسيما اوليا (الى) القضية (الحملية و)
الى القضية (الشرطية والمذكور) الواو للحال او الاستيناف (فيما سبق
ليس) الجزء الرابط للمحمول بالموضوع (الا الطرفين) فقط فلذلك
لم يذكرها اونقول لم يذكر النسبة التى بها يرتبط المحمول بالموضوع وهى
النسبة الحكمية كما عرفت آنفا لانه كثيرا ما يدل عليها بالمحمول او بالمنوى
فيه وقد يحذف الدال عليها فكثيرا ما يذكر فى القضية لفظان كما فى الامثلة
فانه اقتصر فيها على لفظ الموضوع ولفظ المحمول على ماهو اللائق
بحال الكتاب وايضا هى تابعة للطرفين فاكتفى بهما اختصارا
وتنبيها على الاختلاف فيها ونحن نذكرلك نبذا منه فنقول كما ان من حق

الموضوع والمحمول ان يعبر عنهما بلفظين فى القضية الملفوظة مسميين
بالموضوع والمحمول لدلالتهما عليهما وقدم كذلك من حق النسبة
الحكمية ان يدل عليها بشئ والدال عليها يسمى رابطة تسمية للدال باسم
المدلول ايضا ولما كانت تلك النسبة معنى غير مستقل بل حالة بين الموضوع
والمحمول وآلة لتعرف حالهما يكون الرابطة اداة ان كانت لفظا لكنها قد
تكون فى قالب الاسم وتسمى رابطة غير زمانية كهو فى قولنا زيد هو عالم
وماقيل انه ضمير زيد او ضمير فصل وعماد للفرق بين النعت والخبر فكيف
يكون رابطة ليس بشئ لانه فى قالب الضمير وفى صورته وليس به على انه
يورد فى غير مواضع الفصل لكن لما كان يمنعه التزام مطابقته للموضوع
ولو كان دالا على النسبة لكان القياس التزام افراده وعدم تغيره بتغير الموضوع
لم يعتمد عليه فى شرح المطالع وقال الرابطة فى هذه القضية حركة الرفع لانها
دالة على معنى الفاعلية وهو الارتباط والاستناد ﴿ والجزء الاول ﴾ اى المحكوم
عليه وانما فسرناه بهذا لان المحكوم عليه والمحكوم به اعم من الموضوع
والمحمول لانه كما يعبر عن الموضوع بالمحكوم عليه كذلك يعبر عن المقدم به
وكما يعبر عن المحمول بالمحكوم به كذلك يعبر عن التالى به عند المنطقيين ﴿ من ﴾
القضية ﴿ الشرطية ﴾ تذكر ماسبق من الكلام عند قوله والجزء الاول
من الحملية (سواء كانت) تلك القضية الشرطية (متصلة او) كانت
(منفصلة) ﴿ يسمى ﴾ اى الجزء الاول ﴿ مقدما ﴾ (لتقدمه) علة ليسمى اى
لكون الجزء الاول متقدما (فى الذكر) ظرف للتقدم (طبعا) تميز من نسبة
التقدم المضاف الى فاعله (وان) وصلية (تأخر) ذلك الجزء (وضعا)
تميز ومثال كون الجزأ الاول اولا من جهة الطبع وثانيا من جهة الوضع
(كما فى قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة) لان قولنا النهار
موجود جزء ثان طبعا وان كان اول وضعا وقولنا كلما كانت الشمس طالعة
جزء اول طبعا وان كان ثانيا وضعا ثم اعلم ان فى قوله لتقدمه طبعا وان تأخر
وضعا اشارة الى ان تقديم الجزاء على الشرط جائز عند الميزانى وان كان ممتنعا
عند بعض النحويين وهو البصريون لان نظر الميزانى الى المعنى والتقديم
لا يفسده بخلاف النحوى فان نظره الى اللفظ والتقديم يبطل الصدارة واما
الكوفيون فيجوزون تقديم الجزاء على الشرط كالميزانيين ﴿ و ﴾ (الجزء)
﴿ الثانى ﴾ اى المحكوم به (منها) اى من القضية الشرطية (يسمى) اى

الجز ﴿ تاليا ﴾ (لكونه) اى الجزء الثانى (تابعا) للجزء الاول (وهو) اى التالى
مأخوذ (من التلو) الملابس (بمعنى التابع) وفيه مطابقة لقاعدة ان الحكم
على المشتق بشئ يشعر علية المأخذله لان التلو مصدر فى وزن العلو واشارة
الى ان تاليا مشتق من التلو بمعنى التبع لامن تلاوة بمعنى القراءة ﴿ والقضية ﴾
مطلقا فان قلت لم لم يأت بالضمير الراجع اليها بل اظهرها قلت لئلا يحتمل رجوعه
الى واحدة من الحملية والمتصلة والمنفصلة بل يشمل كلها (تنقسم) اى القضية
(ثانيا الى قسمين) اشار الشارح بقوله ثانيا الى ان هذا التقسيم ثان لكنه قد سبقت
منا الاشارة نقلا من شرح الشمسية وحاشيته الى ان الثانى هو قوله اما متصلة
و امامنفصلة لانه قسمة اولية للشرطية و ثانية لمطلق القضية اللهم الا ان يقال
وهو باعتبار ان الاولين باعتبار الطرفين وهذا باعتبار النسبة التامة فلذلك
اعتبرهما اول وهذا ثانيا (فان قلت لم قدم القسمة الاولى على هذه (قلت ان الاولى
باعتبار ذات الطرف او النسبة الحكمية وهذه باعتبار النسبة التامة الخبرية او باعتبار
العلم بها وهما متأخران عن الاولين ذاتا لان لها تقسيمات بحسب الذات
و بحسب العارض (فان قلت لم قدم هذه على الثالثة مع انها باعتبار الموضوع
المتقدم على النسبة (قلت لان تلك باعتبار الموضوع من حيث انه موضوع
والموضوع من هذه الحيثية متأخر عن النسبة وان تقدم ذاتا ولان النسبة جزء
معه القضية بالفعل بخلاف الموضوع فهى اخص اجزاء القضية فاعرف وانما تنقسم
القضية الى قسمين لانها ﴿ اما موجبة ﴾ (ان كان الحكم)متعلق بالحكم او صفة له
(فيها) اى فى القضية (بالايقاع) او الوقوع اى بايقاع وقوع السبة بين بين على
مذهب المتأخرين الذين قالوا ان اجزاء القضية حملية كانت او شرطية اربعة
المحكوم عليه كزيد والمحكوم به كالكاتب ولاشك ان الكاتب من جهة المفهوم ممكن
الاسناد الى افراد كثيرة فلابد من تعقل نسبة ثبوتية بين الكاتب و بين زيد فهذه
يقال لها النسبة بين بين والنسبة الحكمية ولها اسماء اخر باعتبارات اخر وهذه
جزء ثالث للقضية والرابع الوقوع فى الموجبة واللاوقوع فى السالبة المسميان
بالنسبة التامة الخبرية وهما اى النسبتان وقد يعبر عنهما بلفظ واحد بالاشتراك
فحاصل معنى قوله ان كان الحكم بالايقاع على مذهبهم ان كان الحكم فيها
بالعلم بتصور النسبة بين بين واما على مذهب المتقدمين الذين قالوا ان اجزاء
القضية ثلثة وانكروا النسبة بين بين فحاصل معناه ان كان الحكم فيها بالعلم
بتصور النسبة الحكمية ﴿ كقولنا ﴾ فى الحملية ﴿ زيد كاتب ﴾ فانه حكم فيها

بوقوع ثبوت كتابة زيد واوقع ذلك الوقوع اى ادرك على وجه الاذعان
﴿ واما سالبة ﴾ (ان كان الحكم فيها)اى فى القضية(بالانتزاع)او اللاوقوع
اى بانتزاع وقوع النسبة بين بين على مذهب المتأخرين واما على مذهب المتقدمين
فحاصل معناه ان كان الحكم فيها بانتزاع اللاوقوع الذى هو النسبة الحكمية
واعلم ان للحكم معنيين عند اهل الفن النسبة التامة الخبرية وايقاعها او انتزاعها
سواء كان فعلا او انفعالا ﴿ كقولنا ﴾ فى الحملية ﴿ زيد ليس بكاتب ﴾ حكم
فيها بلاوقوع ثبوت كتابة زيد وانتزع اى اذعن ذلك اللاقوع هذا على طريق
المتأخرين وتفسير الايقاع والانتزاع بالادراك على ماهو المذهب الحق من ان الحكم
بالمعنى الثانى ادراك لافعل و اما على طريقة القدماء ففى الاول حكم بوقوع
كتابة زيد واوقع ذلك الوقوع اى اذعن وفى الثانى حكم بلاوقوع كتابة
وانتزاع ذلك اللاوقوع اى اذعن وادرك على وجه الاذعان فان الحكم بالمعنى
الثانى ادراك عندهم و بين المعنيين فرق دقيق فتبصر والله الموفق (ثم)
اى بعد ماعلمت ان الموجبة ماهى والسالبة ماهى اعلم ايها المخاطب (ان) القضية
(الموجبة اما) موجبة(محصلة او) موجبة(معدولة لان القضية الموجبة)
علة لانقسامها اليهما (لاتخلو) اى القضية لاتبقى خالية لانه (امان لايكون
فيها حرف السلب) اصلا وهى اى القضية المجردة عن حرف السلب
موجبة (محصلة) يعنى يسمى لهذه القضية فى اصطلاح المنطقيين محصلة لمافيها
من معنى تحصيل ثبوت المحمول ووجوده للموضوع (وتسمى) اى تلك القضية
قضية (وجودية ايضا) اى كما سميت محصلة لما فيه من معنى الوجود المنافى
للسلب وهى (مثل) قولنا (زيد كاتب) فانه ليس فيه حرف السلب بل فيه
حصول الكتابة لزيد ووجودها له (او تكون فيها)اى فى تلك القضية الموجبة
(حرف السلب التى تكون)اى الحرف (جزأ من القضية) احترز به عما لاتكون
جزأ من القضية اى من طرفى القضية لان القضية ح تكون سالبة لامعدولة
(وهى) اى القضية التى تكون حرف السلب جزأ من طرفيها معا او من طرف
واحد فقط الموجبة (المعدولة وانما سميت)تلك القضية (معدولة لان حرف
السلب) التى تكون جزأ منها بسبب كونها جزأ منها (عدل) مبنى للمفعول
ولازم ولذا عدى بالجار فى(به عن اصل)متعلق بعدل (مدلوله)اى حرف السلب
والتذكير باعتبار لفظه مع قطع النظر عن كونه كلمة(وهو)اى اصل مدلوله (السلب)
لانه وضع له (وجعل حكمه) نائب عن فاعل جعل اى جعل حكم حرف السلب

(حكم) مفعول ثان (مابعده فان كان حرف السلب جزء من الموضوع تسمى)
اى تلك القضية حينئذ (معدولة الموضوع مثل قولنا اللاحى جماد) فان حرف
النفى و السلب فى الاصل وقع فى هذه القضية جزأ من الموضوع و عدل به عن معنى
السلب لانه لم يسلب عدم حيوة الجماد و لا جمادية اللاحى بل وقع جزأ من الموضوع
كما سبق (و ان كان) حرف السلب (جزأ من المحمول تسمى) اى تلك القضية
ح (معدولة المحمول مثل قولنا الحى لا جماد) فانه وقع حرف السلب ههنا
جزأ من المحمول و عدل به عن معناه الاصلى لانه لم يسلب عدم جمادية الحى
بل وقع جزأ منه (و ان كان) حرف السلب (جزأ منهما معا) اى من الموضوع
و المحمول (تسمى) ح تلك القضية (معدولة الطرفين) اى معدولة الموضوع
و المحمول (مثل قولنا اللاحى لا عالم) و لما كان هذا المقام مورد ان يقال لم لا تكون
القضايا هذه سالبة بل تكون موجبة مع ان فيها حرفا وضع لسلب شئ
عن شئ فى مدخوله و ما الفرق بين السالبة و المعدولة الموجبة اشار الشارح
الى الجواب عنه فقال (و السالبة مايكون فيها حرف السلب و) الحال انه
(لايكون) اى حرف السلب (جزأ منهما) اى الموضوع و المحمول (اصلا)
بخلاف المعدولة و قطعا (مثل زيد ليس بكاتب) لان زيدا موضوع و الكاتب
محمول و ليس ليس بجزء منهما بل اتى به لسلب الكاتبية عن زيد (و مرادهم)
اى المنطقيين (عند الاطلاق) يعنى اذا قالوا قضية محصلة بغير قيد محصلة
الموضوع او المحمول فمرادهم (بالمحصلة ما) اى قضية (لاعدول فيها اصلا)
لا فى الموضوع و لا فى المحمول (و هى اى القضية التى لا عدول فيها اصلا
(محصلة الطرفين و) مرادهم عند الاطلاق (بالمعدولة) اى اذا قالوا قضية
معدولة بغير قيد احد الطرفين او كلاهما بالمعدولية فمرادهم بها (ما) ههنا
و فيما سبق عبارة عن القضية بقرينة تأنيث الضمير الراجع اليه لانه باعتبار انه
عبارة عن القضية اى قضية (فيها عدول سواء كان) ذلك العدول (بطرفيها)
اى بطرفى القضية (او باحدهما) اى باحد الطرفين (اعلم) ايها الطالب المخاطب
(ان) القضية (الموجبة محصلة كانت) تلك الموجبة بعدم وجود حرف السلب
فيها جزأ من طرفيها معا او من احدهما (او) كانت (معدولة) بوجود ذلك
الحرف فيها جزأ من طرفيها معا او من احدهما (تقتضى) تلك الموجبة المحصلة
او المعدولة (وجود الموضوع) و ثبوته فى نفس الامر (بخلاف السالبة)
لانها لاتقتضى وجوده و ثبوته مثل الغيب ليس بمعلوم الله تعالى لانه لا وجود

للغيب بالنسبة الى الله بل له وجود بالنسبة الى ماسواه و اعلم ان المحققين قالوا
كل موجبة يقتضى وجود الموضوع الا الموجبة السالبة المحمول لانها فى حكم
السالبة لان فيها سلب الربط و سلبه سلب و كل سالبة لا يقتضى وجود الموضوع
الا السالبة السالبة المحمول فانها فى حكم الموجبة لان سلب السلب ايجاب
فاحفظ و لما قسم المص القضية باعتبار المحكوم عليه و به الى الحملية و الشرطية
و قسم الشرطية الى المتصلة و المنفصلة و قسم القضية ايضا باعتبار النسبة
الى الموجبة و السالبة اراد ان يقسمها باعتبار المحكوم عليه و احواله يعنى باعتبار
افراد موضوعها فقط فقال ﴿ و كل واحدة منهما ﴾ (اى من الموجبة
و السالبة) مطلقا سواء كانت حملية او شرطية متصلة او شرطية منفصلة
﴿ امامخصوصة ﴾ (و هى) اى المخصوصة ان كانت حملية فهى القضية (التى
كان الموضوعة فيها) اى المخصوصة الحملية (شخصا معينا) مثل زيد او عمرو
و انما قدرنا قولنا ان كانت حملية لان اسم الموضوع مخصوص للجزء الاول
من الحملية كما عرفت (و هى) اى المخصوصة منقسمة الى قسمين لانها (اماموجبة
او سالبة ﴾ كما ذكرنا ﴿ فى مثاليهما) اى الموجبة و السالبة (من) بيان لما (نحو
زيد كاتب) هذا مثال المخصوصة الموجبة الحملية (و) نحو (زيد ليس بكاتب)
هذا مثال المخصوصة السالبة الحملية ثم اراد الشارح بيان وجه تسميتها
بالمخصوصة فقال (اماتسميتها) مصدر مضاف الى مفعوله اى تسمية القضية
المخصوصة (مخصوصة) مفعول ثان للتسمية (فلخصوص موضوعها)
اى موضوع المخصوصة يعنى ليكون موضوعها و هو زيد مثلا خاصا لفرد
معين لا عاما شاملا للافراد الكثيرة و الا تكون كلية لا مخصوصة و لا للافراد
القليلة و الا تكون جزئية لا مخصوصة كما سيأتى (و قد يقال لها) اى المخصوصة
(شخصية ايضا) اى كما قيل لها مخصوصة (لكون موضوعها شخصا معينا) كما بان
لك من المثال ﴿ و ﴾ (ان لم يكن الموضوع فيها) اى القضية الحملية (شخصا معينا)
مثل زيد بل كل افراد او بعضها مثل كل انسان او بعض انسان و ان لم يكن الحكم
بالاتصال او الانفصال فى الشرطية على وضع معين و لا فى زمان معين (فالقضية)
ح (تسمى محصورة و) تسمى مسورة لما ستعرفه (و هى) اى القضية التى
لايكون موضوعها شخصا معينا و بجوز ان يقال و هى اى المسورة منقسمة الى
قسمين لانها ﴿ اما كلية مسورة ﴾ (و هى) اى الكلية المسورة القضية (التى يكون
الحكم فيها) اى فى القضية التى هى المسورة (على كل افراد) لا على بعض افراد

ولا على فرد معين (وهو) اى الحكم على كل افراد على قسمين لانه (اما) حكم (بالايجاب او) حكم (بالسلب فان كان) اى الحكم (بالايجاب فهى) اى القضية التى يكون الحكم فيها على كل افراد بالايجاب (موجبة كلية مسورة ومثالها كائن) ﴿كقولنا كل انسان كاتب﴾ (و) اداة (سورها) اى الكلية المسورة (نحو كل) اى لفظ كل كما سبق فى المثال ولكن المراد بالكل الكل الافرادى وهو الداخل على النكرة نحو كل رمان ذو قشر لا المجموعى و هو الداخل على المعرفة نحو كل التفاح حامض (والالف واللام الاستغراقية او) الالف واللام (العهدية) وانما قال الالف واللام دون اللام فقط اشارة الى انه اختار مذهب الخليل لانه قال ان حرف التعريف مجموع الالف واللام لا احدهما بخلاف سيبويه والمبرد فان الاول قال ان حرف التعريف انما هو اللام والهمزة جئ بها للوصل والثانى قال ان حرف التعريف الهمزة واللام اتى به للفرق بين همزة التعريف والاستفهام فذلك الالف واللام اذا كان للجنس يكون سور القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع ونحو الرجل خير من المرأة واذا كان للاستغراق يكون سور الايجاب الكلى فى الحملية المخصوصة نحو الانسان كاتب بالقوة واذا كان للعهد الخارجى يكون سور القضية الشخصية نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل كذا قيل واعلم ان الغرض من ذكر الاسوار ههنا التمثيل بما فيه الاشتهار فى الاستعمال لا الحصر كما اشار اليه الشارح بقوله نحو والان الشيخ ابن سينا قد نص فى الاشارات واشار فى الشفاء الى ان قولنا قاطبة وكافة وطرا واجمعون يصح ان يكون سور الايجاب الكلى ﴿و﴾ (ان كان) الحكم على افراد (بالسلب فهى) اى تلك القضية التى يكون الحكم فيها على كل افراد بالسلب (سالبة كلية مسورة) ومثاله كائن (كقولنا) ﴿لا شئ من الانسان بكاتب﴾ (وسورها) اى سور السالبة الكلية المسورة لفظ (لا شئ) كما مر (و) لفظ (لا واحد) نحو لا واحد من المؤمنين بداخل النار ﴿واما جزئية مسورة﴾ معطوف على قوله واما كلية مسورة (وهى) اى الجزئية المسورة (التى) اى القضية التى (يكون الحكم فيها على بعض الافراد) فهى تخالف الكلية المسورة بان لا يكون الحكم فيها على كل الافراد بل على بعضها (وهو) اى الحكم على بعض الافراد (ايضا) اى كالحكم على كل الافراد على قسمين لانه (اما) حكم (بالايجاب او) حكم (بالسلب فان كان) حكما (بالايجاب فهى) اى تلك القضية (موجبة جزئية مسورة) ومثاله كائن (كقولنا) ﴿بعض الانسان كاتب﴾ (و) اداة (سورها) لفظ

(بعض) كما مر (و) لفظ (واحد) نحو واحد من القوم ناظر اليك وكذلك موجود او شئ من الانسان كاتب من الموجبات الجزئيات المسورات ﴿و﴾ ان كان الحكم على بعض الافراد (بالسلب فهى) اى تلك القضية (سالبة جزئية مسورة) ومثاله كائن (كقولنا) (بعض الانسان ليس بكاتب) (وسورها) اى السالبة الجزئية المسورة (ليس كل) نحو ليس كل العباد بعابد (وليس بعض) نحو ليس بعض الانسان بشاكر (وبعض ليس) ومثاله مثال المتن وكانه قيل للشارح عليك بيان وجه تسمية المسورة مسورة ومحصورة كما اتى من تلقائك بيان وجه تسمية المخصوصة مخصوصة وشخصية فبادر الى بيانه وقال (والسور) اى سور القضية (مأخوذ من سور البلد) وسور البلد الجدران التى تبنى اطرافه مربعة او مدورة لحفظه من اهل العد وان كما وقع فى بعض البلدان (فانه) اى السور (كما يحصر البلد ويحيط به كذلك هذه الاسوار سواء كانت اسوار الكلية او الجزئية والموجبة او السالبة (تحصر افراد الموضوع وتحيط بها) ببيان كميتها فكما كان البلد مسورا ومحصورا ومحاطا بسوره كذلك هذه القضايا كانت مسورة ومحصورة بادوات سورها فجاز ان تقول هذه التسمية حقيقة عرفية او على طريق الاستعارة (هذا اى ما ذكر من المخصوصية والمسورية على الطرق المذكورة معتبر (فى الحمليات) وان علم جزئيا فى ضمنها احوال الشرطيات (واما فى الشرطيات فخصوصها) اى كونها مخصوصة (وحصورها) اى كونها محصورة (واهمالها) اى كونها مهملة كائن (ب) سبب (تعين الازمان) الواقعة فيها الاتصال او الانفصال (والاوضاع) الواقع عليها الحكم (وباحصارها وباهمالها) اى الازمان والاوضاع كذلك (لان) علة لقوله فخصوصها وحصورها واهمالها بتعين الازمان الخ (الازمنة) الواقعة فيها الاتصال او الانفصال (والاوضاع الواقعة عليها الحكم بهما (فى الشرطيات) حال او صفة للازمنة والاوضاع (بمنزلة) خبر ان (الافراد) اى المحكوم عليها (فى الحمليات) تذكر ما فى قوله فى الشرطيات اذا كان الامر كذلك (فكما ان الحكم فيها) اى الحمليات (ان كان) ووقع (على فرد معين من الافراد فهى) اى الحمليات او الحملية فى ضمن الحمليات الواقعة فيها الحكم على فرد معين (مخصوصة كما عرفت مما سبق من التفصيل (كذلك) الامر والحال (فى الشرطيات) لانه (ان كان الحكم بالاتصال او الانفصال فيها) اى الشرطيات واقعا (على الوضع المعين) وفى الزمان المعين لا على جميع الاوضاع ولا فى جميع الازمان (فهى) اى الشرطيات او الشرطية فى ضمنها

كذلك (مخصوصة) ومثاله كائن كقولنا (ان جئتنى اليوم اكرمتك) هذا المثال مطابق للممثل له لان الحكم باكرمتك وقع فيه على وضع معين وهو المجيئية المفهوم من ان جئتنى وفى الزمان المعين وهو هذا اليوم لان قوله اليوم بمعنى هذا اليوم ولو قال كلما جئتنى اكرمتك لما كانت مخصوصة بل موجبة كلية مسورة كما سيأتى (والافان بين كمية الحكم ب) سبب (انه) اى الحكم واقع (على جميع الاوضاع) مثل كلما كانت الشمس آفلة فالليل موجود (او) انه واقع (على بعضها) اى الاوضاع نحو قد يكون اذا كان الشخص عالما كان الاكرام له واجبا (فهى) اى تلك الشرطية المبنية فيها كمية الحكم جمعا او بعضا (مسورة) فان بين فيها كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع فهى كلية مسورة وان بين بانه على بعضها فهى جزئيه مسورة (والا) اى وان لم تبين فيها تلك الكمية (فمهملة) اى فهى مهملة (فسور الموجبة الكلية) فى القضية الشرطية (المتصلة) هذا جواب لسؤال مقدر وهو ان يقال علمنا فيما سبق اسوار الحملية واسوار الشرطية اى شئ هى فاجاب بقوله فسور الموجبة الكلية المتصلة لفظ (كلما او) ما فى معناه مثل (مهما ومتى) ومتى ما واين واذما وغيرها فانها بمعنى كلما ثم اعلم ان المنطقيين والنحويين اختلفوا فى معنى لفظ كلما فان المنطقيين قالو كلما لاستغراق الزمان فقط والنحويين قالوا انه لاستغراق الازمان والاحوال معا قال فى مغنى الاصول للهندى كلمة ما فى كلما للجزاء ضمت الى كلمة كل فصارت اداة لتكرار الفعل وينصب كل على الظرفية والعامل فيه الجواب (وقيل ما هذه مصدرية فاذا قلت كلما تأتينى اكرمك معناه كل اتيان يحصل منك اكرمك والمصدر فى مثل هذا الموقع يراد به وقت وقوع الفعل وكلمة كلما تعم الافعال لانها توجب عموم ما دخلت عليه وقال بعضهم هى تعم الافعال والازمان عموم الانفراد لا عموم الاجتماع ولذا قيل ان معناها فى زبان الفارسية هربار وقيل هركاه وهروقت وهر زمان فاحفظ ومثال كون كلما ومافى معناها سور الموجبة الكلية المسورة كائن (كقولنا كلما او مهما او متى (كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) سور الموجبة الكلية (فى الشرطية المنفصلة) لفظ (دائما) ومافى معناه من نحو سرمدا وابدا فانهما بمعنى دائما ومثاله كائن (كقولنا دائما) او سرمدا او ابدا (اما ان يكون العدد زوجا او فردا) فعلمت ان اسوار الموجبة الكلية فى المتصلة والمنفصلة اى شئ هى (وسور السالبة الكلية فيهما) اى فى المتصلة والمنفصلة لافى احدهما فقط (ليس البتة) اى هذان الكلمتان ومثاله فى المتصلة كائن

(كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود) ومثاله فى المنفصلة كائن (كقولنا ليس البتة اما ان يكون العدد زوجا او فردا) هذا لمجرد التمثيل والا لا يصدق سلب عدم خلو العدد عن الزوجية او الفردية (سور الموجبة الجزئية فيهما) اى فى المتصلة والمنفصلة لافى احدهما فقط (قد يكون) لان من المعلوم افادة قد عند دخوله على المضارع معنى البعضية والجزئية غالبا ومثاله كائن (كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) وهذا ايضا لمجرد التمثيل والا لا يصدق كون لزوم وجود النهار لطلوع الشمس فى بعض الاوقات بل ذلك يكون كذلك باى حال يعنى يكون وجود النهار لازما لطلوع الشمس فى كل زمان والمثال المطابق لما فى نفس الامر قد يكون اذا كان السحاب ظاهرا يكون المطر نازلا ومثال كون قد يكون سورا للايجاب الجزئى فى المنفصلة كائن كقولنا (قد يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا) وهذا ايضا لمجرد التمثيل والمثال المطابق قد يكون اما ان يكون الاشتراء بالذهب او بالفضة (وسور السالبة الجزئية فيهما) اى فى المتصلة والمنفصلة (قد لا يكون) ومثاله كائن (كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا) وهذا ايضا لمجرد التمثيل فلا مناقشة فى المثال والا فهو يوهم انه قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون كذلك مع انه ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود بل فالنهار موجود والمثال المطابق قد لا يكون اذا كان السحاب ظاهرا فالمطر نازل (و) مثال كون قد لا يكون سور السالبة الجزئية فى المنفصلة كائن كقولنا (قد لا يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا) والمثال المطابق قد لا يكون اما ان يكون الاشتراء بالذهب فقط او بالفضة فقط بل بايهما اعطيت او معهما مختلطا قال الفاضل العصام لفظ ان كان وقد يكون من توابع حرف الشرط لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم وللدلالة على ان اداة الشرط عند التحقيق لربط النسبة الى النسبة وكذا يكون قد يزاد مع اما للدلالة على ان الانفصال عند التحقيق بين نسب القضايا هذا اذا لم يكن دعوى اللزوم بحسب الاستقبال وكذا التنافى واما اذا كان كذلك فكان وان يكون ليسا من توابع الادوات بل منه جملة الطرف وقال ايضا ذلك الفاضل فى موضع آخر كلمة ان اذا دخلت على المركب تجعله فى حكم المفرد مثل ان يكون لكنه اعتبار نحوى لا يلتفت

اليه فى هذا الفن (و) يكون سور السالبة الجزئية فيهما (ب) سبب (ادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلى) وذلك (نحو ليس) هذا حرف السلب وداخل على (كلما) وهو السور الايجاب الكلى (و) كذلك (ليس مهما و ليس متى فى المتصلة) مثال الاول كقولنا ليس كلما كان السحاب ظاهرا فالمطر نازل ومثال الثانى كقولنا ليس مهما كان الرصاص مرميا فالصيد مضروب و مثال الثالث كقولنا ليس متى كان الشخص داخلا بالمدرسة فكان عالما وكذلك ادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلى (نحو ليس دائما) وذلك فى المنفصلة ومثاله كقولنا ليس دائما اما ان يكون الاشتراء بالذهب او بالفضة واعلم ان القضية التى يقال لها مهملة عند اصطلاح هذا الفن هى القضية التى لا تذكر فيها اداة السور فتصلح تلك القضية لان تكون كلية او جزئية كما سيأتى من المصنف مثالها من الحملية (واما) القضية الشرطية (المهملة ف) تكون (ب) سبب (اطلاق لفظ لو و) لفظ (اذا و) لفظ (ان) الشرطية وذلك (فى المتصلة نحو اذا كانت او لو كانت او ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) هذا المثال مطابق للممثل له لانه اطلق فيه اداة الشرط وترك ذكر ما يدل على كلية الاوضاع و الازمان و بعضيتها فانه فهم من هذا الكلام ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس ولكنه لم يعلم متى هو افى جميع الازمان ام فى بعضها (و) تكون الشرطية المهملة (ب) سبب (اطلاق لفظ اما) وذلك (فى المنفصلة) ومثاله (نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا) وهذا المثال ايضا مطابق للممثل له لانه فهم من هذا الكلام معاندة زوجية العدد لفرديته و انفصالها عنها ولكنه لم يعلم انها ادائما ام احيانا وذلك نشأ من اهمال اداة سور وتركها ❁ واما ان لا يكون ❁ (كل) اسم لا يكون (من الموجبة والسالبة) عطف على قوله واما كلية مسورة (كذلك) خبره (اى لا يكون محصوصة) لان موضوع المهملة غير شخص معين (ولا) يكون (كلية) ولا يكون (جزئية) لانه لا يذكر فى المهملة كمية الافراد كلا او بعضا (و) القضية حينئذ ❁ تسمى مهملة ❁ و بين سبب التسمية بقوله (لاهمال بيان كمية الافراد التى حكم عليها بترك) متعلق بالاهمال (اداة السور) كلا كانت او بعضا (عنها) اى القضية و يجوز رجوع الضمير الى الافراد ومثالها اى المهملة كائن ❁ كقولنا ❁ (فى الموجبة) ❁ الانسان كاتب و ❁ مثالها (فى السالبة) كائن كقولنا ❁ الانسان ليس بكاتب ❁ (وهاتان

القضيتان) اللتان اتى بهما للمثال مهملتان ولكنهما (انما تكونان مهملتين) فتطابقان للممثل له (عند من لم يجعل لام الاستغراق فى حكم اداة السور) واما عند من يجعلها فى حكم اداة السور فلا تكونان مهملتين بل كليتين مسورتين وهو الشيخ ابن سينا (او) تكونان مهملتين لانهما وان دخلت عليهما اللام لا تكونان كليتين مسورتين (لانها) اى اللام الداخلة عليهما (ليس للاستغراق) هذا اى القول بانها ليس للاستغراق يقارب قول من قال انها زائدة لتحسين اللفظ كما صرح به الحيدر انى ولكنه باطل لانه كيف يصح الحكم بزيادة اللام ههنا لان الزائد اذا حذف لم يخل المعنى والحال ان الاخلال واقع على انه اذا حكم بزيادته كان فى حكم متروك اللام فتركه يوجب تخصيصها على ما قاله الشيخ فلا مهملة وايضا انه كيف يحكم بانه جئ بها لتحسين الالفاظ والحال ان المنطقيين لم يبالوا تحسين الالفاظ ثم (اعلم ان) القضية (المهملة) موجبة كانت او سالبة كائنة فى قوة القضية (الجزئية) فان كانت موجبة كانت فى قوة الموجبة الجزئية وان كانت سالبة كانت فى قوة السالبة الجزئية (لانها) اى المهملة ان كانت موجبة (تصلح لان تكون) موجبة (كلية و) تصلح ايضا لان تكون موجبة (جزئية) وان كانت سالبة تصلح لان تكون سالبة كلية وسالبة جزئية (وعلى) كلا (التقديرين) اى وعلى تقدير كونها كلية او جزئية (الجزئية متحققة) يعنى ان كانت كلية تتحقق فى ضمنها الجزئية وان كانت جزئية فاولى بالثبوت (و) اعلم (ان الشخصية) موجبة كانت او سالبة كائنة (فى حكم) القضية (الكلية ولهذا) اى لكونها فى حكم الكلية (اعتبرت) مجهول اى الشخصية (فى كبرى الشكل الاول) المشروط بكلية كبراه (نحو) هذا انسان لان هذا زيد و زيد انسان فهذا انسان (فعلم مما سبق) من التقسيم باعتبار الطرفين وباعتبار النسبة و باعتبار المحكوم عليه فقط (ان فى القضايا مخصوصتين) البدل منهما او الاول منهما (موجبة و) الثانى (سالبة ومحصورات) معطوف على مخصوصتين (اربع) صفة المحصورات (موجبة) كلية (وسالبة كلية و) موجبة (جزئية) وسالبة جزئية (ومهملتين) معطوف اما على القريب واما على البعيد (موجبة وسالبة) تذكر ما سبق فى المعطوف عليه البعيد فان قلت ان مخصوصية القضية ومحصوريتها و مهمليتها علمت من تقسيمها باعتبار المحكوم عليه فقط كما سبق فتقديرك فيما سبق قولك باعتبار الطرفين و باعتبار النسبة لا طائل تحته يعنى عبث

نعم الان المعلوم من التقسيم باعتبار المحكوم عليه انما هو المخصوصية وما عطف عليها فقط لا كونها اثنين او اربعة فانما هو باعتبار الايجاب والسلب وهو معلوم من التقسيم باعتبار النسبة وكذلك النسبة معتبرة بين الطرفين فلا عبث فظهر ان المجموع اى المخصوصتين وقرينيها ثمانية وبضرب الثالث اعنى الحملية والمتصلة والمنفصلة فيها يحصل اربع وعشرون قضية (فان قلت التقسيم باعتبار المحكوم عليه غير حاصر) بمعنى غير جامع لاقسام المقسم لكن فيه يعبر بالحاصر وغير الحاصر وفى التعريف بالجامع وغير الجامع (لعدم ذكر الطبيعية فيه (وهى) اى الطبيعية (التى) اى القضية التى (يحكم فيها) اى الطبيعية (على طبيعة الموضوع) لا على ماصدق عليه الموضوع من الافراد كقولنا كل انسان كاتب بالقوة اى كل افراده من زيد وعمرو وبكر ومثاله كائن (كقولنا الحيوان جنس) اى طبيعة الحيوان ومفهومه جنس (والانسان نوع) اى طبيعته ومفهومه نوع (فان) علة لكونهما طبيعيتين (الحكم) فيهما (بالجنسية ليس) اى الحكم (على ماصدق عليه) مفهوم (الحيوان ومفهوم الانسان من افرادهما) بيان لما والا لكان كل فرد منها جنسا ونوعا (بل) الحكم بهما كائن (على طبيعتهما) ومفهومهما (قلت الكلام) المسرود فى بيان اقسام القضايا انما هو (فى القضايا المعتبرة) صفة للقضايا (فى العلوم) كعلم المنطق والحكمة والهيئة (والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة فى العلوم) والمراد بالعلوم ههنا العلوم الحكمية سواء كانت حكمة الهية او رياضية او عملية لا مطلق العلوم لان الحكم فى علم الهندسة على طبيعة الموضوع (لعدم) علة لقوله ليست بمعتبرة (انتاجها) اى الطبيعية (فى الاصطلاحات) اى فى اصطلاحات اهل العلوم والمنتجة فى الاصطلاحات هى التى حكم فيها على جزئيات الموضوع لا على طبيعته كما سبق واذا كان الامر كذلك (فخروجها) اى الطبيعية (عن التقسيم لا يخل) اى لا يفسد ولا يضر (بالانحصار) اى بحصر التقسيم وجمعه لاقسام المقسم وبانحصار الاقسام واجتماعها فى تقسيم المقسم (او) عدم الاخلال والافساد لكونها مذكورا فى ضمن ذكر المهملة او فى ذكر الشخصية (لانها ترجع الى المهملة) لعدم ذكر اداة السور فيها كما لم تذكر فى المهملة (او) ترجع (الى الشخصية) لعدم الحكم فيها على الافراد كما لم يكن فى الشخصية كذلك بل على فرد معين (ولقائل) معترض (ان) يعترض و (يقول فعلى هذا) اى على هذا القول بان الطبيعية مذكور فى ضمن ذكر المهملة او الشخصية فذكرها مستغن عنها

(بذكر)

بذكر المهملة او الشخصية اقول (ان المهملة لما كانت فى حكم الجزئية) كما سبق تفصيله ينبغى ان لا يذكرها المص صراحة (لانها مستغنى عنها ب) سبب ذكر (الجزئية فتأمل) اشار به الى ان هذا القول اى القول بانها راجعة الى المهملة او الشخصية باطل لان القول باندراجها تحت الشخصية يكون سببا لابطال قاعدة اهل المنطق لانهم قالوا القضية الشخصية معتبرة فى كبرى الشكل الاول يعنى منتجة من الشكل الاول مع ان الطبيعية غير معتبرة فى العلوم والانتاجات فتبطل قاعدتهم وكذلك القول بانها راجعة الى المهملة يبطل ايضا قاعدتهم من ان المهملة فى قوة الجزئية لانه يصدق الانسان نوع ولا يصدق بعض الانسان نوع والحاصل ان التوجيهات فى اندراج الطبيعية تعسفات باردة ثم ينفعك ان تعلم ههنا مباحث اما اولا فاعلم ان الحمل وقع فى تفسيره اختلافات كثيرة بين العلماء فمنهم من قال التغاير فى المفهوم والاتحاد فى الهوية وهذا لا يشمل حمل العدميات على الموجودات الخارجية كزيد اعمى اذ ليس لمفهوم الاعمى هوية خارجية متحدة بهوية زيد والا لكان وجودا خارجيا متأصلا وقال بعضهم اتحاد المتغايرين فى العقل هوية خارجية او وهمية وبعبارة اخرى اتحاد المتغايرين ذهنا فى الخارج محققا او موهوما وهذا يوجب عدم التميز بين المحمول والموضوع وقال الفاضل العصام الاولى تفسير الحمل بالحكم على احد المتغايرين ذهنا باتحاد المتغاير الآخر خارجا محققا او موهوما فيشمل جميع المواد ولا يرد المحذورات واما ثانيا فاعلم ان الحمل قسمان الاول حمل المواطأة وهو ان يكون الشئ محمولا على الموضوع بالحقيقة اى بلا واسطة ومصداقه اتحاد الموضوع والمحمول فى الوجود الاصلى محققا او موهوما كقولنا الانسان حيوان فالموضوع الانسان والمحمول هو الحيوان وهما متحدان فى الوجود خارجا وان تغايرا فيه ذهنا فالمحمول محمول بلا واسطة الاشتقاق وذو كما سيأتى والثانى حمل الاشتقاق وهو ان يكون الشئ محمولا على الموضوع لا بالحقيقة بل بواسطة الاشتقاق او بواسطة التركيب مع ذو او ما بمعناه ومصداقه ثبوت المحمول للموضوع على وجه القيام لا على وجه الاتحاد كما فى الاول كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه لا يكون محمولا عليه بالحقيقة فلا يقال الانسان بياض بل ينسب اليه بواسطة الاشتقاق فيقال الانسان ابيض او بواسطة ذو او ما بمعناه فيقال الانسان ذو بياض او صاحبه فالموضوع الانسان والمحمول بياض بواسطة الاشتقاق او التركيب واما ثالثا فاعلم ان اقسام الحملية ثلثة

الاول حقيقية وهى التى يحكم فيها على الافراد المحققة الوجود فى الخارج والمقدرة الوجود فيه فيتنال الافراد التى لاتحقق لها فى الخارج اصلا اذا كانت بحيث لو وجدت فى الخارج لكانت متصفة بالمحمول من الافراد الممكنة كقولنا كل عنقاء طائر فان معناه كل مالو وجد كان عنقاء فهو بحيث لو وجد لكان طائرا والثانى خارجية وهى التى يحكم فيها على الافراد الموجودة فى الخارج محققة فقط سواء كان وجودها فيه حال الحكم اوقبله او بعده وسواء كان اتصافهـا بوصف الموضوع حال اتصافها بوصف المحمول اوقبله او بعده والثالث ذهنية وهى التى يحكم فيها على الافراد الموجودة فى الذهن فقط كقولنـا المفرد كلى والجنس ذاتى ولهـا تفصيلات ولكنهـا فى المطولات (ولمـافرغ من) بيـان (تقسيمات الحملية) والشرطيتين على الاشتراك (شرع فى) بيـان (تقسيمات الشرطيه) على الاختصاص وترك ذكر الاقسام المختصة بالحملية لمـا انه لايليق بالمختصر فان البسط الى المطولات (فقـال) ﴿ والمتصلة امالزومية ﴾ يعنى المتصلة منقسمة الى قسمين لانهـا امالزومية واما اتفاقية (وهى) اى اللزومية (التى) اى القضية التى (حكم فيها) اى اللزومية (بصدق التالى) متعلق بحكم (على تقدير صدق المقدم) يعنى يصدق التالى اذا صدق المقدم (لعلاقة) كائنة (بينهما) اى التالى والمقدم (توجب) اى تلك العلاقة (ذلك) اى صدقه عند صدقه (وهى) اى العلاقة (ما) اى شئ (بسببه) اى بسبب ذلك الشئ (يستلزم المقدم) فاعل يستلزم (التالى) مفعوله (كالعلية) اى كعلاقة العلية (والتضايف) وان جعل صاحب القسطاس التضايف مندرجا فى العلية وقال ان المتضايفين معلولا علة واحدة وهى فى الابوة والبنوة تولد انسـان من نطفة انسان آخر والحـاصل ان استلزام المقدم للتالى امابسبب وجود العلية بينهما اوبسبب وجود التضايف بينهما (اما العلية فبان يكون المقدم عـلة للتـالى) ومثاله كائن ﴿ كقولنـا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ﴾ (فان طلوع الشمس) فى نفس الامر (علة لوجود النهار) فان قلت ان الشارح قال فى الممثل له فبان يكون المقدم علة للتالى وقال ههنا فى بيان مطابقة المثال للممثل له فان طلوع الشمس علة لوجود النهار ولم يقل ان كانت الشمس طالعة علة لفالنهار موجود مع المقدم قوله ان كانت الخ والتالى قوله فالنهار بعينها قلت اشارة الى ان المراد ههنا من المقدم والتالى مدلولهما ومضمونهما وهو طلوع الشمس فى المقدم ووجد النهار فى التالى

وكذلك العلة يكون (ب) طريق (ان يكون التالى علة للمقدم) ومثاله كائن (كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان المقدم فى هذه) القضية (الشرطية) وهو وجود النهار (معلول للتالى) وهو طلوع الشمس (وب) طريق (ان يكونا) اى المقدم والتالى (معلولى) اصله معلولين وسقط النون بالاضافة الى (علة واحدة) ومثاله كائن (كقولنـا ان كان النهار موجودا فالعالم مضئ) هذا المثال مطابق للممثل له (فان كل واحد من وجود النهار) وهو المقدم (واضاءة العالم) وهو التالى (معلول لطلوع الشمس) وهو علة واحدة قوله (واما التضايف) معطوف على اما العلية اى التضـايف وهو النسبة المتكررة وهى ما يتوقف تصور احدهما على تصور الآخر وتسمى لها دورا معيا الذى هو صحيح (فبان يكون المقدم والتالى بحيث) اى فى مرتبة (يكون تعقل احدهما) اى احد المقدم والتالى حاصلا (بالقياس الى الآخر) يعنى التضايف بين المقدم والتالى يكون بطريق ان يكون تعقل المقدم مع تعقل التالى وان يكون تعقل التالى مع تعقل المقدم ومثاله كائن (كقولنا ان كان زيد ابا لعمرو) هذا مقدم (فعمرو ابنه) وهذا تال وهذا المثال مطابق للممثل له (فان تعقل كل واحد من الابوة والبنوة بالقياس) ظرف مستقر خبر ان (الى تعقل الآخر) اعلم ان بعضا من النـاس اراد ههنا ان يورد الاعتراض على كون التضايف بين المقدم والتالى بان يقول التضايف بين المقدم والتالى باطل لانه يستلزم الباطل وهو الدور والمستلزم للباطل وردوه بان يقولوا ان اللازم ليس بباطل والباطل ليس بلازم لان ما استلزم التضايف ليس بالدور الباطل المعبر عنه بالدور التوقفى المعرف بتوقف الشئ على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتب توقفا تقدميا وهو ممح لانه يلزم تقدم الشئ على نفسه بل ان ما استلزمه التضايف الدور المعى المعرف بكون الشئ مع الآخر وهو ليس بمحال فى ذاته اذ ليست الابوة علة للبنوة ولا البنوة علة للابوة اذ لو كان كذلك لتقدم اتصـاف الاب بالابوة على اتصـاف الابن بالبنوة او بالعكس وليس كذلك لان الاتصافين يتحققان معـا عند تحقق التولد من غير ان يكون بينهما قبلية او بعدية ذاتية كانت اوزمانية فان الاب لايصير ابا قبل ان يصير الابن ابنـا وكذا لايصير الابن ابنـا قبل ان يصير الاب ابا نعم ان ذات الاب متقـدم على ذات الابن تقدما زمانيـا وتقدم ذات احد الموصوفين على الآخر لايستلزم تقدم الصفتين على الآخر بجواز ان يتقدم الذات على ذات ثم

يتصفان معا بصفة واحدة او بصفتين مختلفتين فليعرف وقوله ﴿ واما اتفاقية ﴾ معطوف على قوله اما لزومية (وهى) اى الاتفاقية (التى) اى القضية التى (حكم فيها) اى فى الاتفاقية (بصدق التالى) متعلق لحكم (على تقدير صدق المقدم) ولكن الحكم بصدقه عند صدقه (لا) يكون (لعلاقة توجب ذلك) يعنى لا يكون صدق التالى على تقدير صدق المقدم لوجود علاقة بينهما كما كان فى اللزومية (بل بمجرد صدقهما) اى بمجرد كون المقدم صادقا فى نفسه سواء صدق التالى ام لا و بمجرد صدق التالى فى نفسه سواء صدق المقدم ام لا ومثاله كائن ﴿ كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ﴾ هذا المثال مطابق للممثل له (فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان) وهو المقدم (و) بين (ناهقية الحمار) وهو التالى فى هذه القضية اى لا لزوم ولا اتصال بينهما بخلاف طلوع الشمس ووجود النهار كما سبق وانما لم تكن العلاقة بينهما (بتجويز العقل كل واحد) مفعول به للتجويز (منهما) اى من ناطقية الانسان و ناهقية الحمار (بدون الاخر) يعنى يرى العقل وقوع ناطقية الانسان جائزا سواء كان الحمار ناهقا ام لا و يرى ايضا ناهقية الحمار جائزا سواء كان الانسان ناطقا ام لا لانه لا لزوم بينهما بل (انما توافقا على الصدق) فى نفس الامر واذا كان الامر كذلك (فيكون تسمية المتصلة الاولى) وهى القسم الاول (باللزومية لاشتمالها على علاقة اللزوم) بين المقدم والتالى كما سبق (و) يكون (تسمية) المتصلة (الثانية) وهى القسم الثانى (بالاتفاقية لعدم اشتمالها) اى الاتفاقية (على تلك العلاقة) اى علاقة اللزوم (بل) سميت بها لاشتمالها (على مجرد الاتفاق) ثم اعلم ان الاتفاقية قسمان لانه ان حكم فيها بمجرد اجتماع صدق التالى مع فرض المقدم فتسمى اتفاقية عامة لكونها اعم من الثانى مطلقا و لا حاجة فيها الى صدق المقدم فى نفسه فان التالى اذا كان صادقا فى نفس الامر فهو صادق مع جميع الامور الصادقة فى نفس الامر ومع جميع ما يقدر صدقه فى نفس الامر كقولك ان كان الانسان حجرا فالحمار ناهق فالحكم فيها بصدق كون الحمار ناهقا على تقدير صدق الانسان حجرا او كقولهم ان كان الخلاء موجودا فالانسان ناطق فالحكم فيها بصدق كون الانسان ناطقا على تقدير صدق كون الخلاء موجودا و ان حكم فيهما بمجرد صحبتهما و اجتماعهما فى الصدق وذلك اذا كانا صادقين فى الواقع فتسمى اتفاقية خاصة ومثالها ما مر فى المتن يعنى ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق

و بالجملة ان الحكم فى الخاصة بمجرد صدق الطرفين و فى العامة بمجرد صدق التالى و يجوز ان يكون المقدم فيها صادقا وكاذبا فانه حكم فيها بصدق ناهقية الحمار على تقدير صدق ناطقية الانسان بمجرد اجتماعهما فى الصدق فى الواقع لانهما خلقا كذلك فان قلت صدق المقدم متحقق فى الخاصة فلا معنى للتقدير فى التعريف قلت التقدير كحرف الشرط يستعمل فى المحقق والمقدر وقد اشتهر فى معنى الاتصال (فان قيل) القضية (الاتفاقية) واللزومية لا فرق بينهما فى كونهما مشتملتين على علاقة بين المقدم والتالى مع انها عرفت آنفا بان يقال وهى التى حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة توجب ذلك بل بمجرد صدقهما وفهم من هذا انه لا علاقة فيها والحال انها (مثل اللزومية فى كونها) اى الاتفاقية (مشتملة على علاقة لان) علة لاشتمالها عليها (اجتماع التالى) وهو ههنا ناهقية الحمار (مع المقدم) وهو ناطقية الانسان (فى الوجود) ظرف الاجتماع (امر ممكن فلا بد له) اى لاجتماعهما الذى هو ممكن من الممكنات (من علة موجبة) تامة وحاصل السؤال المفهوم من تقدير المولى الفنارى ان كلا من ناطقية الانسان و ناهقية الحمار ممكن من الممكنات وكل ممكن محتاج الى العلة والعلة ههنا هو الله كما ان كلا من طلوع الشمس ووجود النهار ممكن من الممكنات فمحتاجان الى العلة وهو الله تعالى فثبت ان الاتفاقية مشتملة على علاقة (قلنا نعم) الامر كما قيل لانا لا نقول انه لا علاقة بينهما بل نقول ان واحدا اذا حكم بوجود التالى عند وجود المقدم فى اللزومية فيعلم الاقتضاء بينهما فيبنى الحكم عليه بديهية او نظرية واما اذا حكم بوجود التالى عند وجود المقدم فى الاتفاقية فلا يبنى الحكم على الاقتضاء والحاصل المراد من عدم العلاقة عدمها فى علم الحاكم لا عدمها فى نفس الامر (لكن العلاقة لما لم يحصل الشعور بها فى الاتفاقية حكم) جواب لما (بعدم العلاقة) وقيل لا علاقة فيها (حتى لو لاحظ العقل المقدم و التالى فيها) اى الاتفاقية (جوز الانفكاك بينهما) اى المقدم و التالى يعنى يقول العقل بمجرد الملاحظة ان التالى يعنى ناهقية الحمار مثلا لا يحتاج فى الوجود الى وجود ناطقية الانسان بل هى صادقة سواء نطق الانسان او لم ينطق يعنى يلاحظ الى هذا الطرف فيقول لا علاقة و لا يلاحظ الى طرف ان التالى علته التامة و هو الله تعالى و كذا المقدم و ان لم ينكر ذلك فى نفس الامر (بخلاف اللزومية فان العلاقة فيها مشعور بها) على الطريق السابق (و لهذا) اى لاجل انها فيها مشعور بها (اذا لاحظ العقل

المقدم والتالى فيها) اى اللزومية (حكم بامتناع الانفكاك بينهما) اى المقدم والتالى (هذا) اى التقسيم الى اللزومية والاتفاقية (تقسيم الشرطية المتصلة) يعنى ان مورد القسمة الشرطية المتصلة واقسامها اللزومية والاتفاقية فان قلت التقسيم غير حاصر لخروج المتصلة المطلقة عنه وهى التى لم يقيد الحكم فيها لا باللزوم ولا بالاتفاق و بعبارة اخرى ما اكتفى فيها بمجرد الحكم بالاتصال من غير ان يتعرض للعلاقة نفيا او اثباتا فالتقسيم الحاصر انه اذا اعتبر فى الحكم بالاتصال كون الاتصال لعلاقة فلزومية وان اعتبر كونه لا لعلاقة فاتفاقية وان لم يعتبر شئ منهما فمطلقة كما قال قدس سره فى حواشى التصديقات قلت كانها لم تثبت عند المص وانما اثبتها المحققون عن الشيخ فى الشفاء حروف الشرط تختلف فمنها مايدل على اللزوم ومنها مالايدل عليه فكلمة ان شديدة الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة فى ذلك واذ كالمتوسط واذا وكلما ولما لادلالة لها على اللزوم البتة بل على مطلق الاتصال وعد صاحب المطالع مهما ولو من هذا القبيل وان زيف العلامة الرازى كله اونقول ترك المص المطلقة لعدم اشتهارها لندرتها وعدم استعمالها فى العلوم ومتعارف اللغة بخلاف الاتفاقية فان العامة منهما تستعمل فى القياسات الخلفية وفى محاورات اللغة للمبالغة فى وقوع التالى او هذه القسمة باعتبار كيفية النسبة الاتصالية تأمل جدا ﴿ و ﴾ (اما) القضية (الشرطية) ﴿ المنفصلة ﴾ (فهى تنقسيم الى ثلثة اقسام) اى انها منحصرة فى ثلثة اقسام لاتزيد عليها ولاتنقص عنها القسم الاول منها منفصلة (حقيقية و) القسم الثانى منفصلة (مانعة الجمع فقط) اى لا حقيقية ولا مانعة الخلو (و) القسم الثالث منفصلة (مانعة الخلو فقط) وانما انحصرت فيها (لان الحكم فى القضية بالتنافى) اى بالعناد والانفصال (بين جزئيها) اى بين مقدم القضية وتاليها ﴿ اما ﴾ كائن (فى الصدق والكذب معا) اى اما بان المقدم والتالى لايصدقان معا لئلا يجتمع النقيضان ولا يكذبان معا لئلا يرتفع النقيضان (فالقضية) ح (تسمى منفصلة) مفعول ثان لتسمى ﴿ حقيقية ﴾ صفة للمنفصلة ومثاله كائن ﴿ كقولنا العدد اما زوج واما فرد ﴾ (فلا يصدقان) اى المقدم والتالى يعنى زوجية العدد وفرديته لايصدقان (معا) وانما لايصدقان (لامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد) يعنى الاربعه مثلا لايكون زوجا وفردا معا (ولا يكذبان معا لامتناع ارتفاعهما) اى الزوج والفرد (عنه) اى العدد (معا) يعنى لايكون الاربعه مثلا بحيث انه لا زوج ولا فرد بل زوج لا فرد والثلثة

مثلا فرد لا زوج لماسبق (وهذه) اى القضية التى حكم فيها بالتنافى والعناد بين جزئيها ومثل لها بالعدد اما زوج واما فرد (موجبتها) اى موجبة المنفصلة الحقيقية (وسالبتها) يكون (برفع التنافى) والعناد (فى الصدق والكذب معا) يعنى بان يحكم ويقال لامنافاة بين ان يكون المقدم والتالى صادقين معا وايضا لامنافاة بين ان يكونا كاذبين معا ومثاله كائن (كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان كاتبا او تركيا) لانا رفعنا بقولنا ليس البتة المنافاة بين كاتبية الانسان وتركيته وبين عدم كاتبيته وعدم تركيته فكاننا قلنا يجوز ان يكون الانسان كاتبا وتركيا وان لايكون كاتبا ولا تركيا فانهما يصدقان ويكذبان معا فى نفس الامر ﴿ وهى ﴾ (اى المنفصلة الحقيقية) التى مر ذكرها ومثالها ﴿ مانعة الجمع والخلو معا ﴾ (اى مركبة منهما) اى من مانعة الجمع والخلو واضافة المانعة الى الجمع من قبيل اضافة اسم الفاعل الى معموله مفعوله انما ذكر هذا لرعاية حسن التقابل بين هذا القسم وبين الاخرين وللتنبيه على ان هذا القسم من جمع الاخرين مع انه ينبئ عن تعريفه كلفظى الاخرين بل كل اسماء القضية مما سبق ينبئ عن تعريف صاحب الاسم ولذا ترك صريح التعريفات واكتفى بتعريفاتها بالامثلة لتوضيح ماانباه اساميها فاعرف (وانما سميت هذه المنفصلة) حقيقية (لان التنافى) الواقع (بين جزئيها اشد) خبران (من التنافى) الواقع (بين جزئى مانعة الجمع و) بين جزئى (مانعة الخلو اللتين سيأتى ذكرهما لانه) علة الاشدية (يوجد التنافى بين جزئيها) اى الحقيقية (فى الصدق والكذب معا) كما مر (وهذا) اى وجود التنافى كذلك (ليس الا حقيقة الانفصال) فهى احق باسم المنفصلة من الحقيق بمعنى الجدير واللائق اما نسبة العام الى الخاص كما يقال الفرد الانسانى او نسبة الشئ الى الوصف الاعم او النسبة للمبالغة كاحمرى بل هى حقيقة الانفصال كما قال الشارح آنفا والانفصال فى غيرها مجاز لتركبه من متصلة ومنفصلة فاحفظ ﴿ واما ﴾ يكون العناد (فى الصدق فقط) لا فى الكذب فقط ولا فيهما معا يعنى لايجوز اجتماع المقدم والتالى لئلا يجتمع المعاندان (فالقضية) حينئذ (تسمى) ﴿ مانعة الجمع فقط ﴾ (اى دون الخلو) يعنى لاتسمى مانعة الجمع والخلو معا ولا مانعة الخلو فقط بل مانعة الجمع فقط ومثالها كائن ﴿ كقولنا هذا الشئ اما حجر او شجر ﴾ (فانهما) اى الحجر والشجر (لايصدقان) على شئ واحد بان يكون المشار اليه حجرا وشجرا (لان) علة لايصدقان

(بينهما معاندة وقد يكذبان) اى الحجر والشجر اى لايصدق كلاهما معا
ولا احدهمافقط على شئ (بان يكون) المشار اليه (انسانا) و الباء الطرقية
وهو خبر مبتدأ محذوف فى كل موضع جئ به والتقدير و طريق كونهما
كاذبا يكون بان يكون (وهذه) اى القضية التى جئ بها مثالا للمنفصلة
مانعة الجمع فقط (موجبتها) اى مانعة الجمع فقط (وسالبتها) تكون
(برفع العناد) الكائن (فى الصدق فقط) لافى الكذب مثالها (نحو ليس
البتة) وهى تأكيد لنفى ليس (اماان يكون هذا الشئ لاشجرا ولاحجرا معا
فانهما) اى اللاشجر واللا حجر (يصدقان) على شئ واحد بان يكون المشار
اليه انسانا او كتابا مثلا (ولايكذبان والا) اى ولو كذبا (لكان) المشار اليه
(حجرا و شجرا معا) فيلزم المحال (انما سميت) هذه القضية (مانعة الجميع)
لامانعة الخلو ولامانعة الجمع والخلو (لاشتمالها على منع الجمع فقط)دون منع الخلو
فقط ودون منع الجمع والخلو معا (بين جزئيها فى الصدق) ﴿واما﴾ان يكون
لعناد والتنافى (فى الكذب فقط) لافى الصدق فقط ولافيه وفى الكذب معا
(فالقضية) حينئذ (تسمى) ﴿مانعة الخلو فقط﴾ اى دون الجمع يعنى لاتسمى
مانعة الجمع والخلو معا ولا مانعة الجمع فقط بل مانعة الخلو فقط و مثالها
كائن ﴿كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واماان لايغرق﴾ (فان حكم فى هذه
القضية بالتنافى بين ان لايكون فى البحر و بين ان يغرق لابين ان يكون
فى البحر وبين ان لايغرق) يعنى حكم وقيل ان عدم الكون والوجود فى البحر
بل فى البر مناف لان يغرق وماحكم وماقيل ان الكون فى البحر مناف لان
لايغرق بجواز ان يكون (زيد) مثلا (فى البحر وان لايغرق) بان كان راكبا
فى السفينة او بان كان سباحا و اذا كان الامر كذلك (فالكون) والوجود
(فى البحر مع عدم الغرق) بفتح الغين المعجمة والراء المهملة (يصدقان)
بما ذكرناه من طريق عدم الغرق (ولايكذبان والا) يعنى لو كذبتا لكان المآل
لايكون زيد فى البحر بل فى البر وماوقع عدم الغرق بل وقع الغرق والحاصل
كان فى البر وغرق ولذا قال (لغرق فى البر وهذه) القضية التى جئ بها
مثالا لمانعة الخلو (موجبتها) خبر المبتدأ وهو اسم الاشارة (وسالبتها) اى
مانعة الخلو تكون (برفع العناد) الكائن (فى الكذب فقط) ومثالها (نحو
ليس البتة زيد اما ان لايكون فى البحر واما ان يغرق) فان ليس دفع العناد
فى كذب هذه القضية فقط ونقيضها هذا معنى (فان عدم الكون فى البحر)

وهو عين المقدم وصدقه (مع الغرق) وهو عين التالى وصدقه (يكذبان
ولايصدقان) لانه يتصور ان لايكون زيد فى البحر وغرق وههنا يتصور
اربعة اقسام الاول ان يكون فى البحر وان لايغرق والثانى ان يكون فى البحر
وغرق والثالث ان لايكون فى البحر ولايغرق والرابع ان لايكون فى البحر وغرق
والقسم الرابع باطل لانه لايتصور حقا كما لايخفى (ومرادهم) اى مراد المنطقيين
الممثلين لمانعة الخلو بهذه القضية (بالبحر) المذكور فى المثال (ما يمكن الغرق فيه
عادة من ماء) قوله مرادهم مبتدأ وقوله ماخبره وضمير فيه راجع الى ما وقوله
من ماء بيان لما وقوله (اومن سائر المايعات)معطوف على ماقبله بمرتبة (لا البحر
نفسه)يعنى ليس المراد بالبحر نفس البحر الذى تجرى فيه السفن(فلايتوهم اجتماع
الطرفين فى الكذب) نفى اونهى عن توهم وقوع عدم الكون فى البحر ووقوع
الغرق بان لايكون فى البحر بل (بان يكون فى البئر او الحوض ويغرق) لان البئر
والحوض يمكن فيها الغرق عادة وانما سميت هذه القضية مانعة الخلو لاشتمالها
على منع الخلو فلظهور وجهها بالقياس الى وجه تسمية السابقتين تركها الشارح
ثم اعلم ان لكل من مانعة الخلو والجمع معنيين احدهما المعنى الاخص والآخر
المعنى الاعم فالمعنى الاخص لمانعة الجمع هو المنع فى الصدق فقط اعنى
مايكون الحكم بالتنافى بين جزئيها فى الصدق فقط بمعنى نفى التنافى عن الكذب
ولمانعة الخلو هو المنع فى الكذب فقط اعنى مايكون الحكم بالتنافى بين جزئيها
فى الكذب فقط بمعنى نفى التنافى عن الصدق واما المعنى الاعم من مانعة الجمع
هو المنع فى الكذب اولا يكون اعنى ماحكم فيها بالتنافى بينهما فى الصدق
مطلقا اعم من ان يحكم فى جانب الكذب بشئ من التنافى وعدمه او يحكم
ولمانعة الخلو هو المنع فى الصدق اولا يكون اعنى ماحكم فيهما بالتنافى
بينهما فى الكذب مطلقا اعم من ان يحكم فى جانب الصدق بشئ من التنافى
وعدمه اولا يحكم ثم ان كلا من مانعة الجمع والخلو باعتبار معناهما الاعم اعم
مطلقا منهما باعتبار معناهما الاخص ومن المنفصلة الحقيقية ايضا وكل
منهما اعم من الآخر من وجه واما باعتبار معناهما الاخص فكل واحد
منهما مباين للاخر ثم ان كل ماذكر من امثلة المنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع
ومانعة الخلو ذو جزئين ﴿وقد تكون﴾ ثلاث ﴿المنفصلات الثلث﴾ اى
كل واحد منها كما يكون ذات جزئين كما مر من الامثلة يكون اى كل واحد
منها ﴿ذات﴾ مؤنث ذى بمعنى صاحب الالف واللام للعهد الخارجى

﴿ اجزاء ثلثة ﴾ (و) يكون ذات (اكثر) من اجزاء ثلثة (اشار) المص (بتقدير لفظة قد الى تقليل هذا الحكم) اى كون كل واحد من المنفصلات ذات اجزاء فوق جزئين لان قد اذا دخلت على المضارع تدل على قلة الحكم لكنه لس كليا بل قد تدل على التحقيق مع دخوله على المضارع نحو قد يعلم الله (فالمنفصلة الحقيقية التى ذات اجزاء ثلثة) كائن ﴿ كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ﴾ فان هذه الاجزاء الثلثة (التى تركبت عنها هذه القضية التى جئ بها مثالا لان تكون) المنفصلة الحقيقية ذات اجزاء ثلثة (لا تجتمع على عدد واحد) من الاعداد (لا فى الصدق) اى باتصاف العدد بجميعها (ولا فى الكذب) اى بعدم اتصاف العدد بواحد منها فلا يوجد عدد موصوف بهذه الاوصاف ولا يخلو عن احدها فيكون هذا المثال للمنفصلة الحقيقية على ما نص عليه فى شرح التلويحات وقيل لكنه يمكن ان يكون مثالا لمانعة الجمع فان هذا المثال ليس فى خلوه عناد بل فى جمعه فقط اقول انما يمكن ان يكون مثالا له ان اريد بالعدد العدد مطلقا لان العدد من حيث انه عدد لا يكون زائد او ناقصا او مساويا لكن يكون غير زائد وغير ناقص وغير مساو كالعدد المضاف والعدد الاصم لانه ليس لهما كسور على ما فهم مما فى الخلاصة من ان العدد اما مطلق يعنى غير مضاف الى ما يفرض واحدا فصحيح او مضاف الى ما يفرض واحدا فكسر وذلك الواحد مخرجه والمطلق ان كان له احد الكسور التسعة او جذر فمنطق والا فاصم والجذر ان يكون فى مجموع العدد عدد لو ضرب فى نفسه لحصل مثل المجموع مثاله اثنان من الاربعة وثلثة من التسعة لانك لو ضربت الاثنين فى الاثنين والثلثة فى الثلثة لحصل اربعة وتسعة والمنطق ان تساوى اجزاؤه فتام او نقص عنها فناقص او زاد عنها فزائد لكن الشارح عد هذه القضية مثالا للحقيقية حيث قال فالمنفصلة الحقيقية التى ذات الخ فيكون المراد بالعدد المنطق لا المطلق ولا الاصم ولكن المراد بالمنطق ههنا هو المنطق من حيث الكسر لان التساوى والزيادة والنقصان انما يتصور من تلك الحيثية لا من حيث الجذر كما اشار الشارح بقوله (والمراد بكون العدد زائدا او ناقصا او مساويا كون كسوره) اى العدد (زائدا) وجملة كون مرفوع المحل خبر للمبتدأ وهو قوله والمراد (او ناقصا او مساويا) معطوفان على زائدا فانه لو اجتمعت كسوره) اى العدد (التى) هى (تحته) اى العدد (فان زادت) اى الكسور (عليه) اى العدد (يسمى) ذلك العدد (زائدا) وهو كائن

كاثنى عشر) وهو مثال مطابق للممثل له وهو العدد الذى زادت كسوره عليه (فان كسوره عليه) اى اثنى عشر (وهى النصف) المعبر عنه فى الفارسيه بنيم وهو الستة (والثلث) الذى يقال له بالفارسى بسه يكى وهو الاربعة (والربع) المقول بدله فى لسان الفارسى بچاريك وهو الثلثة (والسدس) المستعمل بدله فى اللسان الفارسى بشش يك وهو اثنان لان فيه سدسين زائدة وانما كانت كسوره زائدة عليه (لان مجموعها) اى الكسور (خمسة عشر وان) لم تزد كسور العدد عليه بل (نقصت عنه يسمى) ذلك العدد ح (ناقصا) ومثاله كائن (كالثمانية) وهو مطابق للممثل له وهو العدد الذى نقصت كسوره عنه (فان كسورها) اى الثمانية وتأنيث الضمير الراجع الى الثمانية باعتبار انه اسم لما فوق الثلثه والا ان التاء فيه وفى سائر اسماء العدد ليست للتأنيث بل تأنيثه بحذف التاء (وهى) والواو ههنا وفى امثاله اعتراضية (النصف) وهو الاربعة (والربع) وهو الاثنان لان فيه ربعين (والثمن) وهو الواحد (ناقصة عنها) انما نقصت كسور الثمانية عنها (لانها) اى الكسور (سبعة) وان لم تزد الكسور على العدد ولا نقصت عنه (بل ساوته يسمى) ذلك العدد ح (مساويا) ومثاله كائن كالستة وهو مطابق للممثل له اعنى العدد الذى ساوته كسوره (فان كسورها) اى الستة وهى اى الكسور (النصف) وهو الثلثة (والثلث) وهو الاثنان (والسدس) وهو الواحد (مساوية لها لانها ستة ايضا) اى كاصل العدد يعنى كما كان اصل العدد وهو الستة ههنا ستة كذلك تكون كسوره ستة قد علمت مثال المنفصلة الحقيقية التى هى ذات اجزاء ثلثة على تقدير كون المراد بالعدد المذكور فى المثال هو المنطق كما مر واعلم ان مثال الحقيقية التى هى ذات الاجزاء الاربعة كقولنا العنصر اما نار او هواء او تراب او ماء ومثال الحقيقية التى هى ذات الاجزاء الخمسة كقولنا الكلى اما جنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام ومثال الحقيقية التى هى ذات الاجزاء الستة الفعل اما صحيح واما مثال واما مضاعف واما ناقص واما مهموز واما اجوف (واما) مثال (مانعة الجمع التى) هى (ذات اجزاء ثلثة ف) كائن (كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا او حيوانا) هذا المثال مطابق للممثل له (فان هذه الاجزاء) التى تركب عنها هذا المثال لا تجتمع صدقا فيكون العناد فى جمعها ولكن (تجتمع كذبا) يعنى يشترك كل واحد منها للآخر من جهة

الكذب يعنى فى عدم الصدق على شئ (لجواز ان يكون) ذلك الشئ حاليا عن الشجرية و الحجرية و الحيوانية و يكون (شيئا آخر) كان يكون حديدا مثلا (واما) مثال (مانعة الخلو التى) هى (ذات اجزاء ثلثة ف) كائن (كقولنا اما ان يكون هذا الشئ لا حجرا و لا شجرا و لا حيوانا) و هذا المثال مطابق للممثل له فان هذه الاجزاء ليس فى جمعها عناد كان يكون الماء لان الماء لا حجر و لا شجر و لا حيوان و اما فى خلوها عناد كما لا يخفى (و) اعلم ان المص وان قال و قد يكون المنفصلات ذات اجزاء ثلثة لكنه باعتبار الصورة الظاهرية لان (الحق) الحقيق للقبول (ان المنفصلات) سواء كانت حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو (لا تتركب) من اجزاء (اكثر من جزئين لانها) اى المنفصلات المسماة منفصلة باعتبار اشتمالها اداة الانفصال و معناه لا تحتاج فى تحققها الى انفصالين او ازيد بل هى (متحققه ب) سبب (انفصال واحد وهو) اى الانفصال الواحد (لا يكون الا بين شيئين) كما كان بين الزوج و الفرد و اذا كان الامر كذلك (فعند زيادة الاجزاء يلزم تعدد المنفصلة) فالتى تكون من اجزاء ثلثة فهى فى التحقيق ثلث منفصلات احديها من الجزء الاول و الثانى و ثانيها من الاول و الثالث و ثالثها من الثانى و الثالث قيل هذا بحسب الاحتمال و اما نفس التحقيق فهى منفصلتان الاولى بين الاول و نفيه و الثانية ترديد النفى بين الثانى و الثالث و على هذا قياس ما تكون من اجزاء اربعة فما فوقها فكما ان الحملية اذ تعدد معنى الموضوع او المحمول بالفعل تكثرت كذلك الشرطية تتكثر بتعدد احد طرفيها هذا ما عليه المحققون و قد صرح به الشيخ الرئيس على ما فى شرح المطالع (ولانها لو تركب من اجزاء ثلثة كما) كان (فى قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ولابد) لتحقق الانفصال الكائن بين الشيئين (من تعيين جزئيها) اى المنفصلة (فاذا فرضنا ان احد جزئيها قولنا العدد اما زائد) يحتاج الى ضم جزء آخر اليه ليتم جزأها (فالجزء الآخر) لها (اما ان يكون احد) الجزئين (الباقين) اى الجزء الثانى او الثالث (على التعين او) يكون احد الباقين (بلا تعين فان كان) اى الجزء الآخر (احدهما) اى الباقين (على التعين تحت المنفصلة ب) سبب الجزء (المعين وبقى) الجزء (الآخر زائدا حشوا) بلا فائدة (وان كان) الجزء الآخر (احدهما) اى الباقين (لا على التعين) بانه الثانى ام الثالث (كان تركبها) اى المنفصلة التى زعم انها ذات اجزاء ثلثة (من) قضية (حملية و) من قضية (منفصلة) فعلى هذا يكون قوله اما ان يكون

العدد زائدا قضية حملية و يكون التقدير فيما بعده و اما ان يكون ناقصا او مساويا و هذا منفصلة فلم يكن منفصلة واحدة مركبة بالحقيقة من اكثر من جزئين بل يكون منفصلة واحدة مركبة بالحقيقة من جزئين احديهما حملية و الاخرى منفصلة (ولما فرغ) المص (من بيان القضايا و اقسامها شرع فى) لواحقها و (احكامها) على طريق الاختصار و الاقتصار على المطلقات كما هو دأبه فى الكتاب و هى اى القضايا اربعة ثلثة منها يجرى فى الحمليات و الشرطيات و هى التناقض و العكس المستوى و عكس النقيض و واحد منها مختص بالشرطيات و هو تلازم الشرطيات و ابتدأ منها بالتناقض لان غيره من الاحكام يتوقف عليه معرفة (فقال) مصدرا للبحث بعنوانه ﴿التناقض﴾ (اى مما يجب استحضاره التناقض) او من المباحث المتعلقة بالمبادى التصديقية مباحث التناقض تذكر ما سبق فى قوله القضايا من التقديرات و التوجيهات ﴿وهو﴾ اى التناقض ﴿اختلاف القضيتين﴾ (يخرج) من الثلاثى المجرد او من الرباعى المزيد على الثلاثى اى يخرج بقوله القضيتين او قوله القضيتين يخرج فعلى الاول يكون قوله (اختلاف المفردين) فاعل الفعل و على الثانى مفعوله و مثاله اختلاف المفردين كائن (ك) اختلاف (السماء و الارض) و السواد و البياض و زيد و عمرو و اب و ابن (و) يخرج ايضا (اختلاف مفرد و قضية) و هو كائن (كعمرو و زيد قائم) فان الاختلاف جنس بعيد يقع بين قضيتين و بين مفردين و بين قضية و مفرد و الاختلافات بين القضيتين كثيرة كالاختلاف بالايجاب و السلب و بالعدول و التحصيل و بالحمل و الشرط و بالاتصال و الانفصال و بالاهمال و الحصر و غيرها فلاجل ان قال ﴿بالايجاب و السلب﴾ (يخرج) ما عداه من (الاختلاف بالاتصال و الانفصال و بالكلية و الجزئية و بالعدول و التحصيل و بالحملية و الشرطية) ﴿بحيث يقتضى﴾ مفعول مطلق مجازا للاختلاف اى اختلافا ملابسا بحيث اشار الى ضمير الفاعل المستتر تحت يقتضى بقوله (ذلك الاختلاف) اى اختلاف القضيتين بالايجاب و السلب انما فسر فاعله بذلك الاختلاف و لم يفسر باى الاختلاف لان اسم الاشارة يفيد ذات المشار اليه و صفته بخلاف التفسير باى فانه يفيد ذات المفسر فقط ﴿لذاته﴾ اى لذات الاختلاف و صورته فداخل فى التعريف الاختلاف الذى يكون بلا واسطة و بلا خصوص المادة (و يخرج عنه الاختلاف الذى يكون بالايجاب و السلب لكن لا يكون) ذلك الاختلاف بهما لذاته (بل) يكون (اما بالواسطة) و مثاله كائن (كقولنا زيد انسان

زيد ليس بناطق) هذان القضيتان يختلفان بالايجاب والسلب لان الاولى
موجبة والاخرى سالبة لكن ليس اختلافهما لذاته (فان هذا الاختلاف)
الواقع بين هذين القضيتين كائن (بواسطة) ان القضية السالبة وهى (قولنا زيد
ليس بناطق) كائن فى قوة قولنا زيد ليس بانسان (او) هذا الاختلاف كائن
(ب) واسطة (ان) القضية الموجبة وهى (قولنا زيد انسان) كائن فى قوة قولنا
زيد ناطق) وذلك باعتبار ان بين الانسان والناطق مساواة لان كل انسان
ناطق وكل ناطق انسان فلا يتوهم ان مفهوم الانسان مركب من الحيوان
والناطق فالناطق جزؤه فلا يكون بينهما مساواة قوله (واما بخصوص المادة)
معطوف على قوله اما بالواسطة ومثال مايكون بخصوص المادة كائن (كما)
اى كالاختلاف الواقع (فى قولنا كل فرس حيوان ولاشئ من الفرس بحيوان
فهذا الاختلاف) اى صدق الاولى وكذب الثانية (ليس لذاته وصورته
بل بخصوص مادته) فخرج كل من الاختلاف الواقع بين القضيتين بالواسطة
وبخصوص المادة من تعريف التناقض المعرف باختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضى لذاته ﴿ان يكون احديهما﴾ (اى احدى القضيتين)
هذا تفسير لمرجع ضمير التثنية ﴿صادقة﴾ خبر يكون واسمه الاحدى المضاف
الى ضمير التثنية ﴿والاخرى﴾ اى يقتضى ان يكون القضية الاخرى ﴿كاذبة﴾
ومثاله كائن ﴿كقولنا زيد كاتب﴾ بالقوة او بالفعل ﴿زيد ليس بكاتب﴾
بالقوة او بالفعل هذا المثال مطابق للممثل له لان بينهما اختلافا بالايجاب
والسلب بحيث يقتضى اختلافهما لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى
كاذبة فان كانت الاولى صادقة فالاخرى كاذبة لامحالة وان كانت الثانية صادقة
فالاولى كاذبة لامحالة لان كاتبية زيد بالفعل او بالقوة وعدم كاتبيه به او بها
لايجتمعان فيه والا يلزم اجتماع النقيضين ولما فرغ المص عن تعريف التناقض
شرع بيان شروطه فقال ﴿ولايتحقق ذلك﴾ (اى التناقض) المعرف بماذكر
او الاختلاف المذكور ﴿الا بعد﴾ ظرف للمقدر اى يتحقق بعد ﴿اتفاقهما﴾
(اى اتفاق القضيتين) الحمليتين (اللتين يقع بينهما التناقض سواء كانتا) اى تلك
الحمليتان (مخصوصتين) بان كان موضوعهما شخصين معينين (او) كانتا
(محصورتين) بان كان افراد موضوعهما مبينة من جهة الكمية بمقارنتها
باداة السور اذ لايمكن الاختلاف المعهود بين مخصوصة ومحصورة ﴿فى﴾ (ثمانى
وحدات) ظرف للاتفاق (الاولى) من تلك الوحدات الثمانية (وحدة) ﴿الموضوع﴾

والمراد بالموضوع ههنا الموضوع فى الذكر يعنى ان الاتفاق فى لفظ الموضوع
لا فى عنوان الموضوع ولا فيما صدق عليه وبين الشارح علة كون الاتفاق
فى وحدة الموضوع شرطا لتحقق التناقض بين القضيتين بقوله (اذلو اختلفتا)
اى القضيتان (فى هذه الوحدة) ظرف للاختلاف اى لو اختلفت القضيتان
فى وحدة الموضوع بان كان موضوع احديهما زيدا وموضوع الآخر عمرا
مثلا (نحو زيد قائم عمر وليس بقائم لم تتناقضا) لعدم اتفاقهما فى وحدة
الموضوع وان اختلفتا بالايجاب والسلب وانما لم يستلزم اخلافهما بالايجاب
والسلب صدق احديهما وكذب الاخرى (لجواز صدقهما معا) يعنى يجوز
ان يكون زيد قائما وعمر وليس بقائم لانهما شخصان متغايران فلا يقتضى
عدم كون عمر وقائما كذب كون زيد قائما بخلاف زيد قائم زيد ليس بقائم
كما لايخفى (او) لجواز (كذبهما) معا لما مر ﴿و﴾ (الثانية) منها (وحدة)
﴿المحمول﴾ يعنى ان اتفاق القضيتين فيها شرط ايضا (اذلو اختلفتا)
اى القضيتان (فيها) اى فى وحدة المحمول بان يكون محمول احديهما قائما
ومحمول الآخر قاعدا (زيد قائم زيد ليس بقاعد لم تتناقضا) وان اتفقا فى وحدة
الموضوع واختلفا بالايجاب والسلب لان اختلافهما بحسبهما لم يقتض صدق
احديهما وكذب الاخرى لجواز كون سلب القعود لاثبات القيام فان قلت عرضت
على شبهة من تعبير المص بالموضوع والمحمول ومن تصريحك فيماسبق بالحمليتين
وهى ان التناقض هل يختص بالحمليتين دون الشرطيتين قلت لا ولكن المص
خصص المعرف بتناقض الحمليات على ماتشير اليه الامثلة ويفهم تناقض
الشرطيات منه وتصريحنا فيماسبق بالحمليتين للجرى مجرى المص لا لتخصيص
التناقض بالحمليات ﴿و﴾ (الثالثة) منها (وحدة) الزمان ﴿يعنى﴾
شرط كون زمان نسبة الموجبة زمان نسبة السالبة بعينه اعنى اتصاف
الموضوع بالمحمول (اذلو اختلفتا فيها) اى فى وحدة الزمان بان كان زمان
نسبة الاولى ليلا والآخر نهارا (نحو زيد قائم ليلا زيد ليس بقائم نهارا
لم تتناقضا) وان اتفقتا فى الموضوع والمحمول واختلفتا بالايجاب والسلب
لان هذا الاختلاف لم يوجب صدق احديهما وكذب الاخرى ﴿و﴾ الوحدة
(الرابعة) من الوحدات الثمانية وحدة ﴿المكان﴾ يعنى شرط كون
مكان نسبة المحمول الى الموضوع فى الموجبة مكانها فى السالبة بعينه ولم يشترط
اتحاد مكان التكلم بالقضية وزمانه (اذلو اختلفتا فيها) اى فى وحدة المكان

بان كان مكان الاولى دارا ومكان الاخرى سوقا مثلا (نحو زيد قائم فى الدار زيد ليس بقائم فى السوق لم تتناقضا) وان اتحد موضوعهما ومحمولهما وزمانهما لعدم اختلافهما بالايجاب والسلب ح موجبا لصدق احديهما وكذب الاخرى ﴿و﴾ الوحدة (الخامسة) منها (وحدة) ﴿الاضافة﴾ اللغوية بمعنى النسبة والتعلق لا الاصطلاحية وانما شرط هذا (اذلو اختلفتا) اى القضيتان (فيها) اى فى وحدة الاضافة بان يكون الايجاب الاولى بالنسبة الى عمرو وسلب الاخرى بالنسبة الى بكر (نحو زيد اب اى لعمرو وزيد ليس باب اى لبكر لم تتناقضا) لاختلافهما فى الاضافة وان اتفقتا فى غيرها لعدم لزوم صدق احديهما وكذب الاخرى ﴿و﴾ الوحدة (السادسة) منها (وحدة) ﴿القوة والفعل﴾ المراد بالقوة ههنا الامكان وانما شرط اتفاق القضيتين فيهما اذلو اختلفتا فيهما) اى فى القوة والفعل (بان يكون النسبة فى احديهما اى فى احدى القضيتين (بالقوة) اى بالامكان (وفى الاخرى بالفعل نحو الخمر فى الدن) بالدال المفتوحة والنون المشددة يقال له بالفارسى خم وبالتركى كوب (مسكر) اى بالقوة (الخمر فى الدن ليس بمسكر اى بالفعل) لم تتناقضا ﴿و﴾ الوحدة (السابعة وحدة) ﴿الكل والجزء﴾ وانما شرط اتفاقهما فى الكل والجزء اذلو اختلفتا فى الكل والجزء) بان يكون المراد بالمحكوم عليه بعضه فى الاولى وكله فى الاخرى (نحو الزنجى اسود اى بعضه) كظاهر جلده اسود (الزنجى ليس باسود اى كله) ليس باسود فان ماسوى ظاهر جلده ليس باسود اذله بياض العين والظفر وربما يكون له بياض الشعر (لم تتناقضا) اى القضيتان المختلفتان فى الكل والجزء لما مر من عدم كون اختلافهما بالايجاب والسلب مقتضيا صدق احديهما وكذب الاخرى ﴿و﴾ الوحدة (الثامنة) منها (وحدة) ﴿الشرط﴾ وانما شرط اتفاقهما فى وحدة الشرط (اذلو اختلفتا فيها يكون ايجاب الاولى مشروطا بشرط وسلب الاخرى مشروطا بشرط غير الاول (نحو الجسم مفرق للبصر اى بشرط كونه) اى الجسم (ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اى بشرط كونه اسود لم يتحقق التناقض) جواب لو اى لما ثبت التناقض بين تلك القضيتين وانما فسرنا قوله لم يتحقق بالماضى لان المضارع المدخول لكلمة لم ماض منفى كما لا يخفى (فان قلت لم اتى الشارح فى امثلة وحدة الاضافة وما عطف عليها بحرف التفسير دون ما تقدم عليها من وحدة الزمان والمكان (قلت تفننا فى العبارة او اشارة الى ان هذه الامثلة اشد احتياجا الى تفسير

مما عداها او باع كما اشترى فيعود السؤال على من فعله كذلك فى المرة الاولى ثم (اعلم ان اشتراط هذه الوحدات) الثمانية (للتناقض) اى لتحققه وثبوته بين القضيتين (انما هو) اى اشتراط تلك الوحدات (مذهب قدماء المنطقيين) لا مذهب متأخريهم وقد نظمها بعضهم بشعر فارسى * در تناقض هشت وحدة رابد ان * وحدة موضوع ومحمول ومكان * وحدة شرط واضافة جزء وكل * قوة فعل است در آخر زمان * (واما المتأخرون) من المنطقيين (فقد اكتفوا) فى تحقق التناقض بين القضيتين باتفاقهما (بوحدتين وحدة الموضوع) بدل او خبر لمبتدأ محذوف اى الاولى وحدة الموضوع (و) الثانية وحدة المحمول (وانما اكتفوا بهما) بناء على ان سائر الوحدات (من وحدة الزمان والمكان وغيرهما مندرجة تحتهما) لاستلزامهما اياها فان الاظهر اعتبار الشرط والجزء والكل فى الموضوع واعتبار البواقى فى المحمول او اكتفوا بهما بناء على ان التناقض بين القضايا عارية عن بعض هذه الشروط اما لعدم امكان الجزء والكل مثلا فى موضوعها او لتنزه محمولها عن الزمان والمكان اولغير ذلك (واما المحققون فقد اقتصروا على وحدة واحدة) وهذا مذهب الفارابى (وهى) اى الوحدة الواحدة المقتصر عليها (وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب) اى الانتزاع الذى هو العلم المتعلق باللاوقوع فى السالبة (واردا على ما ورد عليه الايجاب) اى الايقاع الذى هو العلم المتعلق بالوقوع فى الموجبة والحاصل انما اقتصروا عليها لتحصيل فائدة وهى كون ورود الايجاب والسلب على شئ واحد (لانه) هذا بيان علة الاقتصار عليها لتحصيل تلك الفائدة (متى اختلف تلك الامور) المشروطة للتناقض اتفاق القضايا فيها كما مر (اختلفت النسبة الحكمية) لاستلزام اختلافها (ومتى اتحدت) اى تلك الامور (اتحدت) اى النسبة الحكمية لاستلزام اتحادها اتحادها (فهذا المذهب) اى مذهب الفارابى الذى ذهب اليه المحققون (اخصر) من غيره لكون الوحدة فيه منحصرا فى واحدة (واشمل) لكون تلك الوحدة الواحدة المقتصر عليها فيه شاملة على سائر الوحدات (والا) اى وان لم يقتصر عليها بان يقال الوحدة غير منحصرة فى واحدة بل منحصرة فى ثمانية (فلا حصر فيما ذكروه) اى قدماء المطقيين من الوحدات الثمانية) بيان لما (بل لابد) لتحقق التناقض ايضا (من اتفاق القضيتين

المختلفتين) بالايجاب و السلب (فى وحدة العلة) اذلو اختلفتافيها (نحو النجار عامل اى للسلطان النجار ليس بعامل اى لغيره) لم يقع التناقض بينهما واما ان اتفقتا فيهانحو زيدخادم لاستاذه زيدليس بخادم لاستاذه فتتناقضا (و) لابد لتحققه ايضا من اتفاقهما فى وحدة (الالة) فانهما لو اختلفتافيها (نحو زيد كاتب اى بالقلم الواسطى) والواسط بلدة بناها الحجاج بين البصرة و الكوفة (زيدليس بكاتب اى بالقلم التركى) لماتناقضا وان اتفقتا فيهانحو زيدقاطع بالسيف زيد ليس بقاطع بالسيف فوقع التناقص بينهما (و) لابدله ايضا من وحدة (المفعول به)لانه لو اختلفتا فيها (نحو زيد ضارب اى عمرا زيد ليس بضارب اى بكرا) لما تناقضت احديهما للاخرى بخلاف مالو اتفقتا فيها فانهما تناقضتا (و) لابد له ايضامن وحدة (المميز) اذلو اختلفتا فيها (نحو عندى عشرون اى درهماليس عندى عشرون اى دينارا) لم تتنا قضا وهذه الوحدات منتهية (الى غيرذلك) من وحدة الحال و المستثنى وغيرهما ممالايحصى هكذا قرره الشارحون وفيه رد على الحكماء بالغلط و الخطأ فحاشاهم عن ذلك اذا عرفت ان ليس غرضهم من تفصيل الوحدات الحصر فيماذكروه بل امر آخر والا فكيف يتصور ذلك من العقلاء فضلا عن الحكماء الذين هم فى المرتبة القصوى من جلادة العقل وجيادة الطباع فليس غرض من اقتصر على الوحدة او الوحدتين الرد عليهم بما يستفضح به شانهم بل غرضه الاكتفاء بما يرجع اليه الكل و ينضبط به وجمع المتفرق وضبط المتأثر تسهيل للطالب ولكل وجهة هو موليها ثم اراد الشارح بيان فائدة القول الآتى للمص مجيبا به لمن قال مافائدة قول المص ونقيض الموجبة الخ فقال (ولما كان الشروط المقدمة) صفة جرت على غيرماهى له نحو جاءنى رجل ضارب غلامه لان المقدم انما هو (ذكرها) يعنى لما كانت الشروط التى ذكرت فيما سبق (نعم) خبر كانت (المخصوصات و المحصورات وكان للتناقض) الكائن (بين المحصورات شرط آخر) اى غير الشروط المذكورة (وهو) اى الشرط الآخر (الاختلاف) اى اختلاف المحصورتين (فى الكمية اراد) الشيخ المص (ان يبينه فقال) ﴿ ونقيض الموجبة الكلية ﴾ (المسورة) ﴿ انماهو السالبة الجزئية ﴾ المسورة وبالعكس و الحصر حقيقى و الضمير على تقدير التذكير لاخفاء فى رجوعه الى النقيض واما على تقدير التأنيث كما وجد فى بعض النسخ فراجع اليه ايضا اما باعتبار المضاف اليه واما باعتبار الخبر مثاله كائن ﴿ كقولنا

كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ﴾ فكون التناقض من الطرفين فهم من قولنا السابق وبالعكس ﴿ ونقيض السالبة الكلية انماهو الموجبة الجزئية ﴾ وبالعكس ومثاله كائن ﴿ كقولنا لاشئ من الانسان بحيوان بعض الانسان حيوان واذا كان الامر كما قلنا ﴾ فالمحصورات ﴿ (والمراد ههنا) بالمحصورات المأتى بها على صيغة الجمع (المحصورتان) على صيغة التثنية بقرينة ارجاع ضمير التثنية اليه كما سيأتى (اى ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين) لايتحقق التناقض بينهما الابعد اختلافهما فى الكمية (اى الكلية والجزئية) والياء فيهما مصدرية لانسبية (بان يكون احديهما كليه والاخرى جزئية) وكون بائهما سببية ظاهر ومراد المص ان شروط تناقض المخصوصتين ثمانية على ماعرفت واما شروط تناقض المحصورتين فتسعة وهى الاختلاف فى الكلية والجزئية مع الشروط الثمانية السابقة فى المخصوصتين (فان قلت) انما نشاء هذا الاعتراض من ان المص نبه اولا على ان اتفاق القضيتين المتناقضتين فى وحدة الموضوع شرط لتحقق التناقض بينهما ثم قال ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية مع انه ينبغى ان تتناقضا لعدم اتفاقهما فى وحدة الموضوع لكون موضوع الكلية كل انسان وموضوع الجزئية بعض الانسان فكان هذا منشأ اعتراض بان يقال (لااتحاد فى الموضوع) الكائن (فى) القضية (الكلية و) القضية (الجزئية لان الموضوع فى) القضية (الكلية) المسورة موجبة كانت اوسالبة (جميع الافراد) نحو كل انسان ناطق (وفى) القضية (الجزئية) المسورة موجبة كانت اوسالبة (بعض الافراد) نحو بعض الانسان ليس بناطق (والجميع غير البعض) على مالا يخفى فلااتحاد فى الموضوع فى الكلية والجزئية (واذ لم يتحد الموضوع) بان كان فى الكلية جميع الافراد وفى الجزئية بعض الافراد كما مر (لم يتحد النسبة الحكمية) المعبر عنها ايضا بالنسبة بين بين (فلا يرد الايجاب) الكائن فى الموجبة (والسلب) الكائن فى السالبة (على شئ واحد فكيف يتحقق التناقص) المشروطة تحققه باتحاد الموضوع مع عدم شرطه (قلت) نعم لو كان المراد من اشتراط اتفاق القضيتين فى الموضوع اتفاقهما فى ذات الموضوع لم يتحقق التناقص بين القضيتين المختلفتين فيها بان يكون موضوع احديهما جميع الافراد وموضوع الاخرى بعض الافراد لكنه لم يكن مرادا بل (المراد

بالموضوع)الكائن (فى اشتراط اتحاد الموضوع) لوقال بدل (قوله فى تحقق التناقض) بنى لتحقق التناقص باللام لكان اولى قوله المراد مبتدأ وخبره (الموضوع المذكور فى القضية لاذات الموضوع ثم اراد) الشارح ايضاح المراد تمكينا فى فهم من قال ما لمراد من ذات الموضوع والموضوع فى الذكر فقال (يعنى ان) لفظ (الموضوع يطلق تارة على ذات الموضوع) كان يقال موضوع هذه القضية الانسان مثلا ويراد به افراد الانسان لالفظ الانسان مجردا عن افراده هذا على رأى الشارح (والمحمول يطلق تارة على مفهوم المحمول)كان يقال محمول هذه القضية الناطق مثلا ويراد به مفهومه لالفظه مجردا عن مفهومه (وهما) اى ذات الموضوع ومفهوم المحمول (الموضوع والمحمول حقيقة)لابطريق تسمية الدال باسم المدلول(وتارة) اخرى (يطلقان)اى لفظا الموضوع والمحمول (على اللفظين الدالين عليهما وهما) اى لفظا الموضوع و المحمول الذين اطلقا على اللفظين الدالين على ذات الموضوع ومفهوم المحمول (الموضوع والمحمول فى الذكر)يعنى على طريق اطلاق اسم المدلول على الدال (وهو المراد ههنا)هذا رأى الشارح قال بعض الافاضل المراد بالموضوع فى الذكر عنوان الموضوع لاذات الموضوع وهو الافراد التى يصدق عليها العنوان والموضوع فى الذكر متحد فى الكلية والجزئية فمن قال المراد بالموضوع فى الذكر فى هذا المقام اللفظ الدال على العنوان لايجد الاتحاد فى ترادف الموضوعين مع تحقق التناقص هناك مع ان التناقض انما يجرى بين المعقولين كما يشهد به ظاهر التعريف وان اطلق اسم النقيض على الملفوظة تسمية للدال باسم المدلول (وانما لم يتحقق التناقص فى)القضيتين (المحصورتين)من المحصورات(الابعد اختلافهما فى الكمية) اشاربه الى دليلية قول المص ﴿لان الكليتين قدتكذبان ﴾ لانه صغرى وكبراها مطوية وهى وكل شئ شانه كذا فلا يتحقق التناقض بينهما وذلك اى كذبهما (فى مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول) ومثاله كائن﴿كقولنا كل انسان كاتب ولاشئ من الانسان بكاتب﴾و لان الجزئيتين قدتصدقان﴾ (فيكون الموضوع فيه اعم من المحمول ايضا) ومثاله كائن ﴿كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب ﴾ (فعلم من هذا) اى من قول المص ان الكليتين قد تكذبان فى تلك المادة والجزئيتين قدتصدقان فيها ايضا واتيانه بهذه القضايا مثالا له (ان المراد

(بالكاتب)

بالكاتب) المحمول على الانسان (ههنا الكاتب بالفعل)لابالقوة (والا) اى وان لم يكن المراد بالكاتب الكاتب بالفعل بل كان بالقوة (لم يكن) الموضوع وهو (الانسان اعم من الكاتب) وهو المحمول (فلم يكذب قولنا كل انسان كاتب) بل يصدق لان كل انسان كاتب بالقوة وان لم يكن كلهم كاتبين بالفعل (ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب) بل يكذب لان كلهم كاتبون بالقوة فلامعنى لسلبه عن بعضهم (فلم يجوز كذب الكليتين ولاصدق الجزئيتين) فيلزم الخلف فى حكم المصنف تقرير الدليل ان المحصورتين اولم تختلفا فى الكلية والجزئية لم تتناقضا اذعلى تقدير عدم اختلافهما لكانتا اما كليتين او جزئيتين وايا ماكان لم يتحقق التناقض بينهما اما اذا كانتا كليتين فلانهما قدتكذبان وكل قضيتين كذلك لم تتناقضا واما اذا كانتا جزئيتين فلانهما قدتصدقان وكل قضيتين كذلك لم تتناقضا لان من المعلوم ان التناقض بين القضيتين عبارة عن استلزام صدق احديهما كذب الاخرى لاعن كذبهما معاو صدقهما معا كماعرفت (وانما قيد) المص (بلفظ قدالمفيدة لجزئية الحكم) عند دخوله على المضارع (لان الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقا وكذبا) كما فى مادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع اومساوياله (كقولنا كل انسان حيوان) هذاصادق (ولاشئ من الانسان بحيوان) وهذا كاذب والمحمول فيهما اعم من الموضوع (وكقولنا بعض الانسان ناطق) هذا صادق لايقال الم يلزم من اثبات الناطق لبعض الانسان سلبه عن البعض الآخر لانانقول ان ذلك الاثبات للبعض كائن فى ضمن الاثبات للكل يعنى كون بعض الانسان كاتبا كائن لكون كل الانسان كاتبا فلايلزم منه سلبه عن البعض الآخر (بعض الانسان ليس بناطق) وهذا كاذب والمحمول فيهما مساو للموضوع (فان صدق كل واحدمنهما) اى من الكليتين او الجزئيتين المختلفتين صدقا وكذبا (يستلزم كذب الآخر) وهذه امثلة الحمليات فعليك باستخراج امثلة الشرطيات فنقيض كل جنس منها من الاتصال والانفصال وكل نوع وهوالزوم و العناد والاتفاق انماهو من ذلك الجنس ومن ذلك النوع فنقيض المتصلة اللزومية انماهو المتصلة اللزومية ايضا ونقيض المنفصلة الحقيقية العنادية انما هو المنفصلة الحقيقية العنادية وهكذا قياس البواقى ولماقسم المص القضية الى المخصوصة والمحصورة والمهملة وبين التناقض فى الاولين ولم يبينه فى المهملة اراد الشارح ان يبين التناقض فيها صراحة واراد الجواب لمن سأل عن حكمة ترك المص اياه ضمنا فقال

(واعلم) ايها الطالب (ان) القضية (المهملة) كائنة (فى قوة) القضية (الجزئية كما عرفت) مما سبق منا من بيان الحكمة (فحكمها) اى حكم المهملة فى التناقض (حكمها) اى حكم الجزئية (فنقيض المهملة الموجبة انما هى السالبة الكلية هذا تفريع على قوله فحكمها الخ ومثاله كائن كقولنا الانسان كاتب ولاشئ من الانسان بكاتب) لان هذا فى قوة قولنا بعض الانسان كاتب بالفعل ولاشئ من الانسان بكاتب بالفعل وعرفت فائدة القيد بالفعل فيما سبق (ونقيض المهملة السالبة انما هى الموجبة الكلية) ومثاله ثُن (كقولنا الانسان ليس بكاتب) بالفعل (وكل انسان كاتب) بالفعل لان هذا فى قوة قولك بعض الانسان ليس بكاتب بالفعل وكل انسان كاتب بالفعل ولما فرغ المص من بيان التناقض المعدود من احكام القضايا شرع فى بيان حكم آخر منها فقال ﴿ العكس ﴾ (اى مما يجب استحضاره من احكام القضا يا العكس) فعلى هذا يكون قوله العكس مبتدأ مؤخر وقد سبقت منا الاشاراة الى الوجوه الاخر فى امثال هذا المقام ﴿ وهو ﴾ اى العكس فى الاصطلاح ﴿ ان يصير ﴾ (بتشديد الياء) اشار بقوله بتشديد الياء الى كونه من باب التفعيل لا من الباب الثانى الثلاثى المجرد (لان العكس يطلق على معنيين احدهما القضية الحاصلة من التبديل المذكور) وهى القضية المجعولة موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا فقد يطلق العكس ويراد به هذه القضية ويعبر عن هذا المعنى الحاصل بالمصدر (وثانيهما) اى المعنيين (نفس التبديل) فقد يطلق ويراد به تبديل المبدل (وهو المعنى المصدرى) اعنى جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا فالمعنى الاول ما وقع عليه جعل الجاعل والثانى ماقام بالجاعل وهو التبديل والتصيير (فلو لم يشدد الياء (لصار له) اى للعكس (معنى ثالث وهو التبدل) والفرق بين التبديل والتبدل ان الاول يصدر عن المبدل اسم فاعل يقع على المبدل اسم مفعول والثانى يصدر عن المتبدل اسم فاعل ويقع فى نفسه (اعنى صيرورة الموضوع محمولا و) صيرورة (المحمول موضوعا) وفسر الشارح قول المص وهو ان يصير بقوله (اى ان يجعل) ﴿ الموضوع ﴾ (فى الذكر) ظرف مستقر صفة للموضوع ﴿ محمولا و ﴾ ان (يجعل) ﴿ المحمول ﴾ (فى الذكر) ﴿ موضوعا ﴾ (وانما قيدنا) هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر تقريره هكذا يا ايها الشارح لم قيدت الموضوع والمحمول بقولك فى الذكر فاجاب بقوله وانما قيدنا (الموضوع والمحمول بقولنا فى الذكر لئلا يرد ماقيل) هذا علة لقوله قيدنا (ان المعتبر فى جانب الموضوع

(هو)

هو الذات) كزيد مثلا (و) المعتبر (فى جانب المحمول هو الوصف) ككاتب مثلا (وظاهر ان الذات لا يصير وصفا و) ان (الوصف) لا يصير (ذاتا) لان الذات معروض والوصف عارض ولو كان المعروض عارضا فاما ان يقوم بنفسه او بعارض آخر فعلى الاول قيام العرض بنفسه وعلى الثانى يلزم قيام العرض بالعرض والكل باطل (فان قيل هذا التعريف) الذى قرره المص (غير جامع لعكس الشرطيات) مع انها من اقسام الكائنة من احكامها العكس فينبغى ان يجمع التعريف عكسها مع انه لم يجمعه (فان عنوانى الموضوع والمحمول لا يطلقان على جزئيها) اى الشرطية من الشرطيات بل يطلقان على جزئى الحملية لان جزئى الشرطية معنون بالمقدم والتالى كما عرفت (قلنا) الامر كذلك الا (ان المص قصد ان لا يبحث عن عكس الشرطيات اما للاختصار) المناسب بحال الكتاب (او للعلم به) اى بعكس الشرطيات (بالقياس الى عكس الحمليات فعرف العكس بحيث يوافق قصده) وان كان تعريف المطلق مقتضى الصناعة واحق بالرعاية قال بعض الافاضل بعد ما وافق الشارح فى هذا الجواب اونقول عكس الشرطيات ليس مما يجب استحضاره فى شئ من العلوم لان المسائل حمليات موجبات كليات على مانقل عن الشيخ ولذا قصر البحث عليها كما قصر الانتاج على انتاج الشكل الاول من الاشكال على ماسيجئ ﴿ مع بقاء الايجاب والسلب بحاله ﴾ (اى مع بقاء حكمهما) اى حكم كل واحد منهما (على حاله) وانما فسرنا بقولنا اى حكم كل واحد منهما لتأويل عبارة المص والشارح لان الاولى لهما ان يقولا على حالهما واما على تأويلنا فيصح ضمير المفرد على حاله (يعنى ان كان الاصل) اى القضية قبل التبديل (موجبا كان العكس) اى القضية الحاصلة من التبديل المذكور (ايضا موجبا وان كان الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا) والواو فى قوله (وانما) استينافية لانه اشارة الى جواب سؤال مقدر تقريره هذا لم اعتبر المنطقييون بقاء الايجاب والسلب الكائنين قبل التبديل على حالهما بعد التبديل ايضرهم تبديل احدهما الى آخر مع تبديل الموضوع الى المحمول والمحمول الى الموضوع فاجاب بقوله وانما (اعتبر) ماضى مجهول ونائب فاعله قوله (بقاؤهما لانهم) اى المنطقيين (تتبعوا القضايا) المبحوث عنها فى العلوم (ولم يجدوها فى الاكثر) اى فى اكثر المواد او فى اكثر الاوقات (بعد الجعل المذكور صادقة لازمة للاصل الا موافقة له) اى للاصل (فى الايجاب والسلب) وانما قيد بقوله فى الاكثر اشارة الى وجدانهم

اياها فى الاقل لكنه لم يعتبر عندهم اما لكونه من خصوص المادة او لامر آخر وقيد بقوله لازمة للاصل اشارة الى ان المعتبر العكس اللازم للاصل وان غير اللازم له اجنبى فلا يعتد به كما سيأتى ﴿ و ﴾ (مع بقاء) التصديق ﴿ والتكذيب بحاله ﴾ تذكر لما سبق فى المعطوف عليه من التأويل لارجاع ضمير المفرد الى التثنية (اى ان كان الاصل صادقا باى وجه) كان صدقه كان العكس (ايضا صادقا) كقولنا بعض العابد مؤمن بالنسبة الى قولنا كل مؤمن عابد (الا انه لو لم يصدق عند صدق الاصل نحو قولنا كل حيوان انسان) هذا كاذب فى نفس الامر وعكس باعتبار تبديل جزئيه (بالنسبة الى قولنا كل انسان حيوان او) لم يكذب ذلك العكس (بل صدق لكن لا بطريق اللزوم) اى لا بطريق ان يكون لازما للاصل (بل بطريق الاتفاق) نحو كل انسان مغاير للفرس بالنسبة الى قولنا كل فرس مغاير للانسان (او بخصوص المادة كقولنا كل ناطق انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان ناطق لا يعد عكسا) لازما للاصل (وانما اعتبر عندهم (بقاء الصدق) بعد العكس على الحالة الاولى (لان) من المعلوم ان (العكس) المعتد به (لازم للقضية) وهى ملزوم له (فلو فرض صدقها) اى القضية (يلزم صدق العكس والا) اى وان لم يكن كذلك بان كان الاصل صادقا والعكس كاذبا (لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو محال) كطلوع الشمس وعدم وجود النهار مثلا لان طلوعها بدون وجود النهار محال (ولم تعتبر بقاء الكذب بعد العكس على الحالة الاولى) لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم اذا كان اللازم اعم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فحجرتنا مضيئة لان كذب طلوع الشمس لا يستلزم كذب اضاءة الحجرة لانه يجوز ان تكون اضائتها لازمة لملزوم آخر كايقاد القنديل (فان قولنا كل حيوان انسان كاذب) اى غير مطابق للواقع لكون بعضه فرسا او غيره (مع صدق عكسه الذى هو قولنا بعض الانسان حيوان) ولقد سبق منا دفع توهم سلب الحيوانية عن البعض الآخر من الانسان باثباتها لبعضه فراجع اليه (ولهذا) اى لاجل عدم اعتبار بقاء التكذيب (قيل) وقائله منلا حسا مكانى رحمه الله (قوله) اى المص (والتكذيب) بعد قوله والتصديق (لا يكون الاخطاء وقد اجاب عنه بعض الافاضل) وهو المولى الاولى حسن الفنارى عليه رحمة الملك البارى (بان معنى قوله والتصديق والتكذيب بحاله بدل من قوله (ان صدق الاصل صدق العكس) لما مر من ان صدق الملزوم يستلزم صدق

اللازم (وان كذب العكس) اللازم (كذب الاصل) الملزوم (كما هو شان اللزوم) لان كذب اللازم يستلزم الملزوم (لا ان كذب الاصل) الملزوم (كذب العكس) اللازم (كما فهم) مبنى للمفعول وقد عرفت فاهمه آنفا فعلى هذا يكون المخطئ مخطئا فى تخطئته للشيخ المص (وفيه تأمل) كانه يشير الى عدم ظهور ما قرره بعض الافاضل من الجواب بان قال هذا خلاف السوق مع ان لفظ البقاء يابى عنه لان المتبادر منه ان الكذب الذى وجد قبل التصيير يوجد ايضا بعده و نقول لا نسلم عدم ظهور ذلك المعنى بل هو ظاهر من قول المص لانه لم لا يجوز ان يكون محصوله هكذا ان فى الاصل كذب لكن كذبه لا يعرف ما لم يعرف كذب العكس يعنى ان معرفة كذب الاصل من معرفة كذب العكس لكن كذبه لا يستلزم كذب العكس فاقبل والا فخلص المص و الشارح الفنارى من كرداب الاعتراض باقوى سفن الجواب (اعلم ان العكس) اى لفظه (يطلق بالاشتراك) اللفظى (على ما) اى على العكس الذى (ذكره المصنف) بقوله العكس وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا الخ (ويسمى) اى ذلك العكس الذى ذكره (العكس المستوى) والعكس المستقيم لانه طريق مستو لا امت فيه ولا عوج (و) يطلق ايضا (على تصيير نقيض الموضوع محمولا و نقيض المحمول موضوعا مع بقاء الكيف) و المراد بالكيف ههنا الايجاب والسلب لان كيفية القضية ايجابها و سلبها وكليتها وجزئيتها (والصدق بحاله) وفى ترك الشارح الكذب بعد قوله والصدق اشارة الى قوة الاعتراض السابق والى ان الاولى ان يكتفى بقوله والتصديق و يترك قوله والتكذيب كما فعله صاحب الشمسية فى طرف التصديقات (ويسمى) اى ذلك العكس الذى ذكره الشارح (عكس النقيض) ووجه التسمية ظاهر لانا اخذنا نقيض الطرفين و عكسناهما (كما اذا اردنا عكس قولنا) ومعنى العكس ههنا من المعنيين المعنى المصدرى لا الحاصل بالمصدر كما لا يخفى (كل انسان حيوان قلنا كل ما ليس بانسان) فان قلت وجد ههنا احد الشروط وهو بقاء الصدق بحاله ولكن لم يوجد الشرط الآخر وهو بقاء الكيف لان قولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان سالبة والاصل موجبة قلت الامر لا كما زعمت لانها موجبة معدولة الطرفين مثل اللاحى لا حيوان (وانما) وهذا اشارة الى جواب سؤال مقدر وهى ان يقال لم لم يذكر المص ذكر عكس النقيض مع ان مطلق لفظ العكس قد يطلق عليه بل خصص المستوى بالذكر

فاجاب عنه بقوله وانما (لم يذكره لقلة استعماله فى العلوم والانتاجات) بالنسبة الى العكس المستوى (لان الانتاج بواسطة عكس النقيض لا يسمى قياسا) لعدم رعاية حدود القضية فيه فلا يكون مما يجب استحضاره فى شئ من العلوم (بخلاف الانتاج بالعكس المستوى) فان الانتاج به يسمى قياسا (لرعاية حدود القضية فيه) فيكون مما يجب استحضاره فى شئ من العلوم (ولما ثبت) بقول المص وهو ان يصير الخ (ان العكس عبارة عن تصيير قضية) اى عن جعلها (بحيث يلزم منه) اى من التصيير (قضية اخرى) اى يحصل منه قضية اخرى لازمة لاصل القضية (وكانت) معطوفة على ثبت (القضية التى صيرنا) ها (اما موجبة او سالبة ابتدأ بعكس الموجبات) وان جرت العادة بتقديم عكس السوالب (لان الايجاب اشرف من السلب) وقال ﴿ الموجبة الكلية لا تنعكس ﴾ موجبة ﴿ كلية ﴾ ولقد علمت مما سبق ان ما يكون عكسا يكون صادقا فى كل مادة يصدق الاصل فيها ولو كذب فى مادة واحدة لم يكن عكسا فى اصطلاح المنطق اذ قواعده مطردة ينافيها التخلف ولو فى مادة واحدة فلهذا حكم المص بعدم انعكاس الموجبة الكلية كنفسها (لئلا ينتقض) اى الانعكاس صادقا (بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع) كالحيوان بالنسبة الى الانسان لان الاول اعم من الثانى (فاذا جعل ذلك المحمول الاعم) اى الحيوان (موضوعا و) جعل (الموضوع الاخص) اى الانسان (محمولا) وقيل كل حيوان انسان (يكون الحمل فيها) اى فى تلك المادة (بالاخص على الاعم و) الحال ان (ذلك لا يصدق كليا) وان صدق جزئيا (اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان انسان لعدم جواز حمل الاخص) كالانسان (على كل افراد الاعم) كالحيوان وان جاز ذلك على بعض افراده نحو بعض الحيوان انسان كما سيأتى فى المتن (والا) اى وان جاز حمل الاخص على كل افراد الاعم (يلزم) منه (ان لا يكون الاخص اخص و) ان (لا) يكون (الاعم اعم) فلاجل ان لا يلزم الفساد المذكور لا تنعكس الموجبة الكلية موجبة كلية ﴿ بل تنعكس ﴾ موجبة ﴿ جزئية ﴾ وعلل الشارح قول المص بل تنعكس الخ بقوله (لوجوب ملاقاة عنوانى الموضوع والمحمول فى الموجبة) على شئ واحد وانما علله بذلك لان قول المص بل تنعكس مهملة ومهملات العلوم كليات والمسئلة الكلية لا تثبت بدليل جزئى وهو ههنا قول المص لانا اذ قلنا الخ

ولذا يثبتها بدليل كلى الذى هو قوله لوجوب ملاقات الخ ويجعل قول المص تنوير الدليله والمراد ههنا من الملاقاة التصادق (كلية كانت) اى تلك الموجبة كقولنا كل انسان حيوان (او جزئية) كقولنا بعض الانسان حيوان (وبالملاقاة) اى بتصادق عنوانى الموضوع والمحمول فى الموجبة على شئ واحد (يصدق الجزئية من الطرفين اى) من طرف (الاصل كقولنا بعض الحيوان انسان و) من طرف (العكس) كقولنا بعض الانسان حيوان وفسر فى بعض حواشى الفنارى الطرفين هذا بالموضوع والمحمول والمآل واحد كما لا يخفى ﴿ لانا اذا ﴾ حكمنا على الموضوع بالمحمول حكما كليا ايجابيا و) ﴿ قلنا ﴾ مثلا ﴿ كل انسان حيوان ﴾ فى الاصل تنوير للتعليل بالتمثيل كما سبق (اى اذا قلنا هذه الموجبة الكلية) يصدق ﴿ قولنا ﴾ بعض الحيوان انسان ﴿ اى يصدق هذه الموجبة الجزئية ﴿ فانا نجد ﴾ هناك ﴿ شيئا ﴾ كذات الانسان مثلا وهو ما صدق عليه الموضوع والمحمول من الافراد ولذا قال ﴿ موصوفات ﴾ وصف الموضوع وعنوانه كوصف ﴿ الانسان و ﴾ بوصف المحمول ايضا كوصف ﴿ الحيوان ﴾ (وهو ذات الانسان اعنى افراده) كما سبق منا آنفا وانما قال اعنى افراده لان الذات كما يطلق على نفس الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة فلوجوب تصادق عنوانى الموضوع والمحمول على شئ واتصافه بهما فى الموجبة كما صرح به الشارح يصدق الجزئية من طرف المحمول ﴿ فيكون بعض الحيوان انسانا ﴾ وهذا البعض هو الشئ الموصوف بالوصفين المذكورين وكذا يصدق الجزئية من طرف الموضوع ولذا كانت الموجبة الجزئية تنعكس كنفسها بهذه الحجة كما سيذكره المص وكانه قيل هل يجوز ما قال المص من التعليل او التنوير فاجاب الشارح عنه بقوله (لانا) اى نعم يجوز لانا (اذا وجدنا ذاتا موصوفة بصفتين قلنا ان نجعل تلك الذات الموصوفة باحدى الوصفين موضوعا والوصف الآخر محمولا عليها) اعلم ان للقوم فى بيان عكوس القضايا ثلث طرق الاول طريق الافتراض وهو المذكور فى المتن بقوله فانا نجد شيئا الى آخره وفى الشرح بقوله لانا اذا وجدنا ذاتا الخ وهو اجمال وتفصيله بان نقول هكذا هو ان يفرض ذات الموضوع شيئا معينا ويحمل عليه وصف المحمول تارة و وصف الموضوع تارة اخرى فيحصل مقدمتان على صورة الشكل الثالث وينتج المطلوب مثلا نفرض ذات الموضوع زيدا ونحمل عليه وصف الحيوان تارة فيحصل زيد حيوان مثلا وتارة وصف الانسان

فيحصل زيد انسان وترتب فنقول زيد حيوان و زيد انسان ونسقط الحد الاوسط فينتج بعض الحيوان انسان وهو المطلوب والثانى طريق الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا والثالث طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ماينافى الاصل الا ان الشارح جعل الطريق الثانى ثالثا والثالث ثانيا لانه اشار الى طريق العكس بقوله (او نقول اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق) اشار بقوله لزم الى ان العكس يجب ان يكون لازما للاصل كما سبق (بعض الحيوان انسان) يعنى اذا صدق الموجبة الكلية وهى الاصل لزم ان يصدق عكسها وهى الموجبة الجزئية (وان لم تصدق هذه) الموجبة (الجزئية لصدق نقيضها وهو) اى النقيض (لاشئ من الحيوان بانسان) وهو السالبة الكليه (فيلزم) اى على هذا التقدير (المنافاة) والمعاندة (بين الانسان والحيوان) واذا لم يصدق عكس الاصل ولزم المنافات المذكورة (فيصدق نقيض الاصل وهو) اى نقيض الاصل (ليس بعض الانسان بحيوان و) الحال انه (قد كان الاصل كل انسان حيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال) واذا بطل العكس بطل اصله اعنى لاشئ من الحيوان بانسان اذ بطلان العكس يوجب بطلان الاصل فيصدق نقيضه اعنى عكس الاصل اى بعض الحيوان انسان وهو المطلوب ثم اشار الى الطريق الثانى على ماذكرنا بقوله (او نقول اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان) يعنى اذا صدقت هذه الموجبة الكلية وهى الاصل لزم ان يصدق عكسه وهى الموجبة الجزئية (والا) اى وان لم يصدق العكس (لصدق نقيضه) اى نقيض العكس (وهو) اى نقيض العكس الذى هو الموجبة الجزئية (لاشئ من الحيوان بانسان فنضم ذلك النقيض الى الاصل بان جعلناه) اى الاصل (صغرى لكون ايجاب الصغرى شرطا فى الشكل الاول و) جعلنا (النقيض كبرى لكونه كليا) وانما راعينا شرطية ايجاب الصغرى وكلية الكبرى (لينتج من الشكل الاول) محالا وباطلا اعنى (سلب الشئ عن نفسه هكذا) لاشئ من الانسان بانسان لان (كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج) من الضرب الثانى للشكل الاول (لاشئ من الانسان بانسان) ان هو الا سلب الشئ عن نفسه وهو محال باطل وهذا المحال ليس بلازم من الصورة لانها شكل اول صحيح الصورة ولا من الصغرى لانها اصل مفروض الصدق فثبت انه لازم من الكبرى وهى فاسدة وهى نقيض

العكس فبطل النقيض وصدق العكس لئلا يلزم ارتفاع النقيضين ﴿ والموجبة الجزئية ايضا ﴾ (اى كالموجبة الكلية) اى كما لم تنعكس الموجبة الكلية موجبة كلية كذلك الموجبة الجزئية (لا تنعكس كلية) سواء كانت موجبة او سالبة بل تنعكس ﴿ موجبة جزئية ﴾ وانما قال جزئية ولم يقل تنعس كنفسها لانه بين العكس باعتبار الكم فقط لا بجميع الاعتبارات القضية حيث اقتصر على عكس المطلقات وفى الموجهات لا تنعكس كل موجبة جزئية كنفسها بل تنعكس موجبة جزئية ايضا الا انها قد لا تكون نفسها وقس عليها السالبة الكلية ﴿ بهذه الحجة ﴾ يجوز ان يكون الظرف مستقرا وخبر المبتدأ محذوف اى هذا او هو اى انعكاس الموجبة الجزئية جزئية ثابت بهذه الحجة اعلم ان الحجج الثلث التى قررت فيما سبق جارية ايضا ههنا الا ان المص اختار هنالك وهنا طريق الافتراض فالمراد بالحجة ذلك الطريق ولذا قال الشارح (وهى) اى الحجة التى هى عبارة عن طريق الافتراض (انه اذا صدق بعض الحيوان انسان) يعنى اذا صدقت هذه الموجبة الجزئية التى هى الاصل (يلزم ان يصدق) عكسها وهو (بعض الانسان حيوان لانا نجد ههنا شيئا معينا موصوفا بالانسان والحيوان) فنجعل ذلك الشئ من حيث انه موصوف بالحيوان موضوعا ووصف الانسان محمولا عليه (فيكون بعض الحيوان) وهو ذلك الشئ الموصوف بالحيوان (انسان) وهو المطلوب واشار الشارح الى طريق العكس بقوله (او نقول) فى اثبات انعكاس الموجبة الجزئية موجبة جزئية (اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والا) اى وان لم يصدق ذلك (لصدق نقيضه) اى نقيض بعض الانسان حيوان (وهو) اى نقيضه (لاشئ من الانسان بحيوان) لانه اذا لم تصدق الموجبة الجزئية يصدق نقيضها وهو السالبة الكلية والا يلزم ارتفاع النقيضين وهو باطل (فيلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه) لانه كلما صدق الاصل صدق العكس (وهو) اى عكسه (لاشئ من الحيوان بانسان و) الحال انه (قد كان الاصل بعض الحيوان انسان) واشار الى طريق الخلف بقوله (او نضم هذا النقيض) اى نقيض بعض الانسان حيوان وهو لاشئ من الانسان بحيوان (الى الاصل) وهو بعض الحيوان انسان (لينتج من الشكل الاول) المحال والباطل اعنى (سلب الشئ عن نفسه هكذا) بعض الحيوان ليس بحيوان لان (بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بحيوان ينتج

بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال باطل (ولقائل ان يمنع) كلية هذه القاعدة اعنى (انعكاس الموجبة الجزئية الى الجزئية مطلقا) سواء كانت سالبة اوموجبة (اذ) تعليلية (يصدق قولنا بعض الانسان زيدو) الحال انه (لا ينعكس الى بعض زيد انسان) يعنى لا ينعكس الى موجبة جزئية وهى هذا والى سالبة جزئية وهى ليس بعض زيد انسان وانما لا ينعكس اليهما (لكذبه) الضمير راجع الى قوله بعض زيد انسان نظرا الى عبارة الشرح واما نظرا الى عبارة شرح الشرح هذا فراجع الى كل واحد منهما اى لكذب كل واحد منهما وانما قلنا بعد قوله مطلقا سواء كانت سالبة او موجبة بيانا لقوله مطلقا ويجوز ان يقال مطلقا اى اصلا وقطعا نظرا الى عادة القوم لانهم لا يعتبرون القاعدة الغير المطردة لان الجزئية وان انعكست فى بعض المواد الى الجزئية كما مر مثاله فى الشرح لكنها لعدم صدق عكسها فى بعض المواد جعلت كانها لم تنعكس اليها اصلا فافهم (بل عكسه زيد انسان) وهو القضية الشخصية وهو فى حكم الكلية ولذا يصح ان يكون كبرى فى الشكل الاول كما عرفت (او) عكسه (زيد بعض الانسان) وهو مثل المعطوف عليه فى الحكم (اجيب) من بعض الطرف او من طرف الشارح عن ذلك المنع (بان المراد بزيد ههنا) لو كان معناه الجزئى لاصبت فيما قلت وسلمناه لكنه (ليس معناه الجزئى اذ المعنى الجزئى لا يقع محمولا) على شئ (بل المراد) اى مراد القوم القائلين بانعكاسها اليها (منه) اى من زيد (المفهوم الكلى وهو المسمى بزيد) واذا كان الامر كذلك (كقولنا بعض الانسان زيد معناه) مبتدأ وخبره قوله (بعض الانسان مسمى بزيد فينعكس) هذا القول (الى قولنا بعض المسمى بزيد انسان فلا نقض) للقاعدة الكلية بتلك المادة ولما بين المص انعكاس الموجبة بكليتها وجزئيتها وبين الى اى مادة انعكاسهما اراد بيان انعكاس السالبة او عدم انعكاسها فقال ﴿ والسالبة الكلية تنعكس ﴾ سالبة ﴿ كلية وذلك ﴾ (اى انعكاس السالبة الكلية الى السالبة الكلية بين) اى ظاهر (فى نفسه) اى فى نفس الانعكاس كأنه لا يحتاج لظهوره الى بينة ولنزده بيانا ونقول اذا صدق سلب المحمول عن كل من افراد الموضوع صدق سلب الموضوع عن كل من افراد المحمول والا لصدق ايجاب الموضوع لشئ من افراد المحمول فحصل الملاقات والتصادق بين الموضوع والمحمول فى ذلك الفرد وقد مر ان التصادق يصحح الموجبة الجزئية من الطرفين وصدق الموجبة من الطرفين ينا فى السالبة الكلية من

احدهما ﴿ فانه ﴾ اى الشان لا يقال هذا دليل الانعكاس مع انه بديهى لا يحتاج الى الدليل لانا نقول ذلك زيادة بيان على ماهو بين ليحصل قوة فوق قوة كما فهم من تعبيرنا بقولنا ولنزده وقد اجاب عنه بعض الافاضل باجوبة اخر ﴿ اذا صدق ﴾ (قولنا) لا شئ من الحجر بانسان صدق لا شئ من الانسان بحجر وكذا اذا صدق ﴿ لا شئ من الانسان بحجر صدق ﴾ قولنا ﴿ لا شئ من الحجر بانسان ﴾ (والا) اى وان لم يصدق (لصدق نقيضه) اى نقيض القول الثانى الذى هو عكس القول الاول يعنى نقيض عكسه (وهو) اى نقيض عكسه قولنا (بعض الانسان حجر) لان من المعلوم ان نقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية وبالعكس (فينعكس) هذا النقيض (الى قولنا بعض الحجر انسان) لكون الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية (و) الحال (انه قد كان الاصل لا شئ من الحجر بانسان هف) اى هذا خلف (اونضم هذا النقيض) اى نقيض العكس (وهو) قولنا (بعض الانسان حجر الى الاصل بان نجعله) اى بان نجعل نقيض العكس (صغرى) القياس لكونه موجبة والاصل كبراه لكونه كلية (هكذا) بعض الانسان ليس بانسان لان (بعض الانسان حجر ولا شئ من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول) سلب الشئ عن نفسه اعنى (بعض الانسان ليس بانسان هف ولم يبين) هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لم ترك المص اثبات عكس السوالب بطريق الافتراض مع انه اثبت به عكس الموجبات فاجاب بقوله ولم يبين عكس السوالب بطريق الافتراض الجار متعلق بيبين (لان الافتراض انما يصدق عند وجود الذات والسوالب لا تستلزم وجود الذات) كما عرفت من البيان السابق بان السوالب لا تقتضى وجود الموضوع (بخلاف الموجبات) فانها تقتضى وجود الموضوع (فلا يكون) الاثبات بطريق (الافتراض الا فى الموجبات) ولذلك لم يبين عكس السوالب بطريق الافتراض ﴿ والسالبة الجزئية ﴾ وان انعكست فى بعض المواد اى فى مادة يكون فيها بين الموضوع والمحمول تباين كلى او عموم من وجه نحو بعض الانسان ليس بحجر وبعض الحجر ليس بانسان وبعض الانسان ليس باسود وبعض الاسود ليس بانسان لكنها ﴿ لا عكس لها لزوما ﴾ (اذ) اى لانه (لو لزم لها عكس لانتقض) اى العكس او لزومه (بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول وذلك) اى انتقاضه بتلك المادة ثابت ﴿ لانه يصدق قولنا بعض

الحيوان ليس بانسان ❊ وصدقه انما هو (بحيوان سلب الخاص) كالانسان (عن بعض افراد العام) كالحيوان ❊ و ❊ الحال انه ❊ لا يصدق عكسه ❊ (وهو بعض الانسان ليس بحيوان) فعلم من هذا ان السالبة الجزئية لا عكس لها لزوما لانه لو كان لها عكس لزوما لزم ان يصدق عكسها ايضا لاستلزام صدق الاصل الملزوم صدق العكس اللازم دائما كما عرفت والحال انه لا يصدق عكسه فى هذه المادة (لعدم جواز سلب العام) كالحيوان (عن بعض افراد الخاص) كالانسان وعدم جوازه ثابت (لامتناع وجود الخاص بدون العام) لانه لا يقال هذا انسان وهو ليس بحيوان وان جاز عكسه اعنى وجود العام بدون الخاص لانه يقال هذا حيوان وهو ليس بانسان (او نقول) فى بيان عدم عكس السالبة الجزئية لزوما (لو صدق هذا العكس) اى عكس قولنا بعض الحيوان ليس بانسان (وهو بعض الانسان ليس بحيوان مع صدق نقيضه وهو كل انسان حيوان) وذلك لان الاول سالبة جزئية فيكون نقيضها موجبة كلية فلو جاز صدق هذين النقيضين (يلزم اجتماع النقيضين وهو) اى اجتماعهما (محال) فعلم من هذا ان انعكاس السالبة الجزئية لزوما باطل لانه مستلزم للمحال والمستلزم للمحال باطل فانعكاس السالبة الجزئية لزوما باطل (وانما قال) المص (لزوما لانه قد يصدق العكس اى عكس السالبة الجزئية (احيانا) جمع حين بمعنى الزمان اى ازمانا لكن الاول اشهر فى افادة بعض الازمان وانما يصدق (لخصوص المادة) التى يكون فيها بين الموضوع والمحمول تباين كلى (مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو) اى عكسه (بعض الحجر ليس بانسان) ولا يخفى مباينة كل واحد من الانسان والحجر للاخر ثم اراد الشارح ان يجيب لمن قال لم اقتصر المص على بيان عكوس المحصورات ولم يبين عكوس المهملات والشخصيات فقال (واعلم) ايها السائل (ان المص لم يذكر عكوس المهملات صراحة (و) عكوس (الشخصيات) اصلا (لكون المهملات بمنزلة) القضايا الجزئيات من (المحصورات) فعلم ان حكم عكسها فى الموجبة حكم عكس الموجبة الجزئية والسالبة منها لا عكس لها لزوما (وعدم الاعتداد) والاعتبار (بالشخصيات فى العلوم) والانتاجات فان قلت تقع الشخصية كبرى فى الشكل الاول فلاى شئ قال الشارح ان الشخصيات غير معتد بها فى العلوم قلت نعم ولكن ارباب الحكمة

لم يستعملوها فى علومهم لعدم قبولها اداة السور حقيقة لا يقال ان المهملة كذلك لانها اداة السور لانا نقول ان بعض المحققين فرق بين المهملة والشخصية بان الالف واللام الداخلة على المهملة اداة السور حتى نفى بعضهم وجود المهملات عن لسان العرب والشخصية لا لها اداة السور اصلا فحصل الفرق بينهما (وان اردت ان تعرف عكس) الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية من (الشرطيات بطريق الاجمال) المناسب لحال الكتاب (فاستمع لما القى عليك من المقال) الباحث من ذلك الباب (فاعلم) ايها الصالح للخطاب (ان) القضية (الشرطية المتصلة ان كانت موجبة كلية او) موجبة (جزئية فتنعكس) كل واحد منها (موجبة جزئية) على قياس ما فى الحمليات الا ان قاعدة الافتراض لا تجرى فى الشرطيات لانها مختصة بالحمليات واما قاعدة الخلف والعكس فتجرى فيها ايضا (لانه اذا صدق) قولنا (كلما كان) هذا فى الموجبة الكلية (او) قولنا (قد يكون) وهذا فى الموجبة الجزئية (اذا كان الشئ انسانا كان حيوان) قوله (وجب) هذا جواب لاذا (ان يصدق) عكسه وهو قولنا (قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا والا) اى وان لم يصدق (لصدق نقيضه) اى نقيض العكس لانه اذا لم تصدق الموجبة الجزئية تصدق السالبة الكلية التى هى نقيض الموجبة الجزئية والا يلزم ارتفاع النقيضين فاذا لم تصدق هذه الموجبة الجزئية التى هى عكس تلك الموجبة الكلية والموجبة الجزئية وجب البتة صدق نقيضها لئلا يلزم ذلك الارتفاع الباطل (وهو) اى النقيض (قولنا ليس البتة اذا كان الشئ حيوانا كان) اى ذلك الشئ (انسانا و نضم هذا النقيض الى الاصل) بان جعلناه صغرى لايجابه والنقيض كبرى لكليته (لينتج) محالا اعنى (سلب الشئ عن نفسه هكذا) خبر لمبتدأ محذوف اى وضمه او انتاجه هكذا (قد يكون اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا) هذا صغرى (وليس البتة اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا) وهذا كبرى (ينتج) بعد اسقاط الحد الاوسط (من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا كان انسانا) وانما انتج هكذا لان القياس ينتج اخس المقدمتين وهذا اخس من الصغرى لكونه سالبة ومن الكبرى لكونه جزئية (وهو محال ضرورة) اى لضرورة (صدق قولنا كلما كان الشئ انسانا كان انسانا) هذا اذا كانت الشرطية المتصلة موجبة كما عرفت (و) اما (ان كانت الشرطيه المتصلة سالبة كلية فتنعكس سالبة كلية) وذلك ايضا ثابت بالخلف والعكس دون الافتراض لما مر (لانه اذا صدق) قولنا (ليس البته

اذا كان الشئ انسانا كان فرسا وجب ان يصدق عكسه) وهو قولنا (ليس البتة اذا كان الشئ فرسا كان انسانا والا) اى وان لم يصدق عكسه (لصدق نقيضه) اى نقيض عكسه (وهو) قولنا (قديكون اذا كان الشئ فرسا كان انسانا وهو) اى النقيض حال كونه مركبا (مع الاصل ينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا قديكون اذا كان الشئ فرسا كان انسانا) هذه صغرى (وليس البتة اذا كان الشئ انسانا كان فرسا) وهذه كبرى (ينتج) بعد اسقاط الحد الاوسط (من الشكل الاول) اخس المقدمتين وهو قولنا (قدلايكون اذا كان الشئ فرسا كان فرسا وهو محال) لانه سلب الفرسية عن الفرس او ذاته عن ذاته (واما السالبة الجزئية فلا تنعكس) اصلا وذلك لعدم لزوم العكس الصادق لاصلها كما اشار اليه الشارح بقوله (لصدق قولنا قدلايكون اذا كان هذا) الشئ (حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قدلايكون اذا كان هذا) الشئ (انسانا فهو حيوان) لان مضمون هذا القول سلب الحيوانية عن الانسان وهو كاذب (لانه كلما كان هذا الشئ انسانا كان حيوانا هذا) اى ماذكر من انعكاس الموجبة الكلية والموجبة الجزئية الى الموجبة الجزئية وانعكاس السالبة الكلية سالبة كلية ثابت (اذا كانت الشرطية متصلا لزومية واما اذا كانت) الشرطية (منفصلة او) لم تكن منفصلة بل (متصلة اتفاقية فلا يعتبر) ح (انعكاسهما لعدم فائدته) وكذا الشرطية المطلقة لافائدة فى انعكاسه (وان اردت) هذا اشارة جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لم لم يذكر المص عكس النقيض بل اقتصر على العكس المستوى ولم اجملت انت ذكر عكوس الشرطيات ولم تذكر عكس النقيض لها اصلا فاجاب بقوله وان اردت ايها السائل (ان تعرف العكس المستوى للشرطيات بكماله و) ان تعرف (عكس النقيض للحمليات والشرطيات فارجع الى المطولات) ثم اعلم ان من احكام القضايا تلازم الشرطيات وان من النافعات فى القضايا معرفة ثلثة اشياء الاول معرفة تحريف القضية والثانى معرفة الهيئات اللفظية التى تفيد امورا زائدة على مفهوم القضية والثالث معرفة الاغلاط اللفظية فان اردت ان تعرفها فراجع الى المطولات الباحثة عن كنه المقالات ولما فرغ) الشيخ المص (مما يتوقف عليه القياس) توقفا كليا (من القضايا) بيان لما (ومايعرض لها) اى للقضايا (من التناقض والعكس شرع) الآن ان يشرع (فى بيان القياس الذى هو المقصود الاهم) الالزم (لانه) اى القياس (العمدة) وهى مايعتمد عليه (فى تحصيل المطالب اليقينية اذ به تدرك الاحكام العقلية والشرعية وكيفية استنتاجها واستثمارها (ولهذا قيل هو

اى القياس (المطلب الاعلى) الذى لا فوقه مطلوب (والمقصد الاقصى) الذى لاوراءه مقصود (من اصطلاحات المنطقية بالنسبة الى سائر الاصطلاحات) اى كونه كذلك كائن بالنسبة الى سائر الاصطلاحات (فقال) ﴿القياس﴾ اى مما يجب استحضاره القياس) اشار الشارح بهذا التفسير الى انه مبتدأ مؤخر وخبره المقدم ماذكره الشارح ويجوز ان يكون خبر المبتدأ محذوف على قياس مامر فى امثال السابقة (وهو) اى القياس (لغة) اى من جهة اللغة (تقدير شئ على مثال آخر) من قاس يقيس قياسا على وزن ضرب يضرب وهو من المصادر الخفيرة مثل حراق كما يدل عليه قول من قال اول من قاس ابليس لامن قايس يقايس مقايسة وقياسا لان جعله من المزيد زائد (واصطلاحا) ﴿هو﴾ اى القياس ﴿قول مؤلف﴾ مركب ﴿من اقوال﴾ اى قضايا ﴿متى سلمت﴾ الجملة صفة اقوال كما سينبه عليه الشارح ﴿لزم عنها﴾ انث الضمير ليرجع الى الاقوال ولم يذكر ليعود الى المؤلف كما فعلوه للتنبيه على ان اللزوم ليس المقدمات كيفما كانت بل هى مع هيئة التأليف فالقياس امر وجدانى وللصورة دخل فى الانتاج كالمادة ﴿لذاتها قول آخر﴾ وهو النتيجة ولما عرف المص القياس بهذا التعريف وذكر فيه قيودا اراد الشارح ان يبين فائدة تلك القيود مع التنبيه على بعض النكات فقال (اعلم ان القياس) المنطقى (قسمان) الاول قياس (معقول و) الثانى قياس (ملفوظ اما) القياس (المعقول فهو الذى) اى القياس الذى (يتركب من القضايا المعقولة و) القياس الملفوظ هو الذى اى القياس الذى (يتركب من القضايا الملفوظة والاول اى القياس المعقول (هو القياس حقيقة) لكون نظر المنطقى الى المعنى دون اللفظ (والثانى) اى القياس الملفوظ قياس (مجازا) وانما اطلق عليه اسم القياس (لدلالته على القياس المعقول تسمية الدال باسم المدلول) وهذا مذهب المتأخرين واما المتقدمون فقالوا ان القياس حقيقة فى الملفوظ ومجاز فى المعقول وقال الفاضل العصام انه حقيقة فى الملفوظ والمعقول يعنى انه لفظ مشترك وقال بعض الافاضل انه حقيقة اصطلاحية فى الملفوظ وحقيقة لغوية فى المعقول فعلم ان فيه اربعة مذاهب واذا كان حقيقة فى المعقول ومجازا فى الملفوظ (فقوله) مبتدأ (قول) بدل منه (جنس) خبره حال كون ذلك القول (معقولا او ملفوظا شاملا) خبر بعد خبر للمبتدأ (لجميع الاقوال اى المركبات) فيحتاج الى ماسيأتى ذكره

ليخرجها عن تعريف القياس (وقوله مؤلف) هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر بان يقال القول هو المؤلف بعينه فيكون ذكر المؤلف بعده مستدركا فالاولى ان يقال قول من اقوال فاجاب بقوله وقوله مؤلف انما ذكر (ليتعلق به قوله من اقوال) لا يقال لا يحتاج اليه فى تعلق الجار لانه يجوز ان يتعلق بقول اقوال لا نا نقول ان القول ههنا بمعنى ما يدل جزء معناه فيكون اسما جامدا فلا يتعلق به حرف الجر (والمراد بالاقوال مافوق الواحد) فيكون المعنى على القاعدة العربية هكذا القياس قول مؤلف مما فوق الواحد من الاقوال سواء كان قولين او اقوال ثلثة و انما قلنا على القاعدة العربية لان هذا التأويل لا يحتاج اليه على قاعدة المنطق لان الجمع عندهم ما فوق الواحد بخلاف العربية فان اقل الجمع عندهم ثلثة و انما كان المراد مافوق الواحد (ليتناول القياس المؤلف من القولين) وهو (كقولنا العالم متغير) هذا احد القولين (وكل متغير حادث) وهذا ثانى القولين فان قلت هذا القياس فى الاصل مركب من الاقوال الاربعة لا من القولين لانه فى الاصل هكذا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث قلت القول الاول منها دعوى و الرابع نتيجة و هما فى الحقيقة قول واحد لان النتيجة تجب ان تكون عين الدعوى فبقى قول زائد على القولين وهو اما دعوى او نتيجة فان كان دعوى فهو خارج عن القياس لان القياس مثبت اسم فاعل و الدعوى مثبت اسم مفعول و المثبت غير المثبت و ان كان نتيجة فهو قول اخر لان القياس ملزوم و النتيجة لازم واللازم غير الملزوم فبقى قولان احدهما صغرى و الثانى كبرى فاعرف (و) ليتناول (المؤلف مما فوق القولين) اى من الاقوال الثلثة وهو (كقولنا النباش آخذ للمال) اى مال الغير بدون اذن صاحبه (خفية) بضم الخاء وسكون الفاء اى سرا بان لا يراه احد من الناس هذا احد الاقوال الثلثة (وكل آخذ للمال خفية فهو سارق) وهذا ثانيها (وكل سارق يقطع يده) وهذا ثالثها (فهذا) القياس (مؤلف من ثلثة اقوال يلزم عنها) اى عن الاقوال (قول) فاعل يلزم والجملة صفة للاقوال (آخر) صفة قول (وهو) اى القول الآخر (النباش يقطع يده ويسمى الاول) اى القياس المؤلف من القولين (قياسا بسيطا) ووجهه ظاهر (و) يسمى (الثانى) اى القياس المركب من اقوال ثلثة قياسا (مركبا لتركبه من قياسين) والقياس الاول النباش سارق لانه آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية فهو سارق فالنباش سارق و الثانى النباش يقطع يده لانه سارق وكل سارق يقطع يده فالنباش يقطع يده (فيخرج به) اى بقيد اقوال

(القول الواحد) يعنى القضية الواحدة (لانه لا يسمى قياسا وان) وصلية (لزم عنه لذاته قول آخر) وذلك القوم الاخر اللازم لذات القول (كعكس المستوى وعكس نقيضه) كما عرفت من ان العكس لازم للقضية بمعنى كلما صدق الاصل صدق عكسه (وقوله متى سلمت) وهذا ايضا اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال قد بينت وجه مناسبة ذكر قوله مؤلف فما الفائدة فى اتيانه بمعنى سلمت فاجاب عنه بقوله وقوله متى سلمت (صفة اقوال و اشارة الى ان تلك الاقول) اى القضايا التى تركب عنها القياس (لا يلزم) اى لا يجب (ان تكون مسلمة اى مقبولة فى نفسها بل يلزم ان تكون) فى حكم المصدر فاعل يلزم اى كونها (بحيث لو سلمت) بالفرض والتقدير (لزم عنها لذاتها قول آخر) لانها لو لم تكن كذلك لما دخل فى التعريف القياس المركب من المقدمات الكاذبة لكنها كانت كذلك (ليدخل فى التعريف اى فى تعريف القياس (القياس الذى مقدماته صادقة) اى مطابقة لما فى نفس الامر (والذى) اى و ليدخل ايضا القياس الذى (مقدماته كاذبة) اى غير مطابقة للواقع ومثال القياس الذى مقدماته كاذبة كائن كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين (وان) وصلية (كانا كاذبين)لكونهما غير مطابقين للواقع (الا انهما لو سلما) بالفرض والتقدير (لزم عنهما قول آخر وهو) اى القول الآخر (كل انسان حمار) لكنهما لم يسلما فى الحقيقة (وقوله لزم وهذا ايضا جواب لمن قال ما فائدة قوله لزم (يخرج) مبنى للفاعل وفاعله تحته والجملة خبر للمبتدأ ومفعوله قوله (الاستقراء الغير التام و) كذلك يخرج (التمثيل) اى غير منصوص العلة (فانهما) علة ليخرج اى لان الاستقراء الغير التام والتمثيل (وان)وصلية (سلمت مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شئ آخر) يعنى لا تحصل عنهما نتيجة يقينية (لامكان التخلف فى مدلوليهما) اى فيما دل عليه الاستقراء الغير التام والتمثيل (ولهذا) ولاجل انه يمكن التخلف فيما دلان عليه (لا يفيدان اليقين) بل يفيدان الظن وانما قيد الشارح الاستقراء بالغير التام وانما قيدنا التمثيل بغير منصوص العلة لان الاستقراء التام قياس مقسم بكسر السين على ماهو المشهور وبفتحها على مارجحه بعض من الناس داخل فى التعريف وكذا التمثيل منصوص العلة قياس داخل فيه مثل اللواطة حرام لانه اذى وكل اذى حرام لقوله تعالى ويسئلونك عن المحيض قل هو اذى فاللواطة حرام ولما ذكر الشارح الاستقراء المقيد بالناقص والتمثيل مطلقا اراد ان يعرف الاستقراء ويقسمه الى التام و الناقص وان يعرف التمثيل مع ان الاولى تقسمه الى منصوص

العلة وغير منصوص العلة فقال (اعلم ان الاستقراء) مطلقا (هو اثبات الحكم بشئ (على) شئ (كلى لوجوده) اى لوجود ذلك الشئ المحكوم به (فى اكثر جزئياته والحق ان يقول فى جزئياته بغير اضافة الاكثر اليه لان التعريف المطلق الاستقراء مع انه بقيد الاكثر يكون تعريفا للاستقراء المقيد بالناقص كما سيأتى (وهو) اى الاستقراء منحصر فى قسمين لانه (اما) استقراء (تام او) استقراء (ناقص لان الحكم) المثبت على كلى لوجوده فى جزئياته (ان كان موجودا فى جميع جزئياته) بان يتصف جميعها به (فهو استقراء تام ويسمى) هذا الاستقراء (قياسا مقسما) لان فيه تقسيما ولانه مشتمل على اقسام متعددة ويكون مركبا من منفصلة مانعة الخلو بالمعنى الاعم وحمليات بعدد اجزاء الانفصال وكل حملية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتألف بين الاجزاء والحمليات اقيسة متغايرة فى الاوسط متحدة فى النتيجة التى هى تلك الحملية اما من شكل او من اشكال مختلفة ومثاله كائن (كقولنا كل جسم اما جماد او حيوان او نبات وكل واحد منها) اى من الجماد والحيوان والنبات (متحيز فكل جسم متحيز) وصورته الواضحة هكذا كل جسم متحيز لان كل جسم اما جماد او حيوان او نبات والجماد متحيز والحيوان متحيز والنبات متحيز فينتج ان كل جسم متحيز وهذا المثال مطابق للممثل له (فانه حكم) فيه (بثبوت التحيز فى جميع افراد الجسم لثبوته) اى لاجل ان التحيز ثابت (للجماد سواء كان نباتا او غيره و) لثبوته (للحيوان سواء كان) ذلك الحيوان (انسانا او غيره) وعبارة الشارح هذه محل تأمل فتأمل وهذا اذا وجد ذلك الحكم فى جميع جزئيات الكلى (واما اذا لم يوجد ذلك الحكم فى جميع جزئياته بل وجد فى اكثرها) اى الجزئيات (فهو استقراء ناقص) ومثاله كائن كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح والفك على وزن الشك بمعنى زنخ بالفارسى وچكه بالتركى والفك الاسفل يعبر عنه بالتركى بالتچكه والمضغ مصدر من باب الثالث والاول بمعنى اغزايله چكنمك والتمساح بكسر التاء وسكون الميم حيوان بحرى معروف يكون فى النيل وله ذنب طويل واربعة ارجل وصورته تشابه بصورة حيوان يقال له بالتركى كرتنكله ولقد سمعت فى حقه عجائب من سكان سواحل النيل ولكن لا يناسب ذكرها فيما نحن فيه (فالحيوان كلى حكم عليه بثبوت تحرك الفك الاسفل عند المضغ وذلك) اى حكمنا عليه بذلك ثابت (لانا استقرأنا اكثر جزئيات

الحيوان) اى اكثر انواعه المندرجة تحته (من الانسان والفرس والبقر وغيرها) من الانواع كالحمار والذئب والغنم (ووجدنا) معطوف على استقرأنا (تحرك فكها) الضمير راجع الى الجزئيات (الاسفل عند المضغ) ظرف للتحرك (فحكمنا) حكما كليا (بان كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ مع انه) اى تحرك الفك الاسفل (غير ثابت لبعض افراد الحيوان فان التمساح نوع منه) اى من الحيوان لانه جسم نام حساس متحرك بالارادة (مع انه لا يحرك فكه الاسفل عند المضغ بل يحرك فكه الاعلى والتمثيل) المطلق (هو الاستدلال بثبوت الحكم) كالحرمة مثلا (فى جزئى) كالنبيذ مثلا (لثبوت ذلك الحكم فى جزئى اخر) كالخمر (لمعنى كالاسكار مشترك بينهما) اى بين الجزئين (ويسميه الفقهاء قياسا كما يقال النبيذ حرام لانه مسكر) كالخمر (وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام فانه يستدل) مبنى للمفعول (على ثبوت الحرمة للنبيذ بثبوته للخمر لاشتراكهما) اى النبيذ والخمر (فى سبب الحرمة وهو الاسكار) وهذا وان سماه الفقهاء قياسا لكنه ليس بقياس عند المنطقيين لانه لا يلزم منه النتيجة لان علية الاسكار للحرمة غير معلوم ولا منصوص فعلم ان التمثيل ايضا قسمان لانه اما منصوص العلة او غير منصوص العلة والاول قياس لانه يلزم منه النتيجة كما سبق منا والثانى ليس بقياس لانه لا يلزم منه النتيجة فلذا اخرجوه من تعريف القياس (وقوله عنها) وهذا ايضا اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ما فائدة قوله عنها فاجاب بقوله وقوله عنها (يخرج) من الاخراج (المقدمتين المستلزمتين لاحديهما) ومثالهما كائن (كقولنا زيد قائم وعمرو ذاهب) وهذا المثال مطابق للممثل له (فان هاتين القضيتين) اللتين جئ بهما مثالا للمقدمتين المستلزمتين لاحديهما (تستلزمان احديهما استلزام الكل من حيث هو كل للجزء) ونصب الاستلزام بنزع الخافض اى كاستلزام الكل يعنى استلزام هاتين المقدمتين ليس كاستلزام الاقوال التى تركب منها القياس النتيجة فان لكل من الاقوال اى من الصغرى والكبرى دخلا فى لزوم النتيجة بخلاف هاتين المقدمتين لانهما لا دخل لكل واحدة منهما فى لزوم احديهما بل انما تستلزمانها كاستلزام الكل من حيث هو هو لجزئه (فحصول الجزء ليس موقوفا على حصول الكل) مثلا الحلوى كل مركب من العسل والسمن والدقيق فحصول العسل مثلا ليس موقوفا على حصول الحلوى لانه يوجد العسل بدون الحلوى (بل الامر بالعكس) اى بل حصول الكل

موقوف على حصول الجزء لانه اذالم يكن كل واحد من العسل و السمن و الدقيق
فمن اى شئ يتركب الحلوى و على اى شئ يطلق اسم الحلوى و اذا كان الامر
كذلك (فلا يكون لكل واحدة منهما) اى من تلك المقدمتين دخل فى حصول
الاخرى و الا) اى و ان كان لكل واحدة منهما دخل فى حصول الاخرى (يلزم
ان يكون الجزء مستلزما للكل و) الحال ان المفروض ملابس (بخلافه و لهذا
لو حذفت احديهما) مثلا لو حذفت قضية زيد قائم (بقيت الاخرى) اى عمرو
ذاهب (حاصلة فمعنى لزوم القول الاخرى) اى النتيجة (عن الاقوال) اى
عن القضايا التى تركب منها القياس (ان لكل قول منها دخلا) اسم ان قدم
عليه خبره لكونه ظرفا و الجملة خبر المبتدأ اعنى قوله فمعنى اى معنى لزوم النتيجة
عن الصغرى و الكبرى فى الاقترانى و عن المقدمة الواضعة و الرافعة فى الاستثنائى
ان لكل واحدة منهما مدخلا (فى حصول القول الآخر) الذى هو عبارة
عن النتيجة (و قوله لذاتها يخرج) من تعريف القياس (مثل القياس الذى
يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن لزوم ذلك القول الاخر عنه لا لذاته)
راجع الى القياس (بل بواسطة مقدمة اجنبية) خارجة عن مقدمتيه و لا يضرح
خروجه عن التعريف لانه على هذا التقدير ليس بقياس حقيقة بل مجاز او التعريف
للقياس الحقيقى و ذلك كائن (كما فى القياس المساواة و هو) اى القياس المساواة
(ما) اى قياس مجازى (يتركب من قولين) اى من قضيتين ملابستين (بحيث
يكون متعلق) بكسر اللام المشددة (محمول اولهما موضوع الاخر) و مثاله
كائن (كقولنا ا مساو لب) و الالف موضوع و المساوى محمول و متعلقه ب و يكون
هو موضوعا هكذا (و ب مساو لج) فيلزم من هذين القولين (ان ا مساو لج)
و كقولنا د فى ق و ق فى ى و يلزم من هذين القولين ان د فى ى و العبارة الصريحة
فى الاول الضاحك مساو للناطق و الناطق مساو للانسان و فى الثانى الدرة
فى الحقة و الحقة فى البيت و يلزم من الاولين ان الضاحك مساو للانسان و من الثانيين
ان الدرة فى البيت (لكن لا لذاتهما) اى لذات القولين (بل بواسطة مقدمة اجنبية)
خارجة عنهما (و هى) اى المقدمة الاجنبية الخارجة عن الاولين (ان كل
مساو للمساوى للشئ مساو لذلك الشئ) و عن الثانيين ان ظرف الظرف للشئ
ظرف لذلك الشئ و المقدمة الاجنبية فى هذين القياسين صادقة (فان لم تصدق
تلك المقدمة لم يلزم منها قول آخر) يعنى لا يحصل بواسطتها نتيجة صادقة
(كما فى قولنا ا مباين لب) يعنى الناطق مباين للناهق (و ب مباين لج) يعنى

و الناطق مباين للضاحك (و لا يلزم منه ان ا مباين لج) يعنى لا يلزم ان الناطق
مباين للضاحك (لان مباين المباين للشئ لا يلزم ان يكون مباينا له) اى لذلك
الشئ (و كذا) لا يحصل بواسطتها النتيجة الصادقة (اذا قلنا ا نصف لب)
يعنى الواحد نصف الاثنين (و ب نصف لج) يعنى و الاثنان نصف الاربعة (و لا
يلزم منه ان ا نصف لج) يعنى لا يلزم ان الواحد نصف الاربعة (اذ لا يصدق ان
نصف النصف نصف) و معنى لزوم القول الآخر بواسطة المقدمة الاجنبية
قال بعضهم انه يضم تلك المقدمة الى المقدمات و يتكرر الوسط على هيئة
قياس صحيح منتج فتكلفوا فيه و الامام الرازى رد الكل فى شرحه للمطالع
و قال انه لا حاجة الى التوسيط المذكور فان معنى اللزوم بلا واسطة ان مجرد تعقل
المقدمتين كاف فى تعقل النتيجة و معنى اللزوم بواسطة انه لا يكفى ذلك فيه بل مع
تعقل الواسط و من البين ان من تعقل ان ا مساو لب و ب مساو لج و تعقل ان كل
مساو للمساوى مساو تعقل جزما ان ا مساو لج و لا يحتاج الى تكرر الوسط
قطعا و لذلك يحصل الجزم بالقول الآخر و يتحقق الاستلزام حيث يصدق
تلك المقدمة كما فى اللزومية و الظرفية و حيث لا فلا كما فى النصفية و الثلثية
و غيرهما فاحفظ هذا (و قوله قول آخر) قبل الشروع فى الاستدلال
دعوى و بعد الشروع فيه و قبل تحصيله مطلوب و بعد تكميل الاستدلال
هو النتيجة فمعنى آخريتها) على ما وقع عليه اتفاقهم فى هذا التعريف
(ان لا تكون) اى النتيجة (عين) مجموع (المقدمتين) او عين احديهما
و ان لا تكون هذا دفعا للايهام لانه لما قال ان لا تكون عين المقدمتين كانه
اوهم كونها عين احديهما و لما قال او عين احديهما كانه اوهم كونها
غيرهما او غير كل واحدة منهما فدفع ذلك الايهام بقوله و ان لا تكون
غيرهما او غير كل واحدة منهما و اما ان لا تكون جزأ من احديهما فغير مستلزم)
يعنى انهم لم يلتزموه كما التزموا ان لا تكون النتيجة عين كل واحدة من المقدمتين
او ان مغايرة النتيجة لكل منهما لا تقتضى مغايرتها لكل جزء منه اذ لا يلزم من مغايرة
شئ لشئ ان يكون مغايرا لكل جزء منه (و انما شرط آخريتها) اى مغايرة
النتيجة للمقدمتين (لانها لو كانت عين المقدمتين كما) كانت كذلك اذا (قلنا
العالم متغير و كل متغير حادث لان العالم متغير و كل متغير حادث يلزم) جواب
لو (التكلم بالهذيان اى الكلام الغير المفيد) لان الغرض من القياس اثبات شئ
آخر من المطالب الغير الحاصلة بذلك القياس و هذا القول من قبيل اثبات

الشئ بنفسه وتحصيل الحاصل فيكون هذيانا (و) ان لم تكن عين المقدمتين بل (كانت عين احديهما كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير والمتغير عالم والعالم حادث يلزم المصادرة) على وزن المقاتلة (وهى) اى المصادرة (كون المدعى) اى دعوى القياس (جزأ من الدليل) اى من القياس (وهذا) اى الدليل الذى كان دعويه جزأ منه (لايفيد المطلوب لاشتماله على الدور المهروب) اى المفرور والمحترز (عنه) كما لايخفى والدور المهروب عنه هو الدور التوقفى ثم قدعرفت ان القياس يطلق على المعقول والملفوظ ولا فرق بين تعريفيهما فى القيود الاان القول الاقوال فى الاول من المعقولات وفى الثانى من المسموعات واما القول الآخر فهو معقول فى التعريفين فانه لايلزم من تلفظ المقدمات ولا من تعقلها تلفظ النتيجة فيكون المراد بالتسليم فى تعريف الملفوظ تسليم مدلول الاقوال اوتسليم الاقوال من حيث انها آلة لملاحظة المعقول. الذى هو مدلولها اذ لامعنى لتسليم نفس الالفاظ فاحفظ ولما فرغ المص من تعريف القياس اراد ان يشرع ان يقسمه ليكون اوقع فى النفوس فقال ﴿ وهو ﴾ اى القياس بحسب الصورة يعنى باعتبار الهيئة منقسم على قسمين لانه ﴿ اما اقترانى ﴾ (وهو) اى الاقترانى (الذى) اى القياس الذى (لم تكن النتيجة) اى عينها (او نقيضها) اى النتيجة (مذكورة فيه بالفعل) وان كانت مذكورة فيه بالقوة (وهو) اى الاقترانى (اما مركب من) قضيتين (حمليتين) ومثال ماهو مركب منهما كائن ﴿ كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث ﴾ هذا المثال مطابق للممثل له لانه مركب من حمليتين (و) لان قولنا كل جسم محدث الذى (هو) النتيجة (ليس بمذكور فى القياس بالفعل لانفسه ولانقيضه بل) مذكور فيه (بالقوة لذكر) احدى (مادته) فى الصغرى والاخرى فى الكبرى (دون صورته واما مركب من) قضيتين (شرطيتين) معطوف على اما مركب من حمليتين ومثال ماهو مركب من الشرطيتين كائن (كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج) بعد اسقاط الحد الاوسط اعنى التالى فى الاولى والمقدم فى الثانية (كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وانما سمى هذا) القياس (اقترانيا لكون الحدود) الثلثة (فيه مقترنة غير مستثناة) اصله مستثنية وانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها اوسمى بذلك لانه جمع فيه المقدمتان بحرف

(دال)

دال على الاقتران والاجتماع وهى كلمة الواو العاطفة ﴿ واما استثنائى ﴾ معطوف على قوله اما اقترانى (وهو) اى الاستثنائى (الذى) اى القياس الذى (تكون النتيجة) اى عينها (اونقيضها مذكورة فيه بالفعل وانما سمى هو) قياسا (استثنائيا لاشتماله) اى لكونه مشتملا على اداة الاستثناء (وهى) اى اداة الاستثناء (كلمة لكن التى هى) كائن اوملابس (بمعنى الا) الكائن (فى الاستثناء المنقطع) فعدها المنطقيون من حروف الاستثناء حقيقة لان نظرهم الى المعانى بخلاف النحويين فانهم عدوها من حروف الاستثناء مجازا لاحقيقة (فمثال كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل) كائن ﴿ كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ﴾ هذا المثال مطابق للممثل له لان عين النتيجة وهو قولنا فالنهار موجود مذكور فيه بان كان تاليا فى المقدمة الواضعة ﴿ و ﴾ (مثال كون نقيض النتيجة مذكورا فيه بالفعل) ﴿ كائن كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة ﴾ (فنقيض النتيجة وهو) اى نقيضها قولنا (الشمس طالعة) لان النتيجة سالبة فيكون نقيضها موجبة وهى (مذكورة فيه بالفعل) والواو فى عبارة الشارح اعتراضية لانه اعترض بدخولها بين المبتدأ اعنى فنقيض النتيجة والخبر اعنى مذكورة اعلم ان القياس الاستثنائى الاتصالى ان استثنى فيه عين المقدم فهو ينتج عين التالى كما سبق مثاله فى المتن وهو ح مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى واضعة وهى استثناء عين المقدم وان استثنى فيه نقيض التالى فينتج نقيض المقدم كما مر ايضا وهو ح يكون مركبا من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى رافعة وهى استثناء نقيض التالى وانما ذكرنا هذه القاعدة فى هذا المقام لاجل فائدة واما تفصيلها فسيأتى من المص فى محله (لايقال ذكر النتيجة) اونقيضها (بالفعل) فى القياس (الاستثنائى ينافى وجوب مغايرة النتيجة لكل من الاقوال بناء على ماذكر فى تعريف القياس لانا) نجيب بتحرير المراد و (نقول المراد بذكر النتيجة ذكر اجزائها) اى جزئيها كائنا (على الترتيب الذى) وجد (فى النتيجة) وكذا المراد بذكر نقيضها لان ذلك القائل اما ان يقول ان النتيجة لايغاير المقدمة الاولى التى هى المقدمة الشرطية واما ان يقول انها لاتغاير المقدمة الثانية التى هى الواضعة او الرافعة فعلى الشق الاول ان النتيجة تغاير المقدمة الاولى

لان المقدمة الاولى من القياس هى مجموع) القضية (الشرطية المركبة من) الجزء الاول المسمى با (المقدم و) الجزء الثانى المسمى با (التالى فتكون النتيجة جزء هذه المقدمة فى الظاهر) قيد بقوله فى الظاهر اشارة الى الفرق بين النتيجة من حيث انها هى وبينها من حيث انها جزء من المقدمة لان النتيجة من حيث هى هى مشتملة على الحكم و من حيث انها جزء من المقدمة غير مشتملة على الحكم لان ما اشتمل الحكم كل المقدمة والشئ الواحد يختلف باختلاف الحيثيات (والجزء يغاير الكل و) على الشق الثانى نقول ايضا ان النتيجة تغاير المقدمة الثانية لان (المقدمة الثانية هى المشتملة على حرف الاستثناء ولا اشكال فى مغايرة النتيجة لهذه المقدمة) الثانية لانها غير مشتملة على حرف الاستثناء وهذه مشتملة عليها وغير المشتمل مغاير للمشتمل فعلم ان ذكر النتيجة فى الاستثناء بالفعل لاينافى كونها قولا آخر (وبهذا) الجواب (يندفع ايضا مايقال من) بيان لما (ان عين النتيجة او نقيضها لوكان مذكورا فى) القياس (الاستثنائى بالفعل لزم) جواب لو (ان يكون فى جزء القضية الشرطية حكم) والحال انه لاحكم فى جزئها بل فى مجموعها وعلل المدعى مدعاه بقوله (لان النتيجة تجب ان تكون قضية) مستقلة (والقضية) المستقلة (لاتكون بلا حكم) واذا كان فى جزء القضية الشرطية حكم (فيلزم ان يكون جزء القضيه الشرطية قضية) مستقلة (او يلزم ان لايكون النتيجة قضية) مستقلة على تقدير ان لايكون فيه حكم (وكلاهما) اى كون الجزء قضية وعدم كون النتيجة قضية (باطل قطعا) ووجه الاندفاع ظاهر من اظهار قول الشارح فى الظاهر (ولما فرغ المص عن تعريف القياس) مطلقا بقوله هو قول مؤلف الخ (و) عن (تقسيمه) ايضا (الى قسمين) بقوله وهو اما اقترانى الخ (شرع) اى اراد ان يشرع (فى تقسيم كل) واحد (من القسمين) المذكورين (و) شرع ايضا فى (بيان احكامه) وشروطه (وتسمية اجزائه وقدم) ذكر القياس (الاقترانى على) ذكر القياس (الاستثنائى لانه هو الاكثر الشايع فى الاستعمالات) لاثبات المطلوبات (وبه) اى بسبب الاقترانى (يحصل المجهولات) من التصديقات (وانه يتركب من الحمليات والشرطيات من المقدمات وهو) ملابس (بخلاف) القياس (الاستثنائى) المركب من الشرطيات (اذا عرفت هذا) ياطالب الكمالات (فاعلم ان القياس الاقترانى الحملى الساذج لامحالة يشتمل على حدود ثلثة موضوع المطلوب و محموله والمكرر بينهما فى المقدمتين) ثم اعلم ان كل واحد من هذه الثلثة اعنى الاقترانى

والحملى و الساذج صفة للقياس ووجه اتصاف القياس بالاقترانى ظاهر مماسبق فان قلت متى يكون القياس حمليا قلت اذا كان مركبا من الحمليات فان قلت متى يكون ساذجا قلت اذا ركب من الحمليات فقط فيكون حمليا ساذجا اوركب من المتصلات فقط فيكون متصليا ساذجا اوركب من المنفصلات فقط فيكون منفصليا ساذجا فعلم ان الساذج يقابله المختلط بان ركب من حملية ومتصلة اومن حملية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة واذا كان الامر كذلك (فنقول) ﴿والمكرر بين مقدمتى القياس﴾ اى فى مقدمتيه او فى اثنائهما (والمراد بالمقدمتين) ههنا (القضيتان اللتان جعلتا جزئى القياس) اعلم ان المقدمة تطلق على ثمانية معان احدها مايتوقف عليه الشروع و ثانيها مايتوقف عليه الشروع بالبصيرة و ثالثها مايتوقف عليه الشروع بالبصيرة الكاملة ورابعها مايعين فى تحصيل الفن و خامسها مايتوقف عليه صحة الدليل وسادسها مايتوقف عليه المقصود و سابعها كلام قدم امام المقصود مرتبطا به و منتفعا فيه وهو المسمى بمقدمة الكتاب و ثامنها قضية جعلت جزء قياس او حجة وهو المراد ههنا ولذا قال الشارح والمراد بالمقدمتين الخ (فالمكرر بينهما) اى الذى ذكر على التكرار بين مقدمتى القياس (سواء كان) ذلك المكرر (موضوعا او محمولا) كما فى الاقترانى (او مقدما او تاليا) كما فى الاستثنائى ﴿تسمى حدا اوسط﴾ فان سألت عن وجه تسميته بذلك فنقول (اما تسميته حدا فلان مايتحل اليه المقدمة) من اجزائها (كالموضوع و المحمول يسمى حدا) فى اصطلاح المنطق (لكونه) اى ماينحل اليه المقدمة (طرفا للنسبة) وقال بعض الافاضل اما تسمية الحدا لاوسط حدا لكونه اى الحد الاوسط طرفا للنسبة (واما تسميته اوسط فلتوسطه بين طرفى المطلوب) قبل الحصول لانه بعد الحصول ساقط وهو (كالمؤلف فى المثال المذكور) فى المتن واذا قلنا مثلا لفظ المؤلف حد اوسط لانه مكرر بين مقدمتى القياس وكل مكرر بين مقدمتى القياس فهو حد اوسط فلفظ المؤلف حد اوسط فيكون لفظ المكرر حدا اوسط لما مر (والغرض من اتيان هذا المكرر) اعنى الحد الاوسط (فى) جنس (القياس هو اثبات محمول المطلوب) بوساطة ذلك المكرر (على موضوعه) اى موضوع المطلوب (الذى ثبوت المحمول عليه) اى على الموضوع (غير معلوم فبسبب وساطة (هذا المكرر يحصل العلم بثبوت محمول المطلوب على موضوعه فلذا) اى فلاجل كون حصول ذلك العلم بسبب المكرر فقط (قيل ان الموصل

الى المطلوب) الذى رتب القياس للوصلة اليه (هو الحد الاوسط فقط) لاغير مع ان لكل من اجزائه دخلا فى حصول المطلوب (وموضوع المطلوب فى الحملية ومقدمه) اى المطلوب (فى الشرطية) وانما سمى القول اللازم عن القياس مطلوبا باعتبار انه يطلب به ويسمى نتيجة ايضا باعتبار حصوله منه قال التفتازانى فى التلويح اعلم ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث احتماله الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث كونه جزأ من الدليل مقدمة ومن حيث انه يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث انه يحصل من الدليل نتيجة ﴿ يسمى حدا اصغر ﴾ (لانه) اى موضوع المطلوب او الحد الاصغر (اخص) من المحمول (فى الاغلب) اى فى اكثر القضايا التى تقع نتايج وان كان فى بعضها اعم لان الاعتبار للاكثر (والاخص اقل افرادا) من الاعم وانتصاب افرادا على التميزية (يكون اصغر) ﴿ ومحموله ﴾ اى محمول المطلوب (فى الحملية وتاليه فى الشرطية) ﴿ يسمى حدا اكبر ﴾ (لانه) اى محمول المطلوب او الحد الاكبر (اعم فى الاغلب) وان كان اخص فى البعض (والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر) ﴿ والمقدمة التى ﴾ اندرجت ﴿ فيها ﴾ الحد ﴿ الاصغر يسمى صغرى ﴾ (لاشتمالها على) الحد (الاصغر فتكون الصغرى حينئذ) بمعنى (ذات الاصغر) وصاحبته (وقيل يجوز ان يكون) تسمية المقدمة التى فيها الاصغر بالصغرى (من قبيل تسمية الكل باسم الجزء) وقيل ان هذه الاسامى مبنية على التشبيه بقليل الافراد لقليل الاجزاء وكثيرها لكثيرها فيكون استعمال الاصغر والاكبر والصغرى والكبرى على طريق الاستعارة المصرحة فى الاصل ثم صار كل منها حقيقة عرفية ﴿ والمقدمة التى ﴾ اندرجت ﴿ فيها ﴾ الحد ﴿ الاكبر تسمى كبرى ﴾ (لاشتمالها على الاكبر فتكون) الكبرى ح بمعنى (ذات الاكبر) وصاحبته (وتسمى الصغرى والكبرى) اى يسمى كل واحدة منهما (بالمقدمة ايضا) اى كما سمى بالصغرى والكبرى وعلل تسميتها بالمقدمة بقوله (لتقدمهما على القول اللازم) اى النتيجة (والقول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة) على وزن الوليجة فى اللغة ملابس بمعنى يعبر عن ذلك المعنى بالتركى بدول بضم الدال وسكون الواو واللام وهو يحصل من اقتران ذكر الحيوان مع نسائها فباعتبار حصول القول اللازم من اقتران الصغرى مع الكبرى يسمى نتيجة على طريق الاستعارة فى الاصل ثم صارت حقيقة عرفية (وباعتبار استحصاله

منه) اى القياس (يسمى مطلوبا) كما سبق (واقتران الصغرى والكبرى فى الايجاب) ظرف الاقتران (والسلب وفى الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا لكون الصغرى مقترنة بالكبرى) هذا علة لتسمية قرينة (ومضروبة فيها) وهذا علة لتسمية ضربا ووجههما ظاهر ﴿ وهيئة التأليف ﴾ (اى الهيئة الحاصلة) ﴿ من ﴾ اقتران ﴿ الصغرى والكبرى تسمى شكلا ﴾ مطلقا سواء كان ذلك الشكل اولا او ثانيا او ثالثا او رابعا لان الشكل انما هو باعتبار اقتران مجموع الصغرى بمجموع الكبرى واما كون ذلك الشكل متصفا بالاولية والثانوية والثالثة والرابعية فمن جهة اخرى كما ستعرفه وانما سميت شكلا (تشبيها لها) اى لتلك الهيئة (بالهيئة العارضة للجسم) على طريق الاستعارة المصرحة (لان الشكل عندهم) وهذا الضمير راجع الى ارباب اللغة بمعونة ان اكثر المشبه به يكون بحسب اللغة كالاسد المشبه به فبهذه المعونة صار مرجع الضمير فى حكم المذكور ويؤيد لهذا ماقال الفاضل التوقادى من ان الشكل فى اللغة الهيئة التى الخ (انما يطلق على الهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحد الواحد اى النهاية الواحدة كما فى الكريات) وصورتها هكذا 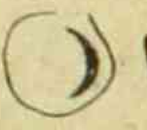 (لان هذا صورة هيئة جسمية حاصلة بسبب احاطة السطح الواحد المستدير بها (او) من احاطة (الحدود) اى النهايات كما فى المضلعات (سواء كانت مثلثة هكذا او مربعة هكذا او غيرها (بالمقدار) متعلق بالاحاطة (الذى هو عبارة عن الامتداد الطولى والعرضى والعمق) هذا فى الهيئة اللفظيه واما اطلاق الشكل على الهيئة) المعقولة (المعنوية فانما هو) اى الاطلاق (على سبيل تشبيه الهيئة المعنويه بالهيئة الجسمية فيكون) ذلك التشبيه (من قبيل المعقول بالمحسوس لانه شبه الهيئة المعنويه بالهيئة الحسية ثم استعمل ما وضع للهيئة الحسية فى الهيئة المعنويه على طريق الاستعارة المصرحة الاصلية كما فى رأيت اسدا فى الحمام ثم صار حقيقة عرفية ﴿ والاشكال اربعة ﴾ اى منقسمة على اربعة اقسام و منحصرة فيها حصرا عقليا ﴿ لان الحد الاوسط ﴾ باعتبار وقوعه لا يخلو من ان يكون محمولا فى الصغرى و موضوعا فى الكبرى و ان يكون بالعكس و ان يكون موضوعا فيهما و ان يكون محمولا فيهما ف ﴿ ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الصغرى فهو ﴾ الضمير راجع الى الكون فى ضمن كان كالضمير الواقع فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى كما قال به الفاضل الرشدى ﴿ الشكل الاول ﴾ من الاشكال الاربعة ومثاله كائن (كقولنا كل

جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث) و هذا مثال مطابق للممثل له لان الحد الاوسط اعنى المؤلف وقع فيه محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى (وانما سمى بالشكل الاول) لان المقصود من القياس الانتاج وهو عقلى فاول ماورد فى العقل يليق ان يجعل اول (ولانه) اى الشكل الاول (بديهى الانتاج) وماعداه دونه بالنسبة اليه (وارد على حكم الطبع و) على (مقتضى العقل فان الطبيعة) اى طبيعة الانسان المدرك (مجبولة على ان ينتقل) اى عند ارادة اثبات المطلوب (من الشئ) يعنى من موضوع المطلوب (الى الواسطة) اى الحد الاوسط (بان يتصور العقل اولا ذلك الشئ الذى هو موضوع المط كالجسم مثلا ثم يحكم عليه بالواسطة بان يحمل الواسطة عليه) كمعنى قولنا كل جسم مؤلف (ثم يحكم على الواسطة بشئ آخر) كالمحدث مثلا (بان يحمل ذلك الشئ الآخر عليها) كمعنى قولنا وكل مؤلف محدث (حتى يلزم من هذين الحكمين اعنى) باحدهما (الحكم على الشئ بالواسطه و) اعنى بثانيهما (الحكم على الواسطة بشئ آخر) وفاعل يلزم قوله (الحكم على ذلك الشئ) اى موضوع المطلوب كما سبق (بشئ آخر) اى بمحموله كالمحدث المذكور فى المثال (فلهذا) الوجه (وضع هذا الشكل فى المرتبة الاولى) من المراتب الاربعة ﴿ وان كان بالعكس ﴾ اى ان كان الحد الاوسط ملابسا بعكس الاول بان يكون (موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى) فليس المراد بالعكس العكس المنطقى بل اللغوى ﴿ فهو الشكل الرابع ﴾ من الاشكال الاربعة فان قلت لا ينبغى للمص ذكر ماهو فى المرتبة الرابعة عقيب ماهو فى المرتبة الاولى فلم فعله كذلك قلت نعم الا انه فعله كذلك روما للاختصار فى العبارة ومثاله كائن (كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان) هذا المثال مطابق للممثل له لان الحد الاوسط اعنى لفظ الانسان وقع فيه موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فانتج بعد اسقاطه لما هو اخس من مقدمتيه وهو الموجبة الجزئية اعنى (فبعض الحيوان ناطق) ﴿ وان كان ﴾ (اى الحد الاوسط) ﴿ موضوعا فيهما ﴾ (اى فى الصغرى والكبرى) ﴿ فهو ﴾ (الشكل) ﴿ الثالث ﴾ من الاشكال الاربعة ومثاله كائن (كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق) وهذا المثال ايضا مطابق للممثل له لان الحد الاوسط اعنى الانسان وقع فيه موضوعا فى الصغرى والكبرى فانتج ايضا لما هو اخس من مقدمتيه وهو الموجبة الجزئية اعنى (فبعض الحيوان ناطق) ﴿ وان كان ﴾

(اى)

(اى الحد الاوسط) ﴿ محمولا فيهما ﴾ (اى فى الصغرى والكبرى ﴿ فهو ﴾ الشكل ﴿ الثانى ﴾ من الاشكال الاربعة و مثاله كائن (كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بحيوان) وهذا المثال مطابق للممثل له لان الحد الاوسط وقع فيه محمولا فى الصغرى والكبرى فانتج اخس مقدمتيه وهى السالبة الكلية اعنى (فلا شئ من الانسان بفرس) وكانه قيل انا قد علمنا ان جعل الرابع فى الذكر ثانيا والثالث ثالثا كما هو حقه والثانى رابعا انما هو وقع لطلب الاختصار و اما كون الثانى ثانيا والثالث ثالثا والرابع رابعا من جهة الطبع والاصل فلاى شئ فاراد الشارح بيان وجهه بقوله (وانما كان هذا الشكل ثانيا وما) اى الشكل الذى حصل (قبله ثالثا لان) الشكل (الثانى يشارك) الشكل (اولا فى الشرف مقدمتيه) ظرف ليشارك (وهى الصغرى) هذه الجملة اعتراضية (من حيث) وهذا بيان لجهة الاشرفية (اشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف من المحمول) و استعمال صيغة التفضيل فيما سبق بطريق الاضافة من طرفه و ههنا بمن التفضيلية (لانه) علة لكون الموضوع اشرف من المحمول (الذى لاجله يطلب الكبرى) واذا كان الامر كذلك (فكانت للصغرى اشرفية) بالياء المصدرية (ب) سبب (هذا الاعتبار فقدم) اى الشكل الثانى (على سائر الاشكال) مما عدا الاول (فكان ثانيا و) لان (الثالث يشارك الاول فى اخس مقدمتيه و هى الكبرى من حيث اشتمالها على محمول المطلوب الذى هو اخس من الموضوع لانه) علة لاخسية المحمول اى لان المحمول (ربما) اى كثيرا ما وانما فسرنا هكذا لان رب غلب استعماله فى التكثير وان كان وضعه للتقليل (يطلب لاجل الموضوع فيكون) اى المحمول (احس من الموضوع) اى ادنى منه لان الخسيس على وزن الامير بمعنى دنئ يقال شئ خيس اى دنى لا يعبأ به كذا فى القاموس حال كونهما اى الثانى والثالث ملابسين (بخلاف الرابع فانه لاشركة له مع الاول اصلا) وقطعا هذا ولو وجه ترتيب الاشكال بقربها من الطبع و بعدها والاحتياج الى قلة التأمل فى الاستنتاج وكثرته كما اشار اليه المص بقوله والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع والذى له طبع مستقيم و عقل سليم الخ لكان اوفق لغرض المص واولى فى نفس الامر كما لا يخفى * فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة فى المنطق تنبيه على ما يستفاد من حصر الاشكال فى الاربعة وانها هى المعروفة بالاشكال

الاربعة وان كلا منها مبحوث عنه فى الفن واشارة الى انه لايذكر جميعها
فى المختصر بل بعضها مايليق به ايراده كماقال اوردنافيه مايجب استحضاره لمن
يبتدئ فى شئ من العلوم فلايلزم ذكرجميعها فيه و ذكرها فى القسمة للضبط
والحصر لالبيان (والفرق بينها) اى بين الاشكال الاربعة (بحسب الماهية
والشرف ماذكرناه آنفا من اشتراك الثانى للاول فى اشرف المقدمتين
والثالث فى اخسهما وعدم اشتراك الرابع له اصلا (و اما الفرق) بينها
بحسب الانتاج) الجار والمجرور ههنا و فيما قبله ظرف مستقر صفة للفرق
(فا) الشكل (الاول) منها (ينتج المطالب الاربعة) الموجبة والسالبة
(الكليتين و)الموجبة والسالبة (الجزئيتين و) الشكل (الثانى)منها (ينتج
السالبتين) يعنى السالبة الكلية والسالبة الجزئية (و) الشكل(الثالث منهاو)
كذا الشكل (الرابع) منها (ينتجان الجزئيتين) اى الموجبة الجزئية والسالبة
الجزئية وقد بين الكل فى المطولات (واما) الفرق بينها (بحسب الاشتراط)
للانتاج (فالاول) اى ان الشرط فى انتاج الشكل الاول (بحسب الكيف)
اى من جهة النفى والاثبات (ايجاب الصغرى) اى كونها موجبة سواء
كانت كلية اوجزئية لانها لوكانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم
يحصل الانتاج لان الكبرى تدل على ان ماثبت له الاوسط فهو محكوم عليه
بالاكبر والاصغر على تقدير كونها سالبة حاكمة بان الاوسط مسلوب عن
الاصغر ولا يكون داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم على ماثبت له الاوسط
لا يتعدى الى الاصغر فلم يلزم النتيجة (و بحسب الكم) اى من جهة الكلية والجزئية
(كلية الكبرى) اى كونها كلية سواء كانت موجبة اوسالبة لان الكبرى
لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر و جاز
ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى
الاصغر مثلا يصدق كل انسان حيوان و بعض الحيوان فرس و لا يصدق
بعض الانسان فرس (والثانى) اى ان الشرط فى انتاج الشكل الثانى
(بحسب الكيف اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب) يعنى لوكانت صغراه
موجبة يجب ان يكون كبراه سالبة و ان كان بالعكس فبالعكس (و بحسب
الكم كلية الكبرى)لانه لولم يتحقق هذاالشرط يحصل الاختلاف فى النتيجة
وهو صدق القياس تارة مع الايجاب وتارة اخرى مع السلب و هذاالاختلاف
موجب للعقم (والثالث) اى الشكل الثالث (بحسب الكيف ايجاب الصغرى) اى

(كونها)

كونها موجبة (و بحسب الكم كلية احدى المقدمتين والرابع بحسب الكيف
والكم اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى اواختلافهما) اى المقدمتين
(بالايجاب والسلب مع كلية احديهما) وهذه الشروط كلها للانتاج فلو
وجدت لانتج ماشرط بها من القياس والا فلا (والبراهين) جمع برهان
بمعنى دليل اى ادلتها مذكورة (فى المطولات) فليطلب منها ولما كانت
الاشكال الاربعة) المذكورة (غير مستوية الاقدام) كناية عن افتراق
بعضها عن بعض (فى استنتاج المطالب) التصديقية (لكونه) اى استنتاج (المطالب
من بعضها بالتيسر) اى بالسهولة (ومن بعضها بالتعسر) اى بالصعوبة
(اشار اليه) المص (بقوله) ﴿والشكل الرابع﴾ الكائن ﴿منها﴾ (اى من
هذه الاشكال) الاربعة المذكورة ﴿بعيد عن الطبع جدا﴾ بكسر الجيم وتشديد
الدال المهملة مبالغة فى البعد مفعول مطلق مجازا لبعيد اى بعدا قويا وغاية البعد
(لانه لايستنتج منه المطلوب الا بالتعسر) هذا علة لبعده وعطف عليها علة
اخرى بقوله (ولمخالفته) اى الشكل الرابع (الاول) اى الشكل الاول (القريب)
صفة الاول (من الطبع) متعلق بالقريب والموافق للمعنى التركى ان يكون بدل
من الطبع الى الطبع لان المعنى التركى هكذا طبعه قريب اولان لاطبعدن
قريب اولان الا ان المسموع من العرب ان يكون صلة القرب كلمة من وصلة
البعد كلمة عن وقديكون ايضا صلة القرب كلمة الى كقوله تعالى ونحن اقرب
اليه (الواردة) صفة بعد صفة للاول (على النظم الطبيعى) اى على ترتيب
مقتضى الطبيعة (فى كلتا مقدمتيه) اى الصغرى والكبرى (ولهذا وضع)
اى الشكل الرابع ليوافق الوضع الطبع (فى المرتبة الرابعة حتى اسقطه بعضهم)
كالفارابى والشيخ (عن درجة الاعتبار) واسقطه بعضهم عن القسمة ايضا
(فان قلت اذا كان الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى و محمولا فى الكبرى
فى الشكل الربع) على ماهو كذلك فى الواقع (يكون احد المكررين) وهو الحد
الاوسط بعينه (واقعا فى اول) ذلك (القياس والاخر) منها (فى آخره فيكون طرفا
المطلوب) اللذان وقع احدهما محمولا فى الصغرى وثانيهما موضوعا فى الكبرى
(فيه) اى القياس (واقعين) خبر يكون (بين المكررين حال كونهما)
(مقرونتين) واذا كان الامر كذلك (فينبغى) و يليق (ان يكون انتاج)
الشكل (الرابع اوضح الانتاجات) واسهلها (لان المقصود من تركيب القياس)
من مواده الصحيحة (هو ايقاع المقارنة بين طرفى المطلوب و) ذلك المقارنة

فى الشكل الرابع حاصلة) بسبب كون موضوع المطلوب محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى (دون الاشكال الباقية فاوجه حكمهم) اى المنطقيين (عليه) اى الشكل الرابع (بانه بعيد عن الطبع) وعدم اكتفائهم بالبعد مطلقا حتى قيدوه بالمبالغة وقالوا جدا (قلت وجهه) اى وجه حكمهم عليه بذلك ان المقارنة حاصلة فيه دون سائر الاشكال لكن ذلك المقارنة (تشبه المصادرة) على المطلوب لان احد المكررين واقع فى آخر القياس والآخر فى اوله ولو اخذ الحصلت النتيجة جزأ من الدليل ولا يعنى بالمصادرة الا ذلك (وايضا لما وقع فى الشكل الرابع موضوع المطلوب محمولا فى الصغرى ومحموله) اى محمول المطلوب (موضوعا فى الكبرى) كما عرفت (يحتاج عند تركيب النتيجة) بعد اسقاط الحد الاوسط (الى) متعلق بيحتاج وهو مبنى للمفعول (ان يجعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا) واذا كان الامر كذلك (فيحتاج) فى الشكل الرابع (تغييرين ولذا جعل بعيدا عن الطبع) جدا (لكثرت الاعمال) جمع عمل لا من الافعال اى لكثرة المعالجات (عند استنتاج المطلوب بخلاف الاشكال الباقية) فان موضوع المطلوب فى الشكل الاول وقع موضوعا فى الصغرى ومحموله محمولا فى الكبرى فلا يحتاج عند اخذ النتيجة الى تغيير اصلا وفى الشكل الثانى وقع الطرفان محمولين فيحتاج الى ان يجعل الطرف الثانى فيه عند اخذ النتيجة موضوعا وفى الشكل الثالث وقع الطرفان موضوعين فيحتاج الى ان يجعل الطرف الاول فيه عند اخذها محمولا فالشكل الاول عند اخذ النتيجة لا يحتاج الى تغيير اصلا وكل واحد من الثانى والثالث يحتاج عنده الى تغيير واحد واما الشكل الرابع فيحتاج الى تغييرين كما عرفت قيل نقل الامام عن ارسطو ان الاوسط ان كان محمولا فى احدى المقدمتين وموضوعا فى الاخرى فهو الشكل الاول فاذا الشكل الرابع بعينه الشكل الاول وقيل انه الشكل الاول لكنه قلب فيه المقدمات وقيل لكونه بعيدا عن الطبع اسقط عن درجة الاعتبار لكن الاصح انه شكل مستقل له ضروب خمسة على رأى وثمانية على رأى آخر ﴿ والذى له عقل سليم ﴾ عن معارضة وهمه له ومقابلته اياه وذلك راجع الى سلامة الروح الانسانى (وطبع مستقيم) جيد فطن يصل الى المطالب كما هو من غير تعلم وذلك راجع الى سلامة المزاج وجيادته ﴿ لا يحتاج الى رد الشكل ﴾ الثانى الى ﴿ الشكل ﴾ الاول ﴾ وانما ذكر الشارح قوله الشكل قبل الثانى والاول لانهما وصفان محتاجان الى موصوف فلا رائة الى موصوفهما

ذكره (فى استنتاجه) ظرف للاحتياج المنفى او للرد والضمير راجع الى الثانى (لانه) علة للاحتياج (لغاية قربه من) الشكل (الاول لمشاركته اياه فى صغراه التى هى اشرف المقدمتين) من حيث اشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف من المحمول لما مر (ينقاد) الجملة خبر لان واسمه الضمير المتصل الراجع الى الثانى اى لان الشكل الثانى لكونه قريبا من الشكل الاول يكون منقادا والمنقاد اسم فاعل من انقاد الذى هو من الثلاثى المزيد فيه الغير السالم لان ثلاثيه المجرد قاد واصله قود اجوف واويا واما الياء فى مصدره من الخماسى اعنى الانقياد فمنقلبة من الواو لكسرة ماقبلها ويعبر عنه اى عن المنقاد فى التركى بيديلجى وهو قد يقع تفسيرا للمطيع وقد يقع ايضا مفسرا به هكذا منقاد او مطيعا (ب) سبب (استقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رده الى الاول) واصل معنى هذا الكلام هكذا ينقاد لنا ظ بسبب استقامة طبعه حتى يستخرج منه النتيجة ولا يخفى مافيه من الاستعارة المكنية بان يشبه الشكل الثانى بالفرس واستقامة الطبع بالسوط هذا ملابس (بخلاف) الشكل (الثالث و) الشكل (الرابع فانهما بعيد ان عن) الشكل (الاول بالنسبة الى) الشكل (الثانى) لان الثالث وان تشارك الاول الا ان شركته فى اخس مقدمتيه والرابع لا شركة له اصلا كما عرفت فيحتاج فيهما الى الرد اليه (فاذا رد) ماضى مجهول الشكل (الثانى) فى استنتاجه (الى) الشكل (الاول يرتد) اى يقبل الرد (بعكس الكبرى) اى بسبب عكس كبراه (لانه) اى الشكل الثانى (موافق) ومطابق (للاول فى صغراه) لكون موضوع المطلوب موضوعا فيها والحد الاوسط محمولا كما فى الشكل الاول (مخالف له) اى للاول (فى كبراه) لكون محمول المطلوب موضوعا فيها بخلاف كبرى الاول فانه محمول فيها (فاذا عكست كبراه) اى كبرى الثانى (يجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا يصير) اى الشكل الثانى (عين الشكل) الاول كما فى قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بحيوان فنقول (فى كبراه) اى فى كبرى الثانى (لا شئ من الحيوان بفرس) فيصير بسبب ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وبسبب كون الاوسط محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى وبسبب كون موضوع المطلوب موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى عين الشكل الاول بلا فرق اصلا فينتج لا شئ من الانسان بفرس (او) الشكل (الثالث يرتد) اى يقبل الرد (الى) الشكل (الاول بعكس الصغرى) فقط (لانه) اى الشكل الثالث مخالف للاول فى صغراه و (موافق له فى كبراه)

فيكفى عندالردعكس الصغرى فقط ومثاله كائن (كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فاذاعكست) ايها المخاطب (صغراه) اى صغرى الشكل الثالث (قلت بعض الحيوان انسان) وانما قلت هكذاموجبة جزئية لما عرفت من ان الموجبة الكلية لاتنعكس موجبة كلية بل موجبة جزئية فعلم ان العكس ههنا عكس منطق (فيصير) الشكل الثالث (عين) الشكل (الاول) لصيرورة صغراه موجبة وكبراه كلية مع كون الاوسط محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى كما ترى فينتج بعض الحيوان ناطق (و) الشكل الرابع يرتد الى الشكل (الاول بعكس الترتيب) اى بسبب عكس ترتيبه (اى بجعل الصغرى كبرى و) جعل (الكبرى صغرى كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فاذا عكست الترتيب) بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى قلت كل ناطق انسان وكل انسان حيوان (فيصير عين الاول) فينتج ان كل ناطق حيوان (او) يقبل الرد (بعكس المقدمتين) اى بسبب عكس الصغرى والكبرى (جميعا بان تقول فى صغراه بعض الحيوان انسان) موجبة جزئية وكان الاصل كل انسان حيوان موجبة كلية (و) ان تقول (فى كبراه بعض الانسان ناطق وكان الاصل كل ناطق انسان (وان) وصليه (كان هذا) العكس (غير منتج لعدم كلية الكبرى) وهى شرط فى الشكل الاول (ومثاله) اى الشكل الرابع (مما ينتج منه كل حيوان انسان ولاشئ من الناطق بحيوان فيرتد) اى الشكل الرابع الى الشكل الاول (بالعكس) اى بسبب عكس المقدمتين جميعا (الى قولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بناطق فيصير عين الاول ويوجد كلية الكبرى (فينتج بعض الانسان ليس بناطق) ﴿ وانما ينتج ﴾ الشكل ﴿ الثانى عند اختلاف مقدمتيه (اى صغراه وكبراه) ﴿ بالايجاب والسلب ﴾ (بان تكون احديهما) اى احدى مقدمتيه (موجبة والاخرى سالبة) هذا شرطه بحسب الكيف واما شرطه بحسب الكم فكلية الكبرى على ماسيأتى من الشارح بيانه (لانه) اى الشان (لو اتفقتا) اى فى المقدمتان (فى الايجاب) بان تكونا موجبتين (او السلب) بان تكونا سالبتين (لزم) جواب لو (الاختلاف) اى اختلاف النتيجة (الموجب) صفة الاختلاف (لعدم الانتاج) والعقم فان معنى الانتاج اى معنى انتاج القياس (ان يستلزم ذات القياس) ونفسه (النتيجة) مفعول يستلزم (فلو انتفى هذا الشرط) اعنى اختلاف المقدمتين (لصدق القياس الوارد) صفة للقياس (على صورة واحدة و) هى صورة الشكل الثانى بقرينة انا فى بحثه

(ويجوز)

ويجوز ان يكون المراد بها صورة الايجاب او السلب (تارة مع النتيجة الموجبة كما سيأتى مثالها (و) تارة (اخرى مع النتيجة السالبة) كما سيأتى ايضا مثاله (وهو) اى صدق القياس الوارد على صورة واحدة تارة مع النتيجة الموجبة وتارة مع السالبة (يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذات القياس) لانها لو كانت لازمة لها لما تخلفت بل انت على نسق واحد ولما افاد الشارح فائدة وجود هذا الشرط فى الشكل الثانى وفساد عدم وجوده فيه اجمالا اراد تفصيلهما ببيان مادة يظهر فيها فساد عدمه فقال (اما) لزوم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج (اذا كانتا) اى مقدمتا الشكل الثانى (موجبتين فلانه يصدق قولنا (كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان والحق) حينئذ (الايجاب) اى ايجاب النتيجة يعنى ان تكون النتيجة موجبة (وهو) اى الايجاب (كل فرس صاهل ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان كان الحق) حينئذ (السلب) اى سلب النتيجة يعنى ان تكون سالبة (وهو) اى السلب (لاشئ من الفرس بانسان) فثبت لزوم الاختلاف الموجب للعقم اى عدم الانتاج فى صورة كونهما موجبتين (واما لزوم ذلك الاختلاف اذا كانتا) اى المقدمتان (سالبتين فلانه يصدق لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الناطق بفرس والحق) حينئذ (الايجاب فى النتيجة (وهو) اى الايجاب (كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من الحمار بفرس كان الحق السلب وهو لاشئ من الانسان بحمار) فثبت ايضا لزوم الاختلاف الموجب للعقم فى صورة كون الصغرى والكبرى فى الشكل الثانى سالبتين (ومع هذا الشرط) اعنى اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب (يشترط فى هذا الشكل) اعنى الشكل الثانى (كلية الكبرى) وان تركه المص لكون مقصوده بيان استيفاء اقسام الاول وشرائطه دون ماعداه (والا) اى وان لم يشترط فيه كلية الكبرى (لاختلفت النتيجة ايضا) فيلزم ان لاتكون النتيجة لازمة لذات القياس (اما) لزوم اختلاف النتيجة المستلزم لان تكون النتيجة لازمة لذات القياس (اذا كانت) كبرى الشكل الثانى (موجبة جزئية) لاموجبة كلية او سالبة كلية (فلانه) اى الشان (يصدق قولنا لاشئ من الفرس بانسان) صغرى سالبة كلية (وبعض الحيوان انسان) كبرى موجبة جزئيه (فكان الحق) حينئذ (الايجاب) اى ايجاب النتيجة اى كونها موجبة (وهو كل فرس حيوان والا) اى وان لم تكن النتيجة موجبة كلية بل سالبة كلية وهى قولنا لاشئ من الفرس بحيوان (لزم الكذب ولو بدلنا الكبرى)

بقولنا (بعض الناطق انسان كان الحق) حينئذ (السلب) اى سلب النتيجة يعنى كونها سالبة (وهو لاشئ من الفرس بناطق والا) اى وان لم تكن النتيجة سالبة بل كانت موجبة وهو قلنا كل فرس ناطق لزم الكذب (واما) لزوم الاختلاف المستلزم لعدم كون النتيجة لازمة للقياس (اذا كانت) الكبرى (سالبة جزئية) لاموجبة كلية او سالبة كلية (فلانه) اى الشان (يصدق) اى يكون مطابقا للواقع (قولنا كل انسان ناطق) صغرى موجبة كلية (وبعض الحيوان ليس بناطق) كبرى سالبة جزئية (فالحق) حينئذ (الايجاب) اى كون النتيجة موجبة (وهو) اى الايجاب (كل انسان حيوان) والا اى وان لم تكن النتيجة موجبة بل كانت سالبة وهى لاشئ من الانسان بحيوان لزم الكذب (ولو بدلنا) الكبرى (بقولنا بعض الفرس ليس بناطق كان الحق) حينئذ (السلب) اى كون النتيجة سالبة (وهو لاشئ من الانسان بفرس) لانه ان لم تكن النتيجة سالبة بل كانت موجبة وهى قولنا كل انسان فرس لزم الكذب (ولم يذكر المص هذا الشرط) الثانى اعنى شرط كلية الكبرى فى الشكل الثانى (مع انه لابد من ذكره) كان هذا الكلام من الشارح اعتراض على المص وقد اشرنا الى جوابه عند قول الشارح ومع هذا الشرط اه ﴿والشكل الاول﴾ من الاشكال الاربعة (هو الذى) اى الشكل الذى ﴿جعل معيارا﴾ (اى ميزانا) وفائدة هذا التفسير اشارة الى ان المعيار اسم آلة العيار بمعنى الوزن لان الميزان اسم آلة الوزن واصله موزان فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ﴿للعلوم﴾ والمراد بالعلوم ههنا التصديقات بالمسائل والقضايا او العلوم المدونة كالصرف والنحو والمنطق والمعانى والتفسير والاصول والحديث او العلوم الحكمية (لانه) اى الشكل الاول (هو الاصل من بين الاشكال) السائرة (و) الاشكال (الباقية مرتدة اليه) اى الى الشكل الاول (عند الاحتياج) فانه لو اشكل فى الاستنتاج بسائر الاشكال يرجع الى الاول ويرد اليه ﴿فنورده﴾ الفاء جواب شرط محذوف تقديره هكذا اذا جعل معيار العلوم فنحن نورده ﴿ههنا﴾ اى فى هذه الرسالة او فى هذا المقام (وحده) حال من الضمير المنصوب فى آخر نورد اى حال كونه منفردا امثله وارسلها العراك لان يكون حالا بتأويل معتركا (مع ضروبه) الاربعة ﴿ليجعل دستورا﴾ (اى قانونا ومرجعا يكتفى به وتوطئة لتفهيم الباقى) هو بضم الدال فارسى معرب للوزير الكبير الذى يرجع اليه والى مارسمه فى احوال الناس واصله الدفتر الذى جمع فيه قوانين الملك وضوابطه والمناسبة واضحة فلا تحتاج

الى البيان ﴿ويستنتج﴾ (اى يستحصل) انما فسر هكذا اشارة الى كون سين يستنتج للطلب ﴿منه المطلوب﴾ يعنى ليطلب منه حصول المطلوب ولما كان الشكل الاول) من الاشكال الاربعة (واردا على نظم الطبع وكان) اى الشكل الاول ايضا (دستورا فى هذا الفن) اى فى فن المنطق (والشكل الثانى) اى ولما كان الشكل الثانى ايضا هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر بان يقال ان المص لم اتى بيان الشكل الثانى مع ان الاول يكون مرجعا له كما كان لسائر الاشكال فلا حاجة الى بيانه فاجاب عنه بهذه العبارة وحاصلها ان المص اشار فيما سبق بقوله والذى له عقل سليم الخ الى ان الشكل الثانى لا حاجة له الى ان يكون له الاول مردا ومرجعا يعنى انه كالاول ولذا اتى به الثالث والرابع لانهما يردان عند التعسر فى الاستنتاج الى الاول بخلاف الثانى فانه لا يحتاج عند ذلك الى الرد كما قال الشارح (لا يحتاج من) الجملة خبر لقوله والشكل الثانى (له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده) متعلق بلا يحتاج والضمير راجع الى الشكل الثانى (الى الاول) متعلق بالرد (فى الاستنتاج اى فى وقت طلب النتيجة منه هذا ملابس (بخلاف) الشكل (الثالث و) الشكل (الرابع اهتم) جواب لما (المص) رحمه (بالشكل الاول و) الشكل (الثانى حيث تعرض) وتصدى (لبيان شرط انتاجهما) اى الاول والثانى بحسب الكيف والكم (وشرط انتاجه) اى الشكل الاول بحسب الكيف (ايجاب الصغرى اى كون صغراه موجبة (و) بحسب الكم (كلية الكبرى) اى كون كبراه كلية كما سبق بيانه (ولما كان الاول) هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لم ذكر المص ضروب الشكل الاول وترك ضروب الشكل الثانى مع انه فهم من الكلام السابق ان الثانى لا حاجة له الى الرد الى الاول وهذا ينبئ عن النسيانية فاجاب عنه بقوله ولما كان الشكل الاول (مستحقا لمزيد الاهتمام لكونه اصل الاشكال الباقية (تصدى) وتعرض المص (لبيان ضروبه المنتجة ايضا) اى لا تصدى بيان شرط انتاجه فقال ﴿وضروبه المنتجة اربعة﴾ (والقياس العقلى) هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر بان يقال لم قيد المص ضرب الشكل الاول (بالمنتجة فاجاب بقوله والقياس والاحتمال العقلى (يقتضى ستة عشر) مفعول يقتضى (ضربا) تميز عن ستة عشر لانه اسم مبهم تام بالتميز يعنى ان الاحتمال العقلى يقتضى ان يكون للشكل الاول ستة عشر ضربا لكن اثنى عشر منها غير منتجة فاحترز المص بقيد المنتجة عن الغير المنتجة (وهذا بناء

هذا ايضا اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان مقتضى الاحتمال العقلى غير منحصر فى ستة عشر ضربا فلم قلت انه يقتضى ستة عشر ضربا فاجاب عنه بقوله وهذا اى كون القياس مقتضيا لان يكون الضروب ستة عشر بناء (على انه) اى الشان (لاعبرة) ولا اعتداد (للشخصية) اى للمقدمة الشخصية (والطبيعية فى الانتاج والا) اى وان لم يكن بناء على انه لاعبرة لهما بل كانت الشخصية والطبيعية معتبرتان (فالقياس) العقلى (يقتضى اربعة وستين ضربا) بل مائة ضروب لان فى صغرى الشكل الاول عشرة احتمال وهى الموجبة الطبيعية والسالبة الطبيعية والموجبة المهملة والسالبة المهملة والموجبة الشخصية والسالبة الشخصية والموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكذا فى كبراه عشرة احتمال هكذا فيحصل من ضرب العشرة فى العشرة مائة ضروب (او) بناء (على ان الشخصية معتبرة ومندرجة تحت المحصورة لانها (فى قوة الجزئية او الكلية والطبيعية ساقطة عن درجة الاعتبار و) على (ان المهملة فى قوة الجزئية) كما سبق (فتكون القضية المعتبرة منها هى المحصورة والمحصورات اربع) الاولى (الموجبة الكلية و) الثانية (السالبة الكلية و) الثالثة (الموجبة الجزئية و) الرابعة (السالبة الجزئية وهى) اى القضايا الاربعة المذكورة (كلها معتبرة فى الصغرى والكبرى) بان يكون كل واحدة منهما واحدة منها (فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع) ولو قال فاذا ضربت الصغريات الاربع فى الكبريات الاربع (يحصل ستة عشر ضربا) لكان اوضح (وذلك) اى حصول الضروب البالغة الى ذلك المبلغ بمقارنة احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع ثابت لانه (ان كانت الصغرى موجبة كلية فالكبرى) حينئذ (اما موجبة كلية) هذا هو الضرب الاول منها (او سالبة كلية) اى او الكبرى سالبة كلية وهذا الضرب الثانى (او موجبة جزئية) وهذا الضرب الثالث (او سالبة جزئية) وهذا الضرب الرابع فحصل اربعة اضرب منها اى من الستة عشر (وان كانت الصغرى سالبة كلية فالكبرى) حينئذ (اما موجبة كلية) هذا الضرب الخامس (او سالبة كلية) وهذا الضرب السادس (او موجبة جزئيه) وهذا الضرب السابع (او سالبة جزئية) وهذا الضرب الثامن فحصل اربعة اخرى منها فصار مع الاربعة الاولى ثمانية اضرب (وان كانت) الصغرى (موجبة جزئية فالكبرى (حينئذ اما موجبة كلية) هذا الضرب التاسع (او سالبة كلية) وهذا

(الضرب)

الضرب العاشر (او موجبة جزئية) وهذا الضرب الحادى عشر (او سالبة جزئية) وهذا الضرب الثانى عشر فحصل اربعة اخرى فصار مع الثمانية الاولى اثنا عشر ضربا (وان كانت) الصغرى (سالبة جزئية فالكبرى كذلك) يعنى اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية فيحصل اربعة اخرى واذا ضممناها على ما حصل من الاعتبارات الاولية فيصير به ستة عشر ضربا (ولما اشترط) وهذا اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال اى شئ اسقط ماعدا الاربعة حتى بقى الاربعة دون ماعداه فاجاب بقوله ولما اشترط (فيه) اى فى الشكل الاول بحسب الكيف (ايجاب الصغرى) اى كونها موجبة كلية كانت او جزئية (بناء على انها) اى الصغرى (لو كانت سالبة) كلية كانت او جزئية (لم يندرج) الحد (الاصغر تحت) الحد (الاوسط فلم يتعد) ولم يتجاوز (الحكم من) الحد (الاوسط الى) الحد (الاصغر) وبين علة عدم تجاوز الحكم من الاوسط الاصغر بقوله (لان الحكم فى الكبرى) كائن (على ما ثبت له الاوسط والاصغر) الواو حالية اى والحال ان الاصغر (ليس مما ثبت له الاوسط) واذا لم يثبت الاوسط للاصغر (فلا يلزم من الحكم) بشئ على الاوسط الحكم على الاصغر بذلك الشئ والحكم الثانى فاعل لا يلزم (سقط) جواب لما (ثمانية اضرب وهى) اى الضروب الثمانية الساقطة (الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الاربع) يعنى الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية (والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات الاربع) المذكورة آنفا (وكذلك لما اشترط فيه) اى فى الشكل الاول بحسب الكم (كلية الكبرى) اى كونها كلية موجبة كانت او سالبة بناء على انها) اى كبرى الشكل الاول (لو كانت جزئية) موجبة كانت او سالبة (لم يندرج) ايضا الحد (الاصغر تحت) الحد (الاوسط لان الحكم) بيان لعلة عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط (فى الكبرى) على تقدير كونها جزئية كائن (على بعض الاوسط ويجوز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض) الذى حكم عليه (فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر سقط) جواب لما (اربعة اخرى) فاعل سقط (وهى) اى الاربعة الساقطة الصغرى الموجبة الكلية (مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى) اى حال كون كل واحد منهما كبرى (والصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى) اى حال كون كل واحد منهما كبرى والحاصل اسقط شرط ايجاب الصغرى الضروب الثمانية من ستة عشر فبقى ثمانية منها

ثم اسقط شرط كلية الكبرى اربعة اضرب منها (فبقى بعد الاسقاط اربعة اضرب) هذا وقال بعض الافاضل ان لهم فى بيان عدد الضروب للاشكال طريقين طريق الحذف والاسقاط المذكور آنفا وطريق التحصيل وهو ان تقول هنا ان الصغرى الموجبة اما كلية اوجزئية والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة و يضرب الاثنين فى الاثنين يحصل اربعة اضرب (الضرب) ﴿الاول﴾ منها يتركب (من) قضيتين (موجبتين كليتين) بان يكون مايكون فيه موضوع المطلوب موضوعا والحد الاوسط محمولا صغرى ومايكون فيه محمول المطلوب محمولا والحد الاوسط موضوعا كبرى (وينتج) اى الضرب الاول (موجبة كلية) ومثاله كائن ﴿ كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث ﴾ وانما انتج هذه النتيجة لانا حكمنا فى الصغرى بالمؤلفية على كل افراد الجسم فلزم منه بالواسطة كون كل افراد الجسم محدثا فلذا انتج القياس هذه النتيجة اعنى كل جسم محدث ﴿ و ﴾ الضرب ﴿ الثانى ﴾ منها يتركب (من موجبة كلية صغرى) صفة للموجبة الكلية (و) من (سالبة كلية كبرى وينتج) الضرب الثانى (سالبة كلية) لان القياس ينتج اخس المقدمتين كما سبق وسيأتى والسالبة الكلية اخس من الموجبة الكلية لان فى الموجبة الكلية شرافة من جهات اربع كون مفهومها وجودية وكونها كلية وكونها مضبوطة وشاملا لجميع الافراد وكونها نافعة فى العلوم واما فى السالبة الكلية فمن ثلث جهات كونها كلية وكونها مضبوطة وشاملة لجميع الافراد وكونها نافعة فى العلوم ومثاله كائن ﴿ كقولنا كل جسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم فلاشئ من الجسم بقديم ﴾ واذا حكمنا على كل افراد الجسم بالمؤلفية فى الصغرى ونفينا القديمية من كل الافراد المؤلف المحكوم به على كل افراد الجسم لزم بالواسطة سلب القديمية عن كل افرادالجسم ولذا انتج القياس كذلك ﴿ و ﴾ (الضرب) ﴿ الثالث ﴾ منها يتركب (من موجبة جزئية صغرى و) من (موجبة كلية كبرى) و (ينتج) اى الضرب الثالث (موجبة جزئية) لما مر من ان القياس ينتج اخس المقدمتين اللتين تركب عنهما ذلك القياس ومثاله كائن ﴿ كقولنا بعض الجسم مؤلف ﴾ حكمنا ههنا بالمؤلفية على بعض افراد الجسم ﴿ وكل مؤلف حادث ﴾ وحكمنا ههنا بالحدوث على كل افراد المؤلف المحكوم به على بعض افرادالجسم ﴿ فبعض الجسم حادث ﴾ اى فلذا ينتج قولنا بعض الجسم حادث فان قلت الظاهر ان تكون النتيجة كل جسم حادث

لان كل افراد الجسم حادث قلت نعم ان كل افرادالجسم حادث فى نفس الامر لكن لم يظهر ذلك من قياسنا هذا لان كل افراد المؤلف المحكوم عليه بالحدوث فى الكبرى هو افراد المؤلف المحكوم به على بعض افراد الجسم فى الصغرى فثبت ان الجسم الحادث فى قياسنا هذا البعض ولذا كانت النتيجة بعض الجسم حادث ﴿ و ﴾ (الضرب) ﴿ الرابع ﴾ منها يتركب (من موجبة جزئية صغرى و) من (سالبة كلية كبرى) و (ينتج) اى الضرب الرابع (سالبة جزئية) ومثاله كائن ﴿ كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ﴾ فان قلت ان اللائق ههنا ان ينتج موجبة جزئية لانها اخس من السالبة الكلية قلت نعم لكنها لم تكن ممكنة لان القياس مركب من الايجاب والسلب فلو انتج موجبة جزئية بان يقول بعض الجسم قديم لزم الكذب الظاهر فلهذا انتج اخس المحصورات الاربع وهو السالبة الجزئية (وترتيب هذه الضروب) من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله وفاعله محذوف اى وترتيب المص هذه الضروب الاربعة كائن (باعتبار النتيجة فما هو ينتج اشرف النتايج فقدم على ماهو دونه فالضرب الاول ينتج اشرف المحصورات) الاربع فاستحق به لان يكون فى المرتبة الاولى (وهو) اى اشرف المحصورات (الموجبة الكلية لاشتمالها) علة لكونها اشرفها اى اشرفيتها من المحصورات كائن لكونها شاملة على الشرفين الاول شرف (الايجاب و) الثانى شرف (الكليه و) الضرب (الثانى ينتج السالبة الكلية وهى) وان كانت سالبة (اشرف من الموجبة الجزئية لان الكلى اشرف من الجزئى لكونه) اى الكلى (شاملا ومضبوطا ونافعا فى العلوم) ولذاى لاجل ان الضرب الثانى ينتج ماهو دون الموجبة الكلية وفوق الموجبة الجزئية وقع دون الضرب الاول وفوق الضرب الثالث (و) الضرب (الثالث ينتج الموجبة الجزئية وهى) اى الموجبة الجزئية (اشرف من السالبة الجزئية لان فيها) اى فى الموجبة الجزئية (شرفا واحدا وهو) اى الشرف الواحد شرف (الايجاب) فلذا اى لكون الضرب الثالث منتجا لما هو فى الشرف، دون الثانى وفوق الرابع وقع فى المرتبة الثالثة (وليس فى نتيجة) الضرب (الرابع شئ من اشرفية ولهذا وضع) اى الضرب الرابع (فى المرتبة الرابعة) فان قلت لم رتب المص الضروب باعتبار النتيجة ولم يرتبها باعتبار المقدمات قلت وانما رتبها باعتبار النتيجة دون المقدمات لان المقصود من المقدمات هو النتيجة فعلم انه رتبها باعتبار ماهو المقصود الاصلى ولم يرتبها باعتبار ماهو ليس كذلك فاحفظ والا فيلزم ان يكون

ماهو مركب من موجبتين كليتين ضربا اول وماهو مركب من موجبة كلية
وسالبة كلية ثانيا وماهو مركب من موجبة جزئية وموجبة كلية ثالثا لا يخفى
(فعلم من هذا) اى مما ذكر فى وجه الترتيب (ان الشكل الاول ينتج المطالب)
جمع المطلوب (الاربعة) صفة المطالب اى المحصورات الاربعة (الموجبتين)
بدل من المطالب الاربعة يعنى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية (والسالبتين)
معطوق على الموجبتين يعنى السالبة الكلية والسالبة الجزئية (كمامر) فى المثال
وفى بيان وجه (الترتيب والضروب المنتجة للشكل الثانى اربعة ايضا) بحسب
مقتضى شرطيه لان الشرط الاول وهو اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب
اسقط ثمانية اضرب من ستة عشر السالبتين الكليتين او الجزئيتين و المختلفتين
و الموجبتين كذلك و الشرط الثانى اعنى كلية الكبرى اسقط اربعة اخرى الكبرى
الجزئية الموجبة مع السالبتين و الجزئية السالبة مع الموجبتين فبقيت اربعة
الاول من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل انسان ناطق ولا شئ
من الفرس بناطق فلا شئ من الانسان بفرس الثانى من كليتين و الصغرى
سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من الانسان بصاهل وكل فرس صاهل
فلاشئ من الانسان بفرس الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الفرس بانسان
فبعض الحيوان ليس بفرس الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج
سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ليس بصاهل وكل فرس صاهل فبعض
الحيوان ليس بفرس (و) الضروب المنتجة (للشكل الثالث ستة) لان ايجاب
الصغرى اسقط ثمانية اضرب من ستة عشر كما فى الاول وكلية احدى المقدمتين
حذف ضربين آخرين وهما الكبريان الجزئيان مع الموجبة الجزئية الاول كقولنا
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق الثانى كقولنا
كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس الثالث
كقولنا بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق الرابع
كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس
بفرس الخامس كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان
كاتب السادس كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكاتب فبعض
الحيوان ليس بكاتب (و) الضروب المنتجة (للشكل الرابع ثمانية عند المتأخرين
وخمسة عند المتقدمين) وانتاج هذه الاشكال الثلثة من جميع الضروب يحتاج

الى بيان (وتفصيل ذلك وامثلته واقامة البرهان) اى الدليل (عليه يطلب
من المطولات اعلم) مرة اخرى (ان النتيجة) اى نتيجة الاقيسة (تتبع) فى الكيفية
والكمية (اخس) مفعول تتبع (المقدمتين) فان كانت الصغرى احس من
الكبرى فالنتيجة تتبع الصغرى ان يلزم الكذب وان كانت الكبرى اخس من
الصغرى فالنتيجة تكون تابعة للكبرى ان لم يستلزم الكذب والا فتكون تابعة لماهو
اخس منهما كما ظهر لك من الامثلة السابقة للضروب (مثلا اذا كان القياس)
الذى ركبته لاثبات المدعى (مركبا من) مقدمة (موجبة) كلية كانت او جزئية
(و) من مقدمة (سالبة) كلية كانت او جزئية (ينتج) ذلك القياس نتيجة (سالبة
واذا كان ذلك القياس) مركبا (من) مقدمة (جزئية) موجبة كانت او سالبة
(و) من مقدمة (كلية) موجبة كانت او سالبة (ينتج) نتيجة (جزئية)
ثم اراد الشارح بيان وجه مناسبة كلام المص لماقبله رعاية لقاعدة التخلص
فقال (ولماقسم) المص مطلق (القياس من قبل) اعلم ان كلمة قبل وبعد قد يقطع
عن الاضافة و يبنى على الضم كما كان كذلك ههنا اى ولما قسم القياس
من قبل ان يذكر ماسيذكره (الى) القياس (الاقترانى) متعلق بقسم (و) الى
القياس (الاستثنائى اراد) جواب لما (ان يبين ان كل واحد منهما) اى من الاقترانى
والاستثنائى (من اىّ شئ يتركب فقال) ﴿و﴾ (القياس) ﴿الاقترانى﴾
(بحسب التركيب) اى من جهة المواد التى يحصل منها تركيبه (ستة اقسام) وقد
جعله مولى الفنارى خمسة اقسام باعتبار ان ذكر الاقترانى الحملى ههنا على طريق
التبع (لانه) اى الاقترانى ﴿امام ركب من﴾ (مقدمتين كليتين) ﴿حمليتين﴾
(ويسمى هذا) اى المركب من حمليتين قياسا (اقترانيا حمليا) كما سمى ماهو مركب
من شرطيتين او من حملية وشرطية اقترانيا شرطيا ووجههما ظاهر ﴿كمامر﴾
(فى قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث) ولا يرد عليه ان الاقترانى قد يتركب
اكثر من حمليتين كما فى الاقيسة المركبة لان هذا اما مبنى على مذهب التحقيق
من ان القياس لا يتركب من اكثر من مقدمتين واما مبنى على الاكتفاء بالاقل
﴿ واما ﴾ (مركب) من (مقدمتين شرطيتين) ﴿متصلتين﴾ وهذا على ثلاثة
اقسام لان المشترك بين المتصلتين اما ان يكون جزأ تاما منهما اى
احد طرفيها مقدما او تاليا واما ان يكون جزأ غير تام منهما اى
جزأ من المقدم او التالى واما ان يكون جزأ واما من احدهما غير تام من
الاخرى القسم الاول مايكون الحد الاوسط جزأ تاما من كل واحدة من

المتصلتين ويسمى هذا قياسا متعارفا ومثاله كائن ﴿كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة﴾ ينتج ﴿ (من اقتران هاتين المقدمتين) متصلة لزومية اعنى ﴿ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة﴾ والقسم الثانى والثالث محالان الى المطولات ولما كان قوله المتصلة اعم من اللزومية والاتفاقية نبه على ماهو المراد منهما فقال (والمراد) ههنا (من المتصلتين) متصلتان (لزوميتان لا اتفاقيتان لانه) علة لعدم كون الاتفاقيتين مرادتين (لافائدة فى انتاج الاشكال المركبة من الاتفاقيات) وكذا المركبة من اللزوميات والاتفاقيات لافائدة فى انتاجها فان قلت اذا كان الامر كذلك فما الفائدة فى البحث عنها اى عن الاتفاقيات قلت لان الاشياء تنكشف باضدادها لان العلم بيان لعلة انتفاء الفائدة عنها (بالقياس) الكائن فى الاشكال (المركبة منها) اى من الاتفاقيات (موقوف على العلم بوجود) الحد (الاصغر و) الحد (الاكبر فى نفس الامر فيكونان) اى الاصغر والاكبر (معلومى الاجتماع من غير التفات الى) الحد (الاوسط فلايكون) الحد (الاسط محتاجا اليه) ﴿واما﴾ (مركب) ﴿من﴾ (مقدمتين شرطيتين) ﴿منفصلتين﴾ وهذا ايضا على ثلثة اقسام لان الحد الاوسط اما جزء تام من كل واحدة من المقدمتين اوجزء غير تام منهما اوجزء تام من احديهما غير تام من الاخرى على مافصل فى المطولات (مثاله) اى مثال الاقترانى المركب من المنفصلتين كائن ﴿كقولنا﴾ فى الضرب الاول من الشكل الاول بحسب المتشاركين ﴿كل عدد فهو امازوج﴾ وهو منقسم بمتساويين ﴿اوفرد﴾ وهو ماليس كذلك ﴿وكل زوج فهو امازوج الزوج﴾ وهو ﴿مايتركب من ضرب زوج فى زوج اوزوج الفرد﴾ وهو مايتركب من ضرب الزوج فى الفرد وفسره بعضهم بما لوقسم قسمة واحدة لانتهت قسمته الى عدد غير الواحد كستة وعشرة ﴿ينتج﴾ من هاتين المقدمتين ﴿كل عدد فهو امازوج الزوج اوزوج الفرد﴾ من ثلثة اجزاء (لان الصادق من المقدمة المنفصلة الاولى ان كانت الفردية) اعنى الطرف الغير المشارك (فهى) اى الفردية (احداقسام النتيجة) اى احد اجزائها (وان كان) اى الصادق من المقدمة المنفصلة الاولى (الزوجية) وهو الطرف المشارك مع كل من جزئى المنفصلة الثانية (هى) اى الزوجية (منحصرة فى قسمين كان الصادق احد قسميها المذكورين) صفة للقسمين المضاف الى الضمير المجرور الراجع الى الزوجية (فى النتيجة)

متعلق بالمذكورين (ايضا) اى كما كانت الفردية احد اقسام النتيجة (فتصدق النتيجة المركبة من الثلثة) اى الاجزاء الثلثة (قطعا) وجزما ولما ذكر فى اثناء المثال اسم الفرد والزوج وزوج الزوج اراد ان يقسم العدد الغير الخالى عن واحد منها اليها ويعرف فى ضمن التقسيم كل واحد منها فاتى بخطاب التنبيه وقال (اعلم) ايها الطالب الصالح للخطاب (ان العدد) مطلقا (اما ان يكون منقسما) اى قابلا للتقسيم (الى المتساويين اولا) يكون منقسما الى المتساويين (فان كان) العدد منقسما الى المتساويين(فهو) اى العدد المنقسم اليهما (الزوج) مثاله كائن (كالاثنين مثلا) فانك اذا قسمت الاثنين فتجد له قسمين الاول واحدا والثانى واحدا آخر والواحد اما مساو للواحد (وان لم ينقسم العدد (الى المتساويين بان لاينقسم) اى بان لايقبل الانقسام (اصلا كالواحد) فانه يكون قسما ولايكون مقسما (او) بان (ينقسم الى غير المتساويين كالثلثة) فانك اذا قسمته الى قسمين تجد قسمه الاول اثنين وقسمه الثانى واحدا والاثنين لايكون مساويا للواحد (فهو) اى العدد الغير المنقسم الى المتساويين (الفرد ثم الزوج ان انقسم الى ماينقسم الى المتساويين فهو) اى ذلك الزوج (زوج الزوج كالاربعه) فانك اذا قسمت الاربعة التى هى الزوج تجد قسمه الاول الاثنين وتجد قسمه الثانى كذلك وهو اى الاثنان منقسم الى المتساويين كما عرفت (والا) اى وان لم ينقسم الزوج الى ماينقسم الى المتساويين (فهو) اى ذلك الزوج (زوج الفرد كالستة) فانك اذ قسمت الستة التى هى الزوج تجد قسمها الاول الثلثة والثانى كذلك والثلثة لاينقسم الى المتساويين كما عرفت فان قلت هذا التقسيم يعنى تقسيم الستة الى ثلثتين مثلا فاسد لان مورد القسمة يكون معتبرا فى كل واحد من الاقسام والستة ليس كذلك لانك اذا قسمت الستة الى قسميها وقلت الثلثة ستة لايصح قلت ان اعتبار مورد القسمة فى ضمن الاقسام انما هو فى تقسيم الكلى الى جزئياته كتقسيم الكلمة الى اقسامها الثلثة لانك تقول هنالك ان الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة لافى تقسيم الكل الى اجزائه كتقسيم الحلوى الى العسل والسمن والدقيق لانك لاتقول ههنا العسل حلوى والسمن حلوى والدقيق حلوى وتقسيم الستة وسائر الاعداد تقسيم الكل الى اجزائه فلا يلزم ان يكون الستة معتبرا فى ضمن الثلثة فاعرف ﴿واما﴾ (مركب) ﴿من﴾ (مقدمة) ﴿حملية و﴾ (مقدمة) ﴿متصلة﴾ (سواء كانت) المقدمة (المتصلة صغرى و) المقدمة (الحملية كبرى)

اوكانت الحملية صغرى و المتصلة كبرى كما سيقول به الشارح و اياما كان فالمشارك لهـا اما تالى المتصلة او مقدمها فهذه اربعة اقسام و الشركة لا يتصور فيها الا فى جزء غير تام من المتصلة لاستحالة ان يكون شئ من طرفى الحملية قضية فالاشتراك ابدا اما بموضوعها او بمحمولهـا و هما مفردان مثال القسم الاول من الشكل الاول بحسب المتشـاركين كائن ﴿ كقولنا كلما كان هذا ﴾ الشئ ﴿ انسـانا فهو حيوان و كل حيوان جسم ينتج ﴾ (من هاتين المقدمتين) اى من اقترانهما ﴿ كلما كان هذا الشئ انسـانا فهو جسم ﴾ وهذه النتيجة متصلة مقدمهـا مقدم المتصلة التى هى صغرى القياس و تاليها نتيجة التأليف بين تالى الصغرى المتصلة و بين كبرى الحملية (اوكانت) المقدمة (الحملية) معطوف على قوله سواء كانت المتصلة (صغرى و) المقدمة (المتصلة كبرى) ومثاله كائن (كقولنا كل انسـان جسم و كلما كان هذا الجسم ماشيا فهو حيوان ينتج من الشكل الاول كل انسـان حيوان) ﴿ واما ﴾ (مركب) ﴿ من ﴾ (مقدمة) ﴿ حمليه و ﴾ (مقدمة) ﴿ منفصلة ﴾ (سواء كانت) المقدمة (المنفصلة صغرى و) المقدمة (الحملية كبرى) اوكانت الحملية صغرى و المنفصلة كبرى كما سينبه عليه الشـارح و اياما كان فلا يتصور الشركة الا فى جزء غير تام ايضا لما مر و هذه ثلثة اقسام لان الحملية ان كانت كبرى فهى اما ان تكون بعدد اجزاء الانفصال و هو القسم الاول او كانت اقل عددا من اجزاء الانفصال و هو القسم الثانى و اياما كان فهو المطبوع اى القريب من الطبع و اذا كانت صغرى موافقة فى العدد لاجزاء الانفصال و هو القسم الثالث فلا يكون مطبوعا بمعنى انه ينتج مع الكراهة لا انه لا ينتج اصلا و تفصيله انه اذا كانت الحمليات بعدد اجزاء الانفصال و لنفرض ان كل واحدة من الحمليات تشـارك جزأ واحدا من اجزاء الانفصال و ح اما ان تكون التاليفات بين الحملية و اجزاء الانفصال متحدة فى النتيجة او مختلفة فيهـا وان كانت نتايج التأليفـات متحدة فهو القياس المقسم على صيغة اسم المفعول و شرطه ان تكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو او حقيقية كقولنا كل انسـان ناطق لان كل انسـان اما زنجى و اما رومى و اما تركى فكل زنجى ناطق و كل رومى ناطق و كل تركى ناطق ينتج كل انسـان ناطق و ان كانت نتايج التأليقـات مختلفة و ليكن المنفصلة مانعة الخلو بمعناهـا الاعم كقولنا كل حيوان اما انسان و اما فرس و اما حمار و كل انسان ناطق و كل فرس صاهل و كل حمار ناهق ينتج كل حيوان اما انسان

(واما)

و اما فرس و اما حمار و كيفية انتاج القسم الثانى هكذا انه اذا كانت الحمليات اقل عـددا من اجزاء الانفصال و لنفرض الحمليـة واحدة و المنفصلة ذات جزئين مانعة حقيقية و مشاركة الحملية مع احدهما ﴿ كقولنا ﴾ من الضرب الاول من الشكل الاول ﴿ كل عدد اما زوج و اما فرد و كل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج ﴾ هذا القياس القياس الذى صغراه منفصلة و كبراه حملية (من) اقتران (هاتين المقدمتين) ﴿ كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين ﴾ (او كانت) معطوف على قوله سواء كانت (الحملية صغرى و المنفصلة كبرى) مثاله كائن (كقولنا كل انسـان حيوان و كل حيوان اما ابيض و اما اسود ينتج) اى هذا القياس الذى صغراه حملية و كبراه منفصلة من اقتران هاتين المقدمتين (كل انسان اما ابيض و اما اسود) ﴿ واما ﴾ مركب ﴿ من ﴾ مقدمة ﴿ متصلة و ﴾ مقدمة ﴿ منفصلة ﴾ هذا آخر اقسام الاقترانيات الشرطية الخمسة و الشركة بين المتصـلة و المنفصـلة اما فى جزء تام منهما او فى غـير تام منهما او فى جزء تام من احـديهما غير تام من الاخرى (سـواء كانت) المقدمة (المتصلة صغرى و) المقدمة (المنفصلة كبرى) او كان على العكس فهـذه ثلثة اقسام و المطبوع منها ما يكون المتصلة صغرى و المنفصلة كبرى و يكون الشركة فى جزء غير تام مثاله كائن ﴿ كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان و كل حيوان اما ابيض و اما اسود ينتج ﴾ هذا القياس الذى صغراه متصلة و كبراه منفصلة (من) اقتران (هاتين المقدمتين) ﴿ كلما كان هذا انسـانا فهو اما ابيض او اسـود ﴾ (او كانت) المقدمة (المتصلة صغرى و) المقـدمة (المتصلة كبرى) مثاله كائن (كقولنا كل انسان اما ابيض و اما اسود و كلما كان هذا ابيض او اسود فهو حيوان ينتج) هذا القيـاس الذى صغراه منفصلة و كبراه متصلة من اقتران هاتين المقدمتين (كلما كان هذا انسانا فهو حيوان) و لما كان هذا المقام موضع السؤال بان يقال ان هذه الاقسام الخمسة هل تنعقد فى كل واحدة منها الاشكال الاربعة ام لا اراد الشارح ان يشـير الى الجواب التام بكلمة دالة على الخطاب العام فقال (اعلم ان الاشكال الاربعة) للقياس الاقترانى (تنعقد) اى تقبل العقد و التركيب (فى كل واحد من اقسام) الاقترانية (الشرطية) كما انعقدت فى الاقترانى الحملى مثلا ان كان الحد الاوسط فى القسم الاول اعنى ما يتركب من متصلتين تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو الشكل الاول كما ذكر مثاله فى المتن و ان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنـا

كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل موجودا فالنهار موجود فليس البتة كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فقد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان مقدما فى الصغرى وتاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة وكلما كانت الارض مضيئة فالنهار موجود فقد يكون كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وقس على هذا سائر الاقسام (ويكون شرائطه) اى شرائط كل واحد منها (وحال نتايجه فى الكمية) اى فى الكلية والجزئية (والكيفية) اى فى الايجاب والسلب (كما كان) فى الحمليات (من غير فرق) حتى يشترط فى الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفى الثانى اختلاف مقدمتيه فى الكيف وكلية الكبرى وفى الثالث ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه وفى الرابع احد الامرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما فى الكيف مع كلية احديهما وكذلك عدد ضروبها الا فى الشكل الرابع فان ضروبه ههنا خمسة بالاتفاق (الا ان المص لم يذكر ههنا) اى فى مقام بيان اقسام الاقترانى الشرطى (غير الشكل الاول) بل ذكره وجعله مقيسا عليه لسائر الاشكال الغير المذكورة مناسبا بحال هذا المختصر (فان اردت الاستقصاء فيها) اى فى اشكال الغير المذكورة (فارجع الى المطولات) تصل الى النهايات ثم قد سلف ان القياس قسمان اقترانى واستثنائى (ولما فرغ) الشيخ المص (من بيان) تفصيل (القياس الاقترانى شرع فى بيان) تفصيل القياس (الاستثنائى فقال) عاطفا على قوله والقياس الاقترانى اما من حمليتين او على ماقبله من حيث المعنى او على محذوف اى هذا حكم القياس الاقترانى الحملى والشرطى ❊واما القياس الاستثنائى❊ (فهو) جواب لاما اى القياس الاستثنائى (مركب) تركيبا (دائما) او حال كونه دائما (من مقدمتين احديهما) اى احدى المقدمتين (شرطية و) المقدمة (الاخرى استثنائية) قد سبق وجه التسمية بها اعنى ههنا بالاستثنائى الكائن فى ضمن الاستثنائية (وضع احدى جزئى) المقدمة (الشرطية) من المقدم والتالى (اى ايجابه) تفسير للوضع (او رفعها) اى رفع احدى جزئيها (اى سلبه) تفسير للرفع (ليلزم) علة للوضع والرفع اى لان يلزم بسبب رفع احدى جزئيها (وضع جزئها الآخر او) ليلزم (رفعها)

بسبب وضع احدى جزئيها وذلك لانك اذا اثبتت احد جزئيها نفيت الآخر واذا نفيت احد جزئيها اثبتت الآخر (فاقسامه) اى اقسام القياس الاستثنائى (بحسب التركيب ستة عشر وذلك) اى كون اقسامه باعتبار التركيب ستة عشر ثابت (لان) المقدمة (الشرطية الموضوعة) صفة للشرطية (فيه) اى فى القياس الاستثنائى (لاتخلو من ان تكون) شرطية (متصلة او) شرطية (منفصلة حقيقية او) منفصلة (مانعة الجمع) فقط (او) منفصلة (مانعة الخلو) فقط (فشرط انتاجه) طرف المبتدأ (امور ثلثة) طرف الخبر (احدها) اى احد الامور الثلثة (كون) المقدمة (الشرطية موجبة) سواء كانت متصلة او منفصلة لعقم السالبة فانه اذا لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود احدهما او نقيضه وجود الاخر او نقيضه وربما نبه عليه بالاختلاف فى النتيجة اما فى المتصلة فلصدق المقدم مع كذب التالى تارة ومع صدقه اخرى كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا فهو حجر والفرس حيوان فلا ينتج وضع المقدم ولكذب التالى مع صدق المقدم او مع كذبه كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا او حجر افالفرس حجر فلا ينتج رفع التالى واما فى المنفصلة فلصدق احد فيها مع صدق الاخر وكذبه كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او الفرس حيوانا او حجر او كذب احد طرفيها مع كذب الآخر وصدقه كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حجرا او الفرس حيوانا او حجرا (وثانيها) اى ثانى الامور الثلثة التى هى معتبرة فى انتاج القياس الاستثنائى مطلقا (كونها) اى الشرطية الموضوعة فيه (لزومية اذ كانت) تلك الشرطية (منفصلة) وليس المراد ان الانتاج مطلقا يكون من لزوميتين فان القياس المركب من الاتفاقيتين او من اللزومية والاتفاقية ينتجان للاتفاقية بل المراد ان القياس انما ينتج لزومية اذا كان من لزوميتين وتفصيله فى شرح المطالع (وعنادية) معطوف على كونها لزومية اى وكونها عنادية (اذا كانت) تلك الشرطية (منفصلة) وعللوهما بقولهم لان المتصلة الاتفاقية لم ينتج لا وضع مقدمها عين التالى ولا رفع تاليها رفع المقدم اما وضع مقدمها فلان العلم بوجود تاليها لا يتوقف على العلم بالوضع بل هو حاصل قبل العلم بالوضع ولان العلم بصدق الاتفاقية مستفاد من العلم بصدق التالى فلو استفيد العلم به من العلم بها لزم الدور واما رفع تاليها فلانه لا اتصال بين نقيضى طرفى الاتفاقية لا بطريق اللزوم ولا بطريق الاتفاق اما فى الاتفاقية الخاصة فظاهر لصدق طرفيها فلا يكون بين نقيضهما اتفاق لكذبهما ولا لزوم لعدم العلاقة واما فى الاتفاقية العامة

فلجو از صدق طرفيهـا فلا يلزم من صدق المتصلة الا تفاقية مع كذب تاليهـا وان استحال اجتماعهمـا كذب مقدمها وكذلك المنفصلة الا تفـاقية لم ينتج وضع احد طرفيها ولا رفعه لان صدق احد طرفيهـا او كذبه معلوم قبل الاستثناء فلا يكون مستفاد امنه وفى شرح الشمسية فى بيـان الشرط الثانى مطلقا ان العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق احد طرفيها او بكذ به فلو استفيد العـلم بصدق احد الطر فين او بكذبه من الا تفـا قية يلزم الدور انتهى (وثالثها) اى ثالث الامور الثلثـة (احد الامرين فى المتصلة اما كلية الشرطية اوكلية الا ستثنـائية) فانه لو انتفى الامر ان احتمـل ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع والاستثنـاء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات احد جزئى الشرطية اونفيـه ثبوت الآخر اوانتفـائه اللهم الا اذا كانت وقت الا تصـال والا نفصـال ووضعهما هو بعينـه وقت الاستثنـاء ووضعـه فانه ينتج القيـاسح ضرورة كقولنـا ان قدم زيد فى وقت الظهر مع عمر و اكرمته لكنه قدم مع عمرو فى ذلك اليوم فاكرمته والمراد بكلية الاستثناء ليس تحقق الاستثناء فى جميع الا زمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التى لاتنافى وضع المقدم هذا موافق لما فى الشمسية وشرحها من اشرط الثلث وفى شرح المطالع جعـل الشرط الثالث ان تكون تلك الشر طيـة المستعملة كلية لانهـا لو كانت جزئية جاز ان يكون وضع اللزوم او العناد غير وضع الاستثناء فلا يلزم من وضع احد جزئيهـا اورفعه وضع الآخر اورفعه اللهم الا ان يكون الاستثناء متحققا فى جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع او يكون وضع اللزوم او العنـاد بعينه وضع الا ستثنـاء فانه ينتج ح ضرورة قال الفاضل العصام ان الشرط الثالث احد الامور الثلثة اما كلية الشرطية اوكلية الاستثناء او اتحاد وقت الاتصال والانفصال ووقت الوضع والرفع انتهى (اذا عرفت هذا) الذى ذكرناه ﴿ فا ﴾ لمقدمة ﴿ الشرطية الموضوعة فيه ﴾ (اى فى القياس الاستثنائى) بيان لمرجع الضمير وفى لفظ الموضوعة تلميح الى الشرط الاول بطريق التورية وكذا فى قوله فيه المفيدة للجزئية اشارة الى ان القياس الاستثنائى جزئين شرطية والاخرى غير شرطية اى حملية كما لايخفى من على تأمل ﴿ اذا كانت متصلة ﴾ (موجبة لزومية كلية الشرطية او الاستثنائية فالاستثناء) جواب اذا (فيها) اى فى الشرطية المذكورة (يتصور) اى يتعقل (على اربعة اوجه) الجار متعلق بيتصور والاوجه

جمع وجه بمعنى طريق اى على اربعة طرق (لانه) علة لانحصار التصور على اربعة اوجه اى لان الاستثناء فى تلك الشرطية (اما ان يكون) ملابسا (بعين المقدم) الذى هو الجزء الاول من الشرطية (او) ان يكون ملابسـا (بنقيضه) اى بنقيض المقدم (او) ان يكون ملابسا (بعين التالى) الذى هو الجزء الثانى من الشرطيـة (او) ان يكون ملابسا (بنقيضه فا) لوجه (الاول) اعنى كون الاستثناء ملابسا بعين المقدم (و) الوجه (الرابع) اعنى كون الاستثناء ملابسا بنقيض التالى (ينتجان) اى يحصل منهما النتيجة (و) الوجه (الثانى) اعنى كون الاستثناء ملابسا بنقيض المقدم (و) الوجه (الثالث) اعنى كون الاسـتثناء ملابسا بعين التـالى (عقيمـان) اى غير منتجان فعلم ان الوجهين من الوجوه الاربعة منتجان والوجهين الاخرين غير منتجين (اشار) المص (الى) الوجه الاول من (المنتجين بقوله) ﴿ فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى ﴾ (لان) علة لانتاج استثناء عين المقدم عين التالى (المقدم) الذى هو جزء القضية الشرطية المتصلة (ملزوم والتالى) الذي هو الجزء الثانى من القضية الشرطية المتصلة (لازم له) اى لذلك الملزوم (ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم) يعنى كلما تحقق الملزوم تحقق اللازم البتة (والا) اى وان لم يستلزم وجود الملزوم وجود اللازم (لزم انفكاك اللازم) وافتراقه (من الملزوم) واذا انفك اللازم من الملزوم (فيبطل الملازمة) الواقعة بينهما مثاله كائن ﴿ كقولنا ان كان هذا انسانا ﴾ هذا عين المقدم ﴿ فهو حيوان ﴾ وهذا عين التالى ﴿ لكنه انسان ﴾ (وهذا استثناء عين المقدم) ﴿ فهو حيوان ﴾ وهذا نتيجة حاصلة من استثناء عين المقدم وهى عين التالى والمراد زيادة التوضيح و حصول كمال الانكشـاف فى هذا الوجه وفى الاوجه الثلثة واذا كان دليل انتاج استثناء عين المقدم عين التالى استلزام الملزوم اللازم (فلا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم) فلا يقال اذا كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه حيوان فهو انسان (لان وجود اللازم لايستلزم وجود الملزوم يعنى ليس) كلما تحقق اللازم تحقق الملزوم (لجواز ان يكون اللازم اعم) من الملزوم (ووجود الاعم لايستلزم وجود الاخص) اذ ليس كلما تحقق الحيوان الذى هو اعم تحقق الانسان الذى هو اخص لجواز ان لا يتحقق الانسان عند تحقق الحيوان بان يتحقق الفرس او البقر او غيرهما واشـار الى الوجه الثانى من المنتجين بقوله ﴿ واستثناء نقيض التالى ﴾ معطوف على قوله فاستثناء عين المقدم ﴿ ينتج نقيض المقدم ﴾ (لان علة) الانتاج استثناء

نقيض التالى نقيض المقدم (انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم) يعنى كلما لم يتحقق اللازم لم يتحقق الملزوم (والا) اى وان لم يستلزم انتفاء اللازم انتفاء الملزوم (لزم وجود الملزوم بدون اللازم) واذا وجد الملزوم بدون اللازم (فيبطل الملازمة الواقعة بينهما (ايضا) مثاله كائن ﴿كقولنا ان كان هذا﴾ الشئ ﴿انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان﴾ هذا استثناء نقيض التالى ﴿فلا يكون انسانا﴾ وهذه نتيجة حاصلة من استثناء نقيض التالى وهى نقيض المقدم واذا كان دليل انتاج استثناء نقيض التالى نقيض المقدم استلزام انتفاء اللازم لانتفاء الملزوم (فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى) فلا يقال ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بانسان فلا يكون حيوانا (لانه لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون الملزوم اخص من الكلام وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم فان قلت عدم الانتاج) اى عدم انتاج استثناء عين التالى عين المقدم وعدم انتاج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى كائن (فيما اذا كانت الملازمة) الكائنة بين المقدم والتالى (عامة اما اذا كانت) تلك الملازمة (مساوية فالانتاج) المنفى (ضرورى الثبوت (كما) كان (فى قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار موجود) هذا استثناء عين التالى (ينتج) اى استثناء عين التالى (ان الشمس طالعة) وهو عين المقدم (ولو) كان استثناء نقيض المقدم و (قلنا لكن الشمس ليست بطالعة ينتج) ذلك الاستثناء (ان النهار ليس بموجود) وهو نقيض التالى وكما فى قولنا كلما كان هذا انسانا فهو ناطق لكنه ناطق ينتج انه انسان ولو قلنا لكنه ليس بانسان ينتج انه ليس بناطق (قلت) فى جوابك (الانتاج ههنا) اى فى هذا المقام الذى كانت الملازمة فيه مساوية كائن (لخصوص المادة لا لذات المقدمات والمراد بالانتاج) المنفى (هنالك) اى فى ذلك المقام الذى كانت فيه الملازمة عامة (ما) اى الانتاج الذى (يكون لذات المقدمات) لا لخصوص المادة فلا ضير لقاعدتنا بما قررته قال بعض الفضلاء وفى هذا المقام منع جدلى وهو ان يقال لا نسلم ان استثناء عين المقدم ينتج عين التالى واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم لجواز ان يكون المقدم محالا فلا يلزم من استثناء عينه عين التالى ولا من استثناء نقيض التالى نقيضه لان المحال جاز ان يستلزم محالا آخر وايضا يجوز ان لا يبقى الملازمة على تقدير فرض وجود المقدم او انتفاء التالى فلا يلزم من وضع المقدم وضع التالى ولا من رفع التالى رفع المقدم انتهى ﴿وان كانت﴾ وفسر الشارح الضمير المرفوع المستتر

فى كانت بقوله (اى الشرطية الموضوعة فى القياس) ظرف للموضوعة (الاستثنائى) صفة القياس شرطية ﴿منفصلة﴾ خبر كانت (لزم) جواب ان (ان تكون) اى تلك الشرطيه المنفصلة (موجبة عنادية سواء كانت) تلك المنفصلة منفصلة (حقيقية او) منفصلة (مانعة الجمع او) منفصلة (مانعة الخلو فان كانت) منفصلة (حقيقية فالاستثناء فيها) اى فى المنفصلة الموجبة العنادية الحقيقية (يتصور) اى يتعقل (على اربعة اوجه كلها منتجة اثنان باعتبار الوضع) اى باعتبار وضع احد الجزئين (واثنان باعتبار الرفع) اى باعتبار رفع احد الجزئين (لان وضع كل من الجزئين) اى الجزء الاول والثانى اى المقدم والتالى (ينتج رفع) الجزء (الآخر ورفع كل منهما) اى من الجزئين (ينتج وضع) الجزء (الآخر) ولما كان الامر هكذا (اشار المص (اليه بقوله) ﴿فاستثناء عين احد الجزئين﴾ من تلك المنفصلة الحقيقية (مقدما كان) ذلك الجزء المستثنى (او تاليا ينتج نقيض) الجزء (الآخر) يعنى استثناء عين المقدم ينتج نقض التالى واستثناء عين التالى ينتج نقيض المقدم (لان وجود صدق احد) الشيئين (المعاندين كالزوج والفرد يستلزم عدم) المعاند (الاخر لامتناع الجمع بينهما) اى بين المعاندين مثاله كائن (كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج) هذا استثناء عين المقدم (ينتج انه ليس بفرد) وهذه نتيجة حاصلة من استثناء عين المقدم وهى نقيض التالى (او لكنه فرد) وهذا استثناء عين التالى (ينتج انه ليس بزوج) وهذه نتيجة حاصلة من استثناء عين التالى وهى نقيض المقدم ﴿واستثناء نقيض احدهما﴾ (اى احد الجزئين) تفسير لضمير التثنية ﴿ينتج عين﴾ الجزء ﴿الآخر﴾ (لامتناع الخلو بينهما) اى بين العين والنقيض يعنى ان عدم احد المعاندين كالزوجية والفردية من جهة الكذب يستلزم وجود الآخر لانه اذا سلب الزوجية صدق الفردية وبالعكس مثاله كائن (كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه ليس بزوج) هذا استثناء نقيض المقدم (ينتج) هذا الاستثناء (انه فرد) هذه نتيجة حاصلة من استثناء نقيض المقدم وهى عين التالى (او لكنه ليس بفرد) وهذا استثناء نقيض التالى (ينتج) هذا الاستثناء (انه زوج) وهذه نتيجة حاصلة من استثناء نقيض التالى وهى عين المقدم (وان كانت) معطوف على قوله فان كانت حقيقية اى وان كانت تلك المنفصلة (مانعة الجمع وهى) الواو اعتراضية اى مانعة الجمع (المركبة من قضيتين كل منهما) اى عين كل منهما اى من القضيتين (اخص من نقيض الاخرى فالاستثناء فيها) اى فى مانعة الجمع (يتصور) ايضا اى كالاستثناء فى الحقيقية (على اربعة اوجه

اثنان) منها (منتجان وهما) اى الاثنان المنتجان (استثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر) ولو قال بعد قوله الاثنان منتجان الاول استثناء عين المقدم لانه ينتج نقيض التالى لامتناع اجتماعهما فى الصدق والثانى استثناء عين التالى لان ينتج نقيض المقدم لامتناع اجتماعهما فى الصدق ايضا لكان سهل الفهم فى حق المبتدى مثالهما كائن (كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر لكنه شجر) هذا استثناء عين المقدم المنتج نقيض التالى (فهو لا حجر او لكنه حجر) وهذا استثناء عين التالى المنتج نقيض المقدم (فهو لا شجر واثنان عقيمان) اى غير منتجين والعقيم فى اللغة يكون وصفا لامرأة انقطعت عن حمل الولد ويعبر عنها فى التركى بقسر خاتون ثم استعمله المنطقيون فى قياس غير منتج على طريق الاستعارة ثم صار حقيقة عرفية (وهما) اى العقيمان استثناء نقيض احد الجزئين) مقدما كان او تاليا (لا ينتج عين الآخر لجواز الخلو بينهما) لان مانعة الجمع تمنع عن الاجتماع فى الصدق ولا تمنع عن الاجتماع فى الكذب مثلا اذا قلت هذا الشئ اما انسان او فرس فلا يجوز ان يكون المشار اليه انسانا وفرسا معا لان هذه القضية مانعة الجمع ولكن يجوز ان لا يكون انسانا ولا فرسا معا بان يكون شيئا اخر لان هذه القضية لا تمنع عن ان يكون ذلك الشئ خاليا عن الفرسية والانسانية مثاله كائن (كقولنا هذا الشئ اما شجر) او حجر لكنه لا شجر) هذا استثناء نقيض المقدم وهذا الاستثناء (لا ينتج انه حجر) وهو عين التالى لانه يجوز ان يكون ذلك خاليا عن الحجرية والشجرية بان يكون شيئا آخر (او لكنه لا حجر) هذا استثناء نقيض التالى وهذا الاستثناء لا ينتج انه شجر) وهو عين المقدم لانه يجوز ان يكون المشار اليه شيئا آخر كالانسان او الفرس او الكتاب او غيرها (وان كانت) تلك المنفصلة الموضوعة فى القياس الاستثنائى منفصلة (مانعة الخلو وهى) اى مانعة الخلو (المركبة من قضيتين كل منهما) اى عين كل منهما اى من القضيتين (اعم من نقيض الاخرى) بخلاف مانعة الجمع فان عين كل من جزئيها كان اخص من نقيض الآخر (فالاستثناء) جواب اذا (فيها) اى فى مانعة الخلو (ايضا) اى كالاستثناء فى مانعة الجمع (يتصور على اربعة اوجه اثنان منتجان وهما) اى المنتجان (استثناء نقيض احد الجزئين) مقدما كان او تاليا (ينتج عين الآخر) يعنى استثناء نقيض المقدم ينتج عين التالى واستثناء نقيض التالى ينتج عين المقدم مثاله كائن (كقولنا هذا الشئ اما لا شجر او لا حجر لكنه شجر هذا

استثناء نقيض المقدم وهذا الاستثناء (ينتج انه لا حجر) وهو عين التالى (او لكنه حجر) هذا استثناء نقيض التالى وهذا الاستثناء (ينتج انه لا شجر وهو عين المقدم (واثنان عقيمان) اى غير منتجين (وهما) اى العقيمان (استثناء عين احد الجزئين) مقدما كان او تاليا (لا ينتج نقيض الآخر لجواز الجمع بينهما) لان مانعة الخلو تمنع عن الاجتماع فى الكذب ولا تمنع عن الاجتماع فى الصدق مثلا اذ قلت هذا الشئ اما لا فرس او لا بقر يجوز ان يجتمع اللافرس واللابقر فى المشار اليه صدقا بان يكون انسانا ولا يجوز ان يجتمعا فيه كذبا بان يكون فرسا وبقرا مثاله كائن (كقولنا هذا الشئ اما لا شجر او لا حجر لكنه لا شجر) هذا استثناء عين المقدم وهذا الاستثناء (لا ينتج انه حجر) وهو نقيض التالى لانه يجوز ان يكون لا حجرا ايضا (او لكنه لا حجر) هذا استثناء عين التالى وهذا الاستثناء (لا ينتج انه شجر) وهو نقيض المقدم لانه يجوز ان يكون لا شجرا ايضا (فصار مجموع المنتجات فى القياس الاستثنائى عشرة) اثنان فى المتصلة الموضوعة فيه واربعة فى المنفصلة الحقيقية واثنان فى مانعة الجمع واثنان فى مانعة الخلو (و) مجموع (العقيمات فيه (ستة) اثنان فى المتصلة الموضوعة فيه واثنان فى مانعة الجمع واثنان فى مانعة الخلو كما عرفت فى اثناء الامثلة (ولما فرغ) الشيخ المص (من بيان) تعريف (القياس) وتقسيمه وبعض احواله (باعتبار الصورة) اى باعتبار صورته (شرع) اى حان ان يشرع (فى بيان اقسامه) اى اقسام القياس (بحسب المادة) اى بحسب مواده التى يتركب هو عنها لان المنطق كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادة (والقياس بحسب المادة خمسة) اى خمسة اقسام (يسمونها) المنطقيون (الصناعات الخمس لما كان التعلق بكيفية العمل ظاهرا فيها اصالة والصناعة ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وهذا الاطلاق شايع زايغ عندهم وهذه الملكة انما هى فى العلوم العملية اى المتعلقة بكيفية العمل كالطب والمنطق وان كان اطلاق الصناعة على مطلق ملكة الادراك لا بأس به كما اذا قيل صناعة الكلام على ما ذكر والايقال مواد الاقيسة هى المركبات الخبرية اى القضايا وقد عرفت فى باب القضايا فى احوالها واحوال مفرداتها التى لها تعلق بحصولها منها فما الحاجة الى الصناعات لانا نقول احوال القضايا على قسمين ما يعرض لها بالقياس الى النتيجة اللازمة منها

ككونها مفيدة لليقين او الظن او غير ذلك وثانيهما مايعرض لها لابهذا الاعتبار كالانقسام والتناقض والانعكاس فالبحث عن هذه الاحوال فى باب القضايا ولم يعتبر فيها كونها مدارا الحجج وان لها نتايج والبحث عن احوال الاولى هى الصناعات التى يبين فيها ان القضايا الواقعة مواد للاقيسة اضاف منها ما يوصل الى اليقين ومنها مايوصل الى الجزم الخالى عن اليقين او الى الظن او الى الخطاء و يبين فيها ان تلك الاصناف كيف يحصل وكيف يميز بعضها عن بعض (ووجه الضبط) اى وجه ضبط الصناعات فى الخمس (انه) اى القياس (ان تركب من المقدمات اليقينية) الضرورية او المكتسبة منها (يسمى) ذلك القياس (برهانا وان تركب) القياس (من المظنونات او المقبولات يسمى) ذلك القياس (خطابة وان تركب) القياس (من المشهورات) او المسلمات عند الكل او البعض (يسمى) ذلك القياس (جدلا وان تركب) القياس (من المخيلات يسمى) ذلك القياس (شعرا وان تركب) القياس (من الشبهة باليقينيات او الظنيات) او بالمشهورات او من الوهميات (يسمى) ذلك القياس (مغالطة ولما كان) هذا اشارة الى جواب سؤال مقد وهو ان يقال لم قدم المص البرهان على سائر الصناعات فاجاب الشارح بقوله ولما كان (البرهان) لكونه (مركبا من اليقينيات) ومنتجا لليقين هو العمدة فى اكتساب العقايد المطلوب فيها اليقين (قدمه على مالا يكون مركبا منها) اى من اليقينيات ولامنتجا لليقين (فقال) ﴿ البرهان ﴾ (اى من جملة الصناعات الخمس) او من الاصطلاحات المنطقية التى يجب استحضارها عند الخوض فى شئ من العلوم (البرهان) فيكون قوله البرهان مبتدأ مؤخر وخبر المقدم محذوفا مقدر اوله وجوه اخر بيناها فيما سبق فتذكر ﴿ وهو ﴾ اى البرهان فى اللغة مطلق الحجة و فى اصطلاح المنطق ﴿ قياس مؤلف من مقدمات ﴾ اى من قضيتين فصاعدا و انما قال من مقدمات تنبيها على ان القضية اذا جعلت جزء قياس تسمى مقدمة على مافى شرح مختصر الاصول ﴿ يقينية ﴾ صفة للمقدمات ﴿ لانتاج اليقين ﴾ وصاحب البرهان يسمى حكيما والغرض منه انتاج اليقين كقولنا القرأن ماجاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم و كل ماجاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم حق فالقرآن حق (فقوله قياس جنس) قريب (يشتمل الاقيسة) جمع قياس (الخمسة وقوله مؤلف) اشارة الى جواب سؤال مقدر بان يقال بان قوله مؤلف

مستدرك لانه داخل فى تعريف القياس فاجاب بان قال وقوله اى المص مؤلف (انماذكر ليتعلق به قوله من مقدمات) ثم قيل عليه لم ذكر قوله من مقدمات وهو مستدرك ايضا لدخوله فى تعريف القياس فاجاب بان يقول (وهو) اى قوله من مقدمات (انما ذكر ليوصف بقوله يقينية) لانه صفة فيحتاج الى موصوف ثم سئل عنه وقيل لم جئ به فاجاب بقوله (وهو) اى قوله يقينية قيد احترازى (يخرج غير البرهان) من الصناعات الخمس والمراد بالتاليف التأليف الصحيح كما افاده الغرض وبالمقدمات اليقينية اعم من ان تكون ضرورية وهى اليقينيات الست ابتداء التى يأتى بيانها اونظرية كسبية وهى اليقينيات بواسطة الضروريات التى هى مبادى اول للبرهان ففى البرهان يجب ان يكون مواده الاول من الضروريات الست سواء كانت مقدماته ضرورية اوكسبية او مختلفة وما يقال ان البرهان لايتألف الا من الضروريات فمعناه انه لايتألف الا من قضايا لكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية فى انفسها او ممكنة او وجودية وسواء كانت بديهية اوكسبية (وقوله لانتاج اليقين) اى لانتاج علم اليقين بالنتيجة اولانتاج المطالب اليقينى وهذا اليقين هو الكسبى لاغير (ليس للاحتراز) عن شئ (بل تكميل لاجزاء الحد لانه) اى انتاج اليقين (علة غائية له) اى للبرهان المحدود بهذا الحد لان الغرض من البرهان على مامر آنفا هو انتاج المطلوب اليقينى ذكره اى المص ذكر قوله لانتاج اليقين ليشمل التعريف اى لان يشمل التعريف البرهان (على العلل) جمع علة (الاربع) صفة للعلل (لان من لطائف التعريف ان يشتمل التعريف على العلل الاربع وهى) اى العلل الاربع لعلة (المادية و) العلة الصورية و) العلة (الفاعلية و) العلة (الغائية) والا فاذكر قبل قوله لانتاج اليقين يدل عليه لانه كلما كان القياس مؤلفا من مقدمات يقينية تأليفا صحيحا لزم من ذلك ان يكون النتيجة يقينية وذلك معلوم بالبديهة تدبر والمراد بالعلة ههنا ماتوقف عليه الشئ وماتوقف عليه الشئ المركب ان كان داخلا فيه فان كان الشئ معه بالقوة فهو العلة المادية كالخشب للسرير وان كان الشئ معه بالفعل فهو العلة الصورية كالهيئة السريرية للسرير وان كان مايتوقف عليه الشئ خارجا عنه فان كان مامنه الشئ اى ان كان مؤثرا فى ذلك الشئ فهو العلة الفاعلية كالنجار للسرير وان كان مالاجل الشئ اى ان كان مؤثرا فى مؤثرية المؤثر فهو العلة الغائية كالجلوس للسرير (فالمؤلف اشارة الى)

العـلة (الصورية بالمطابقة) اى هى كالمطـابقة فى الظهور (فان صورة البرهان هى الهيئة الاجتماعية للمقدمات) ولاشك انها ليست نفس المؤلف بل عارضة له ناشئة عن التأليف كيف ولو كانت بالمطابقة لامتنع حمله على البرهان المعرف (و) اشارة (الى) العلة (الفاعليـة بالالتزام اذلابد لكل تاليف من مؤلف) بالكسر (وهو) اى المؤلف بالكسر ههنا (القوة العاقلة) بمعنى النفس النـاطقة لا بمعنى خزينتها لان القوة العاقلة قد تطلق على خزينة النفس النـاطقة (والمقدمات) المذكورة فى التعريف (اشارة الى) العلة (الماديةو) قوله (لانتاج اليقين) اشارة (الى العلة الغائية لان المقصود) الاصلى (من) تركيب (البرهان) على مامر هو (انتاج المطلوب اليقينى واليقين هو) فى اللغة (اعتقاد الشئ) مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف اى اعتقاد المعتقد للشئ (بانه) اى الشئ (لايمكن ان يكون) على وصف من الاوصـاف (الاكذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال) قوله اعتقادا موصـوف بمطابقا وقوله غير صفة بعد صفة له اى لقوله اعتقادا (فان اعتقاد المعتقد بكون) متعلق بالمعتقد (الشئ كذا) مثلا ان اعتقاده بكون زيد عالمـا (اما ان يكون) اعتقـاد بذلك (مع) اعتقاد (احتمال نقيضه) يعنى اعتقد انه عالم وانه يحتمل ان يكون غير عالم او لايكون مع احتمـال نقيضه (فان كان الاول) اى فان كان اعتقاده مع احتمال نقيضه (فلايخ اما ان يكون طرفاه) اى طرفا احتمال النقيض وعدم (احتمـاله متساويين) بان اعتقد كون زيد عالما مع اعتقاد احتمال كونه غير عالم ولكن هذين الاعتقادين متساويان (او يكون احدهما) احد الاعتقادين اعتقاد كون زيد عالمـا واعتقاد احتمال كونه غير عالم (راجحا على الآخر فان كان الاول) اى فان كان طرفاه متساويين (فهو الشك وان كان الثانى) اى وان كان احدهما راجحا على الآخر (ف) الاعتقاد (الراجح هو الظن) الاعتقاد المرجوح هو الوهم (وان كان الثانى) وهو مايكون بلا احتمال نقيضه (فلا يخلو اما ان يكون مطابقا لنفس الامر اولا) يكون مطابقا لنفس الامر (والثانى) اى مالايكون مطابقا لنفس الامر (هو الجهل المركب والاول) اى مايكون مطابقا نفس الامر (فلا يخلو اما ان يكون) ذلك (ممكن الزوال) او لايكون ممكن الزوال (فالاول) اى مايكون ممكن زوال (هو التقليد والثانى) مالايكون ممكن الزوال (هو اليقين فالقيد الاول فى تعريف اليقين) احترز بقوله فى تعريف اليقين عن القيد الاول فى تعريف البرهـان (اعنى)

بالقيد الاول (اعتقاد الشئ جنس شـامل للاقسام الستة اعنى) بالاقسـام الستة (الشك والظن والوهم والجهل والتقليدو اليقين) قيل انه لم يدخل فيه الشك والوهم اذ لا اعتقاد فيهما لان الاعتقاد عندهم يطلق على ما عنـه الذكر الحكمى الذى لايحتمل متعلقه عند الذاكر فى الحال النقيض بل فى المآل ويطلق على ربط القلب بالنسبة على انهـا واقعة فى نفس الامر سواء كان ذلك لموجب ومع تجويز النقيض لو قدر ولا على ماذكره الابهرى فى حواشى شرح المختصر وكلا المعنيين لايصدق على الشك والوهم فعلى هذا لايشمل القيد الاول على الاقسام الستة بل على الاقسـام الاربعة (قوله لايمكن ان يكون الاكذا يخرج الشك والظن والوهم وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل) المركب وهو كاعتقاد الحكماء لانه وان كان جازما ثابتا لكنه غير مطابق للواقع والفرق بين الجهل المركب والبسيط ان الجاهل بالجهل المركب من لايعلم الشئ ويعتقد انه يعلم ولايعلم انه لايعلمه كما قال واحد من الشعراء ﴿ مشكل كه نداند ونداند كه نداند * در جهل مركب ابدالدهر بماند * فالجهل فى هذه الصورة اثنان لايعلم ولايعلم انه لايعلم واما الجاهل بالجهل البسيط فمن لايعلم الشئ ويعلم انه لايعلمه فالجهل فى هذه الصورة واحد (وقوله غير ممكن الزوال يخرج التقليد) لانه ممكن الزوال يزول بتشكيك المشكك (ثم اعلم ان البرهان قسمان احدهما لمى وهو) اى البرهان اللمى (ما) اى قياس (كان الحد الاوسط فيه) اى فى ذلك القياس (علة لنسبة) الحد (الاكبر الى) الحد (الاصغر) والجـار متعلق بالنسبة (فى الذهن والخارج) مثاله كائن (كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم) هذا المثال مطـابق للممثل له (ف) ان (تعفن الاخلاط) الذى هو الحد الاوسط (علة لثبوت الحمى) الذى هو الحد الاكبر (لزيد) الذى هو الحد الاصغر (فى الذهن والخارج وانما سمى هذا البرهان (لميا لافادة اللمية اى العلية) فى الذهن والخارج (اذ يجاب بهذا السؤال بلم كان كذا فهو منسوب للم) وقيل فى بيان اللمى انه ان اسـتدل بالمؤثر على الاثر فهو لمى كقولنا ههنا دخان لان ههنا نارا وكلما كان ههنا نار فههنا دخان (وثانيهما) اى ثانى القسمين برهـان (انى وهو) اى البرهان الانى (ما) اى قياس او القياس الذى (كان الحد الاوسط فيه علة للنسبة المذكورة) اى لنسبة الحد الاكبر الى الحد الاصغر (فى الذهن لافى الخارج) مثاله كائن (كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط)

هذا المثال مطابق للممثل له (ف) ان (الحمى) الذى هو الحد الاسط (علة لثبوت
تعفن الاخلاط) الذى هو الاكبر (لزيد) الذى هو الاصغر (فى الذهن لا فى الخارج
بل الامر بالعكس فى الخارج اذا التعفن علة للحمى) فى الخارج وقيل فى بيان الانى
انه ان استدل بالاثر على المؤثر فهو انى والمأل واحد (وانما سمى انيا لاقتصاره على
انية الحكم) اى ثبوته دون لميته من قولهم (ان الامر كذا فهو منسوب لان)
وتوضيح المراد ههنا ان الحد الاوسط ان كان واسطة فى حصول التصديق
بثبوت المحمول للموضوع او بسلبه عنه فقط فالبرهان انى وان كان يفيد مع
التصديق المذكور سبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او بالسلب فى نفس
الامر فالبرهان لمى فاعرف قال بعض الفضلاء وقد يظن ان البرهان اللمى
يجب ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر وذلك غير لازم بل الذى اشترط فيه
ان يكون علة لوجود الاكبر فى الاصغر وفرق بين علة وجود الشئ فى نفسه
وبين علة وجوده لشئ آخر والمشروط فى برهان لم هو الثانى لا الاول انتهى
واعلم ان الاستثناء فى الاقيسة الاستثنائية فى حكم الاوسط فى الاقيسة الاقترانية
فاذا قلنا ان كان القمر منخسفا فالارض متوسطة بينه وبين الشمس لكن القمر
منخسف فهو برهان لمى لان التوسط علة الخسوف وبهذا ينحصر البرهان
فى القسمين ولا يخرج القياس الاستثنائى اذا كان برهانا عنهما ثم اراد الشارح
ان يبين مناسبة القول الآتى من المص لما ذهب منه فقال (ولما كانت المقدمات
اليقينية المذكورة) صفتان للمقدمات (فى تعريف البرهان) ظرف للمذكورة
(اعم) خبر كانت (من الضرورية) بناء على انها ذكرت فيه مطلقة لا مقيدة
(وهى) اى الضرورية (التى لا تحتاج) مبنى للفاعل (فى حصولها) اى فى كونها
حاصلة (الى نظر وفكر) اى الى ترتيب امور معلومة ليتوصل بها اليها (و) من
(النظرية) الكسبية (وهى) اى النظرية (التى تحتاج) مبنى للفاعل (فى حصولها
اليهما) متعلق بتحتاج اى الى النظر والفكر (اراد) جواب لما (ان يبين الضروريات
الكائنة (منها) اى من المقدمات اليقينية لعدم الضبط فى النظريات بل الضبط
لها بانها نتايج البرهان ولا انتهاء لها فى المواد تدبر ولا تغفل (فقال) اى المص
﴿ واليقينيان ﴾ (اى المقدمات اليقينية الضرورية) وفائدة هذا التفسير بيان
موصوف اليقينيات المحتاجة الى موصوف لكونها صفة وقيد اليقينية
بالضرورية المضبوطة ليخرج النظرية الغير المضبوطة ﴿ ستة اقسام ﴾
(اى منحصرة فيها) وقد يعبر عنها بالاصناف بناء على ان الاختلاف بينها

(بالعوارض)

بالعوارض لا بالذاتيات المقومة لماهية القضية من حيث هى هى وتسمى
القضايا الواجب قبولها وهى مبادى اول والمكتسبات منها لا تكون
مبادى اول بل ثوانى او ما فوقها وانما انحصرت فى الاقسام السته (لان
الحاكم بصدق النسبة) اى بصدق نسبة شئ الى شئ آخر (اما العقل) وحده
(او الحس) وحده (او كلاهما) اى العقل والحس (معا لان المدرك) بالكسر
(منحصر فيهما) اى فى العقل والحس (فان كان) اى المدرك اسم فاعل
(العقل فهو) اى العقل (اما ان يحكم) بشئ على شئ آخر (بمجرد تصور
طرفيه) والضمير المجرور راجع الى الحكم فى ضمن يحكم على طريقة اعدلوا هو اقرب
للتقوى والمراد بالطرفين المحكوم عليه وبه كما اشرنا اليه آنفا (بلا توقف
على وسط حاضر فى الذهن فهو) اى محكوم العقل على هذا الوجه (الاوليات
وان توقف) العقل او حكمه (عليه) اى على وسط حاضر فى الذهن (فهى)
مبتدأ وتأنيثه باعتبار خبره (القضايا قياساتها معها وان كان) المدرك
(الحس فهو المشاهدات وان كان الحاكم كلاهما) اى العقل والحس (معا فهو
كائن (على ثلثة اقسام لان الحس الذى يكون) فى الحكم (مع العقل اما ان يكون
حس السمع) من الحواس الخمسة الظاهرة (او) ان يكون (غيره) اى غير السمع
من الحواس ومجموعها عشرة خمسة ظاهرة السمع والبصر والشم والذوق
واللمس وخمسة باطنة الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمفكرة
(فان كان) الحاكم الكائن مع العقل (حس السمع فهو المتواترات وان كان)
الحاكم الكائن مع العقل (غيره) اى غير حس السمع (فاما ان يحتاج العقل فى الجزم)
فى حكمه معه (الى تكرار المشاهدة او لا يحتاج) فيه اليه (فان احتاج فهى
المجربات وان لم يحتج) العقل فيه الى تكرار المشاهدة (فهى الحدسيات)
فثبت انحصار اليقينيات الى تلك الاقسام الستة (والى ما ذكر) من الاقسام
ووجه الانحصار (اشار المص بقوله احدها) اى احد اليقينيات الست ﴿ اوليات ﴾
وهى ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور الطرفين ومثاله كائن ﴿ كقولنا الواحد
نصف الاثنين و ﴾ كقولنا ﴿ الكل اعظم من الجزء ﴾ اى كل شئ اعظم من جزءه
(و) كقولنا (السواد والبياض لا يجتمعان فان العقل فى هذه الاحكام) اى فى كون
الواحد نصف الاثنين وفى كون الكل اعظم من جزئه وفى كون السواد
والبياض غير مجتمعين اصلا (يحكم بها بمجرد تصور الطرفين فقط) اى
بلا توقف على وسط حاصل فى الذهن ثم المراد من الكل الكل المجموعى لا الافرادى

والشئ عبارة عن نفس الكل اذ حمله على الجزء يأبى عنه اضافة الجزء اليه فالاضافة بيانية والمراد من الطرفين اعم من الموضوع والمحمول والمقدم والتالى والمراد بتصور هما تصورهما بتمامهما ففى قولنا الكل اعظم من الجزء تصور الكل وتصور الموضوع وتصور الاعظمية من الجزء وتصور المحمول ويدخل فى تصور الموضوع تصور الافراد واتصاف الافراد بمفهوم الكل وتصور معنى السور ان كان ويدخل فى تصور المحمول تصور الاعظم وتصور الجزء وتصور الشئ المدلول عليه بالجزء وتصور معنى من واما الضمير وفى الاعظم تصوره فامر اعتبره النحويون فهو بمعزل عن اعتبار العقلاء كذا قيل ﴿و﴾ (ثانيها) اى ثانى الاقسام الست لليقينيات ﴿مشاهدات﴾ وهى مايكون الحاكم فيها الحس الظاهر (وتسمى حسيات) ووجهها ظاهر ومثاله كائن ﴿كقولنا الشمس مشرقة﴾ هذا (فى المدرك) اسم مفعول (بالبصر) اى فيما يكون الحاكم حاسة البصر ﴿و﴾ كقولنا ﴿النار محرقة﴾ وهذا (فى المدرك) بالفتح (للمس) اى فيما يكون الحاكم حاسة اللمس وزيد حسن الصوت والورد طيب الرائحة والسكر حلو على انها قضايا شخصية فيما يكون الحاكم حاسة السمع وحاسة الشم وحاسة الذوق (فالعقل فى هذين الحكمين) وفى هذه الاحكام الثلثة (يحتاج الى المشاهدة بالحس) ولما كان لفظ الحس اعم من الحس الظاهر والباطن اراد الشارح ان ينبه على ان المراد بماسبق ايهما فقال (هذا) الذى ذكرناه (اذا كان الحس) الحاكم (من) جملة (الحواس الظاهرة وان كان) الحس الحاكم من جملة (الحواس الباطنة تسمى اى المقدمات) فائدة التفسير دفع توهم رجوع الضمير المستتر فى تسمى الى الحواس الباطنة (وجدانيات) مفعول ثان لتسمى وتسمى ايضا محسوسات باطنية وقضايا اعتبارية ومثاله كائن (كقولنا ان لنا جوعا و) ان لنا (عطشا) وان لنا غضبا وخوفا فيحكم احد بجوعه وعطشه وخوفه وغضبه وحلمه وطمعه وغير ذلك من احوال نفسه الباطنية انما هو الحس الباطن فالوجدانيات مايدرك بالقوى الباطنة ﴿و﴾ (ثالثها) اى ثالث الاقسام الست لليقينيات ﴿مجربات﴾ وهى مايكون الحاكم فيها مركبا من العقل والحس الذى هو غير حس السمع ويحتاج العقل فى الجزم الى مشاهدات متكررة مفيدة لليقين بواسطة قياس خفى وهو انه لوكان اتفاقيا لماكان دائما او اكثريا ومثاله كائن ﴿كقولنا شرب السقمونيا﴾ بفتح السين وسكون القاف وضم الميم وكسر النون على اللغة اليونانية او السريانية واما على لسان الاطبا فهو مشهور بالمحمودية

﴿يسهل الصفراء﴾ (فان العقل فى هذا الحكم يحتاج الى تكرار المشاهدات) الى ان يحصل اليقين مع انضمام قياس خفى وهو انه لولم يسهلها لماوقع الاسهال عقيب شربها كليا او اكثريا ﴿و﴾ (رابعها) اى رابع الاقسام الست لليقينيات ﴿حدسيات﴾ وهى مايحكم بها العقل مع الحس الظاهر غير حس ولا يحتاج العقل فيه الى تكرار المشاهدة بمعنى انه لايشترط فيه ذلك ومثاله كائن ﴿كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس﴾ (لاختلاف تشكلات نوره) اى لمايرى من اختلاف تشكلاته (النورية بحسب قربه) اى قرب القمر (وبعده الشمس وانخسافه) اى القمر (عند حيلولة الارض بينهما) اى بين القمر والشمس ولايظن ان القمر اذا كان قريبا من الشمس يرى نوره كثيرا واذا كان بعيدا عنها يرى نوره قليلا لان الامر بالعكس يعنى ان القمر اذا كان هلالا يوجد قريبا من الشمس وقت المغرب فيكون ضياؤه بالنسبة الينا قليلا واذا كان بدرا يوجد بعيدا منها فيكون ضياؤه كثيرا فلذا نشاهد تشكلاته النورانية مختلفة فمن تصور اختلاف تشكلاته بالقرب والبعد يعلم سرعة كون نور القمر مستفادا من الشمس (فالعقل يحكم فيه اى فى كون نور القمر مستفادا من الشمس بمجرد الحدس المفيد للعلم وهو) اى الحدس (سرعة انتقال الذهن من المبادى الى المطالب) بحيث يتمثل المطالب فى الذهن مع المبادى دفعة ففى العبارة تسامح وحقيقته ان يسنح المبادى المرتبة فى الذهن فيحصل المطلوب فيه (والفرق بينه) اى بين الحدس (وبين الفكر ان الفكر لابد فيه من حركتين الاولى (حركة لتحصيل المبادى وهى) اى الحركة لتحصيل المبادى (حركة من المطالب الى المبادى) لان حدوث العالم مثلا اذا لاحظت ببالك ينتقل ذهنك منه الى طرف ماثبت هو به من الصغرى والكبرى ان هو الا حركة من المطالب الى المبادى (و) الاخرى (حركة لتحصيل الصورة وهى حركة من المبادى الى المطالب) لانك اذا رتبت ماثبت به مطلوبك ينتقل منه ذهنك الى طرف المطلوب ان هو الا حركة من المبادى الى المطالب مثلا خطر ببالك على ماسبق حدوث العالم مثلا ثم انتقل منه ذهنك الى طرف ماثبت هو به من الصغرى والكبرى ورتبهما بان قال العالم متغير وكل متغير حادث ثم ينتقل منهما الى المطلوب وهو فالعالم حادث (هذا) اى الفكر ملابس (بخلاف الحدس فانه لاحركة فيه اصلا لامن المطالب الى المبادى ولامن المبادى الى المطالب (لايقال الانتقال) اى انتقال الذهن من المبادى الى المطالب (فى الحدس حركة) لان الانتقال ملزوم

للحركة فكيف يصح دعوى ان الحدس (لاحركة فيه) اصلا (لانا نقول الانتقال) الكائن (فيه) اى فى الحدس (دفعى) آنى لاتدريجى (ولاشئ من الحركة بدفعى آنى لوجوب كون الحركة تدريجية اذ) تعليلية (الحركة هو الخروج) من القوة الى الفعل على سبيل التدريج و لهذا قديكون اختلاف الناس فى الفكر بالسرعة (و البطؤ) و القلة و الكثرة (و اما) اختلافهم (فى الحدس فليس الا بالقلة و الكثرة) فقط و ينتهى الحدس ايضا الى القوة القدسية الغنية عن الفكر بالكلية بيانه ان اول مراتب الانسان فى ادراك ماليس حاصلا له درجة التعلوح لافكر له بنفسه ثم يترقى الى ان يعلم بعض الاشياء بفكره و يندرج فى ذلك الى ان يصير الكل فكريا ثم يظهر له بعض الاشياء بالحدس و يتكثر ذلك على التدريج الى ان يصير الاشياء كلها حدسية وهى مرتبة القوة القدسية فالاختلاف بالقلة و الكثرة مشترك بين الحدس و الفكر دون الاختلاف بالبطؤ و السرعة فانه مختص بما فيه الحركة فيتفاوت الاذهان فى افكارها اسراعا و ابطاء ذكره السيد قدس سره فى حواشى شرح المطالع (واعلم ان المجربات والحدسيات لايصلح ان تكونا حجة على الغير) يعنى ان احدا حصل له بالتجربة او الحدث العلم اليقين بان شيئا من الاشياء متصف بوصف كذا لايلزم من علمه بذلك الشئ ان يعلم غيره بذلك الشئ على طريق الوجوب (بجواز ان لايحصل لذلك الغير الحدس او التجربة المفيدان للعلم) فلايعلم مايعلمه (والفرق بينهما) اى بين الحدسيات و المجربات (ان الحدسيات واقعة) لمن وقعت هى له (بغير اختيار بخلاف المجربات) فانها واقعة لمن وقعت هى له باختياره لان التجربة من مقولة الفعل وكذا المتواترات على ما افاده المحقق التفتازانى فى شرح الشمسية وتبعه الفاضل العصام فى حواشى التصديقات فانه يجوز ان لايستحيل عند احد تواطئ الجمع الذى يستحيل عند الاخر قال فى شرح التلويحات نبه اى صاحب التلويحات على فائدة قديقع الغفول عنها كثيرا وهى ان اليقين الذى يحصل من التواتر و التجربة والحدس ربما كان حصوله لبعض الناس دون بعض فلايفيد استعمال هذه القضايا الثلث فى القياس الذى يقصد به افحام الخصم او الذى يراد به افادة اليقين للغير لجواز ان يكون ماحصل للمستدل منها من اليقين غير حاصل لذلك الغير واذا لم يحصل له من مقدمات القياس يقين لم يحصل له النتيجة يقينية ايضا فان حصل له منها اليقين كما حصل للمستدل ثم انكر ذلك على وجه المعاندة لم يكن لنا سبيل الى افحامه و تبكيته انتهى وقال الجزرى

قد يكون التواتر نسبيا فيتواتر عند قوم دون آخرين كما يصح الخبر عند جماعة دون آخرين كذا نقله المولى على القارى فى شرح النخبة من اصول الحديث ﴿و﴾ (خامسها) اى خامس الاقسام الست لليقينات ﴿متواترات﴾ وهى مايحكم فيه العقل مع حس السمع وانما يكون ذلك اذا كان السماع من جمع احال العقل تواطئهم على الكذب مطلقا اى سواء كان التواطؤ و التوافق قصدا او سهوا او غلطا و سواء كان فيما بينهم اولا بعد ان لايكون المسموع من المعقول الصرف بل يكون خبر المخبرين مستندا الى الحس الظاهر من السمع و البصر و الشم و الذوق و اللمس مثاله كائن ﴿كقولنا محمد عليه الصلوة و السلام ادعى النبوة و اظهر المعجزة على يده﴾ الاول اى ادعاء النبوة من المسموعات و الثانى اى اظهار المعجزة من المبصرات (فان العقل يحكم بذلك) اى بادعاء النبى صلى الله تعالى عليه و سلم النبوة و اظهاره المعجزات (بواسطة السماع) اى بسبب واسطة سماعه (من الجمع الذى استحال) اى كان محالا او وجد العقل محالا (تواطئهم) فعلى الاول فاعل و على الثانى مفعول (على الكذب) متعلق بالتواطؤ اى التوافق (و الضابطة) بمعنى القاعدة (فى حصول التواتر هى) اى الضابطة (حصول العلم اليقين للسامع من خبر المخبرين) وزوال الاحتمال (ولا يعتبر فيه) اى فى التواتر (عدد معين) للرجال المخبرين (مثل ان يكونوا (عشرين) رجلا (او ثلثين) رجلا (او تسعين) رجلا (او غيرها) من مراتب الاعداد حتى لو اخبر جمع محصور قليلا كان او كثيرا فافاد خبرهم بنفسه اليقين علمنا انه تواتر و الا فلا ففى قوله و لايعتبر فيه عدد الخ رد على الذين اعتبروا فيه عددا معينا ﴿و﴾ سادسها ﴿قضايا قياساتها معها﴾ و تسمى قضايا فطرية القياس فهى القضايا التى يحكم بها العقل فقط بواسطة قياس لايغيب وسطه عن الذهن عند تصور طرفيها مثاله كائن ﴿كقولنا الاربعة زوج﴾ (فالعقل يحكم بزوجية الاربعة) اى بكونها زوجا ﴿بسبب وسط﴾ متكرر فى الملاحظة ﴿حاضر﴾ مرتب ﴿فى الذهن﴾ عند تصور الاربعة و الزوجية اللتين هما طرفا القضية ﴿وهو﴾ اى الوسط الحاضر عند ذلك فى الذهن ﴿الانقسام بمتساويين﴾ والمراد بالوسط) ههنا (هو الحد الاوسط المقارن بقولنا لانه) كذا مثاله كائن (كقولنا) الكائن (بعد) قولنا (الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين) قوله الخ بدل من كقولنا بحسب العبارة و صغرى بحسب القياس و قوله (وكل منقسم بمتساويين زوج) كبرى (فهذا الوسط) اى لانها منقسمة بمتساويين

(متصور) اى متكرر فى الملاحظة حاضر مرتب (فى الذهن عند تصور قولنا (الاربعة زوج) اى عند تصور الاربعة والزوجية اللتين هما طرفا القضية ثم اراد الشارح ان يقول ان المص يراعى فى جميع كلامه قاعدة التخلص وهو على ماسبق كون الخروج من كلام الى آخر مع مناسبة بينهما حتى انه راعاها فى هذا المقام فقال (ولما فرغ) المص (عن) بيان (القياس البرهانى و) بيان (مقدماته اليقينية شرع فى) بيان الاقيسة الغير البرهانية وفى بيان (غير اليقينيات من المقدمات (فقال) ﴿ الجدل ﴾ (اى من جملة الصناعات الخمس الجدل) فائدة هذا التفسير بيان لكون قوله الجدل مبتدأ وخبره محذوف ويجوز فيه وجوه اخر ﴿ وهو ﴾ اى الجدل فى اللغة بمعنى المجادلة والمناظرة وقيل بمعنى القوة وفى اصطلاح المنطقيين ﴿ قياس ﴾ جنس ﴿ مؤلف من مقدمات مشهورة ﴾ او مسلمة فصل ويختلف باختلاف الازمان والامكنة والاقران وغيرها على ماقال به المولى الفنارى (والمراد من المقدمات المشهورة) التى يتألف منها القياس المشهور بالجدل (هى القضايا التى يحكم العقل بها) اى بثبوت محمولاتها لموضوعاتها (بواسطة) اى بسبب واسطة (اعتراف عموم الناس بها) وقبولهم اياها والجار متعلق بالاعتراف (و ذلك) اى اعتراف كافة الناس خواصهم وعوامهم بمضمون تلك المقدمات (اما) كائن (لمصلحة عامة) ومنفعة شاملة (مثاله) اى مثال ما اعترف كافة الناس به لاجل ان فى ذلك مصلحة ومنفعة لهم كائن (كقولنا العدل حسن و) كقولنا (الظلم قبيح) فان ثبوت الحسن للعدل وثبوت القبح للظلم يعترف بهما جميع الناس لما شاهدوا فى التزام العدل وترك الظلم من المنافع العامة والفوائد الشاملة فبواسطة اعترافهم به وقبولهم اياه يحكم العقل به بلا توقف (واما الرقة) واعتراف عموم الناس بمضمون تلك المقدمات اما كائن لما كان فى طبايعهم من الرقة التى غايتها الاحسان مثاله كائن (كقولنا مواساة الفقراء) اى الاحسان لهم (محمودة و) كقولنا (اكرام الضعفاء واجب لقوله عليه السلام) اى انما كان الاكرام للضعفاء واجبا على الاقوياء لاجل ان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم امر وقال (اكرموا الضعفاء ولو كان) واحده منهم (كافرا او لحمية) اعترافهم بها كائن لحمية وغيرة وعار وناموس وذلك اى ما اعترف الناس به لما فيهم من الغيرة والناموس (مثل) مضمون (قولنا كشف العورة مذموم فى المحافل) والمجالس هذا فى حق ذات المرأ ونفسه (و) مثل قولنا (محافظة اهل البيت) عما يوجب العار والنقصان

(فى الناموس)

فى الناموس (لازمة) بمعنى واجبة (او) ذلك اى اعترافهم به كائن (لعادة) جارية بينهم (كقبح ذبح الحيوان) مطلقا (عند اهل الهند) لان عقولهم تحكم بمضمون قولهم ذبح الحيوان قبيح لانهم راوه قبيحا فاعتادوا تركه (و) لـ(عدم قبحه) اى ذبح الحيوان (عند غيرهم) كما لا يخفى (والمقدمات المشهورة) التى يتألف منها الجدل (قد تبلغ فى الشهرة مرتبة الاوليات) التى يتركب منها البرهان (والفرق بينهما) هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال واذا بلغت المقدمة المشهورة مبلغ الاولية اليقينية يلزم ان يسمى مايتركب منها بالبرهان مع انا نسميه بالجدل فاجاب عنه الشارح بما حاصله هكذا ان المشهورة وان بلغت مرتبة الاولية لكن لم يوجد بينها وبين الاولية فرق فارق ولذا لم نسمه بالبرهان (و) ذلك الفرق بينهما اى بين المقدمات المشهورة والاوليات (ان فى الاوليات يكفى تصور الطرفين بحكم العقل) يعنى لا يحتاج العقل فى ان يحكم بمضمونها سوى تصور الموضوع والمحمول كما عرفته مفصلا وذلك ملابس (بخلاف المشهورات فانها) اى المشهورات (تحتاج) فى ان يحكم العقل بها (الى شئ من هذه المذكورات) اى المصلحة العامة والرقة والحمية والعادة (و) يوجد الفرق بينهما ايضا من جهة (ان المشهورات قد تكون صادقة) اى مطابقة لما فى نفس الامر كما مر من قولنا ان العدل حسن والظلم قبيح (وقد تكون كاذبة) اى غير مطابقة للواقع كما مر من قول اهل الهند ان ذبح الحيوان مطلقا قبيح (بخلاف الاوليات فانها) اى الاوليات (لا تكون الا صادقة) ومطابقة للواقع (والغرض من ترتيب الجدل) وتركيبه الزام الخصم واقناع من هو قاصر) لقصوره فى اعقله وادراكه (عن ادراك مقدمات البرهان) واذعانها قال بعض الافاضل ان الجدل قد تكون مقدماته من نوع واحد وقد تكون من نوعين والمراد ان قضاياه تؤخذ من حيث انها مشهورة او مسلمة وان كانت فى الواقع يقينية بل اولية وقال المحقق التفتازانى والحق ان الجدل اعم من البرهان باعتبار الصورة ايضا لان المعتبر فيه الانتاج بحسب التسليم والتسلم سواء كان قياسيا او استقرائيا او تمثيلا بخلاف البرهان فانه لا يكون الا قياسا ﴿ والخطابة ﴾ (اى من جملة الصناعات الخمس الخطابة) ﴿ وهى ﴾ الخطابة بفتح الخاء المعجمة على وزن الزهادة مصدر خطب اى انشاء الخطبة وفى اصطلاح المنطق ﴿ قياس مؤلف من مقدمات مقبولة عن شخص معتقد فيه ﴾ وكون ذلك الشخص معتقدا فيه (اما) كائن (لامر سماوى

كمعجزات الانبياء) عليهم السلام (وكرامات الاولياء) رحمهم الله فان اعتقاد الناس بكون الانبياء انبياء الله كائن لانهم ادعوا النبوة واظهروا المعجزة على ايديهم وكذلك الاولياء الكرام الذين هم خواص الامة قد صدرت عنهم الكرامات اى الخوارق للعادة (واما الاختصاصه) اى الشخص المعتقد فيه (بمزيد عقله) وهو اى الذى كان مختصا بالعقل المزيد كائن (كالعلماء) الكرام فان لهم عقلا وادراكا بالغا مبلغ الكمال ورفعة وشانا عند المولى المختص بالكبرياء والجلال (او لاختصاصه (بمزيد دينه) اى بمزيد عمله فى دينه (كالصلحاء)﴿ او ﴾(قياس مؤلف من مقدمات)﴿مظنونة﴾(وهى) اى المقدمات المظنونة (القضايا التى يحكم بها) اى بمضمونها ومدلولها (العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضه تجويزا مرجوحا) وبعبارة اخرى هى القضايا التى يحكم العقل بها بسبب الظن الحاصل فيها اى بسبب رجحان جانب الحكم مع تجويز الجانب الآخر تجويزا مرجوحا لان الظن هو الحكم بالطرف الراجح من طرفى النسبة مع تجويز الطرف الآخر تجويزا مرجوحا والمستعمل اياها فى الخطابيات بفتح الخاء انما يصرح بالجزم بها ولا يتعرض لتجويز الطرف الآخر مثاله كائن (كقولنا هذا الحائط ينتثر منه التراب وكل حائط ينتثر منه التراب ف)هو (ينهدم وكقولنا فلان يطوف بالليل) وكل من يطوف بالليل (فهو سارق) فالكبرى فى القياسين مظنونة والصغرى محتملهما وغيرها (والغرض من) ترتيب (الخطابة) اقناع من هو قاصر عن ادراك البرهان و(ترغيب الناس) وتخضيضهم (فى فعل الخير وتنفيرهم) وتبعيدهم (عن فعل الشر كما يفعله الخطباء) جمع خطيب (والوعاظ) جمع واعظ كما لا يخفى على من هو لكتاب الامثلة حافظ ﴿والشعر﴾ اشار الشارح بقوله (اى من جملة الصناعات الخمس الشعر) الى ان قول المص الشعر مبتدأ محذوف الخبر ويجوز ان يكون التقدير هكذا والرابع من الصناعات الخمس الشعر او هكذا والثامن من ابواب المنطق الشعر فعلى هذا يكون خبرا محذوف المبتدأ ﴿وهو﴾ اى الشعر فى اللغة العلم وفى اصطلاح المنطق ﴿ قياس مؤلف من مقدمات تنبسط ﴾ اى تنتشر وتفرح ﴿ منها ﴾ لفظ من اجلية اى من اجل تلك المقدمات ﴿ النفس ﴾ فاعل تنبسط ﴿ او تنقبض ﴾ اى تنفر قول (ومثل هذه المقدمات) مبتدأ وقوله (تسمى) مع نائب فاعله المستر فيه خبره وقوله (مخيلات) مفعول ثان لتسمى (وهى) اى المقدمات المسمية بالمخيلات (القضايا التى يتخيل) مبنى للمفعول (بها) متعلق بيتخيل (فيتأثر) اى تقبل الاثر (النفس منها قبضا وبسطا) انتصابهما على التميز

(كما لو قيل الخمر ياقوتة سيالة) يعنى لو رتب قياس وقيل الخمر تشرب لان الخمر ياقوتة سيالة وكل ياقوتة سيالة تشرب فالخمر تشرب (تنبسط بها) اى بسبب تلك المقدمات المخيلة التى ركب منها هذا القياس (النفس وترغب فى شربها) اى الخمر (وكما لو) رتب و (قيل) العسل لا يؤكل لان (العسل مرة مهوعة) وكل مرة مهوعة لا يؤكل فالعسل لا يؤكل (فالنفس تنقبض منه وتنفر) والمرة بكسر الميم وفتح الراء المشدد احدى الطبايع الاربع وهى الصفراء او بضم الميم ذو مرارة قال بعض المحققين القاء ان العسل مرة للتنفير مع ظهور كذبها مبنى على ارادة انه يستحيل الى الصفراء ويصير مرة ويوجب القئ كانه بالفعل مرة والمهوعة بفتح الواو المشددة اسم مفعول اى مقيئة او بكسر الواو المشددة اسم فاعل اى مقيئة ويعبر عن الاول فى التركى بقوصق و عن الثانى بقوصدير يجى (والغرض من) ترتيب (الشعر انفعال النفس) اى نفس السامع (بالترغيب والترهيب لتصير النفس (مبدأ فعل) ناظر الى الترغيب (او ترك) ناظر الى الترهيب (او رضاء او سخط)وغضب (ولهذا) اى لاجل ان الغرض منه ذلك (يفيد) الشعر (فى بعض الحروب) والقتال (وعند الاستماحة) اى طلب السماح والعفو (و) عند (الاستعطاف) اى طلب الاحسان (ما) مفعول يفيد (لا يفيد) صلة او صفة (غيره فان) بيان لعلة ان الشعر يفيد ما لا يفيد غيره (الناس اطوع) اى اكثر طوعا وانقيادا (للتخييل منهم) من تفضيلية والضمير راجع الى الناس للتصديق يعنى ان الناس يطيعون التخييل ويميلون اليه فوق اطاعتهم وميلهم الى التصديق (لكونه) اى التخييل (اعذب والذ) من التصديق (قال العلامة الرازى) صاحب التفسير الكبير (ويزيد فى انفعال النفس ان يكون الشعر على وزن) سليس لطيف(او ينشد بصوت طيب) شريف لاسيما اذا كان صادرا عن المطرب وكان مقارنا بآلات لهو قيل انه يشترط فى الشعر ان يكون على قصد لا على سهو (فان قيل قد علم منه) اى من القول بان مقدمات الشعر مخيلات وان النفس تميل الى التخييل لكونه الذ (ان الشعر لا يطلب به التصديق بل يطلب به التخييل فلا يكون) الشعر (قياسا) لان القياس مركب من مقدمات تصديقية ويطلب به التصديق بخلاف الشعر فكيف عده المص من الاقيسة الخمسة(قلنا ان التخييل لما جرى مجرى التصديق من جهة تأثيره فى النفس) اى فى نفس السامع (قبضا) اى من جهة القبض (وبسطا) اى من جهة البسط (عد) مبنى للمفعول اى كان الشعر معدودا (من الاقيسة) اعلم ان المراد بالوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات

والسكنات وتناسبها فى العدد والمقدار بحيث يجد النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقال لها الذوف والقدماء لايعتبرون فى الشعر الوزن ويقتصرون على التخييل والمحدثون يعتبرون معه الوزن ايضا والجمهور لايعتبرون فيه الا الوزن وهو المشهور فى هذا الزمان كذا ذكره التفتازانى فى شرح الشمسية ﴿ والمغالطة ﴾ اى من جملة الصناعات الخمس المغالطة ﴿ وهى ﴾ اى المغالطة فى اللغة المكالمة بالغلط وفى اصطلاح المنطق ﴿ قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق ﴾ وبالقضايا الاولية (ولم تكن) اى والحال انها لم تكن (حقا) وهى قضايا يحكم بها على اعتقاد انها اولية لاشتباهها بها اما بسبب اللفظ او بسبب المعنى كما ستعرفه (وتسمى) هذه المغالطة (سفسطه) وهى مشتقة من سوفسطا اسم للحكمة الموهمة والعلم المزخرف لانه مأخوذ من سوف بمعنى الحكمة والعلم واسطا بمعنى المزخرف والغلط والتلبيس واليه ينسب السوفسطائى الطائفة السوفسطائية ينكرون حقايق الاشياء ويزعمون انها اوهام وخيالات باطلة ونسبتهم اليه لانه لاحكمة عندهم الاموهمة اذ كل مايسمى حكمة عندهم اوهام وخيالات وشكوك ﴿ او ﴾ (شبيهة ﴿ با ﴾ لمقدمات ﴿ المشهورة ﴾ (ولم تكن مشهورة) وهى قضايا يحكم بها على اعتقاد انها مشهوره لاشتباهها بها كذلك (وتسمى) هذه المغالطة (مشاغبة) وهى مأخوذة من الشغب وهو تهيج الشر لان الخصم يؤلف مقدمات شبيهة بالمشهورات ليوقع خصمه فى الغلط المستلزم لتهيج الشر ﴿ او من مقدمات وهمية كاذبة ﴾ (وهى) اى المقدمات الوهمية (القضايا الكاذبة التى يحكم بها الوهم الانسانى فى امور غير محسوسة فانه) اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لم قيدت حكم الوهم الانسانى بكونه فى امور غير محسوسة وكيف يكون الحال اذا كان حكمه فى امور محسوسة فاجاب بقوله (فانه) اى الوهم (لو حكم فى الامور المحسوسة لم تكن كاذبة) لتصديق العقل اياه فى ذلك الحكم (كما لو حكم بحسن المرأة الحسناء وقبح) المرأة (الشوهاء) لانهما اى حسن الحسناء وقبح الشوهاء من الامور المحسوسة بالبصر والشوهاء ضد الحسناء (واما لو حكم) اى الوهم (فى المعقولات الصرفة) كما لو حكم بان وراء العالم فضاء لايتناهى وان كل موجود مشار اليه وان كل موجود متحيز (فان يكون هذا الحكم كاذبا قطعا) لانه حكم على امور غير محسوسة باحكام المحسوس قياسا على الامور المحسوسة (وذلك) اسم اشارة اشار به الى كون حكم الوهم فى الامور المحسوسة صادقا وفى المعقولات الصرفة كاذبا اى ذلك ثابت (لان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك) مبنى للمفعول (بها) اى بسبب تلك القوة

(المعانى) نائب فاعل ليدرك (الجزئية المنتزعة من المحسوسات فتلك القوة) تابعة (للحس الذى لايدرك به الا المحسوسات) والحس الذى يدرك به المحسوسات فقط خمسة يسمى بها الحواس الخمس الظاهرة على ماسبق (فتى لو حكم الوهم) الانسانى (فى المحسوسات) من الاشياء (يصدق هذا الحكم) اى حكمه فى تلك الاشياء المحسوسة (والعقل يصدقه) اى الوهم (فيه) اى فى ذلك الحكم كما مر مثلا لو حكم الوهم بكون الثلج ابيض والفحم اسود لصدق فى حكمه هذا لتصديق العقل اياه فيه ومتى (لو حكم فى المعقولات) بان حكم مثلا بان الله تعالى متصف بالتمكن يكذب هذا الحكم لعدم ادراكه فى الامور المعقولة) ولعدم تصديق العقل اياه فيه (ويدل على ذلك) اى على ان الوهم كاذب حكمه فى المعقولات (ان الوهم يوافق العقل فى المقدمات البينة الانتاج مثل قولنا الميت جماد وكل جماد لايخاف) منه فان العقل يحكم بان الميت جماد وبان الجمادات كلها لاخوف منها وقد وافقه الوهم اياه فى هذا الحكم (مع انه) اى الوهم (يخالف العقل فى النتيجة) اى فى نتيجة هذا القياس (ويحكم) اى الوهم (بالخوف عن الموتى) فان العقل رتب الصغرى والكبرى لتحصيل ان الموتى لايخاف منه والوهم خالفه فيه فقال لا بل يخاف منه والمستعمل لهذه المغالطة اى المركبة من المقدمات الوهمية الكاذبة ان لم يعرف ذلك فهو مغالط لنفسه والا فان قابل بها الفيلسوف اى الحكيم يسمى سوفسطائيا والمغالطة سفسطة وان قابل بها الجدلى يسمى مشاغبيا والمغالطة مشاغبة والفيلسوف مأخوذ من فيلاسوف بمعنى محب الحكمة فان سوفا اسم للحكمة والعلم كما مر وفيلا بمعنى المحب ومنه اشتقت الفلسفة سواء غير معناها بعد الاشتقاق فجعل بمعنى مطلق العلم والعلم المحبوب كما قيل اولم يغير (اذا عرفت هذا) الذى ذكرناه (فاعلم ان المغالطة تنحصر فى قسمين القسم الاول وهو المركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة والقسم الثانى وهو المركب من مقدمات وهمية كاذبة) اعلم ان هذه العبارة لم تطابق ظاهرا بالعبارة السابقة لانه قال فيما سبق بعد قول المص شبيهة بالحق وتسمى سفسطة وقال بعد قوله او بالمشهورة وتسمى مشاغبة فعلم من هذا ان ماتركب من الشبيهة بالحق هو القسم الاول وماتركب من الشبيهة بالمشهورة هو القسم الثانى مع انه جعلهما ههنا قسما اول وجعل ماتركب من وهمية كاذبة قسما ثانيا فالاولى ان يقال اعلم ان المغالطة منحصرة فى القسمين السفسطة والمشاغبة سواء تركبت

من المقدمات الشبهة او الوهميه (وهى) اى المطالغة (بقسميها قياس فاسد) بمعنى انه (لايفيد يقينا) فلايكون البرهان ولا الجدل (ولا) يفيد (ظنا) فلايكون الخطابة ولا الشعر (بل) يفيد (الشك والشبهة الكاذبة وفساده) بذلك المعنى (قديكون من جهة الصورة) اى من جهة ان الصورة لم توجد فيه شرط الانتاج (وقد يكون من جهة المادة) اى من جهة ان المواد التى ركب منها القياس لم تطابق القاعدة (امافساده) الناشى (من جهة الصورة فانه يكون بانتفاء شرط انتاجه ككون الصغرى فى الشكل الاول سالبة) مع ان ايجابها شرط فيه (والكبرى جزئية) مع كليتها شرط فيه كما عرفت و ككون الصغرى والكبرى فى الشكل الثانى متفقتين فى الايجاب او السلب مع ان اختلافهما بالايجاب والسلب شرط فيه وككون الكبرى فيه جزئية مع ان كلية الكبرى شرط فيه ايضا (واما فساده من جهة المادة فبان يجعل المطلوب) اى النتيجة (مقدمة) من مقدمات (القياس) اى قياس كان كما يقال كل انسان بشر وكل بشر ناطق ينتج) من الشكل الاول (كل انسان ناطق وسبب الغلط المستلزم للفساد (فيه) ان فى هذا القياس (ما) كان (فيه من المصادرة على المطلوب وهى كون النتيجة عين المقدمة كما عرفت (لما مر فى تعريف القياس ان النتيجة تجب ان يكون قولا آخر) حيث قال القياس قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر (وهى) اى النتيجة ههنا اى فى هذا القياس (ليست كذلك) اى ليست قولا آخر (بل هى عين احدى المقدمتين) اى عين الصغرى (لمرادفة الانسان للبشر) لانهما وان كانا مختلفين فى المبنى لكنهما متحدان فى المعنى وجعل فى شرح المطالع هذا من فساد الصورة كوضع ماليس بعلة علة كقولنا الانسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان فالانسان وحده حيوان وكعدم الوسط كما يقال الانسان له شعر وكل شعر ينبت من محل فالانسان ينبت من محل (اوبان يستعمل) معطوف على قوله فبان يجعل المطلوب مقدمة القياس اى او فساده من جهة المادة كائن بسبب ان يستعمل (المقدمات الكاذبة على) ظن (انها) او على ادعاء انها (صادقة) واسطة (مشابهتها) اى الكاذبة (اياها) اى الصادقة (امامن جهة الصورة كما فى قولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة) والغلط فيه ان اطلاق لفظ الفرس على تلك الصورة ان كان بطريق الحقيقة فالصغرى كاذبة وان كان بطريق المجاز والتشبيه فالكبرى كاذبة

(وان كان)

وان كان مجازا فى الصغرى وحقيقة فى الكبرى فهما وان كانتا صادقتين الا ان الاوسط فيه ليس بمكرر (اومن جهة المعنى وذلك قديكون بوضع القضية الطبيعية مقام الكلية) المسورة (كما يقال الاسم كلمه والكلمة اما اسم او فعل او حرف ينتج ان الاسم اما اسم او فعل او حرف) وهو ظاهر الفساد (لانه انقسام الشئ الى نفسه والى غيره) وكقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس وربما يغير العبارة ويقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للثابت للشئ ثابت لذلك الشئ فيكون الجنس ثابتا للانسان ووجه الغلط ان اصل الكبرى تكذب كلية فانه اذا وقعت قضية طبيعية مكان قضية كلية كان فساد القياس من جهة المادة اذا عبر عن تلك القضية بطريق الكلية كذا المنقول من شرح الاشارات فيجعل الفساد ههنا نظرا الى فوت الصدق عند التعبير عنها بالكلية واما بالنظر الى صدقها طبيعية فالفساد من جهة الصورة وقال الفاضل العصام فى اخذ الطبيعة مكان الكلية خطأ فى الحركة الاولى حيث اختير لتحصيل الحكم على الانسان بالجنسية قولنا الحيوان جنس وهذا خطاء فى المادة وخطاء فى الصورة حيث جعلت الطبيعية كبرى انتهى (وقديكون) معطوف على قوله وذلك قديكون (بعدم) اى بسبب عدم (رعاية وجود الموضوع فى) القضية (الموجبة) مع انك عرفت ان الموجبة تقتضى وجود الموضوع (كقولنا كل انسان وفرس) اى كل فرد من الافراد التى اتصفت بالانسانية والفرسية معا (فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج من الشكل الثالث) دون الاول والثانى والرابع لكون الحد الاوسط فيه موضوعا فى الصغرى والكبرى (ان بعض الانسان فرس ووجه الغلط فيه ان موضوع الصغرى) الموجبة (والكبرى) الموجبة (غيره موجود اذ) تعليلية (لاشئ من الموجودات يصدق عليه انه انسان وفرس معا) وقديكون باخذ الذهنيات مكان الخارجيات كقولنا الحدوث حادث وكل حادث فله حدوث فالحدوث حادث وكقولنا لوكان شريك البارى ممتنعا فى الخارج لكان امتناعه حاصلا فى الخارج فيكون الموصوف بالامتناع محققا فى الخارج لان تحقق الصفة فى الخارج يقتضى تحقق الموصوف فى الخارج ضرورة والغلط فيه ان الحدوث والامتناع من الامور الذهنية التى لا تحقق لها فى الخارج اصلا وقديكون بأخذ الخارجيات مكان الذهنيات كقولنا الجوهر موجود فى الذهن وكل موجود فى الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن عرض فالجوهر عرض والغلط فيه ان الحكم بالعرضية انما هو على الصورة الحاصلة فى العقل دون الموجود الخارجى (والغرض من تأليف

المغالطة تغليط الخصم) اى القاؤه فى الغلط (ودفعه) واسكاته اى الخصم
(والفائدة العظيمة) الكائنة (فيها) اى فى المغالطة (معرفتها) اى ان يعرف
المرء المغالطة (للاحترازعنها) اذاقابله خصمه بها كما قيل ۞ عرفت الشر لا للشر
بل للتوقى عنه ۞ والمهلكة الكبيرة فيها معرفتها لالقاء اهل الحق فى الغلط لانها
تنشاء عن نفور الطبيعة الخبيثة عن قبول الحق الحقيق بالرضاء والاتباع كما
وقع فى اكثر المعـاندين المتكبرين الحاسدين حفظنـا الله وايا كم عن ذلك
﴿ والعمدة ﴾ كانه قيل للشيخ المص انك قد بينت ان الصناعات خمس فالعمدة
والمعتنا به منها فاجاب بقوله والعمدة بضم العين وسكون الميم (اى مايعتمد)
مبنى للمفعول (عليه) والمعتنى به (من هذا الصنات الخمس) ﴿ هو البرهان
لاغيره ﴾ اى لاغيره لتركبه اى البرهان من المقدمات اليقينية ولان اكتساب
العلوم اليقينيـة فى المطـالب التى يطلب فيها تلك العلـوم ليس الابه ولذا
اهتموا به فوق مااعتنوا بشان غيره (قيل) فى بيان اشارة (قوله تعالى ادع) بالحمد
(الى سبيل ربك) اى الى طريق رضاء ربك او الى الايمان بربك (بالحكمة والموعظة
الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن الآية ان الحكمة اشارة الى البرهان) ان مع
اسمه وخبره نائبا فاعل لقيل (والموعظة الحسنة) اشارة (الى الخطابة وجادلهم)
اشارة (الى الجدل) لايقال ان الجدل منهى كما فى مسئلة القدر بفتح الراء فانه
روى عنه عليه الصلوة والسلام خرج يوما على اصحابه الكرام فرأيهم يتكلمون
بالقدر فغضب حتى احمرت وجنتاه وقال انما هلك من كان قبلكم بخوضهم
فى هذا عزمت عليكم ان لا تخوضوا فيه ابدا لانا نقول المنهى الجدل على
سبيل التعنت واللجاج بتلفيق الشبهات الفاسدة لترويج الاراء الباطلة ودفع
العقائد الحقة واراءة الباطل فى صورة الحق بالتلبيس والتدليس كما قال تعالى
وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق وقال بل هم قوم خصمون وقال ومن
الناس من يجادل فى الله بغير علم ومثل هذا الجدل لانزاع فى كونه منهيا عنه واما
الجدال بالحق لاظهاره وابطال الباطل فمأمور به قال تعـالى وجادلهم بالتى
هى احسن وقال ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتى هى احسن ومجادلة
الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لابن الزبعرى وعلى رضى الله عنه لرجل
مشهورة كما روى انه لما نزل قوله تعالى انكم وماتعبدون من دون الله حصب
جهنم قال عبدالله بن الزبعرى قد عبدت الملائكة والمسيح افتراهم يعذبون
فقال عليه الصلوة والسلام ما اجهلك بلغة قومك اما علمت ان ما لما لايعقل
وروى ايضا ان رجلا قال انى املك حركاتى وسكناتى وطلاق زوجتى

وعتق امتى فقال على رضى الله تعالى عنه اتملكها دون الله تعالى او مع الله فان قلت
املكها دون الله تعالى فقد اثبتت دون الله تعالى مالكا وان قلت املكها مع الله فقد
اثبتت له شريكا (فيكون كل) واحد (من هذه) الصناعات (الثلثة) اعنى
البرهان والخطابة والجدل (معتمدا عليه فى الدعوة الى سبيل الحق) لكن
بالنسبة الى نفس المستدل اى الى سارد الادلة وهو اى المستدل فى اصطلاح
الادابين من هو معترض على التعريف (العمدة هو البرهان فقط اذ) تعليلية
(به) اى بسبب البرهان (يتوصل الى تحقيق الحقايق وتدقيق الدقايق)
بتوفيق خالق الخلائق فعلم من هذا ان من يعلم طريق الاستدلال بالبرهان يكون
محققا اى مثبتا لدعواه بدليل واحد ومدققا اى مثبتا لدعواه بادلة متعددة
(او به يتوسل) ايضا (الى ادراك الصور القدسية) اى المسائل التوحيدية
الاعتقادية السنية (والاحكام النبوية) اى المسائل الشرعية العملية العلية (ولهذا
خص) الشيخ (المصنف العمدة بالبرهان فقط) ولما اراد الشيخ المص تضمين الكتاب
ابواب الصناعات جميعا استيفاء لاقسام الفن واعتناء بشان الكل وكان الاهم
منها ليس الا مايفيد اليقين وهو البرهان نبه عليه فى آخر الكلام بحصر العمدة
فى المرام بعدما اشار الى الكل اجمالا وختم الرسالة عليه فقال ﴿ وليكن هذا ﴾
اى البرهان ﴿ آخر الرسالة ﴾ سبق مايتعلق بها من الكلام عند قوله فهذه
رسالة (الاثيرية) اى المنسوبة من جهة التأليف الى اثير الدين الابهرى الكائنة
او المؤلفة ﴿ فى المنطق ﴾ سبق ايضا مايتعلق به من الكلام ولما اراد الشارح
الفاضل الاقتفاء باثر المصنف والسلوك الى مسلكه فى كيفية ختم الكلام واراد
فى ضمنه بيان اسمه واسم ابيه ليذكره الطـالب باسمه واسم ابيه عند هبة
ثواب الفاتحة لروحه وطلب المغفرة له من الملك المنعام فقال (قال جامعه الفقير)
اى المحتاج (الى رحمة ربه القدير) اى الى احسان ربه القادر على عفو الذنب
الكثير (محمود) بدل او عطف بيان (ابن) صفة لمحمود (حافظ حسن المغنيسى)
اى المنسوب الى المغنيسا او المغنسا وقد يكون النسبة اليه بان يقال المغنساوى مدينة
عظيمة وقعت فى الجانب الشرقى لازمير وعلماؤها وصلحاؤها كثيرة ونعمهـا
وفواكهها وفيرة (عاملهما الله تعالى) جملة دعائية فى حقه وحق ابيه (بلطفه
الخفى والجلى) فى الدنيا والآخرة (وليكن هذا) مقول قال (اخر ما اردنا جمعه من
الشروح) جمع شرح (والحواشى) جمع حاشية اى من شروح متون المنطق
والحواشى عليها التى رفعت عن وجوه معانيها الغواشى (اعانة) مفعول له
لقوله اردنا جمعه (للطالبين) معرفة مسائل المنطق (وصيانة) مصدر من

صان ويائوة منقلبة من الواو ومعطوف على قوله اعانة اى حفظا للراغبين
عن الوقوع فى الغلط والخطاء ولما دعا لنفسه ولابيه خاصة بقوله مالهما الله تعالى
الخ اراد ان يدعو لنفسه ولاخوانه فى الدين او فى العلم عامة فقال (جعلنا الله تعالى)
اخبار لفظا انشاء معنى اى ليجعلنا الله تعالى (واياكم) معطوف على الضمير
المنصوب المتصل بجعل (من) فئة (الطالبين الصادقين) لا من شر ذمة القالبين
الكاذبين الطالحين (وحشرنا واياكم فى زمرة السعداء الصالحين)
ولما اراد الشارح رعاية صنعة من المحسنات البديعية مسمية برد العجز على
الصدر وهو ان يختم كلامه بما بدأ به فقال (والحمد لله رب العالمين وصلى الله
تعالى على رسولنا) اى على رسول الله الينا (محمد واله) آل الرسول عليه
السلام من هو على دينه وملته فى عصره وفى سائر الاعصار سواء كان
نسباله عليه السلام اولم يكن ومن لم يكن على دينه وملته فليس من آله وان
كان نسباله عليه السلام كما قال به فخر الاسلام واكثر العلماء الكرام فنفسره
بقولنا اى اتباعه (الطيبين) الطيب على وزن السيد بمعنى النفيس والشريف
يقابله الخسيس والخبيث اى النفيسين والشريفين (الطاهرين) من الشرك
والشك والعصيان بان هديهم الرحمن لاتباع من دعانا الى الايمان عليه وعلى اله
صلوات الملك المعين المنان اللهم توسلنا اليك بسيدنا محمد خاتم المرسلين
صلى الله تعالى عليه وعلى اصحابه وازواجه واولاده وتابعيهم
فى كل وقت وحين لان تجعلنا بفضلك محفوظين من كل الم
مهين وتجمعنا فى دار النعيم مع ساداتنا الصالحين
الذين كان فيها اخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين

الحمد لمن من علينا بطبع هذا الشرح المستطاب المسمى بسيف الغلاب على
﴿مغنى الطلاب﴾ الحاوى على الحقايق والدقايق العجاب للفاضل
الحاج محمد الفوزى فى مطبعة ﴿شركة الصحافية العثمانية﴾
وقد تصادف ختام طبعه فى اواسط صفر الخير لسنة سبع
وثلثمائه والف سنه ١٣٠٧